شؤون فلسطينية

شؤون فلسطينية ٢٠٤ آذار (مارس) ١٩٩٠

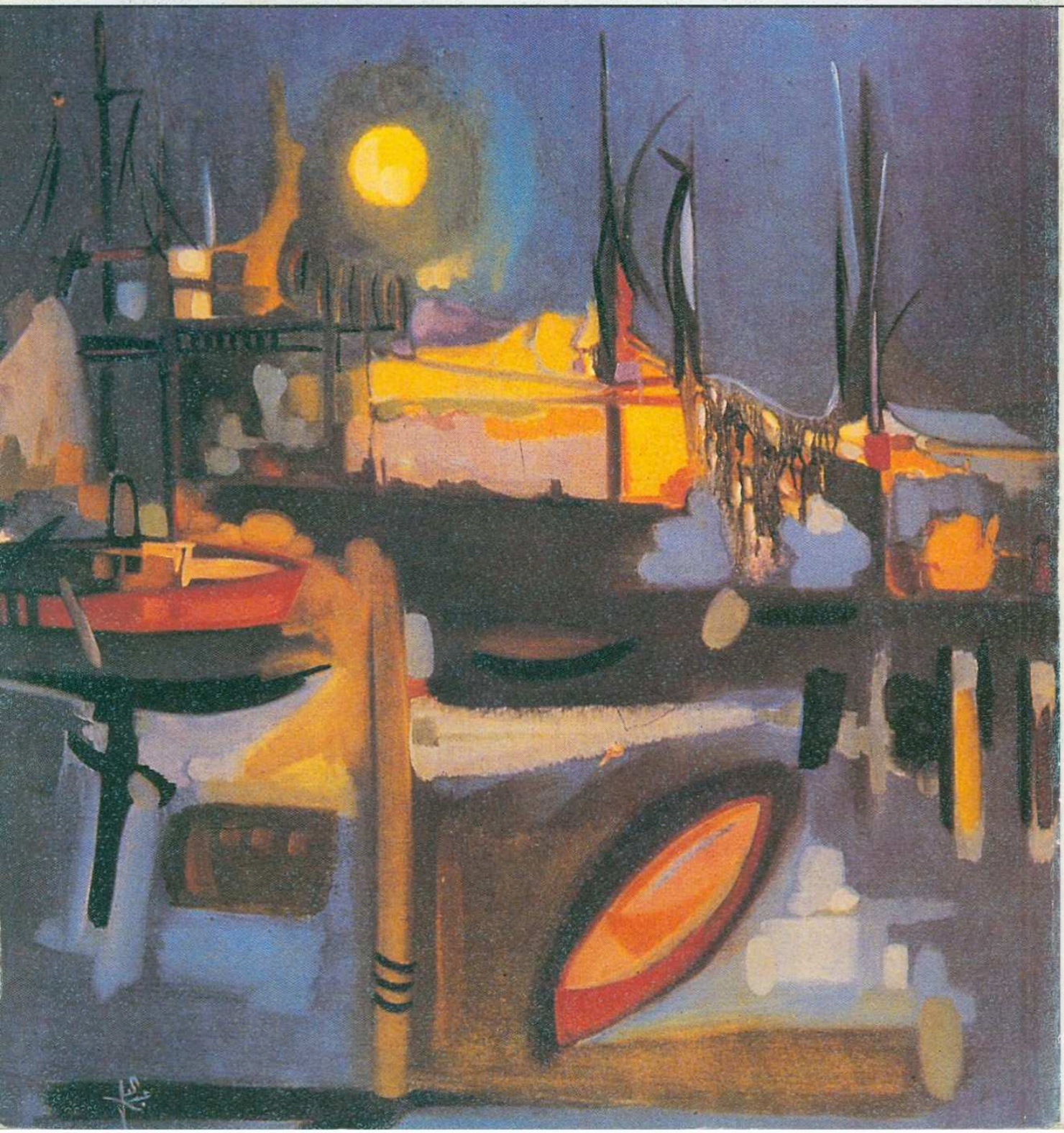

آذار (مارس) ١٩٩٠

شؤون فلسطينية

٢٠٤ آذار (مارس) ١٩٩٠

شَهريَّة فكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ مخاطر التهجير اليهودي ..... صبري جريس
١٣ أفق الانتفاضة الفلسطينية ..... محمد الجندي
٢٦ م.ت.ف. ومرحلة الانتصار السياسي ..... عدنان حسين
٥٢ ملامح الحرب العربية ـ الاسرائيلية المقبلة ..... د. خيرالدين عبدالرحمن
٦٧ التسوية وقضايا الأمن المتبادل ..... د. جمال مظلوم
٨٥ الدور الاميركي في العملية السياسية ..... حسين حجازي
٩١ التغلغل الاسرائيلي في افريقيا ..... نجدة الشوّاف

تقارير

١٠٩ الشؤون العسكرية الاسرائيلية
الآفاق المالية والاستراتيجية للجيش ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

١١٤ الصراع على الارض والسكان في فلسطين ..... مها بسطامي

شهريات

١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ..... سميح شبيب
١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
حجر في مياه راكدة ؟ ..... أحمد شاهين
١٣١ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
«لقاء موسكو» لـ «حلحلة» العقد ..... د. نبيل حيدري
١٣٧ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
رابين يقرّ بالثمن الباهظ ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٤١ «اختبار السلام» بباص الاسماعيلية ..... محمد عبدالرحمن
١٤٧ مركز الليكود ينفضّ دون الحسم ..... هاني العبدالله

١٥٤ المناطق المحتلة:
انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ..... ربعي المدهون

يوميات

١٥٩ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/١/١٩٩٠ الى ١٥/٢/١٩٩٠

بيبليوغرافيا

١٧٨ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **توفيق عبدالعال**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

مخاطر التهجير اليهودي

صبري جريس

فيما تتعثّر ما تسمى «عملية السلام» في الشرق الاوسط، منعطفة نحو مسارات لا يعرف أولها ولا يبان آخرها، وذلك لاسباب ومعطيات عدة لا مجال لمناقشتها هنا، يبرز تحدّ جديد، وخطير، في مواجهة الفلسطينيين، خاصة، والعرب عامة، ممثّلاً في محاولات هجرة، او بصورة اكثر دقّة، تهجير عشرات، وربما مئات الآلاف، من اليهود السوفيات الى اسرائيل. واذا كان من غير المفيد التهويل في ما يتعلق بهذا الموضوع، او تضخيمه، فانه لا يجوز، أيضاً، المرور عليه مرّ الكرام والسكوت عن مخاطره، خصوصاً في ضوء النتائج المؤلمة التي ترتّبت على حالات عديدة شبيهة في الماضي، عمرها من عمر الصهيونية.

ركنان رئيسان

الهجرة والاستيطان هما، كما هو معروف، ركنان رئيسان في الفكر والممارسة الصهيونيين، وبدونهما لا تقوم قائمة للمشروع الصهيوني. فواضعو مشروع الدولة اليهودية افترضوا ان هذه الدولة، التي يجب ان تقام في فلسطين ـ «ارض ـ اسرائيل» وفق المصطلحات الصهيونية ـ ضرورية لتصبح «ملجأً آمناً»، يهاجر اليه اليهود «المضطهدون» من كافة أنحاء العالم. وبهجرتهم تلك، بحدّ ذاتها، يدعمون ذلك «الملجأ» ليصبح، فعلاً، «آمناً».

غير انه لم يمرّ الاّ وقت قصير، بعد الانتقال الى مرحلة التطبيق، حتى اتضح ان هذه النظرية غير صحيحة، ولا علاقة لها بالواقع. فاذا كان هنالك يهود «مضطهدون» في هذا البلد، او ذاك، من بلدان الله الواسعة، فان اوضاعهم لم تكن تختلف، عموماً، عن الاوضاع السائدة بالنسبة الى ابناء تلك البلدان؛ اي انه، بمعنى آخر، اذا كان «اضطهاد»، هنا، او هناك، على وجه العموم، فقد شمل الجميع، لا اليهود وحدهم (وفي بعض البلدان لم يكن اليهود، على كل حال، «مضطهدين» ابداً، بل على العكس من ذلك تماماً كانوا ينتمون الى الطبقات المحظوظة والمتنفذة، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً). وبالمدى الذي اتجه به اولئك «المضطهدون» الى الهجرة، فان وجهتهم لم تكن فلسطين، بل بلداناً أخرى، انطلاقاً من مواقفهم السياسية، او، وهذا الأكثر اهمية، تطلعاتهم الاقتصادية. امّا تلك القلّة التي اتجهت الى فلسطين، فانها لم تفعل ذلك من منطلقات سياسية، وعلى وجه التحديد ليس من خلال السعي الى اقامة دولة يهودية في فلسطين، بل انطلاقاً من تقاليد يهودية دينية قديمة تحبّذ العيش في الارض المقدسة، واقامة الصلوات والشعائر الدينية هناك، التي تعتبر اكثر «فعالية» لحمل الله على ارسال «المشياح» ـ المخلص لانقاذ اليهود.

ولقد بانت هذه الاتجاهات، التي تحكّمت في الهجرة اليهودية، واضحة في اول موجة هجرة وصلت فلسطين، واول مستوطنة يهودية أقيمت هناك، سنة ١٨٨٢. وكانت هذه الموجة قدمت ـ ما دمنا

في الحديث عن هجرة اليهود السوفيات ـ من روسيا ايضاً، او على وجه التحديد من تلك الاجزاء من بولونيا التي كانت خاضعة، يومذاك، للحكم القيصري الروسي. وخلال السنوات التالية تبع «الطلائعيين» هؤلاء مهاجرون آخرون، الى ان توقفت الهجرة بعد فترة قصيرة، اثر الصعوبات المالية التي جابهتها، بحيث اضطر زعماء المستوطنين الى الاستنجاد بالبارون روتشيلد، اليهودي الفرنسي الثري، الذي وافق على بسط حمايته على تلك المستوطنات، وتعهّد تمويلها، وتحكّم بذلك في مصيرها، وتطورها، وتركيبها الاجتماعي، خلال فترة طويلة.

وفي الاطار العام، لم تكن تلك الحفنة من المهاجرين الى فلسطين الا نزراً يسيراً من موجة عارمة من الهجرة، شهدتها روسيا القيصرية ودول اوروبا الشرقية الوسطى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية، وشملت ابناء شعوب تلك البلدان كافة. وكانت هذه الهجرة بدأت في روسيا والمناطق الخاصة لحكمها، حيث تمركزت اكثرية اليهود، خلال تلك الفترة، على ارضية تغيّرات اقتصادية هامّة أدت الى ضعضعة البنية الاقتصادية والاجتماعية، ودفعت الملايين الى الهجرة. وكان بين اولئك المهاجرين نحو مليونين من المهاجرين اليهود، توجهوا بأكثريتهم الى اميركا الشمالية، وبعضهم الى الجنوبية، وبلدان أخرى، عدا عمّا يقدر بخمسين الفاً منهم ـ اي نحو نصف بالمئة ـ توجهوا الى فلسطين.

وانطلاقاً من هذا الواقع، وبعد ان بان واضحاً للعيان ان التخطيط على اساس هجرة يهودية مكثفة الى فلسطين ليس له ما يبرره، اذ ان الاكثرية الساحقة من المهاجرين رفضت، ببساطة، الاتجاه الى هناك، بينما لم تستطع القلة التي قامت بذلك من تحقيق «انجاز» يذكر، طرأ على بال زعماء المستوطنين في فلسطين ان يتجهوا الى جلب هجرة يهودية «رخيصة» الى هناك. وفي اوائل هذا القرن، ارسلوا ممثلاً عنهم الى يهود اليمن، حاملاً معه رسائل مزوّرة، مدعياً بأنها كتبت من قبل حاخامي اليهود في فلسطين، لحمل يهود اليمن، المعروفين بتديّنهم، على الهجرة الى «ارض ـ اسرائيل». وتمكّن الصهيونيون بذلك من حمل نحو الفين من يهود ذلك البلد على الهجرة الى فلسطين، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، آملين في ان يستطيع اولئك مدّ جذورهم في البلد، نظراً الى «احتياجاتهم المادية القليلة»، وبالتالي منافسة الفلاح العربي بصورة اعمق من تلك التي يقوم بها اليهود الاشكناز، «المدللون». ولكن حتى هذا لم يجد نفعاً. فيهود اليمن لم يستطيعوا ان «ينافسوا الفلاح العربي، ولا غيره، بل بقوا فقراء، مسحوقين ومضطهدين بين «أخوتهم» الاشكناز. وحتى بعد مرور اكثر من نصف قرن على تهجير اولئك اليهود الى فلسطين، وعلى الرغم من «النعَم» الاشكنازية التي «أُغدقت» عليهم، بقي اولئك في اسفل السلّم الاجتماعي، فقراً وتخلّفاً؛ الى درجة اعتاد معها دافيد بن ـ غوريون، عندما كان رئيساً لحكومة اسرائيل، على القول: «يوماً ما سيكون لدينا رئيس اركان يمني»، على اعتبار انه عندما يصل اليهود اليمنيون في اسرائيل الى ذلك المدى من التقدم الذي يمكن معه ان يخرج من بينهم رئيس اركان للجيش الاسرائيلي، تكون اسرائيل قد وصلت الى قمّة تطورها.

غشّ وتضليل ومؤمرات وتهجير

بقيت ملامح الهجرة اليهودية الى فلسطين، قبل الحرب العالمية الاولى والمسارات التي تحكمت فيها، كما اشرنا اليها باختصار، هي السائدة والمسيطرة على حركة الهجرة تلك، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، على ما رافقها من غرابة وشذوذ.

ان من ينظر الى اسرائيل، اليوم، بوضعها الحالي، يكاد يعتقد، لاول وهلة، أنها دولة «طبيعية» قائمة على اسس سليمة، وتشكل حلاً لما سمّي «المسألة اليهودية». الاّ ان نظرة اعمق تظهر ان

مشروع «الدولة اليهودية» كان، ولا يزال، مخططاً امبريالياً ـ يهودياً ـ صهيونياً مصطنعاً، لم يستطع يوماً الوقوف على رجليه، وكان، دائماً وأبداً، بحاجة الى استيراد المال والسكان. وفحوى «الملخّص التاريخي» لهذا المشروع يشير، بوضوح، الى ان جماهير اليهود قد اعرضت عنه، ولم تقبل به، او تؤيده، بحيث اضطر الصهيونيون، لتنفيذه، الى استغلال مآسي اليهود، وأحياناً خلقها، والتآمر مع حكام هذا البلد، او ذاك، لتهجير اليهود الى فلسطين، من خلال اتباع اساليب الغش والتضليل كافة.

ونشعر بأن هذا الوصف العام لمؤمرات التهجير اليهودي ـ الصهيوني غير كاف. ونرى انه من المناسب تقديم عرض، ولو باختصار، للوقائع التاريخية في هذا الصدد، خصوصاً في ضوء الشبه الكبير بين ما حدث بالامس، وقبله، وقبله، وبين ما يمكن ان يحدث اليوم، وغداً، وبعده. ولعل في ذلك ما يساهم في التصدي لمؤامرة تهجير اليهود السوفيات.

فمع نهاية الحرب العالمية الاولى وتقسيم الشرق العربي الى مناطق نفوذ بين دول الحلفاء المنتصرة، مجسّدة في شكل انتدابات بريطانية وفرنسية فرضت على هذه البلدان، نشأت، في فلسطين بالذات، اوضاع مثالية، من الناحيتين السياسية والقانونية، لخلق كيان صهيوني في البلد. فالانتداب البريطاني الذي فرض على فلسطين قام، رسمياً وعلناً، وبمباركة الدول الاوروبية الاستعمارية الأخرى، وهي آنذاك القوى الرئيسة في العالم، على اساس تسهيل تنفيذ وعد بلفور واقامة «وطن قومي» لليهود في البلد.

غير انه على الرغم من هذه الاوضاع المريحة، بالنسبة الى الصهيونيين، لم تشهد السنوات التي تلت الحرب العالمية الاولى، اي قبل اقرار الانتداب وبعده، هجرة يهودية واسعة الى فلسطين؛ بل ان مجمل الأداء الصهيوني، خلال هذه الفترة، كان بائساً الى درجة دفعت هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني الذي عيّن اول مندوب سام في فلسطين، الى الاعراض عن الصهيونيين، متهماً اياهم بأنهم غرّروا به عندما اوهموه بأنهم قوة يعتمد عليها، فراح يعدّل سياسته، ويحاول التقرب من العرب، متجهاً الى اتباع سياسة «توازن» بينهم وبين اليهود.

ومع منتصف العشرينات جاء الفرج، وان كان نزراً يسيراً، من بولونيا. فنتيجة لسياسة «تأميم» انتهجتها حكومة بولونيا آنذاك، راح بعض اليهود من ابناء الطبقة الوسطى يصفّون املاكهم ويحملون ريعها ويهاجرون الى فلسطين، آملين في ان يبدأوا هناك حياة جديدة، شبيهة بتلك التي كانت من نصيبهم في بولونيا. ولكن حتى هذا «المدد» لم يستمر طويلاً؛ اذ سرعان ما تغيرت الاوضاع الاقتصادية وتوقفت الهجرة، ثمّ تحوّلت الى نزوح. وخلال سنة ١٩٢٧ بالذات زاد عدد النازحين اليهود من فلسطين على عدد اولئك المهاجرين اليها.

ومع اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات لم يطرأ تغيير يذكر على النشاط التهجيري، واستمر الوضع راكداً حتى منتصف الثلاثينات، او على وجه التحديد حتى سنة ١٩٣٣، مع صعود النازية في المانيا. لقد كانت النازية، بنظرياتها العنصرية القميئة، وتفاهتها الفكرية، وتخلّفها الحضاري، من اخطر التهديدات التي واجهها العالم الحديث، عامة، واليهود، خاصة. الّا ان هذا لم يزعج الصهيونيين بقدر ما دفعهم الى استغلاله والافادة منه في دعم المشروع الصهيوني؛ وهو ما تمّ قولاً وفعلاً. فقد باشر هتلر، مع استلامه الحكم، بتنفيذ سياسته العنصرية تجاه اليهود علناً، وذلك بسنّ مختلف القوانين المعادية، صراحة ونصّاً، لهم. وسرعان ما استجاب زعماء اليهود في العالم، وخصوصاً في اميركا، لهذا التحدي، فقرروا تنظيم حملة مقاطعة عالمية للبضائع الالمانية، لم يمرّ وقت قصير عليها حتى بدأت تؤتي ثمارها بتراجع الميزان التجاري الالماني مع عدد من الدول. وجنّ جنون

القادة النازيون نتيجة لذلك، اذ ان تصدير البضائع الالمانية كان وسيلة لكسب المال واقامة الصناعات، وخصوصاً العسكرية منها، والتي بدونها ما كانت المانيا لتستطيع خوض غمار حرب جديدة؛ وراحوا يهدّدون باتخاذ المزيد من الاجراءات ضد اليهود، من جهة، ويلمّحون لبعض زعمائهم بأنهم على استعداد «للتفاهم»، من جهة أخرى. وسرعان ما دخل الصهيونيون على الخط، وتوصلوا، بعد مفاوضات قصيرة، الى اتفاق مع النازيين (عُرف، فيما بعد، باسم هعفراه ـ بالعبرية: نقل، تحويل) تعهّد اولئك بموجبه تسهيل هجرة اليهود من المانيا، وحتى نقل اموالهم، على شكل بضائع المانية الى فلسطين، او غيرها. وبالمقابل، تولّى الصهيونيون «معالجة» حملة المقاطعة اليهودية وتنظيمها، فدارت حرب هادئة، ولكن شرسة للغاية، داخل العالم اليهودي، كانت الغلبة، في نهايتها، للصهيونيين؛ فتبخرت حملة المقاطعة بهدوء واستمرت الهعفراه.

وكان للهعفراه فوائدها الجمة بالنسبة الى الكيان الصهيوني في فلسطين؛ اذ أسفرت عن مضاعفة قوته، بشرياً، واقتصادياً، خلال بضع سنوات فقط. ولذلك وعلى الرغم من المعارضة والاحتجاجات، من هنا او هناك، استمرت هذه العمليات بهدوء حتى توقفت تلقائياً مع نشوب الحرب العالمية الثانية. ولم يتحدث عنها الصهيونيون ولا النازيون كثيراً الى ان كشف امرها بعد الحرب واحتل الحلفاء برلين، ووضعوا ايديهم على ارشيف الخارجية الالمانية، ونشروا وثائقه، من بينها وثائق الهعفراه.

والدرس الذي يمكن تعلّمه من ذلك هو انه اذا كان الصهيونيون على استعداد للمتاجرة بمآسي اليهود (وفيما بعد بدمّهم) لخدمة المشروع الصهيوني، فانهم لن يتورعوا عن خلق اوضاع مماثلة في المستقبل (وهو ما سنراه ادناه).

وفيما كانت عمليات الهعفراه قائمة على قدم وساق، لم تتوقف المانيا النازية عن اعلان تأييدها للحق العربي في فلسطين، ومعارضتها مشروع تقسيم البلد، واقامة دولتين، يهودية وعربية، فيه، الذي قدّمته بريطانيا كأحد الحلول للوضع الذي نشأ آنذاك في فلسطين مع نشوب الثورة العربية.

فاعلان تأييد العرب ومعارضة الصهيونيين شيء، واتخاذ اجراءات، او اتباع مسارات تؤدي الى تقوية الأخيرين، ولو بصورة غير مباشرة، شيء آخر.

واذا كان هناك من يريد ان يقارن بين هذا الوضع الذي نشأ قبل ما يزيد على نصف قرن، وبين ما يبدو اننا نتعرض له الآن، او ما قد نتعرض له قريباً، فله ذلك.

وكما استفادت الصهيونية من النازية في حياتها، على صعيد تهجير اليهود الى فلسطين، فقد استغلتها للغرض ذاته بعد مماتها. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية وُجد في اوروبا الآلاف من اللاجئين الذين كانوا اجبروا على ترك بيوتهم بسبب الحرب، ومن بينهم الكثيرون من اليهود بالطبع. وسرعان ما وضعت المشاريع لاعادة تأهيل اولئك اللاجئين واستيعابهم، وهو ما تمّ، وخلال فترة قصيرة، بالنسبة الى جميعهم ـ عدا اليهود. فقد تعرض هؤلاء لحملة صهيونية مركزة، راحوا معها يرفضون اي اقتراح يقضي بحل مشكلتهم واعادة توطينهم، مصرّين على الهجرة الى فلسطين بالذات. وكانت تلك الحملة بدأت بواسطة مبعوثين صهيونيين انطلقوا من فلسطين الى ذلك خصيصى، مزودين بتعليمات من بن ـ غوريون مفادها ان «ما يهمّه من البرتقالة هو عصيرها، وليس القشور»؛ اي ان المطلوب هو العمل على تهجير الشباب اليهود الى فلسطين الذين يستطيعون رفد الكيان الصهيوني بقوى فتية، والاعراض عن المسنّين والكهلة. فالزعم ان الحركة الصهيونية وجدت لـ «انقاذ» اليهود، اين وأنّا كانوا، شيء، والواقع شيء آخر.

وخلال السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وحتى اصدار قرار /

توصية تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، جعل الصهيونيون من مشكلة اليهود المقتلعين هذه، قميص عثمان، ففرضوها في المحافل الدولية، وكادوا يوقعون بين «الحليفين الكبيرين»، الولايات المتحدة وبريطانيا بسببها، عندما تبنّت الاولى هذه الفكرة وراحت تحثّ بريطانيا على السماح بهجرة مئة الف من اولئك الى فلسطين، بينما رفض البريطانيون ذلك. وعندما أيقن الصهيونيون ان بريطانيا مصمّمة على رفض مشاريعهم التهجيرية، راحوا يعملون على تهريب اولئك المهاجرين من طريق البحر، بواسطة شبكة واسعة من محطات الرصد والامداد والمتابعة.

تهجير اليهود، وتهجير العرب

لم تسفر جهود الصهيونيين لتنفيذ مشروعهم، حتى اقامة اسرائيل، عن «انجازات» كبيرة، بالمقارنة مع النشاط الذي بذلوه، او الصراخ الذي كانوا يفتعلونه. فبعد ٦٦ سنة من النشاط الصهيوني المتواصل (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) في مجالي الهجرة والاستيطان، وصل عدد السكان اليهود في فلسطين الى نحو ٦٠٠ الف، أي ما يوازي ثلث السكان. وبمعنى آخر، ان معدل الزيادة السنوية في عدد اليهود في البلد، الذي جاء بسبب الهجرة او نتيجة للتكاثر الطبيعي، بلغ اقل من عشرة آلاف شخص في السنة.

ولكن في سنة ١٩٤٨ حدثت «المعجزة» ـ على حد تعبير الصهيونيين، فأقيمت اسرائيل، التي «تركها» العرب و«هاجر» اليها اليهود. غير ان ما حدث، حقيقة، ليس «المعجزة»، بل مؤامرة يمكن اعتبارها من «اعلام» مؤامرات القرن العشرين؛ اذ ان العرب لم «يتركوا» فلسطين، بل «تُرِّكوا»، واليهود لم يهاجروا اليها بل «هُجّروا» منها؛ والاثباتات اكثر من ان تحصى.

لقد ثابر الصهيونيون على التمسّك بادعاءاتهم السابقة حول «المعجزة» خلال ما يناهز العقدين من الزمن، على ما في ذلك من افتراءات وكذب، الى ان انحلّت عقدة لسانهم، خصوصاً بعد الغرور الذي سيطر عليهم اثر حرب العام ١٩٦٧، وراحوا يثرثرون (وفي هذا المجال بالذات يتفوّق الاسرائيليون على الفلسطينيين)، وكذلك، وهذا هو الأهم، ينشرون مختلف الكتب والوثائق. ولم يستكملوا هذه العملية حتى الآن. ومن حين الى آخر «يتحفوننا» بمطبوعات ووثائق جديدة في هذا الصدد، تؤكد، بالبراهين الدامغة والادلة القاطعة، ما كان، على كل حال، معروفاً من قبل حول مؤامرة الاستيلاء على فلسطين، ومن ثمّ تهويدها.

لقد خططت اسرائيل للاستيلاء على الاراضي الفلسطينية لاستعمالها لتوطين المهاجرين الجديد الذي سيفدون اليها، على طريق تحقيق الحلم الصهيوني الكبير باقامة دولة يهودية ضخمة. ولكن، عندما اصبح الوقت مناسباً لذلك لم يوجد هنالك مهاجرون، او على وجه التحديد لم يوجد مهاجرون بشكل كاف. فعند التخطيط لمشاريع الدولة اليهودية، عوّلت الصهيونية كثيراً على يهود اوروبا الشرقية، والوسطى، الذين انتشرت الفكرة الصهيونية بينهم، لاسباب عدة لا مجال للبحث فيها هنا، للهجرة الى فلسطين قبل غيرهم، واقامة دولة ليست صهيونية فقط، بل اشكنازية أيضاً. الّا ان الاكثرية الساحقة من بين هؤلاء كانت ضاعت في الدوّامة النازية، فيما عرف، فيما بعد، باسم الهولوكوست. وحتى لا نقع في شراك الدعاية اليهودية ـ الصهيونية، بحيث يكاد يظهر كأن اليهود وحدهم هم الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية، تجدر الاشارة الى ان هذه الحرب قد اسفرت عن مقتل نحو ٥٠ مليوناً من البشر، منهم نحو خمسة ملايين من اليهود. ونتيجة لذلك، لم توجد مع نهاية الحرب في اوروبا الّا بضع مئات الآلاف من اليهود يمكن ان يكونوا مرشحين للهجرة. وقد استطاع الصهيونيون، خلال فترة شهر العسل في علاقاتهم مع المعسكر الاشتراكي، التي دامت نحو ثلاث سنوات، بعد اقامة اسرائيل،

من تهجير نسبة لا بأس بها من اولئك اليهود. الاّ انه لم يكن في كل هؤلاء ما يمكن ان يشفي الغليل من الناحية العددية، ويرسي الاسس لدولة يمكن ان تصمد طويلاً داخل محيط عربي معاد. وزاد الطين بلّة ان اليهود في البلدان الميسورة، وخصوصاً اوروبا الغربية واميركا، رفضوا، وما زالوا يرفضون، بأكثريتهم الساحقة، الهجرة الى اسرائيل والعيش فيها. وبمعنى آخر، بات واضحاً للعيان ان معين الهجرة الاشكنازية عموماً، من العالم الغربي، قد نضب، او كاد.

وفي مثل هذه الاوضاع، وجد الصهيونيون انفسهم مضطرين الى الاتجاه شرقاً، والعمل على «انقاذ» «الاخوة» اليهود السفاراديم، وخصوصاً اولئك منهم المقيمون في الدول العربية. واول ما وقع اختيارهم على العراق، خصوصاً وان اليهود فيه امتازوا عموماً بمستوى ثقافي لا بأس به. ولم يكن هؤلاء مستعدين، جميعاً، للهجرة؛ كما ان هذه العملية، بحد ذاتها، لم تكن سهلة، وكان لا بد من «تدبيرها». وعلى الأثر، دبّرت مؤامرة من شقين لتحقيق هذا الهدف. فقد اوعز الصهيونيون الى اتباعهم بين اولئك اليهود بترويع الجالية بأسرها وضعضعة الشعور بالاطمئنان لديها، وذلك بتدبير حرائق للكنس والمعابد اليهودية، ومن ثمّ حتى رمي القنابل على التجمعات اليهودية (وقد أُصدر عدد من الكتب في اسرائيل، يشرح بتفاصيل التفاصيل كيفية تدبير ذلك، من أَلفه الى يائه). ومن ناحية أخرى، راح اولئك يجرون الاتصالات، بواسطة طرف ثالث، بحكومة نوري السَعيد وصحبه، لتسهيل عمليات الهجرة مقابل دفع الرشاوى «المناسبة». وفجأة، صدر عن البرلمان العراقي قانون يكاد يُفهم منه ان الوجود اليهودي بحد ذاته اصبح لاشرعياً هناك، وبشكل، او بآخر، لم يترك امام اليهود العراقيين الاّ امكانية التنازل عن جنسيتهم واملاكهم والهجرة الى اسرائيل. وهذا ما تمّ فعلاً. وراحت الطائرات تنقل المئات منهم كل يوم الى اسرائيل. وفي البداية، كانت هذه الرحلات تتمّ من طريق بلد ثالث، مثل تركيا او قبرص؛ الى ان حوّلت اخيراً الى رحلات مباشرة، من بغداد الى تل ـ ابيب. ومع استكمال هذه العملية تمّ تهجير اكثرية يهود العراق، أي ما يزيد على مئة ألف الى اسرائيل.

ويكاد يخيل للمرء ان هذه الطريقة في سوق اليهود الى اسرائيل افواجاً، سواء شاءوا أم أبوا، هي التي تدور في اذهان الزعماء الاسرائيليين والقائلين لهم «نعم» دائماً، من اليهود الاميركيين، عندما يطالبون بأقامة خطوط طيران مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب. ويمكننا ان نتصور انه لو تمّ ذلك لراح جزء من طائرات الـ عال، شركة الطيران الاسرائيلية، يحط يومياً في مطار موسكو، لشحن المهاجرين من هناك الى اسرائيل. وان سارت الأمور على ما يرام، وتوسعت الاعمال، فلن يكون هناك مانع من تحويل جزء من طائرات النقل الحربية الضخمة، التابعة للجيش الاسرائيلي، بعد دهنها بشعارات مدنية، للمساهمة في تنفيذ هذا العمل «الجليل».

والانكى من ذلك هي تلك الصفاقة التي يواجه بها الصهيونين كل من يذكّرهم بمسألة اللاجئين الفلسطينيين ومسؤوليتهم تجاهها، بادعائهم، ببساطة، بأن «تبادل سكان» حدث بين اسرائيل والدول العربية، وعل كل طرف ان يهتم بـ «سكانه»، دون الاكتراث بأسباب هذا «التبادل» والمسؤولية عنه.

وما حدث في العراق حدث ايضاً في شطري اليمن، في عهد الامام والحكم البريطاني، مع ضجة اقل، ومشاكل اقل ايضاً. فهناك لم يكن برلمان ولا رقابة، حتى وانْ كانت صورية، ولا رأي عام. وكان كافياً تقديم شيء من الرشاوى الى هذا، او الى ذاك.

ومن مشرق العالم العربي انتقلت اسرائيل الى مغربه، واولا الى المغرب، حيث كانت تتواجد طائفة يهودية كبيرة. وقبل ان يحصل البلد على استقلاله، استطاعت اسرائيل تهجير اعداد كبيرة من سكانه اليهود. واستمرت هذه العمليات، ايضاً، حتى بعد الاستقلال.

وحاول الصهيونيون القيام بالعمل ذاته بالنسبة الى يهود الجزائر، قبيل حصول البلد على استقلاله في مطلع الستينات. الاّ ان اكثرية اليهود هناك كانت تحمل الجنسية الفرنسية؛ ولذلك اتجهوا الى فرنسا، مع المستوطنين الفرنسيين الذين غادروا البلد.

والى جانب هذه الانشطة «الكبيرة»، كانت هناك انشطة «صغيرة» أخرى لتهجير اعداد محدودة من اليهود، من هنا وهناك وهنالك، من هذه الدولة، او تلك، سواء عربية كانت ام اجنبية.

وحتى لا يخيل للمرء اننا نتحدث عن حالات قديمة تعتبر «تاريخاً»، نشير، ايضاً، الى حالات حديثة للغاية، للتدليل على «استمرارية» النشاط التهجيري. فقصة تهجير اليهود الاثيوبيين من الفالاشا، من طريق السودان، من خلال تسهيلات قدّمها الرئيس السوداني المخلوع، جعفر النميري، بعد ان قبض، وبعض اعوانه، مبالغ ضخمة من الرشاوى، باتت معروفة للجميع، وكانت موضع نظر من قبل المحاكم السودانية. بل ان صحف اسرائيل نشرت صوراً فوتوجينية للغاية، التقطت للنميري وهو بصحبة اريئيل شارون دون غيره. وتمّ ذلك في اواخر سنة ١٩٨٢، عندما كان شارون لا يزال يشن حربه على لبنان، وكان مجرد ذكر اسمه، حتى بين قطاعات واسعة من الاسرائيليين، يثير الاشمئزاز.

وبعد اعدام الرئيس الروماني تشاوشيسكو، كشفت اسرائيل النقاب عن ان «صديقها»، و«صديق» العرب والفلسطينيين أيضاً، كان، وصحبه، يتقاضون مبلغاً من الدولارات عن كل «رأس» يهودي تسّهل عملية هجرته.

عوْد على بدء؟

على ارضية هذا الشريط من الوقائع، تبدو عمليات تهجير اليهود السوفيات، الجارية حالياً، مؤامرة جديدة تضاف الى السابقات، وستكون نتائجها، ان قدّر لها ان تنفّذ، شديدة الخطورة، بل ربما اشد خطراً من اي تحدّ واجهه الفلسطينيون والعرب منذ فترة طويلة. والمسؤولية عن هذا الوضع تقع، اولاً، على عاتق الشيطان الاكبر، على حدّ تعبير الخميني، اي الولايات المتحدة الاميركية، وقادتها الخانعين للـ «قِيَم» الصهيونية، وعلى العدو الصهيوني، وكذلك ـ دون لفّ او دوران ـ على الاتحاد السوفياتي نفسه، لا غيره.

اننا نثمّن عالياً المساعدة والتأييد، مادياً ومعنوياً، التي قدّمها الاتحاد السوفياتي خلال فترة طويلة، ولا يزال يقدمها، الى الشعب الفلسطيني وقضيته. وندرك، ايضاً، انه لولا المواقف السوفياتية الحازمة، في بعض اللحظات الحرجة، لتعرضت حركة المقاومة الفلسطينية لأذى يفوق كثيراً ما كان من نصيبها. كما اننا كنا، وما زلنا، نعوّل على دور ما، ايجابي بالطبع، يفترض ان يلعبه السوفيات في المساعي الهادفة الى ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. ومن كافة هذه النواحي، واي منها لا تقل اهمية عن الأخرى، لا مصلحة لنا في اثارة العداء على الاتحاد السوفياتي، ولا الاساءة اليه، او الانتقاص من قدره. الا ان هذا كله لا يمنعنا، ولا يجب ان يمنعنا، من الاشارة الى الخطأ، عندما يرتكبه السوفيات، والمطالبة بتصحيحه، بالحاح ومثابرة وشدة، خصوصاً عندما يكون الخطأ فادحاً وخطيراً، بل ومرعباً من حيث النتائج السلبية التي قد تترتب عليه. وحتى الآن، نكتفي بالقول ان ما اتخذه السوفيات من اجراءات، في مجال الهجرة، كان خطأ، وينبغي تصحيحه على وجه السرعة.

ولكي نقف على ابعاد التحدي الكبير الذي نواجهه، ينبغي توضيح الخطأ الفادح الذي وقع فيه السوفيات والذي يبدو معه انهم راحوا يقدّمون الى الصهيونية، التي لم يحبّذوها يوماً، خدمات لم

تحلم بها. لقد راح الاتحاد السوفياتي، كما هو معروف، ينتهج، منذ بداية عهد ميخائيل غورباتشيوف، سياسات جديدة، على الصعيدين، الداخلي والخارجي، تمثّلت، داخلياً، في ادخال تغييرات جذرية على بنية النظام السوفياتي، من جهة، وخارجياً في الانفتاح على دول المعسكر «الرأسمالي»، ومحاولة التعاون معه، من جهة أخرى. والواضح، ان المحرك لهذه التغييرات، على الصعيدين، الداخلي والخارجي، كانت المشاكل الحادة التي راحت تتجذّر، وتستفحل، في الاتحاد السوفياتي، واصبحت تمسّ بصورة سيئة ودائمة، حياة المواطنين اليومية، نتيجة لاعتماد نظريات واساليب واجراءات قديمة، وعديمة الجدوى، أدت الى تكلّس الحياة السياسية، وانهيار الاوضاع الاقتصادية، على ما يجرّه ذلك من مشاكل لا تحصى. وان من يشاهد الاتحاد السوفياتي يتخلّى عن نظرياته، واساليبه القديمة، ويتّجه نحو اللبيرالية والانفتاح والعصرنة، لا يستطيع الّا ان يتمنّى له، ومعه دول اوروبا الشرقية التي اخذت تنحو المنحى ذاته، الّا النجاح والمزيد من التقدم.

غير ان هذه الاصلاحات الداخلية تستلزم، ايضاً، تغييرات على صعيد السياسة والمواقف الخارجية، بصورة تمكّن من التعاون مع الدول الصناعية الأخرى في الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، وهو تعاون يحتاج الاتحاد السوفياتي اليه لغاياته الخاصة. ويبدو هذا الاتجاه واضحاً للغاية في الطريقة التي راح الاتحاد السوفياتي يتعامل بها مع دول الغرب عامة، وفي مقدّمها الولايات المتحدة، وفي مؤتمرات القمة الاميركية ـ السوفياتية التي عقدت خلال السنوات الأخيرة، وكذلك تلك التي يفترض ان تعقد في المستقبل.

ومن خلال حاجة الاتحاد السوفياتي الى هذا التعاون تسلّل الصهيونيون، للضغط على الادارة الاميركية، لكي تضغط، بدورها، على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود منه، وهو ضغط يبدو ان الاتحاد السوفياتي، للأسف، استجاب له، وعلى الطريقة الصهيونية بالذات.

ان الحملة الصهيونية على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود منه مستمرة منذ سنوات عدة. والحقيقة انه كانت هنالك، دائماً، هجرة يهودية من الاتحاد السوفياتي، وان خفّت وتيرتها او علت، من حين الى آخر، وفقاً للظروف المختلفة. والحقيقة الثانية، ايضاً، كما اتضح بالملموس خلال العشرين عاماً الأخيرة، وقبلها أيضاً، ان معظم اولئك المهاجرين لا (اداة نفي) يرغبون في التوجه الى اسرائيل، بل الى الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة. وكثيراً ما علا نحيب الصهيونيين وعويلهم، وهم يندبون حظهم بسبب الفرصة التاريخية، التي تضيع من بين ايديهم باتجاه المهاجرين اليهود الى اميركا، حيث «يذوبون» هناك، بدلاً من توجّههم الى اسرائيل، للمشاركة في «تحقيق» الصهيونية. ولمواجهة هذا «الفرار» اليهودي، جرّب الصهيونيون اكثر من وسيلة، الى ان اهتدوا الى الأخيرة، المعمول بها حالياً، والتي ترتكز على اكثر من ركن. فقد وجّهوا الضغوط، اولاً، الى اميركا لحملها على تحديد اعداد المهاجرين اليهود الذين يحق لهم دخولها؛ ثمّ اتجهوا للضغط على المنظمات اليهودية غير الصهيونية، الساعية الى استيعاب اليهود واعادة توطينهم في اي مكان، وليس في اسرائيل بالذات، لحملها على تقليص نشاطها، او اخضاعه للمتطلبات الصهيونية؛ واخيراً، خططوا، مع الاميركيين، للضغط على الاتحاد السوفياتي لحمله على السماح بهجرة اليهود، دون قيود، وذلك بعد تزويدهم بوثائق سفر، لا جوازات، تسمح لهم بالاتجاه الى اسرائيل فقط، دون غيرها؛ وهذا بالضبط، وبالتحديد، وعلى وجه التأكيد، ما يريده الصهيونيون واسرائيل؛ وهنا يكمن البلاء.

ان اجهزة الاعلام السوفياتية، في معرض ردها على الانتقادات المحقّة التي توجهها دوائر عربية الى موقف السوفيات من الهجرة، تشير الى ان هذا الموقف جاء من خلال الالتزام بمبادىء

المواثيق الدولية حول حقوق الانسان، ومن ضمنها حقه في اختيار مكان سكنه وعمله، وان هذا اتجاه لا عودة عنه. ولا اعتراض، ابداً، على اتجاه الاتحاد السوفياتي نحو الالتزام بمواثيق حقوق الانسان اكثر فأكثر، والاتجاه اكثر نحو اللبيرالية، في سياسته الخارجية والداخلية، من جهة؛ كما انه يكاد يكون واضحاً، من جهة أخرى، ان العودة عن قرار السماح بالهجرة غير وارد، ليس فقط بسبب الالتزام بتلك المبادىء، بل، ايضاً، بسبب الحاجة الى التعامل مع الغرب. غير ان هذا الادعاء، في حقيقته، ليس الاّ ذريعة تثير السخرية وتجعل من تلك الحقوق أُلعوبة. فحق الانسان في الهجرة، واختيار مكان سكنه وعمله، يجب ان يترك له، يقرّره هو، لا ان يفرض عليه. والتنفيذ العملي لذلك هو ان المواطن، اي مواطن، هو الذي يقرّر متى يهاجر، والى اي بلد يهاجر، وفق ما يلائمه، وما تسمح به القوانين المرعية في البلدين، «المصدِّر» و«المستورد». وعندما يقرر المواطن، اي مواطن، ذلك، يمنح جواز سفر عادياً، يستطيع بموجبه المغادرة، ومن ثمّ العودة، اذا شاء، ومتى شاء. والكثير من الدول تسمح لمواطنيها المهاجرين بالاحتفاظ بجنسيتهم وجواز سفرهم الاصلي، حتى انْ اكتسبوا جنسية وجواز سفر الدولة التي هاجروا اليها. وبالتالي، فان الاجراءات السوفياتية بشأن منح المهاجر اليهودي وثيقة سفر لمرة واحدة، تخوّله الانتقال الى اسرائيل، دون غيرها، تعتبر، عملياً، بمثابة عمليات طرد وتهجير الى اسرائيل، ولا تتماشى، ابداً، مع التمسك بمبادىء حقوق الانسان، بل تعتبر انتهاكاً لها.

ولعلّ من المفيد التذكير بأن هذه الاجراءات التهجيرية، التي تصبّ كلها في طاحونة الصهيونية، قد لا تكون ناجمة عن الضغوط الامبريالية ـ اليهودية فقط، بقدر ما انها، ايضاً، نتاج لطريقة معيّنة من التفكير والممارسة السوفياتيين. فدستور الاتحاد السوفياتي يعترف باليهود «قومية» قائمة بحد ذاتها؛ ولعله، من هذه الناحية، هو الدستور الوحيد في العالم الذي ينص على ذلك، وقبل ان تقام اسرائيل بسنوات عديدة (ويبدو ان ذلك ناجم، الى حد ما، عن طبيعة التواجد اليهودي القديم، والكثيف، في بعض المناطق السوفياتية). كما انه، من هذه الناحية، «يتفوق» حتى على الممارسات الاسرائيلية بشأن الموقف من اليهود. فبينما تميّز اسرائيل، لاعتبارات مذهبية، في غير صالح بعض الطوائف اليهودية (اليهود الاصلاحيون، مثلاً، الذين لا تحبذ هجرتهم، وتضع مختلف القيود على انشطتهم الثقافية الدينية، ولا تعترف بشهادات التهويد التي يصدرها حاخاموهم، الخ)، نرى القانون السوفياتي لا يعير هذه الاعتبارات اية اهمية، فالكل يهود، والكل ابناء «قومية» (!) واحدة.

هذا من جهة. اما من جهة أخرى، فالسوفيات كما يبدو، لاعتبارات «عقائدية»، يناصبون كل من يطالب بالهجرة من بلدهم العداء. وبعضهم لا يستطيع ان يفهم كيف يمكن لشخص ما ان يرفض «نعمة» الانتماء الى وطن الاشتراكية الاول ويطالب بالهجرة منه، وبالتالي الاساءة اليه. و«المخبول» الذي يتجرّأ على القيام بذلك يجب ان يدفع ثمن «غلطته»، وذلك بأن تسقط جنسيته، ولا يسمح له بالعودة الى الوطن. ومن خلال هذا العداء للهجرة، قدّم بعض السوفيات «فتاوى» مفادها ان ابناء القوميات المختلفة، وخصوصاً الاقليات، عندما يتركون الاتحاد السوفياتي لا «يهاجرون» منه، بل «يعودون» الى أوطانهم الاصلية؛ ومن بين هؤلاء اليهود.

ويبدو ان الجهود الامبريالية والتبريرات العقائدية كافة تضافرت لتخلق الوضع الحالي الذي يتم بموجبه تسفير اليهود الى اسرائيل، دون غيرها، ان شاءوا او ابوا. والحقيقة ان ما يثير الحنق، ويشكل مصدر الخطر، في عملية الهجرة هذه هو الاسلوب، لا الجوهر. والاتحاد السوفياتي يستطيع، بسهولة، ان يحل جزءاً كبيراً من المشكلة، انْ لم يكن كلها، باتخاذ بعض الاجراءات البسيطة، والعقلانية، وذلك بالغاء وثائق السفر لمرة واحدة، القسرية بمضمونها وابعادها، واستبدالها بجوازات سفر سوفياتية عادية «كاملة»، يمكن للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي السفر بموجبها الى اي بلد في

العـالم يختارونه، وكذلك السماح لهم بالعودة الى وطنهم، اذا خاب أملهم في بلدان الهجرة وقرروا العودة؛ اي تماماً كما يتصرف معظم دول العالم في مثل هذه الحالات. واذا تمّ ذلك، سيتولى المهاجرون انفسهم التصدي لمؤامرة التهجير واحباطها. ان هجرة اليهود من روسيا، القيصرية او السوفياتية، مستمرة منذ ما يزيد على قرن، وان كانت تقوى تارة وتخفّ طوراً، تبعاً للظروف. ودائماً، فضّلت اكثرية اولئـك المهـاجـرين الاتجاه الى اوروبا الغربية او الاميركتين، عدا قلّة منهم اختارت فلسطين، ثمّ اسرائيل. وليس هنالك ما يبرّر الاعتقاد بأن مثل هذه الاتجاهات قد تتغير في المستقبل، اي ان اكثرية اولئك ستبقى تفضل، في المستقبل، الاتجاه نحو الغرب، بدلاً من اسرائيل، عدا قلّة منهم ستلتحق بالكيان الصهيوني. الاّ ان مثل هذه القلة لا تشكل، ولم تشكل، مشكلة؛ فالتكاثر الطبيعي، فقط، بين الفلسطينيين، داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة، كاف للتصدي لها، والتغلب عليها.

ان مطالبة السوفيات بتغيير اجراءاتهم بشأن الهجرة هي اقل ما يمكن عمله، واقل ما ينبغي عليهم ان يستجيبوا له، دون ان يعتبر ذلك تدخلاً في شؤونهم، او اعتداء على سيادتهم، وانتقاصاً من قدرهم. بل ان العكس هو الصحيح؛ اذ ليس هنالك من فخر في الخضوع للاملاءات الامبريالية ـ الصهيـونية، خصوصاً من قبل دولة توصف بأنها عظمى. واذا كان هنالك اتجاه للالتزام بمواثيق حقـوق الانسـان، فليكن الالتزام كاملاً وحسب الاصول. وبعكس ذلك يكون الاتحاد السوفياتي، للأسف، يساهم في تنفيذ عمل عدائي ضد الفلسطينيين والعرب. كما انه يساعد بذلك على تقويض اساس سياسته الخاصة به وموقفه من التسوية في الشرق الاوسط؛ اذ ليس هنالك ما يزيد في صلف الاسرائيليين، ويدفعهم نحو المزيد من التطرف، مثل شعورهم بتعاظم موجات الهجرة القادمة اليهم، على طريق اقامة اسرائيل الكبرى. ولو تمّ ذلك وارتفع عدد المستوطنين اليهود في فلسطين كثيراً، لتوجب وضع كافة مشاريع «السلام» المطروحة، حالياً، في الدرج، والاستعداد لمواجهة وضع آخر جديد تماماً.

وقد يقال ان هنالك مبالغة ما في تقويم مسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ وقد يكون هذا القـول، ولو الى حد ما، صحيحاً. فخلال ما يزيد على مئة عام من النشاط الاستيطاني، لم تتمكن الصهيونية من توطين اكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون يهودي في فلسطين، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها في هذا المضمار. والقول، اذاً، استناداً الى هذا السجل، ان اسرائيل ستستوعب مليوناً آخر من المهاجرين خلال عقد واحد فقط، يبدو نوعاً من «التجليط» والتبجح. فمثل هذا العمل يحتـاج الى ملايـين المـلايـين من الدولارات، وكذلك الى احداث تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد الاسرائيلي، لا تقوى اسرائيل عليها، ولم تستطع، على كل حال، القيام بها خلال عقود مضت. كما ان مثـل هذا الاتجاه نحو الاهتمام بمهاجرين جدد، وصرف الاموال على استيعابهم من خلال تجاهل الاكثرية العددية الفقيرة من اليهود الشرقيين، قد يفجّر ازمات اجتماعية ـ سياسية لا طاقة لاسرائيل عليها. ويبدو، لذلك، ان ادعاءات بعض الدوائر الاسرائيلية حول استعدادها لاستيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين شبيه بذلك النوع من الادعاء الذي يطلقه بعض العرب وبعض الفلسطينيين في دعوتهم الى مواجهة اسرائيل ومحاربتها، وهم لا يملكون من القوة ما يمكّنهم من ذلك. ولكن ذلك كله ينبغي الا يحملنا على الاستكانة والهدوء؛ اذ قد تحدث «المعجزة»، لسبب او لآخر، ويتم تهجير اعداد كبيرة فعلاً من اليهود السوفيات. وعندها ستعود نزعات التوسع، ومخططاته الى الظهور. ونعود، من حيث ابتدأنا، الى الصراع مع الصهيونية حول معطيات جديدة، ويصبح الماضي «تاريخاً» لا «اعتراض» عليه.

ومن هنا، لا ينبغي السكوت على ممارسات التهجير هذه؛ لا بالنسبة الى السوفيات، ولا لدى دوائر الشيطان الاكبر، خصوصاً وان له الكثير من الاتباع في العالم العربي، الذين يفترض ان تكون كلمتهم «مسموعة» لديه.

أفق الانتفاضة الفلسطينية

محمد الجندي

قطعت الانتفاضة الفلسطينية الربع الاول من عامها الثالث، وهو عمر ليس بالقصير، اذا ما قورنت امكانات الشعب الأعزل بآلة القمع الاسرائيلية؛ واذا ما قيس ذلك بمدى ما كابده الشعب الفلسطيني، لا من التقتيل والتشريد والاعتقال والتعذيب فقط، وانما، أيضاً، من الحصار الفعلي، والاقتصادي، الذي يجعل من الضفة والقطاع، بكاملهما، سجنين كبيرين؛ ويجعلهما، فوق ذلك، جحيماً، بالمعنى الفعلي، لمن يعيش فيهما، لا بالمعنى المجازي للكلمة؛ فيه الحرمان من المورد؛ فآلاف العائلات لا تستطيع ان تجد ما تأكله، لأنها لا تستطيع ان تعمل، الّا بصعوبة، لا في الارض، ولا في الدكان، ولا بالأجر؛ ولأنها لا تستطيع ان تتلقّى معونة من الاقرباء في الخارج. وفيه آلاف الجرحى الذين يؤلفون مأساة كبيرة؛ فمنهم الطفل، ومنهم الشيخ؛ منهم من حالته بسيطة، ولكن لا يجد الدواء، ومنهم من حالته خطرة، ولا يجد المكان الذي يستلقي عليه، او العناية التكنولوجية الضرورية، ومنهم من تتسبب له حالته بعاهة دائمة، ويؤلف وضعه بذلك مصاباً يضاف الى المصائب الاخرى. وفيه هدم المنازل؛ والهدم له قصة طويلة تعود الى ما قبل الانتفاضة بكثير. لقد هدمت اسرائيل مئات القرى، وتهدم، اليوم، عشرات البيوت بذرائع تافهة، ولهدف واضح: طرد الفلسطينيين واستكمال عملية الاستيطان الشاملة. ومن نوع الهدم تحريم البناء على الفلسطينيين، سواء على من هدمت، أو تداعت، منازلهم، أم على من ضاقت بهم منازلهم، فتسكن العائلة منهم، او العائلتان، في غرفة. وفيه الحرمان من المياه؛ فمصادر المياه تستولي عليها ادارة الاحتلال لصالح المستوطنين. وفيه الحرمان من قطع الغيار للآلات، ممّا يضر بكل مؤسسة عربية تستعمل الآلة: معصرة الزيتون، ومعمل الكهرباء، والمستشفى، الخ. كل ذلك يعاني منه الشعب الفلسطيني قبل الانتفاضة، ويعاني منه، بدرجة أكبر، خلالها.

ان ما تقوم به اسرائيل على الاراضي الفلسطينية المحتلة ليس مجرّد انتهاك لحقوق الانسان، وليس مجرّد مخالفة سلطة احتلال لقوانين دولية؛ ان ما يجرى في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هو جريمة ابادة، تقع تحت احكام الاتفاقية الدولية، التي أُصدرت العام ١٩٤٨ (Convention of 1948).

في العام ١٩٤٦، صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة الحكم التالي: «الابادة هي جريمة في القانون الدولي؛ يدينها العالم المتحضّر؛ ويُعاقب الفاعلون الرئيسون والشركاء على ارتكابها»[١]. وفي العام ١٩٤٨، أقرّت الجمعية العامة اتفاقية منع، ومعاقبة، جريمة الابادة[٢]، التي أُدخلت حيّز التطبيق في العام ١٩٥١.

تنص الاتفاقية، على ان الاطراف الموقّعة تعتبر الابادة جريمة في عرف القانون الدولي،

سواء ارتكبت في أيام السلم، او في أيام الحرب، وتتعهد تحريمها والمعاقبة عليها. وتعرِّف الاتفاقية الابادة بأنها تعني أيّاً من الافعال التالية، التي ترتكب بهدف التدمير الكامل، أو الجزئي، لجماعة قومية، أو عنصرية، أو عرقية، او دينية، وهي مثل: «(أ) قتل أعضاء الجماعة؛ (ب) التسبّب بضرر كبير، جسدي أو ذهني، لاعضاء الجماعة؛ (ج) فرض شروط حياة على الجماعة عمداً، بهدف تحقيق التدمير الكامل، أو الجزئي، للجماعة؛ (د) فرض اجراءات، غايتها تحريم الولادات ضمن الجماعة؛ (هـ) نقل الاطفال بشكل اجباري من الجماعة الى جماعة أخرى». ويعاقَب، بموجب الاتفاقية: التآمر من اجل الابادة، والتحريض عليها، والمشاركة فيها. ويعاقَب المرتكبون، سواء أحاكمين مسؤولين دستورياً كانوا، أو مسؤولين في الدولة، أو افراداً خاصين. ويمكن ان يحاكموا في محكمة مختصة في الدولة التي ارتكب فيها الفعل، أو في محكمة جزاء دولية، يتفق أطراف الاتفاقية على اختصاصها وصلاحيتها. وأي دولة موقّعة تستطيع ان تطلب من الأمم المتحدة التدخل واتخاذ ما تراه ضرورياً ويسمح به ميثاقها، كي تمنع، وتزيل، أفعال الابادة[٣].

ان ما تقوم به اسرائيل على الاراضي الفلسطينية المحتلة يقع، بأغلبه، ومنذ زمن طويل، تحت طائلة أحكام الاتفاقية المذكورة، خصوصاً هدم القرى والمنازل، ومنع الفلسطينيين عن مصادر المياه، والتضييق على حركتهم وحركة منتجاتهم، ومصادرة اراضيهم، وبناء المستوطنات عليها، حيث يبلغ عدد المستوطنات، حالياً، في الضفة والقطاع، ١٣١ مستوطنة، مقامة على ما يزيد على ٥٠ بالمئة من مجموع مساحتيهما[٤].

يقوم سكان المستوطنات بارتكابات متنوّعة تدخل، بأغلبها، تحت تعريف «الابادة» في اتفاقية العام ١٩٤٨. ومن ذلك: الحاق الاضرار بالعقارات والممتلكات العربية (حرق السيارات العربية، وحرق الحقول الزراعية والاشجار، الخ)؛ واطلاق الرصاص، والقنابل احياناً، على العرب؛ والقيام بمختلف أنواع الاستفزازات الدينية، وغير الدينية، كارتكاب الاعتداءات على المساجد، وعلى الرموز الدينية، والوطنية، والاعتداءات الجماعية على القرى، الخ؛ اضافة الى التصريح على لسان المتطرفين بالنوايا تجاه طرد العرب، واجبارهم على الرحيل (أقوال مئير كهانا المتكررة، وأقوال أمثاله)[٥].

الترحيل الجماعي للفلسطينيين ترجع بدايات مفهومه ومخططاته الى العام ١٩٣٧. وتنمو، منذ صيف العام ١٩٨٧، حركة في المجتمع الاسرائيلي تدعو الى طرد جميع الفلسطينيين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى البلدان العربية المجاورة، أو الى أبعد من ذلك[٦].

هدف الترحيل الجماعي صرّح به رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، نفسه، حسب أخبار وكالات الانباء في ٦/١٢/١٩٨٩؛ ومعنى ذلك، بداهة، ان الهدف المذكور يرتفع الى مصاف السياسة الرسمية للدولة.

لكن حتى لو لم يصرّح شامير بذلك، فان الممارسات الاسرائيلية، بمجموعها، توضحه. ويمكن ان يشير المرء، هنا، بصورة خاصة، الى استباحة بيت ساحور منذ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، والى استباحة ألفي جندي اسرائيلي مدينة نابلس منذ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩.

معنى ذلك ان ما يرتكب ضد الفلسطينيين يجعل للقضية الفلسطينية جانباً جزائياً، يحق للامم المتحدة التدخّل فيه، والعمل لا على حماية الشعب الفلسطيني من الارتكابات ضده فحسب، وانما، أيضاً، على اصدار عقوبات بحق الادارة الاسرائيلية، والتشكيلات المتطرفة، التي تساعدها. وهذا التدخل يستطيع ان يطالب به، بصورة خاصة، أي من الأطراف الحلفاء في الحرب العالمية

الثـانيـة، باعتبارهم الموّقعين الرئيسين على اتفاقية العام ١٩٤٨؛ بل ان الأطراف المذكورة ملزمة، بموجب التعهّد المنصوص عليه في الاتفاقية المذكورة، بالمطالبة به، والعمل على تنفيذه.

غير ان أطراف التحالف لم تثر هذا الموضوع، كما هو معروف؛ وليس في النيّة، على الأغلب، ان تثيره. وبالعكس، تقوم الولايات المتحدة الاميركية، بصورة خاصة، بتعطيل القرارات المنصفة نسبياً، التي تصدر عن مجلس الأمن ضد اسرائيل.

انها تفعل ذلك بمنطق مهزوز، ومخالف لصلب تعهّدها في اتفاقية العام ١٩٤٨ بمحاربة جريمة الابادة، لأنها تضع في كفة واحدة الجريمة المذكورة وردّ الفعل السلمي الذي يقوم به الفلسطينيون دفاعاً عن أنفسهم.

الاطار السياسي للانتفاضة

الاطار السياسي، الذي تجرى ضمنه الانتفاضة، هو تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الجميعة العامة لهيئة الأمم المتحدة (الرقم ١٨١، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٧)، والمطالبة، بناء على القرار المذكور، باقامة دولة فلسطينية على الاراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، والمؤلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

ان الاطار المذكور هو، في الوقت عينه، الاطار العام جداً، والأساس، بصرف النظر عن التفاصيل الأخرى، وعن الفروق في الأرضية السياسية، التي تقف عليها الفصائل الفلسطينية المشاركة في الانتفاضة.

وقد تبلور الاطار المذكور على يد الاتحاد السوفياتي، وذلك في مشروع ليونيد بريجينيف، الذي عرضه وزير الخارجية السوفياتية السابق، اندريه غروميكو، على الامم المتحدة[٧]، في الدورة السابعة والثلاثين.

بالمقابل، رفضت الادارة الاسرائيلية، ومعها الادارة الاميركية، منذ زمن طويل، مثل هذا الحل، وارجاع الاراضي العربية المحتلة، سواء مع اقامة الدولة الفلسطينية، أو من دونها؛ الارجاع الذي بدا، في أواخر الستينات، سهلاً لأكثر من طرف عربي، صار أصعب، فأصعب، فيما بعد، وخصوصاً مع زراعة المستوطنات الاسرائيلية فيها، التي غايتها ليست استثمارية فقط[٨].

حالياً، شرط السلام، في رأي شامير، هو اعتبار «الاراضي» جزءاً من اسرائيل. وقال انه توصّل مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى تفاهم تامّ بشأن مبادرته للسلام (أخبار ٢٠/١١/١٩٨٩). هذا يعني، حسب شامير، ان بوش، أيضاً، له الموقف عينه، وهي نتيجة غير مفاجئة.

ان جهود السلام العربية تحاول، اليوم، ان تحقق انجازاً جزئياً، هو موافقة الطرف الاسرائيلي ـ الاميركي على اعطاء الحق لمنظمة التحرير الفلسطينية في تعيين وفدها للتفاوض، وفي اعطاء هذا الوفد الحق في الخروج عن موضوع الانتخابات في المفاوضات المنتظرة: انه أغرب موقف في تاريخ المفاوضات في العالم ان يختار الخصم من يفاوضه، وان يملي عليه، ما يجب ان يفاوض به، أو عليه.

مع ذلك، فان الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي من القضية الفلسطينية هو واقع. وعلى الرغم من ان لدى الكتل السياسية، من غير الليكود، تلوينات أخرى في مواقفها، فان الليكود ومتطرفي حزب العمل يؤلفـون قوة سيـاسيـة راجحـة على الصعيد الاسرائيلي، وقوة تملك حق القرار؛ ومن جهة أخرى،

يظهر ان هذه القوة هي على تناغم تامّ مع القيادة الاحتكارية الاميركية ـ الصهيونية. لذلك، فان هذا التشكيل المتطرف الليكودي ـ العمّالي ـ الاميركي سوف يؤلف، لزمن غير قصير، عقبة كبيرة على طريق السلام. يساعد على ذلك كون الموقف السوفياتي تجاه العالم الثالث عموماً، والشرق الاوسط والقضية الفلسطينية خصوصاً، أُجريت فيه تحوّلات هامّة في المضمون، وفي الشكل، معاً. لا يزال الاتحاد السوفياتي يؤيد القضية الفلسطينية طبعاً. ولكن طبيعة التأييد اختلفت: فمشروع بريجينيف لم يلغ رسمياً؛ ولكن لم يعد له وجود عملي؛ وأصبحت صيغة «المؤتمر الدولي» متقادمة، وان أُثيرت، فبالصيغة المتقاربة مع الصيغة الاميركية؛ وربما الصيغة الاميركية ذاتها غير واردة. لا شك في ان العرب، والفلسطينيين خصوصاً، بحاجة جوهرية الى دعم الاتحاد السوفياتي؛ وهو الدعم الذي لعب دوراً كبيراً في حفظ التوازن القلق في المنطقة العربية. ولكن من الضروري ان يفهم المرء ان طبيعة الدعم تغيّرت. ربما تصريح اسحق رابين، في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، حسب أخبار الاذاعات في الثالث عشر منه، بأن التحوّلات في اوروبا الشرقية تسهّل الحل السلمي في الشرق الاوسط، يحمل (أي التصريح) في طياته معنى خطيراً، هو ان اسرائيل أصبحت قادرة على ان تنفرد بالحل على طريقتها في الشرق الاوسط. واذا ربطنا ذلك بهدف جعل الاردن وطناً للفلسطينيين، فاننا نحصل على احتمال خطير، يتمثّل في ان تكون ثمّة نيّة اسرائيلية ـ اميركية للعمل على تغيير خارطة المنطقة العربية، وفق مخطط[٩] اريئيل شارون، مثلاً، في حرب العام ١٩٨٢. يؤيد ذلك ظهور حملة[١٠]، مؤخراً، على الملك الاردني حسين في الصحافة الاسرائيلية.

ان اخراج النيّة المذكورة، على الرغم من انها موجودة، الى حيّز التنفيذ هو أمر يتعلق بمتغيّرات عديدة، عربية ودولية. فالمسألة ليست سهلة تماماً، وليست في حكم التطوّر الآلي للأحداث، ولكن يجب عدم استبعادها، أو يخفي المرء رأسه في الرمال.

الهامّ، هنا، هو السؤال ان كان ثمّة أفق لحل القضية الفلسطينية في منحى الصالح الفلسطيني ضمن مركّب الظروف الحالية؟ ان الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي لا يدع هامشاً للحل الوسط، ما دام التطرّف الليكودي ـ العمّالي يسيطر على الادارة الاسرائيلية، وما دامت الادارة الاميركية تدعم ذلك التطرف. وهذا الوضع سوف يستمر، في المدى المنظور على الاقل.

وبما ان الهامش للحل الوسط معدوم، أو تقريباً معدوم، لا يبقى أمام المرء، في الخندق الفلسطيني، سوى احد حلّين، أو سوى حل مركّب من الحلين معاً: الاول هو ان يستمر المرء في طرق باب المجتمع الدولي من اجل المساعدة على ايجاد حل (الاتحاد السوفياتي، اوروبا الغربية، الامم المتحدة، الخ)؛ والثاني هو ان يعتمد المرء على الانتفاضة، من اجل انتزاع الدولة الفلسطينية بالقوة. والحل المركّب هو ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية حالياً؛ فهي تطرق باب المجتمع الدولي في كل اتجاه، وتحرص، في الوقت عينه، على الانتفاضة، التي ما تزال لديها، حتماً، مجالات للتصعيد.

لكن لا بدّ، هنا، من المرور على خطورة ربط الانتفاضة بالطرح المتوارث عن الستينات، والمتعلق بالكفاح المسلّح.

في الستينات، طرحت سوريا، بصورة خاصة، منطلق الكفاح المسلّح وسيلة للتحرير. وقامت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها حينذاك على أساس انها منظمة للكفاح المسلّح. كان الاساس النظري لذلك يعتمد على التجارب العالمية في التحرر، ومن الجملة تجربتا فيتنام والجزائر. لكن اذا كان المبدأ صحيحاً في بعض الحالات، وفي ظروف تاريخية معيّنة، فان صحّته تقتضي توفّر امور عديدة،

من أهمها تراكم التجربة التاريخية والنضالية لدى التنظيم الوطني، الذي يقوم بالكفاح المسلّح، ونضوج ردود الفعل الشعبية على الاضطهاد الاستعماري، ووجود تفاعل بين التنظيم الوطني والرأي العام الدولي من خلال العلاقات، من جهة، ومن خلال كون القضية التحررية مقبولة دولياً، ويمكن ان تحظى، ولو تدريجياً، بالدعم الكافي، الخ.

في حالة القضية الفلسطينية، وجدت العفوية، وضعف مبالاة الرأي العام الدولي، الخ. اضافة الى ذلك، كان الكفاح المسلّح، على الصعيد العملي، نوعاً من العمليات المتفرقة المتباعدة، التي ليست أكثر من نوع التحرش. ان حرب التحرير الشعبية، كما تجسّدت في فيتنام، وفي الجزائر، هي عمل حربي مستمر، وفي داخل البلاد. فقد خاض الفيتناميون والجزائريون معارك ضخمة، وانتصروا فيها على الفرنسيين وعلى الاميركيين. مثلاً، واجه الجزائريون، في عملية جيمال الفرنسية ضد منطقة القبائل، ثلاثمئة ألف جندي فرنسي مع اسلحتهم الثقيلة المدعومة بالطيران الحربي؛ واستولى الفيتناميون على ديان بيان فو الحصينة على الرغم من القوة الفرنسية فيها، وعلى الرغم من المساعدة الاميركية لتلك القوة.

ان اضفاء صفة الكفاح المسلّح على الانتفاضة الفلسطينية يؤذيها، ويؤلف نوعاً من التبرير الضمني للقمع الاسرائيلي الجاري. ان الانتفاضة، من أي جانب أخذه المرء، هي تحرّك سلمي مستمر، غير عفوي، تقوده منظمة التحرير الفلسطينية ضد عملية الابادة التي تمارسها العسكرية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. الحجر ليس سلاحاً، وانما هو وسيلة دفاع ابتدائية، هي المتوفرة في يد الشعب الاعزل. قوة الانتفاضة هي في كونها تحركاً سلمياً، لأنها بذلك تربح الرأي العام الدولي، وتضعف من فعل الابادة الذي تقوم به سلطات الاحتلال. ربما بامكان منظمة التحرير الفلسطينية ان تجنّد بعض فلسطينيي الداخل لمواجهة العسكريين الاسرائيليين بالرصاص؛ ولكنها لا تفعل؛ ولو فعلت، فانها تعرّض الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة لخسائر أفدح بكثير من خسائره الحالية، ومن دون جدوى.

الكفاح المسلّح ليس كلمة، وانما هو مسؤولية كبيرة؛ ويتمنّى المرء ان يكون ثمّة طرف عربي قادر على حمل هذه المسؤولية بالعمل، ودون قول، ولتحقيق أهداف موضوعية مقبولة على الساحة الدولية، وضرورية لدفاع سكان المنطقة العربية عن أنفسهم ضد الغزو الذي يتعرّضون له منذ بداية القرن.

ان الدياسبورا اليهودية جرت بجزئها الاساسي نتيجة للغزو البابلي في العام ٥٨٦ قبل الميلاد. يقال ان يهود فلسطين سُبوا بالجملة على يد البابليين، وسيقوا الى بابل.

وعلى الرغم من مرور زمن طويل جداً، وظهور مستجدات لا حصر لها في العالم، رجعت الصهيونية، في القرن الماضي، الى أيام السبي البابلي، واعتبرته بداية للتشتّت اليهودي[١١]، الذي استمر، زعماً، عبر القرون.

غير ان «التشتّت» اليهودي لا يختلف، تاريخياً، عن «التشتّت» الاسلامي، أو المسيحي، أو الهندوسي؛ ولا يختلف عن تشتّت مختلف الطوائف والشعوب والقوميات، الصغيرة والكبيرة.

مراحل العبودية، ووريثتها الاقطاعية، ووريثتها البورجوازية، كلها مليئة بالمآسي الوحشية والمدمّرة احياناً، والعادية احياناً أخرى، المآسي التي أصابت مختلف الفئات الانسانية.

مثلاً، أوروبا والاميركتان مليئة بالمهاجرين الآسيويين والافارقة، الذين حملتهم الظروف

القاسية الى هناك، إمّا عبيداً اصطيدوا اصطياداً، ونقلوا قسراً، وامّا عمّالاً هربوا من الجوع في بلدانهم؛ والقليل هاجر في ظروف شخصية حسنة.

يستطيع المرء ان يجد في تاريخ العالم حالات لا حصر لها من التشتّت. واذا كان بعض الحالات، مثل التشتت الشمال ـ افريقي في فرنسا، أو اللبناني في الاميركتين، يحمل معنى موضوعياً، لأنه جرى في أزمنة حديثة، فان الدياسبورا اليهودية لا تحمل أي معنى موضوعي، لا لأن السبي البابلي لم يقع فعلاً بالشكل المروي، أو بغيره، وانما لأن الربط التاريخي ـ العنصري بين الطوائف اليهودية في كل زمان ومكان هو أسطوري ووهمي. فلا يوجد أي «دياسبورا» لليهود البولونيين، أو الروس، أو اليمنيين، أو السوريين. ومن الضروري، هنا، التشديد على أسطورية المعنى الاساسي المقصود بـ «الدياسبورا»، وهو الاغتراب عن «ارض الميعاد» و«هيكل سليمان»، الخ. لأنه بهذا المعنى لا حياة للمسلمين من دون مكة، ولا حياة للمسيحيين من دون القدس. كيف يعيش هؤلاء المساكين في اندونيسيا والصين والهند، وفي أوروبا والاميركتين؟ هل يجب ان يتكدّس الجميع في الحجاز، وفي فلسطين؟!

اضافة الى ذلك، تسبّبت الحركة الصهيونية لليهود بتشتّت معاكس من بلدانهم. لقد عانى المهاجرون اليهود الى فلسطين من عذاب أليم في معسكرات التجميع في أوروبا، وفي عمليات الانتقال الصعبة، التي ترافقت بالرشوات، وبالمؤامرات على فقراء اليهود، وفي مسلسل الاستيطان في فلسطين، حيث تغيّرت طبيعة أعمال الناس؛ فيمكن ان يجد المرء ممثلة ناجحة تحوّلت الى وظيفة حلب الأبقار في احد الكيبوتسات.

الأهمّ من ذلك هو ان المراكز الاستعمارية، الاوروبية في البداية، ثمّ الاميركية فيما بعد، هي التي حوّلت الحنين الديني البريء لدى المؤمنين اليهود للحج الى الأماكن المقدسة، الى حركة عنصرية استيطانية. لقد بدأت الفكرة في نقل اليهود الى فلسطين لدى نابليون الاول؛ ثمّ ورثت الفكرة انكلترا بهدف مثلّث، هو خلق مرتكز للتنافس في الشرق الاوسط مع فرنسا، وحراسة طريق الهند، وخلق طابور خامس في اوروبا الشرقية، الخ.

لكن اذا كانت الدياسبورا اليهودية تستند الى الخرافة، وأدّت الى تطوّرات واحداث مأساوية في الشرق الاوسط، وفي مناطق أخرى ما يزال العالم يعاني منها، وربما سيعاني طويلاً، فان التشتّت الفلسطيني هو واقع مؤلم حي، يعيشه أغلب الفلسطينيين في الداخل، والخارج، بكل حواسهم.

لقد أدّى الاحتلال الصهيوني لفلسطين، في العام ١٩٤٨، الى تهجير أكثر من مليون فلسطيني، توزّع أغلبهم على كل البلدان العربية. ومن بقوا تحت الاحتلال، حرموا من أغلب الحقوق، ويعيشون مواطنين من الدرجة الثانية: فالدولة «يهودية»، والآخرون غوييم (أي غرباء). دمِّرت القرى الفلسطينية، وبنيت على أنقاضها المستعمرات الصهيونية (السبي البابلي فعل أقل من ذلك بكثير).

في العام ١٩٦٧، تحدثت الصحف العديدة عن المجازر التي ارتكبت بالأسلحة الحديثة، التي لم يكن يملكها الملك البابلي نبوخذ نصّر، وعن موت الناس الجماعي في سيناء؛ الهجرة بالآلاف عبر نهر الاردن تنطوي على أعلى درجة من المأساوية.

الادبيات السياسية العربية الأولى، المتعلقة بالاحتلال الصهيوني لفلسطين، كانت تظهر فيها لهجتان: الاولى مؤلفة من الأنين ومناجاة الضمير، من اجل الانصاف والمساعدة على حل

القضية؛ والثانية فيها ارغاء وازباد، وقذف «العدو» بشواظ الكلام. اللهجتان مترافقتان، وتنتميان الى أساس انفعالي واحد. انهما تعبّران، معاً، عن العجز، وعن التخبّط الناجم عن ذلك العجز.

«الضمير» العالمي، ممثلاً بالمراكز الاستعمارية الدولية، كان، ولا يزال، مرتاحاً، مثلما كان نبوخذ نصّر مرتاحاً لعملية السبي التاريخية. والضمير العالمي، الممثل بالأمم المتحدة، اصبح هامّاً جداً، ولكنه لا يزال يصطدم بـ «فيتو» الولايات المتحدة الاميركية.

وانتقل الردّ العربي من حيّز العجز الى حيّز الفعل بأمرين: الاول هو التوجّه الى البلدان الاشتراكية، منذ الخمسينات، من اجل السلاح؛ والثاني تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. غير ان «الفعل» عانى من نقاط ضعف عديدة، من أهمّها كون الرد العربي تضمّن، ايديولوجياً، ما يمكن اعتباره طرحاً نقيضاً للطرح الصهيوني. الطرح الصهيوني يتلخّص في اعادة الوضع، الذي نشأ عن «الدياسبورا» اليهودية الى نصابه، وذلك بارجاع اليهود الى فلسطين؛ امّا الطرح النقيض فيتلخّص في اعادة الوضع، الذي نشأ عن التشتّت الفلسطيني الى نصابه. ان هذا الطرح النقيض هو صحيح منطقياً؛ وهو، أكثر من ذلك، مبنيّ على التسلسل الواقعي للاحداث، ويختلف جذرياً عن الطرح الصهيوني المبني على الخرافة. غير ان عامل الزمن له أهمية بالغة، ويجب ان يدخل بشكل أساسي في اعتبار الاستراتيجيين العرب، انْ وجدوا، وانْ كانوا يبحثون، فعلاً، في حل شمولي. ان الحل في العام ١٩٤٨ هو غيره في العام ١٩٦٧، وغيره في العام ١٩٨٩، وغيره كلما تأخّر الحل.

من جهة أخرى، يختلف الطرح الصهيوني عن نقيضه العربي بأمر اساسي هو ان الامبريالية الاميركية تتبنّى الطرح الصهيوني، وتعتبره جزءاً من مخططاتها، بينما تحارب، بكل شراسة، وبكل الوسائل، الطرح العربي.

اضافة الى ذلك، ان تسمية الطرح، الذي ظهر في الادبيات السياسية العربية، في الاربعينات والخمسينات، والذي لا يزال يظهر احياناً اليوم، طرحاً عربياً هي تسمية مجازية في الواقع، لأن أغلب الاطراف العربية، التي تملك القرار، لا تؤمن، ولم تؤمن، بهذا الطرح، الّا شكلاً، ودون أي مضمون.

الطرح العربي، بمعنى طرح الادارات العربية للقضية، يختلف في حقيقته (أي بصرف النظر عن التصريحات العلنية) من بلد الى آخر، ومن زمن الى آخر. ولكن، يمكن القول، بشكل عام، ان هذا الطرح يبقى ضمن اطار علاقة البلد السياسية ـ الاقتصادية مع الرأسمالية الدولية، الممثلة بادارات الولايات المتحدة الاميركية، والادارات الأوروبية الغربية، وذلك بالدرجة الاولى، لأن تأثير الادارات اليابانية ما يزال محدوداً.

والطرح العربي، بمعنى طرح الاحزاب والتشكيلات الاجتماعية والسياسية العربية، يختلف، في حقيقته أيضاً، مع اختلاف صلة هذه الاحزاب والتشكيلات بالادارات العربية. فهي امّا مؤيدة، وامّا معارضة، وامّا وسطية؛ وهي، إذاً، امّا مؤيدة لطرح الحكومات، وامّا معارضة تماماً، أو نسبياً، في اتجاه سلبي، أو في اتجاه ايجابي. وبصورة عامة، لا توجد، حتى لدى الاحزاب والتشكيلات العربية الراديكالية، استراتيجية بعيدة المدى، وذات مضمون علمي، لاتجاه القضية الفلسطينية، ولاتجاه مضاعفاتها على المنطقة العربية، ككل.

ان الغزو الصهيوني للمنطقة العربية يؤلف خطراً واسعاً، راهناً ومستقبلياً، على المنطقة العربية. ومع ذلك، ثمّة فراغ كبير، سواء بالنسبة الى التصور المتعلق بالردّ الاستراتيجي على الغزو، أو

بالنسبة الى تلافي العجز الواقعي. بل ان هناك اهتماماً حقيقياً بأمور لا حصر لها، كبيرة وصغيرة، في عدد من البلدان العربية، ما عدا الاهتمام بالقضية المتكاملة الفلسطينية ـ العربية؛ وانْ وجد ثمّة اهتمام، فلا بدّ من ان تحيط به علامات استفهام عديدة.

ان العجز متعدد الجانب هو واقع، وعلاقة بعض الادارات العربية الاقتصادية ـ السياسية بالمراكز الرأسمالية الدولية هي واقع أيضاً، ويفرض ذلك لدى هذه الادارات الكثير من المواقف المتناقضة، التي يفرض بعضها ضغط الرأي العام العربي، وهذا ما يظهر على السطح، ويفرض بعضها الآخر العلاقات بالمراكز الرأسمالية الدولية.

ربما المصلحة العربية الفعلية هي في صعود المواقف الحقيقية لدى بعض الادارات العربية الى السطح. مثلاً، أي الامرين أفضل للمصلحة العربية الفعلية: ان تظهر الى السطح علاقة الصداقة والتعاون[١٢] بين الادارة المغربية واسرائيل، أم ان يبقى ملك المغرب رئيس لجنة القدس؟ وأي الامرين كان أفضل: ان يصرّح الرئيس المصري السابق، أنور السادات، بموقفه من اسرائيل، أم ان يقوم بمسرحية عبور قناة السويس، التي كلّفت الشعب المصري تضحيات كبيرة مادية وبشرية، ذهبت هدراً، بل وظّفت في تحقيق كامب ديفيد. وأي الأمرين كان أفضل: ان يصدر قرار قمّة بغداد العام ١٩٧٩ ضد مصر، وممارسة الصلات بالادارة المصرية من خلف الكواليس حتى رجوع مصر الى الجامعة العربية بعد عشر سنوات (في ٢٢/٥/١٩٨٩)، أم ان تترك علاقات الادارات العربية بمصر حرة، وان تظهر على حقيقتها لدى الرأي العام العربي؟

ان الجامعة العربية يمكن ان تلعب دوراً أكثر ايجابية بكثير، حين تكون منبراً صريحاً وديمقراطياً للادارات العربية، مثلها مثل منظمة الامم المتحدة على مقياس أصغر، وان تلعب دور الجامع للادارات العربية حول الحدّ الأدنى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. ليس مفيداً، ان تكون الجامعة العربية بمثابة ستار تختفي خلفه المواقف العربية الحقيقية، سواء ضمن أسرة الحكومات العربية، أم في اطار علاقات الدول العربية بالدول الأخرى.

لم يكن مفيداً، مثلاً، اصدار بيان «قمة الخرطوم» (٢٩ آب ـ اغسطس ـ ٢ أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٧) بعد حرب الأيام الستة باللاءات الثلاث[١٣]، بينما لم يكن ذلك هو الموقف العربي الحقيقي. ربما كان من الأفضل بكثير ان يظهر، على صعيد الرأي العام العربي، حوار صريح، وديمقراطي، بين أطراف القمة العربية، يعبّر فيه المعتدلون عن مصالحهم الحقيقية، وعن انتقاداتهم للراديكاليين، ويعبّر فيه الراديكاليون، بشكل علمي، عن آرائهم، ومنظوراتهم الكفاحية المستقبلية. فمعركة العرب في الدفاع عن أنفسهم، ومستقبلهم، هي جدية أكثر بكثير من التهويش الاعلامي، ومن المشادات اللامجدية.

يمكن لكلا الفريقين العربيين، الراديكالي والمعتدل، ان يكون لهما دور ايجابي في دفاع العرب عن أنفسهم، اذا ما حذف كل منهما من مخططاته منظور نفي الفريق الآخر، واذا ما انتقل الراديكاليون من الموقف الانفعالي الى الموقف العلمي المبني على التحليل الموضوعي للحقائق العربية والدولية، وللمرحلة التاريخية الراهنة، واذا ما وعى الفريقان، المعتدل والراديكالي، ان جزءاً، لا يتجزأ، من الدفاع عن النفس يتألف من التطوير الاقتصادي بالدرجة الاولى، ومن التطوير الاجتماعي ـ السياسي بالدرجة الثانية، للمنطقة العربية؛ اذ لا تستطيع مجموعة بلدان ضعيفة التطوّر، او ضعيفة نسبياً، ان تدافع عن نفسها ضد التوسّع الرأسمالي العالمي: انْ لم يكن اليوم، فغداً تمتد يد الاحتلال،

او الاستعمار الجديد، الى هذا البلد، أو ذاك؛ وذلك كما جرى، ويجرى، عملياً.

ان الواقع، الذي جعل، في الماضي، الاستعمار القديم ممكناً، هو ضعف تطوّر البلدان المستعمَرة. وعندما أحرقت اليابان المراحل، وانتقلت من العصور القديمة الى العصر الحديث، لم يستطع الاستعمار الاوروبي ان يطاولها، على الرغم من استمرار النظام الاقطاعي فيها. والواقع الذي يجعل الاستعمار الجديد ممكناً هو ضعف تطوّر بلدان العالم الثالث، ممّا يجعل من السهل امتداد شبكات الاحتكارات الدولية اليه. ما كان ممكناً، تاريخياً، ان تبقى الثروات الطبيعية مدفونة الى الأبد في مختلف مناطق الكرة الارضية. كان لا بدّ من ان يوجد من يستثمر النفط العربي، والنحاس التشيلي، والمعادن الافريقية. والسيادة السياسية في كل مكان، لا معنى لها، اذا لم تتضمّن القدرة على استثمار الثروات الوطنية لصالح الشعوب، أو اذا لم تتضمّن النضال في سبيل التطوّر، الذي يوفّر هذه القدرة. ما معنى السيادة السياسية لدولة تعيش على الرعي، أو على الزراعة المتخلّفة؟ كانت اليمن مستقلة سياسياً في ظل النظام الامامي، فماذا كان يعني استقلالها؟ طبعاً، الاستقلال هامّ بالنسبة الى مسيرة التطوّر؛ ولكن أهميته تبقى ضعيفة جداً، اذا لم تترافق بالنضال في سبيل التطوّر.

والحوار الديمقراطي بين الحكومات العربية، والتعاون، ولو على الحدّ الادنى، الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي، يساعد في دفع عجلة التطوّر العربية الى أمام، وفي زيادة القدرة المشتركة على الدفاع عن النفس.

هذا الكلام يصحّ بالنسبة الى الاحزاب والتشكيلات السياسية العربية. ان أدبياتها تدور، اجمالاً، حول أهداف، أو حول مقولات اجتماعية ـ سياسية. وتحتد مناقشات هذه الاحزاب والتشكيلات الى درجة الوصول الى خلافات شديدة، أو الى صراعات دموية. وكلها تنفي، الى هذا الحدّ، أو ذاك، بعضها بعضاً. مع ذلك، لو استطاع أي منها ان يزيل بعصا سحرية منافسيه دفعة واحدة، لوجد نفسه في فراغ، ولما درى، ماذا يعمل؟ بل ينتقل، في مثل هذه الحالة، الى انقسامات جديدة.

لكي تكون الاحزاب والتشكيلات السياسية في بلد ما عامل قوة، من الضروري ان تتجه نحو الالتقاء، أكثر من اتجاهها نحو الافتراق، ولو كان الالتقاء على الأدنى، وان تجعل من مسألة التطوّر جزءاً اساسياً من منظوراتها الاجتماعية ـ السياسية، وان تحوّل برامجها من برامج اجتماعية ـ سياسية الى برامج اقتصادية ـ تطوّرية مترابطة مع البرامج الاجتماعية ـ السياسية.

كثيراً ما تعقد المؤتمرات الرسمية، أو الشعبية، ويخرج منها كلام كثير، يبقى متناثراً في الفضاء. أمّا العمل النضالي، فيتطلّب الانتقال الى العمل الكثير، والكلام القليل. ومثل هذا الانتقال، لا يمكن ان يتمّ، الّا اذا كان جميع الاطراف تستند الى أساس مادي.

ربما مثل هذا المنحى سيبقى لزمن غير قصير بعيداً من الصعيد الواقعي؛ فالعرب، مثل غيرهم، يتعلّمون من حسابهم، وقد يكلّف هذا النوع من التعلّم الكثير الكثير.

الدعم العربي المطلوب

ليست الانتفاضة الفلسطينية مبرّأة من الاخطاء؛ ولكنها تسير، عموماً، على الطريق الصحيح. فهي تؤلف ثمرة التقاء متراصّ وجيّد بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المناضلة. وعلى الرغم من بعض الاختلاف في المواقف بين هذه الفصائل، بل وعلى الرغم من الاختلاف أحياناً في المنطلق الايديولوجي، يبقى الالتقاء في الداخل والخارج ثابتاً.

ومنظمة التحرير الفلسطينية تعرف واقع الدول العربية، وتعمل بصبر، وبنفس طويل، على الافادة من كل تأييد عربي ممكن، وعلى تجنّب كل ردّ فعل عربي سلبي. ان علاقتها بالدول العربية صعبة، ومعقّدة، الى درجة كبيرة. فقد طُعنت في الظهر مرات ومرات؛ ومع ذلك، فانها تدير خدها الايسر لمن ضربها على خدّها الايمن، لأنها محتاجة الى الوسط العربي، ومحتاجة الى الرأي العام العربي، ومحتاجة الى دعم الدول العربية المالي، ومحتاجة الى تأييد الدول العربية على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من المسالمة، تبقى منظمة التحرير الفلسطينية تتعرّض لمختلف «المشكلات» العربية، ولا تكاد تستطيع التحرّك الضروري، الذي من شأنه ان يعطي للانتفاضة مداها الحيوي. والأكثر من ذلك، انها، في كثير من الحالات، لا تكاد تستطيع القيام بمهماتها العادية. غير انها تعالج كل ذلك بالصبر، وبالنَفَس الطويل، وبتكييف أساليب عملها مع الواقع، الذي تعيشه.

ان القيادة الداخلية للانتفاضة هي، أيضاً، قيادة ديناميكية متحرّكة، واعية للظروف القاسية المحيطة بها. ولذلك، هي صلبة الى درجة كبيرة، عندما يتطلب الامر ذلك، ومرنة بمقدار ما يتطلبه منها استمرارها النضالي. ان صلابتها تتمثّل، بالدرجة الاولى، في مقاومتها، بشكل أعزل تقريباً، للاحتلال؛ أمّا مرونتها، فتتمثّل باستجابتها الدائمة، بالشكل الملائم، لمقتضيات الاوضاع الصعبة، التي تعيشها.

والقيادة الداخلية للانتفاضة ليست مجموعة ثابتة، انْ اعتقلت تقف مسيرة الانتفاضة. أيام ثورة الجزائر، بذلت سلطات الاحتلال الفرنسية كل ما في وسعها لاعتقال القادة الخمسة للثورة الجزائرية، أحمد بن بلّا ورفاقه. ولكن سرعان ما اكتشفت ان اعتقالهم لم يؤخر مسيرة الثورة الجزائرية، ولو لساعة. كان تنظيم الثورة شعبياً كاملاً، وقيادته الميدانية تعوَّض بشكل آلي، حين يعتقل، أو يقتل، احد الاشخاص. كذلك هو شأن الانتفاضة. من الصعب استئصال قيادتها الميدانية، من دون استئصال جميع الفلسطينيين. ان المستوى التنظيمي العالي للانتفاضة هو جزء، لا يتجزأ، من عوامل استمراريتها؛ وجزء، لا يتجزأ، أيضاً، من عوامل استمرارية صلتها العضوية بمنظمة التحرير الفلسطينية، والبقاء ضمن اطارها.

كل ذلك جيد، ولكن ليس معناه ان كل شيء يسير على ما يرام. ان بعض المواقف العربية يؤثر، سلباً، في المواقف الدولية، على الرغم من التضامن الرسمي مع الانتفاضة. مثلاً، ثمّة عدد من الدول الافريقية أعاد العلاقات، أو هو في سبيل اعادتها، مع اسرائيل، بسبب المواقف العربية. وفي هذا المجال، ليست اعادة العلاقات المذكورة، بحد ذاتها، هي المؤسفة، وانما المعنى المتمثّل في هذه الاعادة؛ ففيه تراجع عن تأييد الحق الفلسطيني، واتاحة فرص جديدة للنشاطات الصهيونية في القارة ضد الدول ذات العلاقة ولصالح جمهورية جنوب افريقيا العنصرية.

من جملة العوامل، التي كانت تساعد في التقارب العربي ـ الافريقي الثقل الجزائري ـ المصري في القارة، والمساعدات المالية، التي كانت تقدمها الدول العربية النفطية، والتي وصلت، في العام ١٩٧٥، الى ٢٧ بالمئة من المساعدة المالية الدولية لافريقيا، وتناقصت الى ١٨,٢ بالمئة في العام ١٩٨٠(١٤).

بعد حرب العام ١٩٧٣، تحوّل الثقل المصري في افريقيا الى الاتجاه المعاكس، لا بتأثير طبيعة اتفاقيتي كامب ديفيد، وحدهما، وانما، أيضاً، لأن الرئيس المصري السابق، السادات، وظّف نفسه للتبشير، لدى الدول الافريقية، من أجل اعادة علاقاتها مع اسرائيل.

في الوقت عينه، تنصب المساعدة المالية العربية، في كثير من الحالات، في اتجاهات متناقضة، أو غير متفقة تماماً مع الهدف في رفع درجة التأييد الدولي للقضايا العربية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ذات علاقات دولية واسعة، واستفادت، بلا شك، من الوزن العربي، والدولي، من أجل التأييد الدولي للحق الفلسطيني؛ ولكن جهودها الخاصة هي، أيضاً، ذات أثر كبير في هذا المضمار.

مع ذلك، تحتاج منظمة التحرير الفلسطينية، في هذا المجال، الى المزيد من التنسيق في المواقف، والى المزيد من التدقيق، والتحليل لطبيعة علاقاتها الدولية، من اجل الحصول على دعم دولي متضافر، وموجّه في تيار قوي، ومن اجل مبادلة الدعم بالدعم للشعوب الأخرى بشكل متوازن ومنطقي.

على الصعيد العربي، تتمثّل سياسة المنظمة في عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهي سياسة صحيحة، ومنطقية. ولكن على الرغم من ذلك، بقيت غير مرحّب بها فعلياً في معظم البلدان العربية تقريباً. هناك مسائل لا حصر لها مطلوب حلّها في المنطقة العربية لصالح الانتفاضة المباشر، ولصالح قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمهماتها المختلفة. وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية تنتهج، على الصعيد العربي، سياسة متّزنة ومتوازنة، فانها في حاجة الى القيام بحوارات أعمق، سواء مع الحكومات العربية، أم مع الاحزاب والتشكيلات السياسية العربية، وذلك في اتجاه تقليص التناقضات الى الحد الادنى، وزيادة التعاون الى درجة معقولة. طبعاً، ليست منظمة التحرير الفلسطينية هي الطرف الوحيد الذي يقرّر في هذه الامور، وانما الاطراف الاخرى ايضاً. ومن هنا، مهمة الاطراف الاخرى، حكومات كانت، أم منظمات، في دفع الاوضاع في اتجاه التحسّن، ولو ببطء. والحوارات المعمّقة يمكن ان تساعد في تحرّك الاطراف الاخرى بشكل ايجابي.

من جهة أخرى، ان الانتفاضة الفلسطينية وحيدة وعزلاء على الساحة الداخلية في مواجهة عملية الابادة الاسرائيلية المعلنة، من خلال الممارسة، ومن خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين. والادارة الاسرائيلية تضرب عرض الحائط بالرأي العام الدولي، وبقرارات الامم المتحدة، التي أمكن استصدارها على الرغم من المعارضة الاميركية.

طبعاً، ما كانت اسرائيل لتستطيع فعل ذلك لولا الدعم غير المشروط الذي تقدّمه الادارة الاميركية الى اسرائيل. اذا وضعنا ذلك في الاعتبار، نجد ان من الضروري، الى أقصى درجة، البحث في كيف يمكن ان يكون الرادع للممارسة العسكرية الاسرائيلية الجارية. قد تستمر هذه الممارسة، وقد تتصاعد، ما بقي لدى الادارتين، الاميركية والاسرائيلية، قوة عسكرية، أي الى أمد غير منظور.

ان الرادع يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة: الانتفاضة، والرأي العام الاسرائيلي، والرأي العام الاميركي.

ومنظمة التحرير الفلسطينية تسير على الطريق الصحيح، لأنها تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على استمرارية الانتفاضة، وعلى تطوير عملها؛ وفي الوقت عينه تدخل في حوار مستمر مع قوى السلام والقوى المؤثرة في الرأي العام الاسرائيلي، ومنها قوى الوسط، والقوى الأميل الى اليمين، وتدخل في حوار مشابه مع قادة الرأي العام اليهودي في العالم؛ وكذلك تقوم بالجهود الممكنة ضمن الرأي العام الاميركي.

كل ذلك يثمر، ولكن ببطء، ويدفع الشعب الفلسطيني ثمن هذا البطء غالياً. لذلك، ثمّة حاجة

الى تضافر البلدان العربية والبلدان الصديقة في هذا الجهد. هل يمكن تحريك الجهد العربي في اتجاه أكثر ايجابية؟ هذا يتعلق بمنظور التفاعل الفلسطيني ـ العربي، الذي أشرنا الى صعوباته؛ ولكن تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية ان تخاطب طرفاً آخر غير الحكومات، مؤلفاً من جاليات البلدان العربية في اوروبا وفي الولايات المتحدة الاميركية. طبعاً، تخضع هذه الجاليات، أيضاً، لظروف خاصة؛ ولكن يمكن ان يجد المرء لديها استجابة ما، اذا ما بذل الجهد الملائم.

أيضاً، يمكن ان تخاطب منظمة التحرير الفلسطينية جاليات البلدان الصديقة، وستحصل، على الاغلب، على استجابة متزايدة. لكن كل ذلك يشترط الفهم العلمي لابعاد القضية الفلسطينية. ومن أهمّ عناصر هذا الفهم العلمي هو الابتعاد من الشوفينية.

ان العالم التقدمي، ومن الجملة الرأي العام التقدمي الاسرائيلي، يؤيد القضية الفلسطينية، لا لأنها فلسطينية، وانّما لأنها قضية تحرر وطني، متفاعلة مع قضايا الشعوب، ولأن لها بعداً هامّاً، عربياً ودولياً. ان الرصاص الذي يوجّه الى صدر الفلسطينيين العزّل، يوجّه، بأشكال أخرى عديدة، الى عدد كبير من الشعوب، ويدفع ثمنه الاسرائيليون، أنفسهم، غالياً من مستوى معيشتهم، ومن امكانات التطوّر لديهم، ومن توازنهم الاجتماعي، والأخلاقي.

ان حل قضية الشرق الاوسط تطلبه أطراف عديدة، أوروبا والولايات المتحدة الاميركية والدول العربية، الخ. لكن ثمّة أطرافاً قوية تدفع بالأمور ليكون هذا الحل لصالح المخططات الاسرائيلية ـ الاميركية. ويشمّ المرء روائح أزمات اقليمية، غايتها فرض تلك المخططات على المنطقة العربية. امّا الانتفاضة الفلسطينية، فتستهدف حلاً فلسطينياً تحررياً غير داخل في تلك المخططات.

والانتفاضة هي، معنوياً، غير وحيدة. فقد ربحت، غير مرة، أصوات أغلبية الاعضاء في منظمة الامم المتحدة. ولكنها، على الصعيد الداخلي، وحيدة في مواجهة القمع الاسرائيلي، المعزّز أميركياً.

كيف تنتصر الانتفاضة على تفرّد العسكرية الاسرائيلية بها، وتحوّل التأييد العالمي المعنوي الى دعم مادي؟

الجواب هو، لدى الانتفاضة نفسها، بالصمود، ولدى م.ت.ف. بالتطوير المستمر لطبيعة اتصالاتها؛ ولكنه، أيضاً، لدى الطرف العربي، الذي تقع عليه مسؤولية تاريخية، ليس تجاه الانتفاضة فقط، وانّما، كذلك، تجاه نفسه. فالانتفاضة لا تدافع عن نفسها فقط، وانّما عنه أيضاً.

---

(١) النص الانكليزي "Genocide is a crime under international law which the civilised world condemns, and for the commission of which principals and accomplices are punishable", *Encyclopaedia Britannica; Micropaedia,* 15th Edition, under the term "Genocide".

(٢) "Convention on the Prevention and Punishment of the crime of Genocide" ، **المصدر نفسه**.

(٣) التفاصيل الواردة عن احكام اتفاقية ١٩٤٨، يمكن الرجوع اليها في **المصدر نفسه**.

(٤) غسان عبدالله، «المستوطنون والانتفاضة»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٧، صيف ١٩٨٩.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) انظر Shahak, Israel; "A History of the Concept of 'Transfer' in Zionism", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3, Spring 1989, pp. 22 - 37.

(٧) انظر **البرافدا** (موسكو)، ٢/١٠/١٩٨٢. والمشروع، الذي عرض في خطاب غروميكو، ملخّصه: أولاً، يجب ان يراعى بشدة مبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالعدوان، ويجب ارجاع كل الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ الى العرب؛ ثانياً، يجب اعطاء شعب فلسطين الحق في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على الضفة والقطاع، ويجب ان يعطى للاجئين الفلسطينيين الحق بالرجوع الى ديارهم؛ ثالثاً، الجزء الشرقي من القدس جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية؛ رابعاً، حق جميع دول المنطقة بالأمن والاستقلال؛ خامساً، يجب ان تزال حالة الحرب؛ سادساً، يجب ان تصاغ وتقرّ ضمانات دولية للتسوية، ويمكن ان يكون الضامن أعضاء مجلس الامن الدائمون، أو حتى مجلس الامن بكامله. قال غروميكو، أيضاً، في الخطاب ذاته: «ان الطريق الى السلام في الشرق الاوسط يتمّ عبر الجهود الجماعية لجميع الاطراف ذات العلاقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية؛ وأفضل وسيلة الى ذلك عقد مؤتمر دولي مخصّص لهذا الغرض».

(٨) ارجاع سيناء الى مصر يؤلف حالة خاصة؛ ولسنا في صدد الاستطراد في ذلك.

(٩) انظر امنون كابليوك، «تصفية القضية الفلسطينية»، **لوموند دبلوماتيك** (باريس)، تموز (يوليو) ١٩٨٢: «ولكنه (أي شارون) يبيّت، أيضاً، خطة شاملة، يسمّيها معارضوه ' الخطة الجنونية' ، وتتضمّن مجابهة شاملة مع السوريين لتوجيه ضربة حاسمة اليهم، ونقل الحرب، بعد ذلك، الى أرض الاردن، الموعودة، لتصبح دولة فلسطينية بعد نقل الفلسطينيين اللبنانيين، وجزء من فلسطينيي الضفة وغزة اليه. لقد قدم الجنرال شارون، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، خارطة تتضمّن ' لبناناً مسيحياً، وضفة اسرائيلية، واردناً فلسطينياً' ».

(١٠) مثال على ذلك مقالة لموشي زاك بعنوان «دبلوماسية الملك حسين المتناقضة». من الجملة: «ملك الاردن حسين هو لاعب ماهر في ' لعبة حافّة السلام' . عندما يقترب من الحافّة، يتراجع متردّداً في تنفيذ مبادراته هو نفسه، كي لا يتسبّب بخلل في التوازن الدقيق، الذي يعتبره اساسياً من اجل استمراره».

(١١) هذا التشتيت القديم انهاه تاريخياً الامبراطور الفارسي سيروس (كورش) الثاني (الكبير) العام ٥٣٨ قبل الميلاد، بعد ان استولى على المملكة البابلية، لأنه سمح لليهود بالرجوع الى وطنهم، فعاد البعض، وبقي البعض الآخر.

(١٢) علاقة الصداقة والتعاون، التي تمثّلت في التوسّط بين مصر واسرائيل (زيارة دايان للمغرب ولقاؤه بموفد السادات، حسن التهامي)، وفي استقبال شمعون بيرس، وفي عقد مؤتمر صهيوني في المغرب، الخ.

(١٣) اللاءات الثلاث هي: لا صلح مع اسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا مفاوضات معها.

(١٤) انظر سمير كسير، «العربية السعودية تقدّم ثلث المساعدة المالية العربية الى افريقيا»، **لوموند ديبلوماتيك**، شباط (فبراير) ١٩٨٢.

منظمة التحرير الفلسطينية ومرحلة الانتصار السياسي (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)

عدنان حسين

باخراجها من الاردن، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة المقاومة الفلسطينية عموماً، نفسها تجاه وضع سياسي ـ عسكري حرج. فخسارة أطول خط مواجهة مع العدو، وحلقة الاتصال الرئيسة بين نصف الداخل ونصف الخارج من الشعب الفلسطيني وثوار الداخل وثوّار الخارج، دفعت بعيداً ليس فقط بهدف الثورة الاستراتيجي «تحرير كامل التراب الفلسطيني»، بل، كذلك، بالهدف المرحلي المصاغ في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، ١٩٧١/٢/٢٨ ـ ١٩٧١/٣/٥) وهو «حماية الثورة من أعدائها، وتصعيدها، والسير بها نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي».

لقد اصبحت الجبهات الخارجية، كلها، مغلقة أمام العمل الفدائي، الّا الجبهة الشمالية، اللبنانية، المحدودة في طولها وامكاناتها وأهميتها، والمقيّدة بالوضع اللبناني الداخلي المفرط في حساسيته حيال أية حالة ثورية، وأية مواجهة عسكرية مع اسرائيل التي تتفوّق على لبنان بعشرات، وربما مئات، المرات في مستوى تسلّحها وقدرتها القتالية.

وزاد في حجم وقوة الوضع الذي واجهته الثورة الفلسطينية، وكيانها السياسي، في مرحلة ما بعد الاردن، ان دول الطوق العربية، التي هي قاعدة انطلاق العمل الفدائي الخارجي ومستودع تموين العمل الفدائي الداخلي، أسفرت عن مواقف وسياسات تناهض خيار الكفاح المسلّح وهدف التحرير. فمصر سعت الى حلّ جزئي يتعلق بقناة السويس وشبه جزيرة سيناء؛ والاردن أخلى ساحته من الوجود المسلّح، والسياسي، للفلسطينيين، وطرح مشروعاً لمملكة متحدة بين الاردن وما يستعاد، بالعمل السياسي بالطبع، من الاراضي الفلسطينية؛ وسوريا أعلنت، لأول مرة، موافقتها على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ ولبنان قويت فيه الدعوات الى ايقاف النشاط الفلسطيني المسلّح فيه، واعادة النظر في «اتفاقية القاهرة»، المبرمة سنة ١٩٦٩.

وعلى الارض الفلسطينية المحتلة، واجهت الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تلك المرحلة أيضاً، تحديين خطرين: الاول، سياسة اسرائيلية جديدة لاقامة نوع من الادارة المحلية، في اطار ادارة الاحتلال، في الضفة والقطاع، عبر تنظيم انتخابات للمجالس المحلية والبلدية؛ والثاني، محاولة شخصيات فلسطينية، أقرب في ولائها الى اسرائيل منها الى المنظمة أو حتى الى الاردن، اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع منفتحة على اسرائيل، وربما متّحدة معها في اطار فيدرالي، أو كونفدرالي.

وللخروج من هذا الوضع، سعت منظمة التحرير الفلسطينية الى تصعيد العمل الفدائي في الداخل، أو، في الاقل، الى عدم تراجعه، وتعزيز الوحدة الوطنية، والتدقيق في البرنامج السياسي بما يجعله أكثر انسجاماً وتكيّفاً مع واقع الحال، المعقّد، اقليمياً ودولياً، واقامة علاقات مع الحكومات العربية تسمح بقدر من التأثير في قراراتها السياسية ذات الصلة المباشرة بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونقل قضية الشعب الفلسطيني، ومطالبه، الى المجتمع الدولي، الذي ازداد فيه وزن الدول المتحرّرة حديثاً.

الوحدة الوطنية

عند تحليلها لمعطيات المرحلة السابقة، وقفت قيادة الثورة الفلسطينية عند أحد العوامل الجوهرية للكارثة الاردنية والوضع الذي نجم عنها، ألا وهو غياب التنسيق بين فصائل المقاومة، ناهيك عن وحدتها. ونشطت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، طيلة العام ١٩٧٢، في تلافي هذا النقص، فعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في شباط (فبراير)، اجتماعات دامت ثلاثة أيام، درست، خلالها، القضايا والمشاكل التي تواجه الثورة الفلسطينية، وبالاخص قضية الوحدة الوطنية. وتمخّضت الاجتماعات عن تشكيل لجنة سباعية من بين أعضاء اللجنة التنفيذية أُنيطت بها مهمة «وضع برنامج تنفيذي لتحقيق الاهداف المرحلية للثورة، وذلك ضمن اطار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الذي أقرّه المؤتمر التاسع»، كما جاء في بيان المتحدث الرسمي باسم المنظمة[١]. وانجزت اللجنة مهمتها في غضون الايام العشرة التي حُدِّدت لها؛ بيد ان التقرير السياسي ـ التنظيمي الذي تقدّمت به الى اللجنة التنفيذية لم يحظ بالدراسة والمناقشة في اجتماع اللجنة التنفيذية في دمشق (١٨ ـ ٢٣ شباط ـ فبراير)، بسبب انصراف ذلك الاجتماع الى البحث في الوضع المتأزم في جنوب لبنان آنذاك.

وفي أواخر آذار (مارس)، اجتمع قادة المنظمات الفلسطينية، الممثلة في اللجنة التنفيذية، في بيروت، لمناقشة قضية الوحدة الوطنية. وانتهى الاجتماع الى صياغة مشروع مشترك لتحقيق الوحدة، رفع الى اللجنة التنفيذية لمناقشته، واقراره، قبل انعقاد الدورة الجديدة للمجلس الوطني الفلسطيني. ونص المشروع على اقامة جبهة وطنية متّحدة، تتوحّد فيها فصائل الثورة الفلسطينية كافة على أساس البرنامج السياسي العام، والمرحلي، المتفق عليه، على ان يقوم تنظيم الجبهة على الوحدة الاندماجية الكاملة للمؤسسات التنفيذية: القوات العسكرية، وقوات الميليشيا، والاتحادات النقابية، والمنظمات الشعبية، والمهنية، والمالية، والشؤون الادارية، والاعلام المركزي[٢].

وتقرر، اثر انعقاد المؤتمر الشعبي الفلسطيني والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، نيسان ـ ابريل ١٩٧٢)، تشكيل لجنة متابعة من ٢٢ عضواً، لمتابعة تنفيذ البرامج السياسية، والتنظيمية، التي أقرّها المؤتمر والمجلس، لتحقيق خطوات عملية على طريق الوحدة الوطنية. وعقدت اللجنة تلك أول اجتماع لها في الخامس من أيار (مايو)، ووجدت ان ما حققته اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حتى ذلك الوقت، هو الاتفاق على تشكيل مجلس اعلامي مركزي موحّد، ولجنة عسكرية عليا تشرف على وضع البرنامج العسكري، أو خطة التوحيد العسكري، موضع التنفيذ، ولجنة متفرّعة عن اللجنة التنفيذية لدرس البرنامج السياسي الذي رفعه اليها المؤتمر الشعبي، وتشكيل لجنة ثلاثية لوضع خطة خاصة بالوحدة المالية. وانتخبت اللجنة أمانة سرّ من خمسة أعضاء للمتابعة اليومية[٣]. ولم تظهر، بعد ذلك، أية اخبار هامّة عن اللجنة وأمانة سرّها. ويبدو انها

صادفت مشكلات جدية أعاقت عملها، وحالت دون انجاز مهمتها، بسبب الاختلافات بين المنظمات الفدائية حول الأسس التي تقوم عليها الوحدة، وأساليب تحقيقها، وبروز مشكلة جيش التحرير الفلسطيني الذي اتهمت المنظمات قيادته بأنها لم تكن منضبطة، ولا خاضعة لارادة قيادتها السياسية ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واشتداد حدّة المواجهة العسكرية في جنوب لبنان بين الفدائيين، من جهة، وكل من اسرائيل والجيش اللبناني، من الجهة الاخرى.

ولدفع عملية الوحدة خطوة أكبر الى أمام، شكّلت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، لجنة ضمّت سبعة من قادة المنظمات الفدائية الاعضاء في اللجنة التنفيذية، بينهم الرئيس ياسر عرفات، لتنسيق، وبلورة، جميع الخطوات التي تمّ تنفيذها في مختلف مجالات العمل الفلسطيني الموحّد، استناداً الى توصيات الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي أقرّت توحيد جميع القوات المسلّحة لفصائل الثورة في مؤسسة عسكرية واحدة، وتوحيد جميع مصادر الجباية ومجالات الصرف ضمن الصندوق القومي الفلسطيني، وتوحيد أجهزة الاعلام ووسائله في جهاز مركزي واحد ووسائل موحّدة، وتوحيد أجهزة العلاقات الخارجية لمختلف الفصائل، على ان يستمر تشكيل الهيئات القيادية للمنظمة على أسس جبهوية[٤].

وعقدت لجنة الوحدة الوطنية، تلك، اجتماعات عدّة، وأصدرت، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، تقريراً عن أعمالها، اعتبر ان هناك درجات متفاوتة من الوحدة الوطنية في مختلف مؤسسات المقاومة، وان البرنامج السياسي الذي تمّ التوصّل اليه في اللجنة السياسية (آذار ـ مارس / نيسان ـ ابريل ١٩٧٠)، وأقرّته الدورة العاشرة للمجلس الوطني والمؤتمر الشعبي الفلسطيني، يصلح دليل عمل لوضع خطة سياسية مرحلية، وخطة عسكرية، ترسمان معالم الطريق للمرحلة القائمة، وان حركتي «فتح» و«الصاعقة» تتحمّلان مسؤولية أساسية في مجال تمتين الوحدة الوطنية، وترسيخها، وان انضباط قيادة جيش التحرير الفلسطيني، وخضوعها لارادة اللجنة التنفيذية للمنظمة، يساهمان في ازالة عقبة كبيرة من أمام الوحدة الوطنية. وأوضح التقرير انه تمّ الاتفاق على ان تكون اللجنة التنفيذية للمنظمة هي القيادة السياسية العليا للثورة الفلسطينية وحركة المقاومة، وعلى الالتزام بوحدة الاعلام، وتشكيل مجلس عسكري أعلى في اطار اللجنة التنفيذية، يكون رئيسها رئيساً له، ويتكوّن من مسؤول الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية ومندوب عن كلّ فصيل من الفصائل الاعضاء في المنظمة، وتكون جميع القوات المسلّحة تحت امرة المجلس العسكري الاعلى. وتضمّن تقرير اللجنة قرارها باشتراك جيش التحرير في ذلك المجلس، وتشكيل لجنة لاعادة النظر في قوانين، وصلاحيات، الجيش، وفي الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية، في ما يتعلق بجيش التحرير. وأكد التقرير ضرورة تطبيق الخطوات الوحدوية في مكاتب المنظمة، والنقابات، والمنظمات الشعبية، والخدمات الاجتماعية، والصندوق القومي. كما حمل التقرير اقتراحاً بتشكيل لجنة متابعة دائمة في المجلس الوطني الفلسطيني، يكون عدد أعضائها ثلاثة أضعاف اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وذلك لمتابعة أعمال اللجنة التنفيذية، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني، على ان تجتمع هذه اللجنة، التي عُرفت، فيما بعد، باسم «المجلس المركزي»، مرّة كل ثلاثة شهور[٥].

وكما سنرى لاحقاً، فان تلك الخطوة، وسواها، لم تفلح في تحقيق الوحدة الوطنية، على النحو المرغوب فيه، الذي كان لازماً في تلك المرحلة خصوصاً، لتطوير كفاءة الثورة الفلسطينية وهيكلها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية، في صراعهما من اجل البقاء، ومجابهة التحديات التي تكاثرت، وضغطت، في اتجاه التوصّل الى حل لا يتوافق مع برنامج الثورة المعتمد في ذلك الوقت. ففي

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، انطلقت الدعوات، وبدأت المساعي، الى عقد مؤتمر فلسطيني يقرّر فك ارتباط الضفة بالاردن، واقامة الدولة الفلسطينية على الاراضي التي تقبل اسرائيل بالتنازل عنها، مفتوحة الحدود على اسرائيل، أو متّحدة معها في اطار فيدرالي، أو كونفدرالي[٦]. وقد ندّدت حركة المقاومة، بقوة، بهذا المشروع، وجدّدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في اجتماع عقدته في شباط (فبراير) ١٩٧٢، «رفضها المطلق، والقاطع، لجميع المشاريع التصفوية، بما فيها مشروع ' الدولة الفلسطينية ' ، والتي تهدف الى النيل من وحدة التراب الفلسطيني ومن حقوق الشعب الفلسطيني على أرض وطنه»[٧]. وعارض الاردن، أيضاً، المشروع وقدّم مشروعاً بديلاً سيرد تناوله فيما بعد.

امّا اسرائيل، فكان لديها مشروعها الخاص الذي بدأت بالاعداد له منذ العام السابق. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، أصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة أمراً باجراء انتخابات المجالس المحلية والبلدية فيها قبل نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٢. وناهضت منظمة التحرير الفلسطينية، وكل فصائل المقاومة، الخطة الاسرائيلية، واعتبرتها اللجنة التنفيذية، في اجتماع شباط (فبراير) آنف الذكر، «جزءاً من مخطط صهيوني استعماري يهدف، فيما يهدف، الى جرّ الشعب الفلسطيني الى مواقع المشاركة في تصفية القضية الفلسطينية، والنيل من أمن، ومستقبل، ومصير، الامة العربية»، و«فرض التعايش بين الشعب والاحتلال، وكسب شرعية للاحتلال، وبالتالي تكريس الاحتلال نهائياً في فلسطين المحتلة العام ١٩٦٧»، و«تحويل التناقض بين الشعب والاحتلال الى نزاع بين فئات الشعب، بحيث يستعيض الفلسطينيون عن مقاتلة العدو بمقاتلة بعضهم بعضاً». ورأت «ان مجازر النظام الاردني ضد قوات الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية ـ الاردنية قد وفّرت لسلطات الاحتلال جوّاً يخدم مخططات الصهيونيين، والمستعمر، والعملاء، والانفصاليين». ودعت الى التصدي لخطة الانتخابات، وحذّرت من المشاركة فيها[٨].

وعلى الرغم من اصدار دعوات، وتحذيرات، مماثلة على الاراضي المحتلة، وتنفيذ عدد من التحذيرات، وانسحاب بعض المرشحين، فان الانتخابات أُجريت بين ٢٨ آذار (مارس) والثاني من أيار (مايو)، وهو ما مثّل انتكاسة سياسية للمنظمة، التي كانت، يومئذٍ، في أمسّ الحاجة الى انتصار عسكري، أو سياسي، لتعزيز الثقة بها وبالثورة، واثبات وجودهما، بعد الكارثة الاردنية بحق الفلسطينيين، وفي وقت ازدادت الطعنات من الاعداء، وبعض الاشقاء، على حدّ سواء.

وعلى مدى ذلك العام، واصلت اسرائيل كل الاجراءات التي ظلت تطبّقها على الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كاجراءات توحيد مدينة القدس وتهويدها، وعمليات مصادرة الاراضي، واقامة المستوطنات، واعادة توطين اللاجئين، وتأهيلهم، في اطار سياسة تصفية أوضاع اللاجئين، التي كان هدفها المباشر تصفية القضية الفلسطينية. ونفّذت الحكومة الاسرائيلية مشاريع عدّة لدمج المناطق الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي، وتأهيل اللاجئين، واعادة تخطيط المخيّمات. واستأنفت، منذ بداية العام، المرحلة الثانية من مشروع تخفيف الكثافة السكانية في مخيمات قطاع غزة، فشرعت ببناء احياء سكنية قرب رفح وخان يونس، وبتقديم أراض وقروض الى الراغبين في بناء مساكن لهم. وكان في مقدّم الاهداف الاسرائيلية من تصفية اوضاع اللاجئين الغاء دور المخيمات الفلسطينية كقواعد لانطلاق العمل الفدائي وحماية الفدائيين. وسعت اسرائيل الى الحصول على مساعدات مالية خارجية لتمويل هذا المشروع، الذي اعترضته مصاعب مالية. كما استمرت سلطات الاحتلال في اعتماد وسائل الترهيب، والترغيب، لدفع سكان الضفة والقطاع الى الهجرة الى البلدان العربية، وغيرها، وفي الحؤول دون عودة الفلسطينيين الى وطنهم[٩].

وبسياسة اقتصادية مدروسة شعارها «تمتّعوا بكل شيء باستثناء الحقوق السياسية»، تمكّنت اسرائيل من خلق ازدهار اقتصادي، في الضفة خصوصاً، وهو ما أثّر في مقاومة السكان في المناطق المحتلة لسلطات الاحتلال، الى جانب العوامل الاخرى، كضرب حركة المقاومة في الاردن وتوقّف العمل الفدائي عبر الحدود الاردنية، وتصاعد أعمال الارهاب الاسرائيلي على الاراضي المحتلة، ومشاعر الاحباط الناجمة عن انقضاء العام ١٩٧١ دون الحسم الذي وعد به الرئيس المصري انور السادات(١٠).

وعلى الرغم من شدّة هذه الضغوط، لم تجد حركة المقاومة مناصاً من التمسّك بخيارها المسلّح، في ظل الانصراف العربي، والدولي، عن قضيتها. وبلغ عدد العمليات التي نفّذتها المنظمات الفدائية، حسب بياناتها، ضد اسرائيل، في ذلك العام، ٣٥١ عملية، اعترفت اسرائيل بـ ٦٣ بالمئة منها فقط. وتوزّعت العمليات على الضفة والاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ بنسبة ٤٣ بالمئة، والجولان بنسبة ٣٣ بالمئة، وقطاع غزة وسيناء والنقب بنسبة ١٥ بالمئة، والحدود اللبنانية بنسبة ٦,٥ بالمئة، والحدود الاردنية بنسبة واحد بالمئة، والعمليات الخارجية (عدا الطرود الملغومة) بنسبة ١,٥ بالمئة. واشتملت العمليات على زرع ألغام، والقاء متفجّرات، وقصف، وكمائن، واغارات، وهجمات، وقنص، والقاء قنابل، واشعال حرائق، وعمليات بحرية، واشتباكات مباشرة. ولوحظت زيادة في العمليات في الضفة والاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ والجولان، وتراجع فيها في قطاع غزة في مطلع العام، ومنتصفه، وزيادة في الربع الاخير من العام، وقلّة عمليات القشرة عبر الحدود اللبنانية، بسبب القيود التي فرضها لبنان على العمل الفدائي، وانعدام العمليات عبر الحدود الاردنية تقريباً(١١).

وأَوْلى بعض المنظمات الفدائية، خلال العام، اهتماماً أكبر بالعمليات الخارجية. وتضافرت، في ذلك، عوامل عدة، منها الرد على عدوانية اسرائيل المتزايدة، وتأكيد استمرار حركة المقاومة المحاصرة، والملاحقة، وانتزاع اهتمام المجتمع الدولي بقضية الشعب الفلسطيني. ففي شباط (فبراير)، نسفت «منظمة أيلول الاسود» مصانع ومنشآت في اوروبا الغربية تتعاون مع اسرائيل، واختطفت «منظمة ضحايا الاحتلال الصهيوني» طائرة ركاب المانية اتحادية وانزلتها في عدن. وفي أيار (مايو)، اختطفت «أيلول الاسود» طائرة ركاب بلجيكية الى مطار اللد الاسرائيلي، وطالب الخاطفون باطلاق سراح مئة فدائي أسير في السجون الاسرائيلية، وهي عملية لم تحقق هدفها بسبب اقتحام الكوماندوس الاسرائيليين للطائرة. كما قام فدائيون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الشهر عينه، باطلاق النار داخل مطار اللد، كجزء من عملية لم ينفّذ شقّها الآخر، القاضي بأن تكمن مجموعة فدائية أخرى، خارج المطار، للمسؤولين الاسرائيليين الذين هرعوا الى المطار. وفي آب (اغسطس)، نسفت مجموعة من «أيلول الاسود» خزّانات في مستودع ضخم للنفط في ايطاليا. وفي أيلول (سبتمبر)، اقتحم فدائيون مقر البعثة الرياضية الاسرائيلية في ميونيخ، في اثناء الاولمبياد، لاحتجاز اعضاء البعثة ومبادلتهم بمئتي فدائي أسير في اسرائيل؛ لكن القنّاصة الالمان نصبوا كميناً للفدائيين والرهائن الاسرائيليين عند انتقالهم الى طائرات مروحية، فقُتل خمسة فدائيين وجُرح الثلاثة الباقون، وقتل الاسرائيليون التسعة، وشرطي ألماني. وبعد أيام، أُطلقت النار على دبلوماسي اسرائيلي في بروكسل. وفي تشرين الاول (اكتوبر)، اختطف فدائيان من «منظمة الشبيبة القومية العربية لتحرير فلسطين» طائرة ألمانية اتحادية، وطالبا باطلاق سراح الفدائيين الثلاثة الذين ظلوا أحياء بعد عملية ميونيخ، فتحقق لهما ما ارادا. وفي كانون الاول (ديسمبر)، احتل فدائيون من «أيلول الاسود» السفارة الاسرائيلية في بانكوك، عاصمة تايلاند، واحتجزوا رهائن، بينهم السفير الاسرائيلي في كمبوديا،

وطالبوا باطلاق سراح ٣٦ فدائياً اسيراً في اسرائيل. ولم تنته العملية بتحقيق هذا المطلب، وانما بتأمين سفر القائمين بها الى القاهرة(١٢).

وبدأت اسرائيل، ذلك العام، بانتهاج اسلوب الارهاب الفردي ضد قادة حركة المقاومة الفلسطينية، وكوادرها السياسية والعلمية والاعلامية في الخارج، فقامت باغتيال عدد منهم، واستخدمت الطرود والرسائل الملغومة والعبوات الناسفة في ذلك. واقترنت هذه السياسة بتعيين رئيس جهاز الاستخبارات السابق، أهارون ياريف، مستشاراً لرئيسة الحكومة الاسرائيلية لشؤون مكافحة الارهاب. وابتدأت تلك العمليات بتفجير سيارة غسان كنفاني، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورئيس تحرير مجلتها «الهدف»، في الثامن من تموز (يوليو). وبعد أيام، انفجرت رسالة ملغومة بين يدي مدير مركز الابحاث الفلسطيني رئيس تحرير مجلة شؤون فلسطينية ، د. أنيس صايغ. وفي اليوم التالي، أُكتشفت ثلاث رسائل مماثلة كانت موجّهة الى غسان كنفاني وشفيق الحوت ومروان الدجاني. وفي ٢٥ تموز (يوليو)، انفجر طرد ملغوم بين يدي بسام أبو شريف الذي حلّ محل كنفاني في مجلة «الهدف». وفي تشرين الاول (اكتوبر)، اكتشف طرد مماثل كان مرسلاً الى صلاح صلاح من قيادة الجبهة الشعبية؛ ووقع انفجار في مكتبة فلسطين في باريس تبنّته منظمة صهيونية؛ وأُلقيت عبوتان ناسفتان قرب مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب لـ «فتح» في مخيم شاتيلا، في بيروت؛ وأطلق مسلّحان النار على ممثل «فتح» في ايطاليا، وائل زعيتر، فقُتل؛ واكتشفت السلطات المصرية، في مطار القاهرة، طرداً ملغوماً كان موجّهاً الى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، فاروق القدومي (أبو اللطف)؛ وانفجرت رسالة ملغومة بين يدي مدير مكتب المنظمة في الجزائر، ابو خليل، فجرح؛ وانفجر طرد بريدي ملغوم بأمين مكتب المنظمة في طرابلس الغرب، مصطفى عوض زيد، فأصيب بجروح وفقد بصره. وفي كانون الاول (ديسمبر)، وقع انفجار في شقة ممثل المنظمة في باريس، محمود الهمشري، فقُتل(١٣).

لبنان؛ المعقل الرئيس

بعد الخروج القسري من الاردن، غدا لبنان الساحة الخارجية الرئيسة للمجابهة بين الثورة الفلسطينية واسرائيل. الاّ ان حركة المقاومة لم تكن طليقة اليد على هذه الساحة؛ فالعمليات العسكرية الاسرائيلية تجاوزت «رد ع» الفدائيين، أو الانتقام منهم، الى تأليب الحكومة وبعض القوى السياسية في لبنان على الثورة الفلسطينية عبر مهاجمة اهداف لبنانية، واثارة حملة دعائية مع كل عملية عسكرية، لاقناع الحكومة اللبنانية، والشعب اللبناني، بأن التهديدات الحاصلة لأمن لبنان انما ترجع الى وجود الفدائيين الفلسطينيين على أرضه.

وقد قامت القوات الاسرائيلية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، باعتداء على بنت جبيل وكفرحمام وكفرا. وشنّت، في أواخر شباط (فبراير)، سلسلة هجمات عنيفة على منطقة العرقوب، استهدفت قواعد للفدائيين والمراكز السكانية المحيطة بها. ومع ان تلك العمليات لم تحقق نتائج عسكرية ذات قيمة، الاّ ان نتائجها السياسية كانت أكبر؛ اذ ان أوساطاً مختلفة في الحكومة والاحزاب اليمينية في لبنان عاودت طرح قضية وجود الثورة الفلسطينية ونشاطاتها في لبنان ومصير «اتفاقية القاهرة» الموقّعة في العام ١٩٦٩(١٤).

وحرصاً منها على افشال السياسة الاسرائيلية حيال لبنان، سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدولة اللبنانية، والقوى والشخصيات السياسية

المـؤثرة في القرار الحكومي، ومع القوى الشعبية. وبادر رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، اثر العدوان على العرقوب، الى عقد اجتماعات مع الرئيس اللبناني، سليمان فرنجية، ورئيس حكومته، صائب سلام، وغـيرهما من كبار المسؤولين ورؤساء الاحزاب، وبحث معهم في الوضع الناجم عن العدوان الاسرائيلي. وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً استثنائياً، وأعلنت ان الثورة الفلسطينية «ما زالت عند موقفها في احباط كل محاولة تستهدف الدسّ والوقيعة بين لبنان المسؤول وحركة المقاومة الفلسطينية المسؤولة»[١٥]. ودعت الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي المشترك، لتحديد المشاركة العربية في ردّ الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان والثورة الفلسطينية، وتخصيص موازنة مالية ثابتة لدعم صمود الجنوب اللبناني.

وعندما هاجمت اسرائيل منطقتي حاصبيا ودير العشائر اللبنانيتين، في حزيران (يونيو)، عقدت سلسلة اجتماعات بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، أسفرت عن تفاهم على صيغة لا تقوم على أساس الغاء «اتفاقية القاهرة»، ولا على أساس اخلاء الجنوب اللبناني من الفدائيين وايقاف عملياتهم في العمق، كما طالب بعض القوى اللبنانية، بل على أساس اخلاء مدن الحدود وقراها من الفدائيين، وانشاء هيئة واحدة تضبط نشاطاتهم، وتجنّب عمليات القشرة مؤقتاً. وقد وافقت الفصائل الفلسطينية (عدا الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة)، مبدئياً، على ايقاف نشاطاتها في الجنوب حتى تتوفّر ظروف أكثر ملاءمة لها[١٦]. لكن تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان أحدث توتراً في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، خصوصاً العدوان الذي وقع في أواسط أيلول (سبتمبر) رداً على عملية ميونيخ، حيث أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارىء، واتخذت اجراءات استثنائية أخرى، نجمت عنها أزمة حادّة في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، استدعت قيام الامين العام للجامعة العربية، محمود رياض، بزيارة بيروت، وعقد اجتماع مشترك مع رئيس الحكومة اللبنانية وممثلي المقاومة، مهّد له باجتماعات منفردة مع كل طرف. وتوصّل الاجتماع المشترك الى صيغة تعاون تضمّنت تجميد نشاط المقاومة على الاراضي اللبنانية وبقاء عناصر المقاومة خارج المدن والقرى في الجنوب. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الأزمة قائمة حتى مطلع تشرين الاول (اكتوبر) عندما توسطت الكويت، التي أرسلت وزير الداخلية والدفاع الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، الى بيروت، فرتّب اجتماعاً مشتركاً مع المسؤولين اللبنـانيين والفلسطينيين، بينهم الرئيسان فرنجية وسلام ورئيس المنظمة عرفات، تقرّر فيه تجميد العمل الفدائي عبر الحدود اللبنانية، وتحديد اقامة قواعد المقاومة في نقاط معيّنة. وتجدّدت الازمة بسبب الاشتبـاكـات التي دارت بين وحدات الجيش اللبناني وعدد من مواقع المقاومة في القطاع الشرقي، في الثـامن والتاسع من كانون الاول (ديسمبر)، وسارع مسؤولو الطرفين الى تطويقها، تلافياً لمضاعفات لم يكن مرغوباً فيها من قبل الجانبين[١٧].

الاردن ومشروع المملكة المتحدة

لم ينه السلاح الذي استخدم بكثافة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١، ضد الفدائيين في الاردن النزاع الفلسطيني ـ الاردني. فهو استمر على الجبهتين، السياسية والاعلامية، واشتد مع طرح الملك حسين، في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٢، مشروعاً لاقامة مملكة عربية متحدة تضمّ الاردن والضفـة الفلسطينية وكذلك قطاع غزة، الذي أُشير اليه، في المشروع، على انه «أية أراض فلسطينية أخرى» يتمّ تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام الى المملكة المتحدة.

ونصّ المشروع على ان يكـون العـاهـل الاردني هو رئيس الدولة المتحـدة، وعمّان عاصمتها

المركزية، ويحكم كلاً من القطرين، الاردني والفلسطيني، حاكم خاضع مباشرة للملك الذي يتولّى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية المركزيتين، يعاونه فيهما مجلس وزراء مركزي ومجلس أمة مركزي يتكوّن من عدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين. كما تكون للمملكة المتحدة قوات مسلّحة واحدة، قائدها الاعلى الملك[١٨].

هذا المشروع كان البديل الاردني لكل من مشروع منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ومشروع بعض الشخصيات الفلسطينية لانشاء دولة فلسطينية متحدة مع اسرائيل، والمشروع الاسرائيلي لتأسيس ادارة مدنية في الضفة والقطاع مرتبطة بسلطات الاحتلال. والأهمّ من هذا، ان المشروع الاردني كان، في الواقع، الخطوة التمهيدية لحل منفرد تهيّأ الملك حسين لمفاوضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية عليه. وكما ذكر هنري كيسنجر، فانه تسلّم، في وقت لاحق، من العاهل الاردني وثيقة مبادىء لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وعقد اتفاقية تتضمّن تعديلات في الحدود لصالح اسرائيل، شريطة الحاق قطاع غزة بالضفة والاردن، ووجود مراكز متقدّمة اسرائيلية على طول نهر الاردن، ومستعمرات لاستخدامها كأراضٍ عازلة على طول الحدود الاردنية[١٩].

وما كان للمشروع الاّ ان يسعّر النار المشتعلة على طريق العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. فمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اجتمعت لجنتها التنفيذية في بيروت، بحضور قادة منظمات المقاومة ورئيس الاركان في جيش التحرير الفلسطيني، أصدرت، في اليوم التالي على اعلان المشروع، بياناً حادّ اللهجة تبنّت فيه موقفاً مناهضاً للمشروع، مستندة، في ذلك، الى «ان شعب فلسطين، وحده، وفي اجواء الحرية المطلوبة، هو الذي يقرّر مصيره ومصير قضيته». واعتبر البيان ان النظام الاردني «يطرح نفسه كرديف للعدو الصهيوني»، وان المشروع لم يشر، «بأي اشارة جادّة، الى القضية المركزية، قضية التحرير»، وهو يسعى الى توليد «كيان هزيل»، وان النظام الاردني يمارس، بهذا المشروع، «دور الوسيط لفك عزلة الوحش الاسرائيلي واطلاقه على أمّتنا وبقية اقطارنا عبر ' مملكة، عربية ' الاسم والسواعد، اسرائيلية العقل والارادة»[٢٠].

ووجّهت المنظمة الى الملوك، والرؤساء، العرب مذكرة مطوّلة شرحت فيها الآثار السلبية للمشروع المقترح، على مختلف الصعد الفلسطينية، والعربية، وذكرت ان الشعب الفلسطيني، ممثلاً بحركة المقاومة، هو صاحب الحق في تقرير مصيره، وان المنظمة هي الممثل الشرعي لهذا الشعب باعتراف الدول العربية والعديد من الدول الأجنبية. وفي مقابل ايفاد الملك حسين ممثلين له الى العواصم العربية، لتأمين تأييدها للمشروع، قام عرفات بجولة عربية مضادة، لشرح موقف المنظمة[٢١]. وجوبه المشروع الاردني بالرفض الكامل، أيضاً، في المؤتمر الشعبي الفلسطيني، وفي الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، حدث تطوّر سلبي آخر في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، عندما اتهم الملك حسين المقاومة الفلسطينية بالتخطيط لانقلاب عسكري ضده، بمساعدة ليبيا. وكانت انباء صحفية، نُشرت في مطلع الشهر، أفادت بأن السلطات الاردنية اكتشفت محاولة انقلابية، واعتقلت نحو ٣٠٠ عسكري ومدني من المتهمين بالتخطيط لها، بينهم قائد كتيبة المدرّعات الرابعة بالوكالة، الرائد رافع الهنداوي. وقبل ذلك، كانت حركة المقاومة دأبت على اتهام الحكومة الاردنية بارسال عناصر في مخابراتها الى لبنان، لتنظيم عمليات تفجير تسيء الى العلاقات اللبنانية ـ

الفلسطينية[٢٢].

العلاقات مع سوريا ومصر

لم تتكدّر العلاقات الفلسطينية ـ السورية خلال هذا العام، على الرغم من اعلان الرئيس السوري، حافظ الاسد، في خطاب الثامن من آذار (مارس) السنوي، لأول مرة، عن استعداد سوريا لقبول قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بشرط انسحاب اسرائيل من على كل الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وهو ما لم يكن له وقع حسن على حركة المقاومة. وقد خفّفت الحكومة السورية من قيودها على النشاطات الفدائية في الجولان. وسمح توتّر الموقف على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية بقيام علاقات أفضل بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك ان اسرائيل شدّدت تهديداتها واتهاماتها لسوريا باطلاق حرية وتدريب الفدائيين على الاراضي السورية، وحرية العمل في هضبة الجولان، وتقديم الدعم المادي، والمعنوي، اليهم. لكن المنظمات الفدائية ظلّت تشكو من عدم تمتّعها بالحرية الكافية للنشاط عبر الجبهة السورية. وقد ردّ الرئيس السوري على سؤال بهذا الشأن، وجّهته اليه صحيفة «الانوار» البيروتية، في آب (اغسطس)، بالقول ان «سوريا هي التي تشكو من ان المنظمات الفدائية لا تمارس نشاطاً عسكرياً كافياً عبر الجبهة السورية»[٢٣].

وتصاعد العمل الفدائي في الجولان منذ أيلول (سبتمبر)، بعد ان بدأت اسرائيل بضرب العمق السوري اثر عملية ميونيخ، التي عدّت اسرائيل الحكومة السورية بين المسؤولين عن التخطيط لها وحماية منفّذيها. فقد أغارت القوات الاسرائيلية على مخيّمات فلسطينية ومعسكرات فدائية عدة داخل سوريا ومواقع عسكرية وأهداف مدنية سورية. وردّت القوات السورية بغارات وعمليات قصف ضد المواقع العسكرية والمستوطنات الاسرائيلية في الجولان. ومكّن ذلك الوضع الفدائيين الفلسطينيين من زيادة عملياتهم ضد اسرائيل، انطلاقاً من على الاراضي السورية[٢٤]، وبالتالي التخفيف من تذمّرهم.

والعلاقات الفلسطينية ـ المصرية، التي حافظت على طابعها التقليدي الخالي من مظاهر الصراع، تعرّضت، ذلك العام، لأزمة أمكن تسويتها في غضون اسبوع واحد بعد نشوبها. ففي خطاب ألقاه في ٢٨ أيلول (سبتمبر) لمناسبة الذكرى السنوية الثانية لوفاة الرئيس جمال عبدالناصر، أطلق الرئيس المصري، أنور السادات، اقتراحاً بانشاء حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى، قوبل بردّ فعل سلبي من معظم الفصائل الفلسطينية. وفي الاول من تشرين الاول (اكتوبر)، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدلى المتحدث الرسمي باسمها، كمال ناصر، في اليوم التالي، ببيان عن الاجتماع تضمّن رفضاً ضمنياً للاقتراح المصري. فالبيان أشار الى ان اللجنة التنفيذية درست «الموقف السياسي الراهن للقضية الفلسطينية، ونضال شعبنا المسلّح، وقرّرت ضرورة الاستمرار في ابراز الشخصية الفلسطينية ودعم الكيان الفلسطيني...»[٢٥]. وعكس ذلك الموقف وارسال اللجنة التنفيذية لوفد منها الى القاهرة، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، رغبة المنظمة في عدم فتح جبهة صراع أخرى على الساحة العربية، وربما، أيضاً، عدم أخذ اقتراح السادات مأخذ الجدّ. وقد اجتمع السادات الى الوفد الفلسطيني، في السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وأصدر الفاهوم بياناً أعلن فيه ان السادات أكد انه اراد من اقتراحه «كشف الاخطار المحدقة بالشعب الفلسطيني وكيانه النضالي...»، والردّ «على تصرّفات، وتصريحات، ساسة العدو الصهيوني الذي يتجاهل وجود الشعب العربي الفلسطيني»[٢٦]. ويبدو ان السادات تراجع عن اقتراحه. فبيان الفاهوم أشار الى ان جوّاً من الايجابية والاتفاق ساد في محادثات الوفد

الفلسطيني مع الرئيس المصري. وفي وقت لاحق، أوضح رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، خالد الحسن، في بيان صحافي، انه جرى الاتفاق مع مصر على «تعزيز [دور] منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً وانها تملك من الصلاحيات ما يوازي صلاحيات حكومة مؤقتة»[٢٧].

١٩٧٣: الضغوط والحرب

كان العام ١٩٧٢، اذاً، عام الضغوط العسكرية والسياسية والنفسية من جانب اسرائيل والعرب، على السواء، على منظمة التحرير الفلسطينية، لالقاء سلاحها والقبول بحل سياسي، ليس لها دور فيه، سقفه مملكة اردنية ـ فلسطينية متحدة، منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح في اقليمها الفلسطيني. ولم يتغيّر الأمر في العام ١٩٧٣ حتى حرب تشرين الاول (اكتوبر)؛ بل اننا سنجد ان الضغوط العربية ازدادت بدرجة أكبر.

واسرائيل، التي أحسّت بالراحة والاطمئنان لاغلاق الحدود العربية في وجه العمل الفدائي الفلسطيني، مضت قدماً في اجراءاتها ومخططاتها السابقة ضد حركة المقاومة وسكان الاراضي المحتلة، ونشطت في مجال العمليات الخارجية، فامتدت ذراعها البحرية، والمظلية، الى أبعد نقطة وجود للفلسطينيين في لبنان، حيث قامت، في شباط (فبراير)، بمهاجمة مخيمي البداوي ونهر البارد قرب طرابلس، ودمّرت فيهما عدداً من المباني والمكاتب، وقتلت وجرحت العشرات. وقبل ذلك، كانت المخابرات الاسرائيلية اغتالت، في كانون الثاني (يناير)، مندوب الثورة الفلسطينية في قبرص، حسين بشير ابو الخير. وفي نيسان (ابريل)، اغتالت، في باريس، احد قياديي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باسل الكبيسي. وقامت مجموعة كوماندوس اسرائيلية بالتسلّل الى بيروت واقتحام بيوت عدد من الكوادر البارزة في الثورة الفلسطينية، واغتيال البعض منهم، وهم عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة والمتحدث الرسمي باسمها، كمال ناصر، وعضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمد يوسف النجار وكمال عدوان، وزوجة النجار. وفي حزيران (يونيو)، اغتيل، في باريس، محمد بوديّة، احد كوادر «فتح»، جزائري الاصل. وفي آب (اغسطس)، اعترضت الطائرات الحربية الاسرائيلية طائرتين مدنيتين لبنانيتين، كانت الاولى في رحلة بين بيروت وبغداد، والثانية في رحلة بين بنغازي وبيروت، واجبرتهما على النزول في اسرائيل، وأُجري تفتيشهما واستجواب ركابهما، بحثاً عن قياديين في حركة المقاومة[٢٨].

في مقابل هذا، كثّفت حركة المقاومة عملياتها المسلّحة على الاراضي المحتلة، وقامت بما يزيد على ٤٠٠ عملية، وقع معظمها اعتباراً من بدء اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر). وشهدت منطقة الجليل وقطاع غزة ومدن القدس ونابلس وتل ـ أبيب القسم الاكبر من تلك العمليات، التي امتد نطاقها الى مدن الضفة والمنطقة الوسطى من فلسطين، والنقب، والجولان. وعلى صعيد العمليات الخارجية، نُفِّذ، خلال العام ١٩٧٣، ما يزيد على عشر عمليات، الّا ان منظمة التحرير ندّدت، علناً، بالبعض منها، وخصوصاً تلك التي استهدفت مؤسسات لحكومات عربية، أو أجنبية صديقة[٢٩].

وفي مجال المقاومة المدنية، نظّم السكان في الاراضي المحتلة التظاهرات والاضرابات والاعتصامات، احتجاجاً على سياسة سلطات الاحتلال، ورفضوا دفع الضرائب، ورفع قادة الرأي، وممثلو المنظمات والنقابات منهم، مذكرات الى الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى، شرحوا فيها أوضاعهم، وأكدوا رفضهم للاحتلال، وتمسّكهم بحقوقهم. بيد ان التطوّر الابرز، في هذا العام، تمثّل في الاعلان، في آب (اغسطس)، عن تشكيل «الجبهة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة»، كأداة «لتعبئة وتوحيد طاقات شعبنا الكفاحية». واعتبرت الجبهة نفسها «جزءاً لا يتجزأ من الحركة

الوطنيـة الفلسـطينية المتمثّلة في منظمة التحرير الفلسطينية». وتبنّت الجبهة برنامجاً لـ : مقاومة الاحتلال والنضال في سبيل تحرير الارض المحتلة؛ وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره على أرضه والعودة الى دياره؛ ورفض جميع المشاريع التي تستهدف تصفية القضية والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني؛ والدفاع عن الاراضي والممتلكات العربية في وجه عمليات المصادرة والاغلاق والتهويد؛ وحماية الاقتصاد العربي الفلسطيني؛ وحماية الثقافة العربية؛ والعناية بالمناضلين والمناضلات المعتقلين في السجون الاسرائيلية؛ ودعم المنظمات الشعبية(٣٠).

واذا ما نظرنا الى هذه الخطوة كجزء من الصورة التي كانت عليها الاوضاع في المنطقة يومذاك، فانها تتبدّى كرد على ما واجهته الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة من محاولات لاضعاف فعاليتها السياسية، والجماهيرية، وحملها على القبول بتصفية نفسها، وخضوعها والشعب الفلسطيني لوصاية بعض الحكومات العربية، وتحويل الكيان السياسي الفلسطيني الى جهاز ملحق بالجامعة العربية.

لقد أجملت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقريرها الى الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، ٦ ـ ١٢ كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٣) تلك الصورة بالقول ان حركة المقاومة واجهت، طيلة الفترة السابقة، أزمات عدة على الساحة العربية، نجمت عن الضغوط الاميركية، والصهيونية؛ وأوضحت ان قيادة المقاومة تجنّبت تفجير الصدام، حرصاً منها على الحفاظ على المكتسبات التي احرزتها الثورة. لكن سياسة تفادي الصدام، تلك، أغرت الحكومات العربية، فيما يبدو، بممارسة المزيد من الضغوط، فانطلقت دعوات الى التخلّي عن الكفاح المسلّح وكل مظهر علني للعمل الفلسطيني الثوري، وانشاء دولة، أو حكومة فلسطينية، في المنفى، والالتحاق بـ «الجبهة الشرقية» التي لم يكن لها وجود في الواقع.

في لبنان، استغلت الحكومة والقوى المناهضة للعمل الفدائي العدوان الاسرائيلي على مخيّمي نهر البارد والبداوي لتجديد الدعوة الى تقليص وجود المقاومة، ومعسكراتها، وتحديد نشاطاتها. وسعى بعض العناصر في الاجهزة الحكومية الى افتعال حوادث وأوضاع لجرّ المقاومة الى الصدام المسلّح مع السلطة اللبنانية، وبالتالي تبرير قيام الجيش اللبناني بهجوم شامل على قوات المقاومة. وفي أعقاب عملية فردان، بدأت تقوى الدعوة الى سريّة العمل الفدائي، وطلب الرئيس اللبناني، فرنجية، من رئيس المنظمة، عرفات، عندما اجتمعا في بيروت، في ١٧ نيسان (ابريل)، ان يخضع النشاط الفلسطيني في لبنان لرقابة الحكومة، وان تكون للجيش اللبناني الصلاحيات الكاملة في هذا الشأن(٣١).

وظلّ الوضع متوتّراً بين الطرفين، حتى انفجر في مطلع أيار (مايو)، حيث عمّت الاشتباكات المسلّحة، بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة، مختلف مناطق التجمّعات السكانية الفلسطينية في بيروت، واستخدم الجيش اللبناني اسلحة من كل الانواع، بما فيها الطائرات الحربية. ولم يتمّ اتفاق الجانبين على ايقاف اطلاق النار، والانسحاب الى المواقع السابقة، الّا بعد توسّط عدد من الزعماء العرب، فعقدت لقاءات عدّة بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، واجتمعت اللجنة العسكرية العليا المشتركة، وأُصدر، في ١٧ أيار (مايو)، بيان مشترك عبّر عن التزام الطرفين بالاتفاقيات المعقودة فيما بينهما، وملحقاتها، وألغت الحكومة اللبنانية، في وقت لاحق، حالة الطوارىء التي أعلنتها في اثناء الاحـداث. ولم يخفّف ذلك كثـيراً من التوتر، الذي استمر بسبب الاجراءات التي دأبت السلطات اللبنانية على اتخاذها، بين حين وآخر، كاقامة الحواجز على الطرق وفي المناطق المختلفة، واعتقال بعض الشخصيـات الفلسـطينيـة القيـاديـة، كرئيس المجلس الوطني الفلسـطيني، خالد الفـاهـوم،

وعضوي اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمد زهدي النشاشيبي وزهير محسن[٣٢]. وابّان حرب تشرين الاول (اكتوبر)، دعا بعض المسؤولين اللبنانيين المقاومة الى «ضبط النفس» و«عدم القيام بعمليات انطلاقاً من جنوب لبنان»، وأعرب رئيس الحكومة اللبنانية، تقي الدين الصلح، بعد اجتماع لحكومته، في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، عن أمله في «ان يوقف الفدائيون نشاطهم من لبنان»[٣٣].

ظلّت العلاقات مع الاردن على ما كانت عليه من تأزّم، على الرغم من المحاولة التي بذلها وزراء الخارجيات والدفاع العرب في مؤتمر مجلس الدفاع العربي المشترك (القاهرة، ٢٧ ـ ١٩٧٣/١/٣٠)، لتخفيف حدّة الصراع الاردني ـ الفلسطيني. فقد ناقش المؤتمر مشروعاً لاحياء الجبهة الشرقية، واشراك الاردن في المجهود الحربي العربي. وعلّقت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركتها في المشروع بموافقة الاردن على عودة المقاومة الى العمل فيه بحسب اتفاقيتي القاهرة وعمّان، والافراج عن الفدائيين المعتقلين في الاردن، وصرف النظر عن مشروع المملكة المتحدة. وعندما شكل الوزراء العرب لجنةمنهم لزيارة عمّان، وعرض الامر على الملك حسين، صرّح الناطق باسم المنظمة، كمال ناصر، بـ «ان موقف الثورة من اللجنة الخماسية يقرّره مدى ما تستطيع هذه اللجنة من اجتراحه وتحقيقه، ومدى جدية الدول العربية، وقدرتها على الاسهام في انتزاع حقوق المقاومة في الاردن، لا سيما وقد كانت التجارب السابقة بهذا الخصوص غير مشجّعة»[٣٤].

لم تكن المواقف الاردنية مشجّعة حقاً. فعشية القيام بتلك المحاولة، كانت الحكومة الاردنية منعت اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، المقيمين في الاردن، من السفر الى القاهرة للمشاركة في أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس. وفي الوقت الذي تعيّن على اللجنة العربية ان تكون موجودة في العاصمة الاردنية، اشترط الملك حسين، في خطاب ألقاه، في الثالث من شباط (فبراير)، لعودة المقاومة الى الاردن خضوعها لأمرة الجيش الاردني، وجدّد التزامه بمشروع المملكة المتحدة. وبعد ذلك بخمسة أيام، اعتقلت السلطات الاردنية أحد مسؤولي «فتح» البارزين، ابو داوود، ومجموعة من رفاقه، في اثناء توجّههم الى الارض المحتلة عبر الاردن، وأصدرت احكاماً باعدامهم، خفّفها الملك، بعد ذلك، استجابة لوساطات وضغوط من عدد من الملوك والرؤساء العرب[٣٥].

وعقب عقد قمّة زعماء دول المواجهة العربية (مصر، وسوريا، والاردن) في القاهرة، في أيلول (سبتمبر)، أصدر الملك حسين عفواً عاماً عن جميع المحكومين والمعتقلين والمطلوبين، شمل ٧٥٤ شخصاً، منهم ابو داوود ورفاقه. ونشرت الصحافة المصرية معلومات أفادت بأن العاهل الاردني وافق، في القمّة، على تجميد مشروع المملكة المتحدة[٣٦]. الّا ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اجتمعت، في ذلك الوقت، للبحث في موضوع الجبهة الشرقية، الذي كان محور المناقشة في قمّة القاهرة، رأت ان السلطة الاردنية، بمشاركتها في محاولات احياء الجبهة الشرقية، استهدفت «فك العزلة العربية عنها، وتخفيف أزمتها الداخلية، دون الالتزام بالشروط الدنيا التي تكفل مشاركة الاردن الفعّالة في جبهة مقاتلة حقاً. وكان أحد اهداف السلطة الاردنية بذر الخلاف، والشقاق، وعزل المقاومة عن دول المواجهة الوطنية، التي هي الحليف الطبيعي لها»[٣٧].

ولم توفّر حرب تشرين الاول (اكتوبر) الفرصة لاستئناف العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. فالسلطات الاردنية رفضت السماح للفدائيين بالتوجّه الى الارض المحتلة عبر الاردن، للقيام بمهمّات قتالية على الجبهة الاسرائيلية الخلفية، ممّا زاد في مشاعر المرارة والنقمة في صفوف المقاومة، التي طالبت بفتح الجبهة الاردنية. لكن، بعد توقّف الحرب، حدث أول اتصال بين الطرفين، عندما

أوفدت الحكومة الاردنية مبعوثاً خاصاً الى القيادة الفلسطينية، نقل عرضاً لتشكيل حكومة اردنية ترضى عنها الثورة الفلسطينية، أو حكومة تشترك فيها عناصر تختارها القيادة الفلسطينية، على ان تشكّل هذه الحكومة وفد الاردن الى مؤتمر جنيف، وان يضمّ الوفد الاردني ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية يكون له الحق في النقض. وتضمّن العرض ان يجرى التنسيق بين الحكومة الاردنية والمنظمة بشأن مؤتمر جنيف. وقد رفضت المنظمة ذلك العرض(٣٨).

ولاحقاً، وقف الاردن ضد الاعتراف العربي، في القمّة العربية السادسة، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. فقد تحفّظ الوفد الاردني الى اجتماعات وزراء الخارجية العرب، التي سبقت القمة، من توصية الوزراء بأن تتضمّن قرارات القمّة اعترافاً بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، معتبراً ان المنظمة «لا تمثّل جميع الفلسطينيين، وان هناك وحدة قائمة بين الضفة الفلسطينية والاردن». وعندما عقدت القمة العربية في الجزائر، في ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، لم يشارك فيها الملك حسين، وحضرها، بدلاً منه، رئيس الديوان الملكي، بهجت التلهوني(٣٩). وقد تلا التلهوني، في ا لقمة، رسالة من الملك حسين، قال فيها انه لا يستطيع ان يتحدث باسم الفلسطينيين، مثلما «لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية ان تتحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الاردن». وعرض ان «يجرى استفتاء في الضفة الفلسطينية، بعد تحريرها، ليختار سكانها البقاء في وحدة مع الاردن، كما كان عليه الحال قبل احتلالها، أو الاستقلال مع قيام اتحاد مع الاردن، أو الاستقلال عن الاردن تماماً»(٤٠). الّا ان القمة أقرّت، بالاجماع ـ باستثناء التحفظ الاردني ـ توصية وزراء الخارجيات.

وتأزمت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال هذا العام مرتين. الاولى، عندما علمت المنظمة بقيام اتصالات سرية بين القاهرة وعمّان، بتشجيع من العاهل السعودي الملك فيصل، لتطبيع علاقاتهما؛ فقد كانت المنظمة تعارض مثل هذا التطبيع في علاقات الدول العربية مع الاردن؛ والثانية، عندما اقترح وزير الخارجية المصرية، محمد الزيّات، في وقت لاحق، اقامة حكومة فلسطينية في المنفى(٤١). ولم تظهر هذه الأزمة الى العلن. وعندما هاجمت المنظمة اقتراح الزيّات، فانها لم تذكر اسمه، أو اسم مصر، صراحة(٤٢).

ودخلت المنظمة في صراع مع الرئيس السوداني جعفر النميري، عندما احتل فدائيون من «أيلول الاسود» السفارة السعودية في الخرطوم، في الاول من آذار (مارس)، واحتجزوا عدداً من الدبلوماسيين العرب، والاميركيين، وطالبوا بالافراج عن معتقلين فلسطينيين في الاردن والولايات المتحدة الاميركية. فقد هاجم النميري المنظمة، في خطاب علني ألقاه في السادس من آذار (مارس)، وفي رسائل بعث بها الى الملوك، والرؤساء، العرب، وأعلن انه قرّر وضع حدّ لكل نشاط للمنظمات الفلسطينية في السودان، ممّا دفع عرفات الى الاحتجاج لدى عدد من الزعماء العرب على هذا الموقف، وعلى اعتقال السلطات السودانية لمدير مكتب المنظمة في الخرطوم، عبداللطيف ابو حجلة، وابعاده من السودان. وقد أمكن تطويق الأزمة، فيما بعد، بارسال وفد من المنظمة، برئاسة جمال الصوراني، الى العاصمة السودانية، حمل رسالة من عرفات الى النميري(٤٣).

كان العامان اللذان أعقبا اخراج المقاومة من الاردن أشقّ الاعوام في العقد الاول من عمر الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، اللتين أريد لهما ان تواجها عدوّهما بصدر مكشوف وحلبة ضيّقة لا تسمح بالحركة والمناورة. فخلال هذين العامين، سعت اسرائيل، وحكومات عربية عدّة، الى

انهاء الظاهرة الفدائية الخطرة التي تفشّت بسرعة قياسية بعد سنوات قليلة من نشوئها، وبدا مناخ أهمّ منطقة في العالم ملائماً لها.

انتهجت اسرائيل ضد الثورة الفلسطينية سياسة الضرب القاسي، المتتابع، على رأسها وأطرافها، وعملت على عزلها عن وسطها الشعبي في الداخل، وايجاد قيادة بديلة من منظمة التحرير الفلسطينية؛ فيما مارس بعض الحكومات العربية، في الوقت عينه، عملية الضغط المحكم على عنق الثورة، والتلويح لقيادتها بجزرة الحل السلمي.

بيد ان المنظمة، التي أبرزت للشعب الفلسطيني شخصيته الوطنية التي تعرّضت للتذويب، وكيانه السياسي المستقل، استطاعت ان تصمد، بل وان تنقل الثورة، التي انطلقت في الخارج، الى الداخل، وان تجعل من العالم، كله، ساحة لصراعها ضد اسرائيل. ونجحت في اكتساب المزيد من ثقة شعبها والعالم، خصوصاً في اثناء مشاركتها الفعّالة في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي أبرزت، بدورها، قضية الشعب الفلسطيني وكيانه المستقل منظمة التحرير الفلسطينية، ممّا مهّد لمرحلة انطلاق جديدة، ابتدأت بانتزاع الاعتراف العربي بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والحصول على اعتراف دولي مماثل، جعل من المنظمة، في الحقبة التالية، الرقم الصعب في معادلة الشرق الاوسط.

وهي تلعق جراحها في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بدت اسرائيل، في سياستها تجاه حركة المقاومة الفلسطينية الناهضة من جديد، عسكرياً وسياسياً، بعد فترة تراجع، وكأنها تنتقم من هذه الحركة لخسارتها في الحرب. فلقد اكتشفت اسرائيل ان حركة المقاومة، التي فتحت ضدها جبهة ثالثة في حرب «يوم الغفران»، لم تفقد اطرافها في «حرب البسوس» الاسرائيلية ـ العربية المتواصلة ضدها منذ العام ١٩٦٨. واذ لاح لاسرائيل، اضافة الى ذلك وبعد ايقاف اطلاق النار على الجبهتين، المصرية والسورية، وبدأ التحرك الدولي لايجاد تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي استعادت قدراً كبيراً من هيبتها ونفوذها في أيام حرب تشرين الاول (اكتوبر)، يمكن ان تفرض نفسها طرفاً في عملية البحث في هذه التسوية، شرعت بحملة ارهابية جديدة ضارية، داخل فلسطين وخارجها، في محاولة لاعادة حركة المقاومة الى ما كانت عليه من وزن وحجم محدودين في السنتين اللتين تلتا خروجها من الاردن. وانطوت تلك الحملة على كل الاجراءات العسكرية، والادارية، التي طُبّقت في الماضي ضد سكان الاراضي المحتلة، الذين دخلوا، جميعاً، في دائرة الشبهة بالانخراط في فصائل المقاومة، او التعاون معها. وهذه المرة كان الهدف الاسرائيلي محدداً، وهو ذراع منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل: الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تجلّى نفوذها الواسع في استجابة ٩٠ بالمئة من سكان القدس العرب لندائها بمقاطعة الانتخابات البلدية التي أجرتها سلطات الاحتلال في المدينة، في نهاية العام ١٩٧٣[٤٤].

وفي مواجهة تنامي عمليات المقاومة، والضغوط الداخلية، والخارجية، المشتدّة في ظروف الحرب، وبعدها، من اجل التسوية، وسّعت سلطات الاحتلال عمليات مصادرة الاراضي، وشرائها، واقامة المستوطنات. وشملت تلك العمليات مختلف المناطق الفلسطينية، والعربية، المحتلة في العام ١٩٦٧. وانتبهت الحكومة الاسرائيلية الى ان حرب تشرين الاول (اكتوبر)، وعودة حركة المقاومة الى التألّق، والتحرّك الدولي من اجل التسوية، قد أبرزت المشاعر الوطنية والقومية للعرب في اسرائيل، فعملت، في خطين متوازيين، على مكافحة هذه المشاعر بقمع العناصر الوطنية البارزة وقادة الرأي،

وملاحقة «المتطرفين»، وتقييد حرية حركتهم، ومنعهم من الالتقاء بسكان المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، من ناحية، ومن ناحية أخرى بوضع برنامج للعمل في الوسط العربي ودمج الاقليات، دمجاً كاملاً، في جميع مجالات حياة الدولة. واشتمل البرنامج على: توفير الخدمات العامة لجميع السكان، دون تمييز قومي أو ديني؛ وتمدين قرى الاقليات وتطوير الخدمات المقدمة اليها ودمجها في التجمّعات الاقليمية؛ ومساواة ابناء الاقليات باليهود في اجور العمل؛ وتوسيع التعليم والتدريب الثانوي، والمهني، لابناء الاقليات؛ وضمان تعليم العرب بلغتهم، الى جانب العبرية، ومساواة المتفوّقين منهم باليهود في المنح الدراسية؛ واستيعاب المثقفين في وظائف الدولة والمؤسسات العامة؛ وتشجيع اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين اليهود وابناء الاقليات؛ والوعد بالاعتراف بحق مسلمي اسرائيل في اداء فريضة الحج[٤٥]. ولم تستطع أية حكومة اسرائيلية تطبيق هذا البرنامج، لاصطدامه بعنصرية الدولة الاسرائيلية وبمشاكل التمويل، ويقظة العرب لأهدافه.

وبقي رأس المقاومة الفلسطينية في الخارج (منظمة التحرير الفلسطينية) هو الهدف المباشر الاكثر الحاحاً لاسرائيل. ولهذا اتخذت الحرب الاسرائيلية ضد وجود الثورة الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٧٤، طابعاً ردعياً أكثر منه وقائياً، وتميّزت بالعمليات الكبيرة لابادة الفدائيين والمدنيين بصورة شاملة. وتجلّى هذا التكتيك، على نحو خاص، في عملية تدمير مخيم النبطية، في ١٦ أيار (مايو). وقامت اسرائيل، خلال العام، بـ ٥٧ عملية عسكرية داخل الاراضي اللبنانية: ٢٥ عدواناً بالطيران والمدفعية على القرى الحدودية؛ و١١ عدواناً بالطيران والمدفعية، أيضاً، على قواعد الفدائيين في الجنوب (العرقوب والقطاع الاوسط)؛ وست اغارات جويّة على المخيمات الفلسطينية، وثماني هجمات بحرية على المخيمات الفلسطينية الساحلية وعلى ميناءي صور وصيدا؛ وعملية قصف مدفعي واحدة على قرى لبنانية في البقاع؛ وخمس عمليات اقتحام للحدود، وخطف مواطنين، ونسف مساكن في قرى الجنوب؛ وعملية تخريب واحدة ضد مكاتب الثورة الفلسطينية في بيروت[٤٦].

اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية، التي عادت الحيوية الى نشاطها العسكري منذ اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر)، انها ليست معنيّة باتفاقيات وقف اطلاق النار على الجبهتين، المصرية والسورية، ولا باتفاقيات فصل القوات التي أعقبتها. وتركّزت العمليات الفدائية على الداخل، وبلغت، في هذا العام، ٣٣٦ عملية، حسب المصادر الفلسطينية، و١١٦ عملية، حسب المصادر الاسرائيلية. ومن حيث النوعية، كان نصفها عمليات الغام ومتفجّرات ناسفة، وربعها عمليات القاء قنابل وعبوات حارقة. ومن حيث توزّعها الجغرافي، فان أكثر من ٥٠ بالمئة منها نفّذ في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨، وربعها، تقريباً، في الضفة الفلسطينية، وخُمسها في غزة وسيناء والنقب، والبقية في الجولان ومنطقة الحدود الاردنية. كما قام بعض المنظمات الفدائية (الجبهة الشعبية خصوصاً) بست عمليات خارجية شملت الاستيلاء على سفينة يونانية في كراتشي، واحتلال السفارة اليابانية في الكويت، ونسف خزّانات نفط في سنغافورة، وخطف طائرة بريطانية، وحرقها، في امستردام، وتفجير طائرة اميركية في اثناء رحلة لها من تل ـ أبيب الى نيويورك، وخطف طائرة بريطانية متجهة من دبي الى تونس. الّا ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تؤيد هذه العمليات؛ بل انها دانت، صراحة، بعضها، واعتبرتها مسيئة للنضال الفلسطيني، وللعلاقات الفلسطينية ـ العربية والدولية. ووجّهت المنظمة، في شباط (فبراير)، انتقاداً علنياً الى الجبهة الشعبية على قيامها بتلك العمليات؛ وأعلن عرفات انه طلب من اللجنة التنفيذية للمنظمة تجميد عضوية الجبهة فيها[٤٧].

وعلى الرغم من ان الوحدة الوطنية الفلسطينية تعرّضت للاهتزاز في الخارج، في أعقاب

حرب تشرين الاول (اكتوبر)، بسبب التباين بين مواقف فصائل المنظمة من جهود التسوية السلمية ومؤتمر جنيف، استطاعت الجبهة الوطنية الفلسطينية ان تعبىء أوساطاً شعبية أوسع، في الضفة والقطاع، في أعمال المقاومة المدنية. فاعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩٧٤، وهو الشهر الذي أُصدر فيه أول عدد من صحيفة الجبهة السرية «فلسطين»، بدأت مكبّرات الصوت في الجوامع تهتف باسم منظمة التحرير الفلسطينية وتدعو العمّال الفلسطينيين الى التوقّف عن العمل في المصانع، والمزارع، الاسرائيلية، والى مقاومة سلطات الاحتلال، وراح الشبان يرفعون علم فلسطين فوق مباني المدارس، ممّا دفع قوات الاحتلال الى حظر الحركة، ليلاً، بين المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ واسرائيل عبر «الخط الاخضر»، وتشديد اجراءات المراقبة وأعمال القمع التي جوبهت بانتفاضة شعبية تفجّرت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، واستمرت عشرة أيام، شجّع عليها، أيضاً، الانتصار السياسي الذي أحرزته منظمة التحرير الفلسطينية بادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بنداً مستقلاً لأول مرة منذ ربع قرن، ودعوة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في دورة المنظمة الدولية. فقد تحدّى الفلسطينيون اجراءات الأمن الصارمة وخرجوا في تظاهرات مدوّية هتفت لمنظمة التحرير، ولزعيمها، ورجموا قوات الامن الاسرائيلية بالحجارة، واقتحموا مركزاً للشركة في مخيم قلنديا، شمال القدس، ودفعوا ضريبة الدم «شهيدين في جنين ونابلس و١٤ جريحاً في قلنديا»[٤٨]. كانت الانتفاضة تلك خطرة الى درجة ان الردّ الاسرائيلي عليها كان «صاعقاً وعنيفاً»، حسب تعبير الصحفي الفرنسي اريك رولو[٤٩]؛ ذلك ان سلطات الاحتلال اعتقلت عدداً كبيراً من السكان، وحكمت عليهم امّا بالسجن، أو بالغرامة المالية، وأبعدت عدداً منهم، وأغلقت المدارس، وطبّقت اسلوب العقاب الاقتصادي بحظر تصدير المنتجات الفلسطينية الى الاردن.

كانت الانتفاضة تلك، في المقام الاول، دليلاً على قوة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهو ما كان أشار اليه، قبيل اندلاع الانتفاضة، الكاتب في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، يهودا ليطاني، الذي كتب، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤: «لو أُجري، في هذه الايام، استفتاء بين سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية بالنسبة الى مستقبلهم السياسي، وكان عليهم الاختيار بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، فممّا لا شك فيه ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت ستحظى بأكثرية حاسمة»[٥٠].

لم تخفّف حرب تشرين الاول (اكتوبر)، والتضامن العربي المستعاد خلالها، من حدّة الصراع الفلسطيني ـ العربي، الّا لأمد قصير. فالتوجّه نحو التسوية السلمية، الذي انطلق حال توقّف الحرب، أرهق كاهل العلاقات الفلسطينية ـ العربية بأعباء جديدة. بيد ان الأمر لم ينطو، هذه المرة، على أية مواجهة عسكرية، حتى في لبنان الذي أبدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حرصاً قوياً على التعاون مع حكومته لضبط النشاط الفدائي عبر أراضيه، دفعاً لتذرّع اسرائيل بهذا النشاط، لتبرير اعتداءاتها العسكرية على لبنان، والقوى اليمينية اللبنانية لتسويغ اتجاهها نحو تسليح نفسها والتهديد بتفجير حرب أهلية. ولم يحقق التكتيك الفلسطيني غايته، لأن أدنى ما كانت اسرائيل والقوى اليمينية اللبنانية تريده هو ان يركب الفدائيون البحر بعيداً من لبنان ومن الحدود اللبنانية الجنوبية.

عزّزت نتائج الحرب، ومعطيات فترة الهدنة، وبينها الجولات المكوكية لوزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، لدى حركة المقاومة الفلسطينية الادراك بأن عدداً من الحكومات العربية عاقد العزم على اجراء مساومة مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تلبّي مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، بل وتتجاوز المنظمة التي اعترفت بها الدول العربية

للتوّ، باستثناء الاردن، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. لذا، ركّزت المنظمة جلّ جهدها، في العام ١٩٧٤، على تأكيد الاعتراف العربي بها، وتحقيق اعتراف مماثل على الساحة الدولية، لضمان عدم تجاوزها والعمل من وراء ظهرها في عملية التسوية، فاهتمت بابقاء علاقاتها العربية طبيعية، وكثّفت نشاطها الدبلوماسي الدولي، وقبل هذا وذاك صعّدت أعمال المقاومة العسكرية، والمدنية، في الداخل.

لانجاز الهدف الاسرائيلي باخراج الفلسطينيين، ومنظمتهم، من معادلة الحرب والسلام في المنطقة، كان يلزم اخلاء لبنان من الوجود الفلسطيني المسلّح. فاستغلت اسرائيل كل عملية فدائية، حتى لو حدثت في غزة، لارهاب الدولة اللبنانية، بتحميلها المسؤولية عن استمرار النشاط الفدائي، وتنظيم عدوان عسكري ضد لبنان. وشجّعت السياسة هذه القوى اللبنانية المعادية للمقاومة على تشديد حملتها على المقاومة، وضغوطها على الحكومة اللبنانية، لالغاء «اتفاقية القاهرة»، أو اجراء استفتاء بشأن مصيرها، واستقدام قوات دولية للمرابطة في الجنوب. الاّ ان الدعوات تلك قوبلت بمعارضة قوية من عدد غير قليل من أعضاء البرلمان، والقوى اليسارية التي طالبت بتقوية الجيش اللبناني، والقبول بالعروض التي تقدّمت بها دول عربية عدة في اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك، لارسال اسلحة ومعدّات عسكرية، وحتى قوات مسلّحة، الى لبنان.

وعملت منظمة التحرير الفلسطينية، من جهتها، على عدم تصديع العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، فكثّفت اتصالاتها مع كبار المسؤولين في الحكومة اللبنانية، وزعماء الكتل النيابية، والاحزاب السياسية، بما فيها الكتل والاحزاب اليمينية، وتشدّدت في منع عمليات القشرة الفدائية من على الاراضي اللبنانية. وأعرب البيان السياسي، الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٤، عن تفهّم الثورة الفلسطينية لخصوصية الوضع على الساحة اللبنانية، وحرصها على «تقوية صيغ العلاقة القائمة، الآن، بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني»، وأكد «ضرورة المحافظة على أمن، وسلامة، لبنان الشقيق»[٥١]. ونجحت المنظمة في تشكيل لجان مشتركة مع الاجهزة الحكومية اللبنانية لمتابعة الوضع في الجنوب، وحلّ المشاكل الناجمة عن الاستفزازات والاعتداءات الاسرائيلية التي تواصلت طيلة العام، كما مرّ سالفاً. وقد عُدَّت مشاركة الرئيس اللبناني، فرنجية، في تشرين الثاني (نوفمبر)، في الدورة السنوية للجمعية العامة للامم المتحدة والقاؤه كلمة دافع فيها عن قضية الشعب الفلسطيني وكفاحه، بتكليف من القمّة العربية السابقة، مؤشراً الى تطوّر العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. بيد ان القوى اليمينية اللبنانية كانت تعمل على نحو مغاير؛ اذ انها بدأت بتسليح عناصرها وتشكيل ميليشيات عسكرية خاصة بها، بذريعة مواجهة المقاومة الفلسطينية التي «أقامت دويلات داخل الدولة اللبنانية»، على حدّ تعبير رئيس حزب الكتائب، بيار الجميل، الذي كان يلحّ على انهاء الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان، والغاء اتفاقية القاهرة. واعتباراً من تموز (يوليو) ١٩٧٤، بدأت هذه الميليشيات بمصادمة الفدائيين الفلسطينيين. ففي ٢٧ من ذلك الشهر، وقع خلاف بين فدائي وعضو في حزب الكتائب في محلة الدكوانة القريبة من مخيم تل الزعتر الفلسطيني، في بيروت الشرقية، أسفر عن مصرع الفدائي واصابة الكتائبي بجروح بليغة؛ وأعقبه اشتباك مسلّح محدود أمكن تطويقه في الحال. وبعد يومين، اندلع اشتباك أخطر بين الميليشيات الكتائبية والفدائيين في المنطقة الفاصلة بين المخيم الفلسطيني ومحلة الدكوانة، أُستخدمت فيه أسلحة متنوّعة، وأدّى الى مقتل وجرح عدد من عناصر الطرفين، وتوقف بعد مفاوضات أسفرت عن تسيير دوريات مشتركة من المقاومة والكتائب والأمن اللبناني[٥٢]. وكان ذلكما الحادثان بداية لأطول حرب عربية مسلّحة ضد المقاومة الفلسطينية واكبت الحرب الاهلية اللبنانية وتغطّت بها.

تحمّس الاردن، الذي لم يشترك في حرب تشرين الاول (اكتوبر)، لجهود التسوية الاميركية، متطلعاً الى استعادة سيادته في الضفة الفلسطينية المحتلة، وحضر الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف، في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، وتهيّأ لاجراء مفاوضات مع اسرائيل من طريق كيسنجر، على غرار مفاوضات فصل القوات على الجبهتين، المصرية والسورية. وحدّد الاردن رؤيته الى الحل بأن تنسحب اسرائيل من الضفة وتعيدها الى الادارة الاردنية، مقابل ترتيبات وضمانات أمنية لاسرائيل تتضمّن عدم انسحابها من مناطق ومواقع معيّنة، والقبول بوضع خاص بالقدس، مختلف عن الوضع الذي كان قائماً قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وانطوت الرؤية تلك، أيضاً، على تخيير سكان الضفة بين البقاء كجزء من الاردن أو التمتّع بحكم ذاتي في اطار المملكة الاردنية. واصطدم هذا المشروع، من ناحية، بعدم اهتمام اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بتسوية على الجبهة الاردنية كاهتمامهما بعملية فصل القوات في سيناء والجولان، ومن ناحية أخرى بمعارضة منظمة التحرير الفلسطينية التي تبنّت ثلاثة من كبرى فصائلها، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية و«الصاعقة»، شعار اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة، بعد انسحاب اسرائيل منهما[٥٣].

ويبدو ان الملك حسين قد حصل على وعد من كيسنجر بتسهيل مهمّة اعادة الضفة الفلسطينية، بعد الانتهاء من اتفاقيات الفصل مع مصر وسوريا، على ان يتولّى الملك مهمّة اقناع الدول العربية الاخرى بدعم مشروعه وابعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التسوية. فبعد اجتماع مطوّل عقده الملك في عمّان مع كيسنجر، في مطلع آذار (مارس) ١٩٧٤، وتمّ الاتفاق فيه على احباط محاولات اقامة حكومة فلسطينية في المنفى[٥٤]، قام الملك حسين، في اوائل نيسان (ابريل)، بزيارة لكل من مصر وسوريا والسعودية، تلت ايفاده مبعوثين عنه الى الرياض والقاهرة ودمشق والكويت وبيروت، سعى فيها الى اقناع الحكومات العربية في تلك الدول بالتقليل من دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعدم اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لتسهيل جهود التسوية، وتشجيع اسرائيل على الانسحاب من الضفة الفلسطينية[٥٥].

استشاطت فصائل الثورة الفلسطينية غضباً لتحركات العاهل الاردني، الذي كان زار واشنطن في آذار (مارس) وتباحث مع الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، حول مستقبل الضفة الفلسطينية؛ ورأت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ان النظام الاردني «يتآمر، الآن، في مرحلة تنسيق كامل، مع الصهيونية والامبريالية، بهدف تصفية، وطمس، الشخصية الوطنية الفلسطينية، والعودة الى الاستبداد بشعبنا في الارض المحتلة بأي ثمن. ولمواجهة ذلك، لا بدّ من تشديد النضال لعزل هذا النظام، وتأكيد رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، واقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن»[٥٦]. ومع ذلك، أفلح الملك حسين في كسب الرئيس المصري، السادات، الى جانبه. ففي ختام زيارة قام بها الملك للقاهرة، في ١٦ ـ ١٨ تموز (يوليو)، أُصدر بيان مشترك تضمّن الدعوة الى تحقيق اتفاقية لفك الارتباط على الجبهة الاردنية، وعدم اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين المقيمين في الاردن[٥٧]؛ وهو ما قوبل بردّ فعل غاضب من المنظمة، التي أصدرت بياناً، في ٢١ تموز (يوليو)، أكدت فيه ان الشعب الفلسطيني «وحدة غير قابلة للقسمة، أو التجزئة»، ورفضت فك الارتباط على الاراضي الفلسطينية[٥٨]؛ وعقدت لجنتها التنفيذية دورة اجتماعات طارئة، صدر عنها، في ٢٤ تموز (يوليو)، بيان اعتبر ان البيان المصري ـ الاردني «ينتقص من حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على أرض وطنه، ويمسّ وحدة تمثيله»، و«يمثّل خروجاً على الاجماع العربي الرسمي، والشعبي، الذي أقرّ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يتناقض مع مقرّرات مؤتمر القمة العربي السادس»؛ وان الدعوة الواردة فيه الى فك الارتباط على الجبهة الاردنية «انما تستهدف تجديد اقتسام وطننا بين حكم الاردن والعدو الصهيوني، ومنع الثورة الفلسطينية من تحقيق اهداف شعبنا في هذه المرحلة»، و«ان ادعاء النظام العميل في الاردن بتمثيل جزء من شعبنا يهدف الى تنفيذ مؤامرة التوطين الاستعمارية وحرمان شعبنا من مواصلة نضاله للعودة الى وطنه وتقرير مصيره»[٥٩].

تحرّكت قيادة المنظمة بسرعة، فأجرت اتصالات مع سوريا وليبيا، وتالياً مع مصر التي تراجعت عن موقفها. وفي ٢٠ ـ ٢١ أيلول (سبتمبر)، عقد، في القاهرة، اجتماع ثلاثي ضمّ وزيري خارجيتي مصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، صدر عنه بيان مشترك تبنّى مواقف المنظمة حيال القضايا الرئيسة، وهو ما اعتبرته المنظمة وفصائلها ـ باستثناء الجبهة الشعبية التي أعلنت، بعد الاجتماع مباشرة، انسحابها من اللجنة التنفيذية ـ انتصاراً سياسياً للمنظمة. فالبيان أعلن عدم القبول بأية محاولة لتحقيق أي تسويات سياسية جزئية، وأكد شرعية، ووحدانية، تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الارض التي يتمّ تحريرها سياسياً، أو عسكرياً، ودعا الى التنسيق الدوري بين الاطراف الثلاثة، وتعهّد العمل لاستصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية بنداً مستقلاً في جدول أعمال دوراتها[٦٠]. وفي ردّ فعلي فوري على البيان، أعلنت الحكومة الاردنية، في اليوم التالي، انها، حتى موعد عقد القمّة العربية السابعة، ستجمّد كل نشاط، أو تحرّك سياسي، اردني يتعلق بمؤتمر جنيف، معتبرة ان ما جاء في البيان الثلاثي يمثّل «قرارات خطرة»، وان تبنّيها من قبل القمّة العربية «سيعني اعفاءه ـ الاردن ـ من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة بالقضية»[٦١].

وظل الخلاف الاردني ـ الفلسطيني محتدماً حتى اليوم الاخير من القمّة العربية، التي عقدت في الرباط، في الفترة بين ٢٦ و٣٠ تشرين الاول (اكتوبر). ففي اجتماعات وزراء الخارجيات، التي سبقت القمّة وأعدّت جدول أعمالها، قدم رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية مشروع قرار يقضي بتأكيد قرار القمّة العربية السادسة باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومسؤولية المنظمة عن مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته المستقلة على أي جزء يُحرَّر من أرضه. وحاول بعض الوزراء التغافل عن مشروع القرار، أو رفعه الى القمة دون اتخاذ موقف بشأنه، أو تعديله، ممّا دفع بفاروق القدومي الى التهديد بالانسحاب من الاجتماعات؛ الاّ ان الوزراء وافقوا، بالاجماع، باستثناء رئيس الوفد الاردني الذي سجّل تحفّظه منه، على مشروع القرار الذي تبنّته القمّة فيما بعد[٦٢].

وفي القمة ذاتها، سعى الملك حسين الى استصدار قرار باعتبار الاردن ممثلاً للفلسطينيين المقيمين فيه، وأعلن انه، في حال اعتراف المؤتمر بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، فانه، أي الملك، سينسحب من الاشتراك في مؤتمر جنيف، ومن كل عمل، أو نشاط، دبلوماسي، أو دولي، دخل فيه، جرّاء قبوله بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وكل ما يترتّب عليهما من واجبات ومسؤوليات؛ وتعهّد ان يترك الاردن الخيار لابناء الضفة، بعد تحريرها، ليقرّروا مصيرهم بحرية، وتحت اشراف دولي. واعتبر عرفات، في كلمته التي أعقبت كلمة العاهل الاردني، ان مهمّة المؤتمر ليست اعادة النظر في قرارات القمة السابقة، بل مناقشة ما تمّ انجازه منها، وتطويره. وأشار الى ان الجامعة العربية لم تعترف، في يوم ما، بضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن. وشكّل المؤتمر لجنة من رؤساء مصر وسوريا والجزائر وملكي السعودية والمغرب لايجاد صيغة توفّق بين موقفي

الاردن والمنظمة. وفي النهاية، اتخذ المؤتمر قراراً أكد «حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره»، وحقه «في اقامة سلطته الوطنية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية ارض فلسطينية يتمّ تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات»[٦٣]. وحظي القرار بقبول الملك حسين، بعد ان توصّل مع عرفات، نتيجة لجهود اللجنة الخماسية، الى اتفاق باقامة كونفدرالية بين الاردن والدولة الفلسطينية المستقلة، كما جاء في التصريح الصحافي الذي أدلى به رئيس المؤتمر، العاهل المغربي الحسن الثاني، عند انتهاء أعمال المؤتمر[٦٤].

كان من المفترض ان تؤدي هذه النتيجة الى انتهاء القطيعة الاردنية ـ الفلسطينية، خصوصاً وان تصريحات الملك حسين وعرفات أشادت بقرارات القمة، وأوضحت ان مشاكل عدة كانت قائمة بين الطرفين قد حُلّت. بيد ان العاهل الاردني فاجأ الجميع باعلانه، في الثالث والرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ان على الفلسطينيين المقيمين في الاردن ان يختاروا بين الجنسية الاردنية وجنسية الدولة الفلسطينية المقترحة، وان مجلس الامة والحكومة الاردنيين سيعاد تشكيلهما بحيث لا يضمّان ممثلي الضفة الفلسطينية. وفي الثالث والعشرين من الشهر عينه، حلّ الملك مجلس الاعيان ومجلس النواب والحكومة، وعيّن مجلس أعيان جديداً، وحكومة جديدة أُلغيت منها وزارة الارض المحتلة، وخفّض عدد ممثلي الضفة الفلسطينية، في المجلس والحكومة، الى النصف. وحملت منظمة التحرير الفلسطينية، بشدة، على هذه الاجراءات، ووصفتها بأنها تنسف مقررات قمّة الرباط التي أكدت عدم المسّ بالاوضاع الفلسطينية في الاردن حتى تحرير الارض الفلسطينية واقامة السلطة الوطنية عليها، وبأنها موجّهة ضد المواطنين الفلسطينيين، بهدف الضغط على مصالحهم المعيشية والتمييز ضدهم. وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعاً موسّعاً في دمشق، أعقبه اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني، في منتصف كانون الاول (ديسمبر). ورفض المجلس الاجراءات الاردنية، ودعا الى عقد اجتماع رباعي فلسطيني ـ اردني ـ سوري ـ مصري، تنفيذاً لأحد قرارات القمّة العربية، وتوسّطت سوريا بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، تمهيداً لعقد الاجتماع الرباعي الذي تحدّد موعده في مطلع العام ١٩٧٥؛ واشترط الاردن للمشاركة فيه توقّف المنظمة عن شنّ الحملات الاعلامية ضده[٦٥].

لم تتأثر العلاقات الفلسطينية ـ المصرية بتوقيع مصر واسرائيل على اتفاقية للفصل بين قواتهما في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، عدّه الطرفان، المصري والاسرائيلي، الخطوة الاولى نحو سلام شامل أساسه قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ واطاره مؤتمر جنيف. فقبل التوقيع على الاتفاق بأيام، كان وفد من المنظمة زار مصر، وحصل من وزير خارجيتها، اسماعيل فهمي، على طمأنات بشأن المساعي المصرية الى اشراك المنظمة، في مرحلة مقبلة، في مؤتمر جنيف، طرفاً مستقلاً وأصيلاً. وفي يوم التوقيع، كان عرفات موجوداً في القاهرة. وقد ندّدت فصائل المقاومة جميعها، وكذلك وكالة «وفا» وصحيفة «فلسطين الثورة»، بالاتفاق، وأُصدر بيان باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة حمل على الاتفاق؛ الّا ان ناطقاً فلسطينياً أعلن ان الاجتماع الذي صدر عنه البيان لم يكن شرعياً، بسبب عدم اكتمال عدد أعضاء اللجنة وغياب رئيسها عن الاجتماع. وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية، في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، ان عرفات أبرق الى الرئيس السادات، مؤكداً عدم شرعية الاجتماع. واعتبرت الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، في مذكرتها الى منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط (فبراير)، ان اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية «خطوة الى أمام، واحراجاً مستمراً للعدوان الاميركي، والاسرائيلي، وتأكيداً جديداً للهزيمة التي اصابت هذا العدوان»؛

لكنها رفضت قيام عملية مماثلة على الجبهة الاردنية، لأنها ستمنع اشتباك القوات الفدائية والعربية مع اسرائيل، وستكون تجاوزاً لحقوق الشعب الفلسطيني ولدور منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف[٦٦].

وعلى أساس الطمأنات المصرية، كان الحديث، يومذاك، يدور حول اتفاق مصري ـ فلسطيني لتنسيق المواقف، وتوحيدها، حيال جهود التسوية. فقد أعلن عرفات، بعد انتهاء زيارته تلك للقاهرة، ان هناك توجّهاً لتأليف لجنة مصرية ـ فلسطينية عليا تتابع عملية التنسيق. وفي آذار (مارس)، قام عرفات بزيارة أخرى للعاصمة المصرية، ذكرت صحيفة «الاهرام»، بعدها، ان اتفاقاً تمّ بين السادات وعرفات على ان تبدأ اللجنة المصرية ـ الفلسطينية اجتماعاتها في بداية نيسان (ابريل)، للتنسيق في ما يتعلق بدور الفلسطينيين في المرحلة التالية من مؤتمر جنيف. وكان السادات، في تلك الايام، دائم التأكيد، في تصريحاته العلنية وفي مباحثاته مع القيادة الفلسطينية، على التزامه بالمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وبالحقوق الفلسطينية، وعلى انه لن يوقّع على انهاء حال الحرب مع اسرائيل ما لم يتحقّق ذلك، ولن يسمح للسفن الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس قبل انهاء حال الحرب[٦٧]. لكن السادات سرعان ما قلب مواقفه رأساً على عقب، باتفاقه مع الملك حسين، في تموز (يوليو)، على دعم اتجاه الاردن لتوقيع اتفاقية مع اسرائيل على فك الارتباط في الضفة الفلسطينية، ونزع تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين المقيمين في الاردن. ويبدو ان انقلاب موقف السادات يعود، أولاً، الى ان البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقرّته الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني خلا من الشروط التي وضعتها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية للقبول بمشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف، وهي: أولاً، الاعتراف باسرائيل، والتخلّي عن الكفاح المسلّح، وحلّ المشكلة الفلسطينية في اطار تسوية مع الاردن؛ وثانياً، الى الضغوط الاميركية، السياسية والاقتصادية، على السادات للتخلّي عن المنظمة والتنسيق مع الاردن، كشرط للتقدّم في عملية الانسحاب الاسرائيلي من على أرض سيناء والحصول على مساعدات مالية، واقتصادية، من الولايات المتحدة الاميركية.

وعلى أي حال، فقد عادت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية الى طبيعتها السابقة في أيلول (سبتمبر)، كما قلنا، ربما ارتباطاً بالتغيّر الذي حدث في الادارة الاميركية، عندما استقال الرئيس ريتشارد نيكسون، في آب (اغسطس)، من منصبه على خلفية فضيحة «ووترغيت» وتراجع الآمال بتقدّم عملية التسوية، وبالعزلة التي تعرّض لها السادات على الساحة العربية، اثر اصدار البيان الاردني ـ المصري المشترك الذي قوبل بالرفض التامّ من منظمة التحرير الفلسطينية ومن دول عربية عدة تؤدي التزامات مالية كبيرة لمصر، كالعراق وليبيا والجزائر.

حافظت العلاقات السورية ـ الفلسطينية على سويّتها خلال العام ١٩٧٤، على الرغم من معارضة «منظمات الرفض» لاتفاقية فصل القوات على الجولان. فقد درجت سوريا على التشاور مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واطلاعها على مجريات مفاوضاتها مع كيسنجر. كما انها دعمت مساعي المنظمة للحصول على الاعتراف العربي، والدولي، بها، وربطت، في مواقفها المعلنة، بين مسألة التسوية وكل من الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني. ولم تتضمّن اتفاقية فصل القوات على أرض الجولان البند الذي كانت اسرائيل تصرّ على تثبيته، وهو التزام سوريا منع العمل الفدائي الفلسطيني انطلاقاً من على أراضيها، أو عبرها، وان كانت الجبهة السورية غدت، من الناحية الواقعية، معدومة النشاط الفدائي، الّا فيما ندر، منذ

ذلك العام حتى اليوم.

لم تؤد حرب تشرين الاول (اكتوبر) الاّ الى نتائج محدودة، إنْ من منظور الردّ على عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو من منظور كسر الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها جهود التسوية السلمية. ويرجع ذلك، في الاساس، الى سوء ادارة الحرب، عسكرياً وسياسياً، من الجانب العربي، الذي لم يستثمر مزيّة مبادرته الى شنّ الحرب، ولا النجاحات التي احرزها في الايام الاولى. ومع ذلك، فان الحرب وفّرت، لأول مرة خلال ربع قرن، فرصة حقيقية لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية. فبها أدرك العالم الحاجة الموضوعية الملحّة الى هذه التسوية، حفاظاً على مصالحه المتنوّعة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وضماناً لحياة السلم والتقدّم المنشودة. والحرب ذاتها أودت بالفرضية الاسرائيلية ـ الاميركية التي كانت سائدة من قبل، والقائلة ان التفوّق العسكري الاسرائيلي والانفراج الدولي هما اللذان يكفلان الاستقرار في المنطقة. وكان من نتائج سقوط تلك الفرضية ان اسرائيل أظهرت استعداداً لمحاورة منظمة التحرير الفلسطينية، اذا ما أوقفت الاخيرة العمل الفدائي وقبلت بوجود اسرائيل[٦٨]؛ وان الولايات المتحدة الاميركية جنّدت أعلى مراجعها الدبلوماسية، سعياً وراء حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، واقتنعت بالاتصال بالمنظمة ومشاركتها في جهود التسوية، وبينها مؤتمر جنيف، لنزع فتيل القضية الفلسطينية واسكات «صرخة داوية لجمع شمل وتأليب القوى الراديكالية في المنطقة... يمكن ان تُستَغل، بشكل متواصل، من قبل الاتحاد السوفياتي... [و] حتى لا يزاح السادات والقادة العرب المعتدلون الآخرون عن مراكز السلطة»، على حدّ تعبير الرئيس الاميركي، آنذاك، نيكسون[٦٩].

وكما في أيام الحرب، افتقد الموقف العربي، في فترة الهدنة ومفاوضات فصل القوات، الى الصلابة المستندة الى النظرة الستراتيجية الموحّدة. وعمل بعض الحكومات العربية لحسابه الخاص أكثر ممّا للقضية المشتركة؛ فعنيت مصر بانسحاب القوات الاسرائيلية حتى ممرات سيناء، وفتح قناة السويس؛ وسوريا بالانسحاب المرحلي من الجولان؛ والاردن باعادة الضفة الفلسطينية الى سيادته؛ ولبنان بأن يكون له مقعد في مفاوضات جنيف؛ والدول النفطية باستئناف ضخ النفط الى الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الأخرى، وهو ما تمّ في آذار (مارس) ١٩٧٤. وعموماً كان بعض الدول العربية مع التحرّكات الاميركية أبعد مدى ممّا توقّعه كيسنجر وادارته. وبقدر كبير من الدهشة، سجّل سايروس فانس في مذكراته: «ان بعض الزعماء العرب بدوا مستعدين للبحث في ما هو أقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، كجزء من تسوية شاملة... وكان الحل الذي يراه [السادات] دولة فلسطينية مرتبطة ارتباطاً دستورياً مع الاردن... وقد استنتجت، على أي حال، انه [الملك حسين] أيضاً يحبّذ شكلاً من الفيدرالية أو الكونفيدرالية بين المملكة الاردنية وبين دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة... وبدا انه، الآن، يعمل لبناء قاعدة سياسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، كبديل، أو كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل... والمدهش ان [الرئيس السوري حافظ] الاسد، وهو أكثر الزعماء العرب الثلاثة تشدّداً في معظم المسائل، بدا، أيضاً، مستعداً لقبول ما هو أقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال؛ فقد خفّ تأييده السابق، الشامل، لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية...»[٧٠].

وكان من نتائج ذلك اطلاق الدور الاميركي في قضية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتعزيز العامل الاسرائيلي ـ على حساب العامل العربي ـ في السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، التي دينت في قمّة الجزائر، غداة توقّف حرب تشرين الاول (اكتوبر)، ومحاولة تهميش العامل الفلسطيني،

الى حدّ الاقتراب من الغائه، من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لقد أخلى الرهان على قوة العرب العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، المكان لرهان معاكس على الدور الاميركي، ممّا ترتّب عليه ان تتنصّل الولايات المتحدة الاميركية، بيسر، عن وعودها باشراك الفلسطينيين في مفاوضات جنيف واجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، وان تتراجع اسرائيل عن موافقتها المبدئية بأن يكون للمنظمة دور في عملية التسوية، وان توقّع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على مذكرة تفاهم سرية تعهّدت فيها الاولى عدم دعوة أي طرف الى الدورة الثانية لمؤتمر جنيف دون موافقة المشاركين في الدورة الاولى، أي اعطاء اسرائيل الحق في رفض اشتراك المنظمة في دورة المؤتمر الثانية. وأكثر من هذا، ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل عادتا الى التحدّث عن حلّ المشكلة الفلسطينية في اطار الاردن، في أفضل الاحوال، بل وتأجيل البحث في هذا الحل الى موعد غير معلوم يلي انجاز الحل على الجبهتين، المصرية والسورية.

ولا يمكن للتقويم الموضوعي لأوضاع تلك الحقبة، ولمعطياتها، الاّ ان يلحظ، ايضاً، اختلاف المواقف السياسية للفصائل الفلسطينية، المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، حيال الدبلوماسية الاميركية. فما ان توقفت حرب تشرين الاول (اكتوبر) وبدأت مساعي التسوية حتى انطلق نقاش داخل حركة المقاومة الفلسطينية وفيما بين فصائلها، حول نتائج الحرب، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومصير الاراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبلها، وطبيعة السلطة فيها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها، وحقوق الشعب الفلسطيني، ومؤتمر جنيف، والموقف من النظام الاردني. وعكس النقاش اختلافاً في الآراء والمواقف بين مجموعتين من فصائل المقاومة: الاولى ضمّت الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والجبهة العربية، وناهضت الحلول السلمية والتسويات السياسية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط، وبينها مؤتمر جنيف، ورفضت قيام حكومة فلسطينية مؤقتة؛ والثانية ضمّت «فتح» والجبهة الديمقراطية و«الصاعقة»، وهي لم تعارض الجهود السياسية سبيلاً الى تحرير اراضي فلسطينية يمكن اقامة سلطة وطنية فلسطينية عليها، والانطلاق منها لتحرير باقي الاراضي المحتلة. ومع استمرار النقاش نشأت الحاجة الى عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني لتحديد موقف فلسطيني موحّد تجاه مختلف القضايا المطروحة. وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، اجتماعين بحثت خلالهما في الاوضاع القائمة. وعقد المجلس المركزي، في الوقت عينه، اجتماعاً بحث خلاله في مسودة لورقة عمل مشتركة قدّمتها «فتح» و«الديمقراطية» و«الصاعقة». وفي أيار (مايو)، عقدت اللجنة التنفيذية سلسلة اجتماعات موسّعة، بحضور عدد من قادة الفصائل الفلسطينية وبعض الشخصيات المستقلة، أنجزت، خلالها، لجنة فرعية مشروع برنامج سياسي للمنظمة تمّ الاتفاق على عرضه على المجلس الوطني، الذي عقد في مطلع حزيران (يونيو)، وأقرّ المشروع المؤلف من عشر نقاط كبرنامج سياسي مرحلي تلتزم المنظمة به. ومن أبرز هذه النقاط: رفض القرار الرقم ٢٤٢، ومؤتمر جنيف القائم على أساسه، باعتباره يطمس حقوق الشعب الفلسطيني ويتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين؛ والنضال، بكافة الوسائل، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريره؛ والنضال ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ واعتبار أية خطوة تحريرية حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية؛ وتخويل قيادة الثورة وضع التكتيك الذي يخدم، ويمكّن من تحقيق

أهداف البرنامج[٧١].

فقيادة المنظمة أدركت، حينئذٍ، ان بعض الحكومات العربية راغب في التسوية السياسية في أية صيغة كانت، سواء رضي الفلسطينيون بذلك أم رفضوه. لذلك، ركّزت المنظمة جلّ جهودها، في العام ١٩٧٤، على انتزاع الاعتراف بها، عربياً ودولياً، لتأكيد العامل الفلسطيني في مشكلة الشرق الاوسط. واستطاعت المنظمة، على هذا الصعيد، احراز نتائج باهرة باعتراف أغلبية دول العالم بها. وهو ما بلغ ذروته بتأكيد قمّة الرباط العربية اعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وادراج قضية فلسطين في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بنداً مستقل لأول مرة منذ العام ١٩٥٢، ودعوة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، عرفات، الى المشاركة في أعمال الدورة، والقاء خطاب فيها، ومن ثمّ قبول المنظمة عضواً مراقباً في الامم المتحدة.

ولقد كان ذلك الانتصار السياسي تعويضاً مناسباً للمنظمة عن النكسة العسكرية التي تسبّب بها الاردن (١٩٧٠ ـ ١٩٧١)، والتي استهدفت اعادة الكيان السياسي الفلسطيني الى ما كان عليه قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية، مكتباً صغيراً في مبنى الجامعة العربية في القاهرة، أو في بناية متواضعة في عمّان، أو في بيروت، أو في دمشق.

---

(١) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) انظر نص المشروع في **المصدر نفسه**، ص ١٨٤ ـ ١٩٠.

(٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤ ـ ٥.

(٤) راشد حميد، «منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٧٥، ص ٥١٥ ـ ٥٣١..

(٥) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤ ـ ٥.

(٦) عصام سخنيني، «الكيان الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٧٥، ص ٤٦ ـ ٧٦.

(٧) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١ ـ ١١٥.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٤ ـ ٦٩.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٧١ ـ ٧٣.

(١٥) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(١٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١ و٧٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ١٢ ـ ١٣ و١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٨) انظر نص المشروع في «الوثائق... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(١٩) هنري كيسنجر، **مذكرات كيسنجر في البيت الابيض** (ترجمة خليل فريحات)، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥، الجزء الثالث، ص ٣٧٧.

(٢٠) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.

(٢١) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩ و١٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠ ـ ١٥١؛ و«الوثائق... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **المصدر نفسه**، ص ١٦٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٨ ـ ٨١.

(٢٥) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٥.

(٢٨) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ـ ٣٩ و٥٤ ـ ٥٦.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ ـ ٥٣.

(٣٠) نص بيان الجبهة وبرنامجها في **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣١) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩١.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٢ و١٦٠ ـ ١٦٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣٧) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٣٨) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠ ـ ١٤٣.

(٤٠) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨؛ البحث عن السلام، والصراع في الشرق الاوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٤٥٩.

(٤١) ر. د. مكلورين وآخرون، **صياغة السياسة الخارجية في الشرق الاوسط؛ التأثيرات المحلية على السياسة في مصر والعراق واسرائيل وسوريا** (مترجم ومطبوع بالرونيو)، دمشق: ١٩٨٢، ص ٨٣.

(٤٢) انظر تصريح ياسر عرفات وبيان اللجنة التنفيذية بهذا الشأن في «الوثائق... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٣ و٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٤٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٣ و١٧٦.

(٤٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٨٧.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ و٧٨ و٨٣ ـ ٨٧.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٨.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٣ ـ ٥٥.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٩٥ ـ ١٠٠.

(٤٩) اريك رولو، **الفلسطينيون من حرب الى حرب** (ترجمة خليل فريحات)، دمشق: دار طلاس، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص ١٩٣.

(٥٠) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٥١) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٢١٢.

(٥٢) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤ و١٧٦.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩ و١٣٤.

(٥٤) وليام ب. كوانت، **عقد من القرارات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦؛ السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي** (ترجمة عبدالكريم ناصيف)، دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، ص ٢٩٦.

(٥٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١.

(٥٦) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٦.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٦١) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١١١ ـ ١١٢؛ و«الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٦٣) «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٤»، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٣.

(٦٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١ و١٣٨ ـ ١٣٩.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ ـ ٣١ و١٨٥ ـ ١٨٦؛ و«الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦٦) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٥.

(٦٧) كوانت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٢.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٦١.

(٦٩) ريتشارد نيكسون، **مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية** (ترجمة د. سهيل زكار)، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ١٣٠.

(٧٠) سايروس فانس، **خيارات صعبة؛ مذكرات سايروس فانس**، بيروت: المركز العربي للمعلومات، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٢١.

(٧١) نص البرنامج في «الوثائق الفلسطينية... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

ملامح الحرب العربية ـ الاسرائيلية المقبلة

د. خيرالدين عبد الرحمن

قد يرى كثيرون ان حديثاً عن حرب عربية ـ اسرائيلية مقبلة أقرب الى ترف نظري، او خيال، منه الى بحث جاد في تطوّر مرجح وقوعه في المستقبل المنظور. عذر هؤلاء، في هذا، ما يتلاحق فينا، وحولنا، من وقائع؛ إذ تتكرّس حالة الوفاق والتفاهم بين القطبين الأقوى، وتنهار النظم الماركسية في أوروبا الشرقية واحداً تلو الآخر، بينما تتسارع تراجعات، ومراجعات، جذرية لدى من لم يبلغ منها حدّ الانهيار بعد، ممّا يغري بالايحاء وكأن اليد الاميركية قد باتت هي العليا، دونما حاجة الى التذكير بأن هذه اليد بالذات تظل راعية المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ووليّ نعمته، وضامنة تفوّقه العسكري، وحامية عربدته وتوسّعه وتحدياته، دون ان ننسى، أيضاً، ان هذه اليد، منذ نجحت في دفع الرئيس المصري السابق، أنور السادات، الى النهج الذي بات معروفاً لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بما يكرس وجود وتفوّق اسرائيل ويخرج مصر من هذا الصراع، لم توفّر جهداً الاّ وبذلته لدفع باقي المنطقة الى النهج عينه، ولو اختلف بعض تفاصيل وشكليات، هنا وهناك. وإذ يحدث هذا، وسواه، مترافقاً مع فرض حلول سريعة لكثير من الصراعات والنزاعات الاقليمية في العالم، بما لا تشذّ عنه حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لكي يتكرّس اهتمام القطبين الأقوى في البؤرة الأكثر الحاحاً، أي في التشكّل السياسي ـ الاقتصادي المجتمعي الجديد لأوروبا، نفهم، ونتفهّم، ان ينظر كثيرون الى حديث الحرب العربية ـ الاسرائيلية المقبلة نظرة استغراب، بل وحتى استنكار. لكننا نجد، مع ذلك، ما يكفي من الأسباب، والمؤشرات، الموضوعية لكي نطرح هذه الحرب احتمالاً مقبلاً، مؤكدين اننا نفعل هذا من قبيل التكهّن العلمي، والقراءة الواعية للمستقبل القريب، لا من قبيل التنبؤ بالغيب، أو التمنّي، أو الافتراض النظري.

وإذ نشير إلى أن أوساطاً عسكرية، وأكاديمية، إسرائيلية عدة قد عملت، في السنوات الماضية، ولا تزال تعمل، على درس ساحة القتال المستقبلية، وتطورات هذا القتال، ومساره، ونتائجه، واضعة تصورات دقيقة للحرب المقبلة، فلسنا نبرر بحثنا في الأمر بهذه الاشارة، ولا ننزع إلى ردّ نزق، أو مقابلة مشاكسة، وإنما نقرع جرساً يلحّ واجبنا علينا أن نقرعه، على الرغم من أن الكثير من الآذان، التي لأصحابها شأن وسلطان وهيمنة، لا تستسيغه، ونحذّر من مقبل تحاول أطراف عدة جعل أمره من منسيّات المنطقة، ومن تاريخ مضى لن يعود. وهي بهذا كمن يخدع نفسه؛ إذ يحاول خداع سواه.

حين لخّص الماريشال مونتغمري فهمه للحرب بأنها إرادة تعلو فوق إرادة، أصاب الى حدّ بعيد؛ اذ قرّر، وهو يحلّل صراع الارادات في الحرب، أن الدبلوماسية والقتال وجهان للحرب، من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي لها. ولذلك، يستحسن الاحتياط، في هذا السياق، إلى أن من البديهي أن يأتي القتال لتحقيق ما تفشل الدبلوماسية في إنجازه، أو للحؤول دون نجاح الدبلوماسية في

تحقيق انجاز ما؛ وأن القتال كثيراً ما يستعمل لخلق وقائع جديدة، من أجل تمكين الدبلوماسية، لاحقاً، من قطف ثمارها وهضمها. كذلك، يجدر الاحتياط إلى أن ما نعيشه من سيادة مناخ دولي يعمل على نزع فتيل التفجير، وعلى استبدال التوترات بحالة استرخاء، وعلى صوغ علاقات دولية، وإقليمية، جديدة تخدم حالة تفاهم، وتناغم، ووفاق، وتآلف، القوتين الأعظم، وتتحاشى استفزازها، أو تعريضها لخلل أو خطر، لا تحول دون استثناء، هنا وهناك، وخاصة من طرف كان وجوده، أصلاً، استثناء، وكذلك بنيانه، واستمراره، وسلوكه، وتعامله الشاذ، ولا تمنع تفجيراً محدوداً ومحسوباً، بل وربما مسموحاً به لتحسين الوضع التفاوضي لطرف ما في نزاع إقليمي، أو لمساعدته في تأجيل استحقاق مطلوب منه، أو التهرّب من دفعه، أو لمعالجة صراعات داخلية لديه، درءاً لانقسام، أو شرخ، في قواه الذاتية إزاء ذلك الاستحقاق. وهنا، بالضبط، تتبين مشروعية، وضرورة، البحث في الحرب، أو اللجوء إلى تفجير قتال واسع النطاق، كخيار اسرائيلي شديد الاحتمال في المستقبل القريب.

أوضح موشي دايان ذات يوم ـ حين كان أبرز عسكريي اسرائيل ـ أن هدف اسرائيل هو تحويل خطوط وقف إطلاق النار إلى سلام دائم مع العالم العربي. وللوصول إلى ذلك، علينا حماية «حدودنا الجديدة بطريقة تطرد أدنى أمل قد يعلق في أذهان أعدائنا بقدرتهم على طردنا بقوة السلاح»[1]. ومع اختلاف في السياق الآني الذي ورد فيه حديث دايان هذا عن وضعنا الراهن، فإن الحديث قد فسّر محور آلية سياسة القضم والضم والهضم التي مارستها اسرائيل منذ إنشائها، وعلى امتداد الصراع العربي معها.

لقد فهمت الاستراتيجية الصهيونية جيداً قول مونتيني: «أي نصر كبير تنتظرون أكثر من إفهام عدوّكم بأنه عاجز عن قتالكم؟»؛ أي انها استوعبت من ممارسة الردع بالتلويح بالقوة أو البرهان عليها، من أجل عدم الاضطرار إلى استخدامها، فركزت على استمرار التنامي العمودي، والأفقي، النوعي والكمّي، للقوة العسكرية الاسرائيلية، متجاوزة حيازة، وانتاج، الأسلحة التقليدية إلى حيازة، وانتاج، القنابل النووية والصواريخ بعيدة المدى، والتحضير لانتاج القنابل النيوترونية بالتعاون مع جنوب أفريقيا، ودخول عصر الفضاء في مرتبة سابع دولة في ناديه، بعدما صنعت، وأطلقت، أقماراً اصطناعية، دون أن تغفل تعزيز هذا الردع، بين فترة وأخرى، بالعمل عبر سلسلة حروب متلاحقة شنّتها إسرائيل كل بضع سنوات، استهدفت، من الاستخدام الخاطف والساحق للقوة المسلحة والتدمير الهائل على أرض الخصم، ليس فقط تحطيم جيوشه إلى أقصى حدّ متاح، بل كذلك تدمير آمال، ونوايا، وأهداف، الخصم كلما تجددت، وصولاً إلى إخضاعه، وإرضاخه، وتكريس يأسه. وهذا ما أوضحه وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، يغئال الون، على امتداد صفحات عديدة من كتابة «الستار الرملي»، مكرراً التذكير بأن حسم الجيش المعركة، والانتصار فيها، يردع العدو عن الدخول في حرب جديدة «وتكرار الردع وإدامته فترة زمنية طويلة يؤدي إلى تسليم العدو بالأمر الواقع»[2].

ومن المفيد أن نعود الى استعراض الحروب العربية ـ الاسرائيلية بسرعة، لتحديد ما يربط فيما بينها جميعاً من خيوط وخصائص مميّزة، متكررة، بما قد لا تشذّ عنه، جوهرياً، حرب مقبلة، استشفافاً لما يرجّح أن تكون عليه. فنظرة إلى الأسابيع التي أعقبت توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الرقم ١٢٨، بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وحتى قبل أن يقرّر مجلس الأمن الدولي تلك التوصية بقراره الرقم ١٨١، ركّزت القيادة الصهيونية جهودها على إحكام سيطرة عسكرية على المناطق المخصصة للدولة اليهودية، وخلق وقائع جديدة عليها بالاقتلاع الجماعي للأغلبية السكانية الفلسطينية فيها، عبر نشر الرعب والارهاب في صفوفهم، لدفعهم

إلى الهجـرة، تحقيقاً للثلاثية التي يرتكز عليها مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين: «عبرنة الأرض والعمل والسكان». واستعدت القيادة تلك لمدّ سيطرتها على أراض أخرى من المناطق التي خصّصتها الأمم المتحدة للدولة العربية في فلسطين.

وما ان أعلنت القيادة الصهيونية، من جانب واحد، قيام اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤ ، قبل أن تصل جهود الأمم المتحدة إلى تسوية متكاملة للصراع على فلسطين، حتى استغلت الاشتباكات التي وقعت مع الجيوش العربية البائسة في إطار ما اصطلح على تسميته الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى لتفرض سيطرة عسكرية صهيونية على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية التي قررتها الأمم المتحدة لاقامة الدولة العربية، ولتفرغها، بدورها، من سكانها بالقوة المسلحة والمجازر الجماعية وتدمير مئات القرى والأحياء الفلسطينية. وحين انتهت الحرب تلك، التي حرصت القيادة الصهيونية على حصر معظم اشتباكاتها المحدودة خارج المناطق الفلسطينية التي حددتها الأمم المتحدة لقيام دولة يهـودية عليها، كانت السيطرة العسكرية الصهيونية امتدت لتشمل ٧٨ بالمئة من أرض فلسطين. ولقطع الطريق على عودة من تمّ تهجيرهم من الفلسطينيين، استكملت القوات الصهيونية إزالة أكثر من أربعمئة بلدة وقرية فلسطينية من الوجود تماماً، وصادرت منازل المهجرين من المدن، لاسكان المهـاجـرين الصهيـونيين فيها؛ كما استولت على الأراضي الزراعية والممتلكات الأخرى للمهجرين الفلسطينيين ولكثير من القلّة الفلسطينية التي نجت من عملية الاقتلاع الجماعي، على حد سواء، وسلّمتها لمؤسسات صهيونية.

وبعد ثمانية أعوام من الحرب تلك، تخللتها غارات اسرائيلية على مواقع مصرية، وسورية، وأردنية، وعلى قرى وتجمعات سكانية فلسطينية لم تكن قد احتلت بعد، كانت مشاركة الجيش الاسرائيلي في الحملة العسكـرية البريطانية ـ الفرنسية ضد مصر، العام ١٩٥٦، انذاراً بتحوّل إسرائيل إلى قوة عسكرية كبيرة ذات دور هامّ في استراتيجية القوى الدولية المهيمنة تجاه منطقتنا. إلّا أن الاعلام السياسي العربي، الذي اعتاد أن يخاطب ذاته، قد هوّن من أمر احتلال اسرائيل لقطاع غزة، وسيناء بأكملهـا حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، جاعلاً من انسحاب القوات البريطانية، والفرنسية، المهاجمة، ومن ثمّ اضطرار الجيش الاسرائيلي الى الانسحاب بفعل ضغط وتوافق أميركي ـ سوفياتي، انتصـاراً عربيـاً مطلقـاً، غافلاً، أو متغافلاً، عن الانجاز الهام الذي حققته اسرائيل على الصعيد الاستراتيجي، والذي كان، في رأينا، السبب الأساس في مشاركتها بتلك الحملة. فبعد أن ثبّت البيان الثلاثي خطوط الهدنة التي نجمت عن الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى، جاعلاً من حماية اسرائيل التزاماً دولياً واضحاً، وبعدما كرّست اسرائيل مبدأ ثابتاً في استراتيجيتها القتالية يتلخّص في خوض القتال على أراضي الخصم وليس على الأرض الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية، خاضت اسرائيل معركتها الدبلوماسية لقطف ثمار اشتراكها في الحملة الثلاثية ضد مصر، عبر الاصرار على فتح البحر الأحمـر للمـلاحـة الاسرائيليـة، والحصول على شرعية، وحرية، الملاحة في خليج العقبة، بما حقق لاسرائيل التماس المباشر، والتواصل الواسع، مع أفريقيا، ناهيك عن ضمان اسرائيل فترة هدوء امتدت عشر سنوات، نتيجة وضع قوات الطوارىء الدولية على امتداد جبهتها الجنوبية، بما وفّر لاسرائيل حمـاية تضمن لها فرصة انذار كافية تجاه أي تحرك مصري، وبما كرّس في سيناء الوضع الأكثر ملاءمة لاسرائيل، حيث تمثّل صحراؤها مسرحاً شاسعاً للقتال، عند تجدّده، ينأى بالمعارك عن الأرض التي أُقيمت عليها اسرائيل العام ١٩٤٨، وعن تجمّعاتها السكانية، ومنشآتها الصناعية والحيوية، بينما تمثل لمصر عبئاً على حركتها العسكرية.

وقد جسّدت الحرب الخاطفة الثالثة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بشكل واضح، الاستخدام الاسرائيلي الأمثل لقوة اسرائيل العسكرية وحركتها السياسية في تنفيذ استراتيجية الحرب الصهيونية، فتمّت تجزئة الحرب جغرافياً، وزمنياً، الى ثلاث مراحل، بدءاً بضرب سلاح الطيران المصري وتعرية الجيش المصري وتشتيته في ساعات، ممّا سهّل اجتياح سيناء وقطاع غزة واعادة احتلالهما دون قتال حقيقي، أو جهد كبير، ثمّ احتلال بقية فلسطين، وبشكل خاص بقية القدس، وصولاً إلى نهر الأردن، فيما كان أقرب إلى استعراض عسكري منه إلى حرب، أو معركة، وأخيراً احتلال المرتفعات الاستراتيجية السورية في استعراض مماثل، بعدما انسحبت منها القوات السورية مسبقاً عقب انهيار الجبهة المصرية. وهكذا تمّت أكبر عملية قضم حَلُم بها المشروع الصهيوني بأسرع وقت، وبأقل جهد، ودون خسائر تذكر في الجيش الاسرائيلي.

ولم تشكّل الحرب المحدودة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي شنّتها مصر وسوريا في إطار عملية محسوبة، محدودة، ومسيطر عليها دولياً، والتي اعترف الرئيس المصري السابق، السادات، بأنها استهدفت تحريك الجمود السياسي تسهيلاً لبدء المفاوضات والتسوية السياسية مع اسرائيل، وليس تحرير الأرض التي احتلت العام ١٩٦٧، استثناء في المعالجة الاسرائيلية لها، أو استثمارها سياسياً. فبعد تقدّم القوات المصرية والسورية ـ على أهمية ذلك التقدم ـ مخترقة دفاعات القوات الاسرائيلية، احتل الجيش الاسرائيلي أراضي مصرية، وسورية، جديدة، مقترباً من القاهرة ومطلاً على مشارف دمشق، فوازن استعادة مصر شريطاً ضيقاً على الضفة الشرقية لقناة السويس والاختراق قصير المدى الذي حققه الجيش السوري على جبهة مرتفعاته المحتلة لبضعة أيام. وحققت اسرائيل هدفاً سياسياً استراتيجياً؛ أذ أرغمت الجانب العربي على التسليم بما ظل يرفضه خمساً وثلاثين سنة، أي الاعتراف الواقعي، والقانوني، بإسرائيل، وقبر الهدف العربي الرئيس، المعلن منذ العام ١٩٤٨، وهو تحرير فلسطين.

وعلى الرغم من أن انسحاب الجيش الاسرائيلي من على سيناء قد صوّره الجانب المصري انتصاراً له، فإن الثمن الباهظ كان خروج مصر من على حلبة الصراع، والتخلي عن التزامها المحوري تجاه فلسطين، الذي امتد منذ العام ١٩٤٨ وحتى الى ما بعد العام ١٩٦٧؛ كما كرّرت إسرائيل تكتيكها القاضي بخلق وقائع جديدة على الأرض، في كل جولة قتال، بتكريس التوسيع المتلاحق لمساحة ما تحتله من أراض عربية، وجعل مركز الهمّ، والعمل، العربيين، في كل مرة، استعادة آخر ما احتل من الأراضي العربية، وتأجيل، ثمّ نسيان، ما قد سبق احتلاله، وطيّ صفحته، شيئاً فشيئاً، عندما احتلت أجزاء من جنوب لبنان العام ١٩٧٨، ثمّ ثبّتت ذلك الاحتلال في اجتياحها لبنان العام ١٩٨٢، وربطت المحتل من أرض لبنان بها عبر ميليشيا وإدارة محلية خاضعة لها، ووصلها بشبكة طرق، وكهرباء، اسرائيل، وربط اقتصادها المحلي بالاقتصاد الاسرائيلي، وإقامة نويّات استيطان صهيوني عليها، ناهيك عن تحويل مياه المنطقة إلى الجليل الأعلى. ولا ننسى الانجاز الاسرائيلي الأكثر أهمية في اجتياح العام ١٩٨٢، الذي كان، في حقيقته، حرباً اسرائيلية ـ فلسطينية، وهو إخراج قوات، وعدد من مؤسسات، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من لبنان الى دول عديدة متباعدة. وعلى الرغم من أن هذا الاخراج قد طوى مرحلة اغراق الجسد الفلسطيني في المستنقع اللبناني، بما يوحي بفرصة لانقاذ ذلك الجسد، فإن تجميد خيار القتال الفلسطيني، وإرباك العقيدة القتالية الفلسطينية، ودفع منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه التسوية السياسية بدون الغطاء العسكري الذي بنت مؤسساته المتواضعة على امتداد السبعينات، وبدون الورقة التي وفّرها حيناً وجودها ونفوذها في

لبنان، قد كرّس مرحلة جديدة ينتفي فيها خيار القتال عربياً، حتى تصدياً لهجوم اسرائيلي؛ وهذا ما أريد تثبيته بوضوح لدى استفراد الجيش الاسرائيلي بالقوات الفلسطينية في لبنان العام ١٩٨٢.

على خلفية معطيات التجارب المكتسبة من الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة، وما يربط فيما بينها من خيوط مشتركة، نختار من بين دراسات اسرائيلية عدّة متوفرة عن توقعات، وتصورات، الحرب المقبلة ملخّصاً مكثفاً لنموذج تصوّره رئيس شعبة التدريب في الجيش الاسرائيلي، اللواء (احتياط) ابـراهـام روتام، لنعرضه هنا[٣]، تمهيداً لعرض تصوّرنا، علماً بأن روتام ركّز على احتمال خوض اسرائيل حربها المقبلة ضد ائتلاف دول عربية عدّة؛ أي انها حرب شاملة متعددة الجبهة؛ وبالتالي، فهي أصعب حرب يمكن أن تخوضها اسرائيل. اعتبر روتام أن العرب سوف يبدأون هذه الحرب، ومن على الجبهة الشرقية؛ وأنهم سوف يركزون ضرباتهم بحيث تكون مقصورة، بشكل واع، على«مناطق محـدّدة»، وبحيث يكـون «هدف الانجاز الحقيقي» في الخطة العربية «تقويض الأمن الاسرائيلي» وإحداث اقصى قدر من الألم، والضغط الذي يكون من شأنه «تسريع المسار السياسي نحو التسوية، أو، على العكس، الضغط لوقف هذا المسار». أمّا هدف اسرائيل، في الحرب المقبلة، فرأى روتام انه سيكون أكثر محدودية وتواضعاً من الهدف العربي، بحيث يتلخّص في النقاط التالية: الحفاظ على ما هو قائم (وأساساً على ما تحتله اسرائيل من أراضٍ)، وتكبيد العدو أقصى الخسائر الممكنة، وإنهاء الحرب في الظروف التي تتيح لاسرائيل التوصل إلى ترتيبات أمنية مريحة (غالباً عبر احتلال الجيش الاسرائيلي أرضاً عربية جديدة، بما يقنع العرب بعبث التفكير، ناهيك عن السعي، باسترداد ما هو محتل حالياً من أرضهم؛ وكذلك إلحاق ضربات قاصمة بالجيوش العربية، ممّا يشغلها عشر سنوات، أو نحـواً من ذلك، لاعادة بناء قواتها، فتكسب اسرائيل فترة استرخاء أمني ـ عسكري طويلة على الأقل).

وتوقع روتام استمرار الحرب عشرين يوماً؛ وأن تبدأ بهجوم عربي على منطقة اسرائيلية في الجبهة الشرقية؛ ثمّ تنتهي بهجوم إسرائيلي على مناطق الدول المجاورة شرقاً، أي على الأردن، أو سورية، أو على كليهما في آن. وتكهّن ان يحشد العرب من ثمانمئة الى تسعمئة ألف رجل؛ كما توقع مشاركة العراق في إحدى مراحل هذه الحرب بما يتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة من قواته المسلّحة، فتحشد، بهذا، على الجبهة العربية الأسلحة التالية: ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ دبابة؛ ٣٠٠٠ مدفع؛ ١٠٠٠ طائرة قتالية؛ ٢٠٠ طائرة مروحية قتالية؛ ٥٠ منصّة اطلاق صواريخ، تستطيع إصابة المدن والمراكز الحيوية الاسرائيلية. وعلى أساس هذا التقرير، تكون نسب القوى الكميّة بين العرب واسرائيل كما يلي: القوى البشرية ١:٤، لصالح العرب؛ الدبابات ١:٣، لصالح العرب؛ الفرق ١:٣، لصالح العرب؛ الطائرات ١:٣، لصالح العرب.

ورأى روتام أن هذا الحشد الكمّي الهائل سوف يحدث للمرة الأولى في تاريخ الصراع، ويتمركز على ساحة قتال ضيّقة محدودة (حيث أن الجبهة المصرية مؤمّنة، وغير مأخوذة في الحسبان)، مما يحد من قدرة اسرائيل على المناورة التي شكلت الميزة الكبرى للجيش الاسرائيلي في الحروب السابقة، وأن محـاولة الجيش الاسرائيـلي اختـراق تشكيـلات ضخمة ومكدّسة للخصم سوف ترتبط بصعوبات وخسـائـر فادحـة لاسرائيـل. كذلك توقّع روتام أن تتضمّن الحرب المقبلة «اختراقاً لعوائق الكبح الطوعي»، أي تجاوزاً للردع التقليدي وتطويراً للعمل نحو استخدام محتمل لوسائل قتالية وتدميرية لم تعـرفهـا حروب إسرائيـل السابقة، مثل استخدام الغازات وصواريخ أرض ـ أرض تحمل رؤوساً كيميـائيـة، مشـيراً إلى أن تجـارب استخـدام هذه الأسلحـة في الحـرب العـراقيـة ـ الايرانية،

وفي أفغانستان، يغري العرب باستخدامها ضد اسرائيل، عندما يواجهون موقفاً محرجاً.

أمّا عن الخسائر المحتملة لهذه الحرب، فقد تكهّن روتام، قياساً على تجارب الماضي، حيث خسرت اسرائيل، في حرب العام ١٩٥٦، ٢٣٠ قتيلاً، وفي حرب العام ١٩٦٧، ٨١٠ قتلى، وفي حرب العام ١٩٧٣، ٢٦٨٠ قتيلاً، أن تكون خسائر اسرائيل، في الحرب المقبلة، من ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ قتيل، وحوالى عشرين ألف جريح على الجبهة وفي المؤخرة، متوقعاً، على الجانب العربي، سقوط ثلاثين ألف قتيل، واصابة مئة ألف عسكري بجروح مختلفة.

ومن المفيد، هنا، أن نسوق ملاحظاتنا على تصوّر روتام، قبل مناقشة احتمال وقوع الحرب:

○ على نسق من سبقه من قادة عسكريين اسرائيليين، افترض روتام أن العرب سوف يبدأون الحرب؛ وهذا الاعتبار المتجدّد يمثّل ركناً رئيساً في العقيدة القتالية والتعبوية الاسرائيلية، التي تركّز دعاويها على قاعدة ان اسرائيل «الصغيرة» و«المسالمة» و«المتحضّرة» هي «ضحية» دائمة لـ «عدوانية» العرب «المتخلّفين»، و«وحشيتهم»، واصرارهم على تشبّثهم برفض اسرائيل كدولة، وتهديد وجودها، وزعزعة استقرارها؛ وانه، بناء على هذا، يظل قدر هذه «الضحية» أن تبقى حذرة، مستعدة، متفوقة، لكي تسحق المعتدين وتهزمهم، إنقاذاً لمجتمعها من الفناء. وما دام الأمر هكذا، و«عدوان» العرب قدراً لا مفرّ منه، فيجب أن «تبادر» اسرائيل إلى «الدفاع» عن نفسها و«استباق» العدوان العربي، وإجهاضه قبل أن يبدأ.

○ في تطرّقه الى محدودية الهدف العربي، يعبّر روتام عن ثقة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، والقيادات الاسرائيلية عموماً، بتماثل هدف العرب، في الحرب المقبلة، مع هدفهم في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، من حيث الجوهر؛ أي انه سوف يقتصر على محاولة تحريك الموقف، وصولاً إلى تسوية سياسية مع اسرائيل، دون أدنى وهم باستعادة ما احتلته اسرائيل، العام ١٩٦٧، من أرض «تحريراً بالقتال». أمّا الجزء الأكبر من فلسطين الذي أقيمت عليه إسرائيل، وما أُضيف إليه بالقوة خلال العام ١٩٤٨، فأمره ليس حتى موضع وهم، أو حلم؛ إذ تثق إسرائيل، باطمئنان تامّ، بأن النظام العربي سلّم، نهائياً، بذلك الجزء «أرضاً اسرائيلية» لا مطالب عربية بشأنها على الاطلاق.

○ نفى روتام، تماماً، احتمال أي قتال على الجبهة المصرية، أو أي اشتراك مصري في الحرب المقبلة، معبّراً عن اطمئنان اسرائيل لالتزام مصر، وانضباطها، لاتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية.

○ اكتفى روتام بنسبة ١٠ ـ ١٥ في المئة من القوات المسلحة العراقية، معتبراً انها الحد الأقصى للمشاركة العراقية في الحرب، علماً بأنه وضع فرضيته هذه في الشهور الأخيرة من الحرب العراقية ـ الايرانية، أي قبل ايقاف تلك الحرب.

○ استبعد روتام وقوع أي قتال بحري، معتبراً الساحل ـ أو الجبهة البحرية ـ خطاً أحمر لن يفكر الجانب العربي بالاقتراب منه، أو تعكير صفو أمنه. وربما بنى تقديره هذا على ثقة بالتزام العرب بالشرط الاسرائيلي التقليدي للعبة، أي أن لا يدور قتال على الأرض، أو في المياه، الفلسطينية التي أُقيمت عليها اسرائيل العام ١٩٤٨. وقد بلغ اطمئنان روتام باستبعاده هذا حد إغفال القوات البحرية لدى مقارنته بين القوة العسكرية العربية والقوة العسكرية الاسرائيلية التي توقع مشاركتها في الحرب المقبلة.

○ توقّع روتام أن تتكرر آلية عمليات حرب العام ١٩٧٣ في خطوطها العريضة؛ أي تقدّم

عربي محدود في بداية الحرب، يوقفه، ثمّ يتوازن معه، وأخيراً يتفوّق عليه، اختراق إسرائيلي يسيطر على أراض عربية جديدة.

○ لم تكن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية قد بدأت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين عندما أعدّ روتام دراسته. ولذلك، لم تدخل معطيات وآثار هذه الانتفاضة في تكهّناته.

○ سيطرت على الدراسة التكهنية لروتام عقدة الأسطورة المترسخة في العقل الجمعي الباطن للمجتمع الاسرائيلي، والتي تلخّصها جملة واحدة هي: «تأتي الضائقة من الشمال». ولا تلبث الدراسة أن تقابل تلك العقدة، وتحلها، عبر تخيّل حتمية تكرار تجربة داوود مع جوليات.

بعد شهور من نشر الدراسة، ومع بدايات التفاجؤ الاسرائيلي بقيام، وشمول، واستمرار، الانتفاضة الفلسطينية الشعبية على الجزء المحتل العام ١٩٦٧، من فلسطين، وتنظيمها الدقيق، وآلية عملها القاعدي، وطول نفسها، وعجز القمع الاسرائيلي أمام حجارة أطفالها وتماسك جماهيرها، توصّل كثير من المحللين والكتاب الاسرائيليين إلى استنتاج أن الانتفاضة تعزز احتمالات نشوب حرب شاملة، بعد سنوات كاد الاسرائيليون خلالها مقتنعين بما بشّرهم به الرئيس المصري السابق، السادات، من أن حرب العام ١٩٧٣ كانت آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية. وبتعزّز الاقتناع بهذا الاستنتاج، اتسعت الدعوة إلى التخلّص من الانتفاضة، واتخذ أحد أبرز اقتراحات كيفية التخلص منها شكل الدعوة إلى انسحاب اسرائيل من على الأرض التي احتلتها العام ١٩٦٧، تجنّباً لحرب شاملة تدفع الانتفاضة باتجاه حصولها.

كتب يوئيل ماركوس في هذا الصدد: «السلام يعتبر، الآن، سياسة الأمن المثلى لاسرائيل، حيث لا قيمة للمناطق [الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧] في عصر الصواريخ»[٤]. وحذّر يشعياهو بن ـ بورات من ان «الرفض الاسرائيلي [لتسوية تتضمن الانسحاب من على المناطق المحتلة العام ١٩٦٧] يؤدي، على المدى القريب، إلى العزلة الكاملة لاسرائيل في العالم، وعلى المدى البعيد، فإن رفضنا قد يؤدي في المستقبل، إلى نشوب حرب شاملة بيننا وبين العالم العربي الموحّد»[٥]. وذهب كثير من السياسيين والقادة العسكريين والكتاب والباحثين الاسرائيليين في منحى مماثل في التحذير من تزايد احتمال وقوع حرب.

نلاحظ، في المقابل، معطيات في الجانب العربي تبتعد، في مدلولاتها، من اعتبار الحرب احتمالاً قائماً، أو مقبلاً. إذ يشتد إصرار بعض النظام العربي، بأجزائه المتماثلة، على تحقيق تسوية سياسية وإقامة سلام مع إسرائيل، عبر الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة الأميركية، والاعتماد المتزايد على نواياها، وجهودها، وقرارها، بهذا الشأن. ويتمادى الالحاح على الدول والقوى الدولية ذات التأثير للتدخل لدى اسرائيل من أجل «اقناعها» بالموافقة على تسوية، وسلام، بما يتضمّن الانسحاب الاسرائيلي من على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧، ولو كان انسحاباً جزئياً، ومشروطاً، وعلى مراحل، مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل، واحترام «حدودها»، وأمنها، والتعايش معها. وهذه المعطيات، التي تعود جذورها إلى ما قرّر في مؤتمر القمة العربي، في الخرطوم، عقب هزيمة العام ١٩٦٧، والتي غلب عليها، بالتدريج، طابع نهج الرئيس المصري السابق، السادات، مع تعديلات شكلية لا تخرج النهج السائد عن الالتزام بتكريس التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي بالمفاوضات، بدلاً من الحرب. وتصميماً على هذا الهدف، الذي تحوّل، بالتدريج، من تكتيك

للتمرحل في سياق الصراع إلى استراتيجية لانهاء الصراع واستبداله بالتعايش، توالت، وتراكمت، عبر مؤتمرات القمم العربية المتلاحقة وعبر محصلة توافق السياسات العربية المعنية، سواء السياسات الجماعية المعلنة أو السياسات القطرية المنفردة. ولسنا بحاجة الى حصر تلك المعطيات، أو التذكير بأبرزها؛ لكننا نستذكر من وقائع الشهور السالفة مؤشرات ذات مغزى واضح:

○ تمسّكت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بنهجها الحالي، الداعي إلى مفاوضات مع اسرائيل على قاعدة قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي رفضته في السابق، ومضت في مرونتها السياسية، على الرغم من تصلّب الرفض الرسمي الاسرائيلي لأي تعامل تفاوضي مع المنظمة، ولأي دور لها في التسوية، وعلى الرغم من البرود الاميركي الذي لم يقدّم الى المنظمة ما يساوي استجابة قيادتها للمطالب الاميركية، بدءاً بالموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وما يتضمنه من اعتراف بإسرائيل وبشرعية وجودها، وانتهاء باعتبار بعض ما نصّ عليه الميثاق الوطني الفلسطيني «متقادماً»، حسبما جاء على لسان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات.

○ تمّت عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ومؤسساتها، وأعادت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، متراجعة عن كل الشروط التي سبق أن أعلنتها لمثل هذه الخطوة من إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد وقطع مصر علاقاتها الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، مع اسرائيل، أو، على الأقل، غلق السفارة الاسرائيلية في القاهرة. وهنا تختلط الأمور في قياس نقطة التقاء الموقف العربي العام مع الموقف المصري الذي يكرر تأكيد التزامه القطعي بما توصل إليه من «سلام» مع اسرائيل: هل ثمّة التزام مصري غير معلن باقتراب بطيء، هادىء، من الموقف العربي العام إزاء التطور، والنهج، اللذين أدّيا إلى قطيعة الدول العربية مع مصر، أم أن هناك شعوراً عربياً بتجاوز جملة التعاطي الانفرادي، الذي مارسه الرئيس السادات عبر توقيعه «معاهدة سلام» منفردة مع اسرائيل، واصراره على تطبيع العلاقات معها، ما دام جوهر الموقف العربي العام يلتقي مع روح نهج التسوية وأهدافه؟

○ حرص الرئيس المصري، حسني مبارك، على طمأنة إسرائيل، ليس فقط بالتزام مصر السلام معها، وانما بأنه ليست لدى العراق نوايا «عدوانية» تجاه اسرائيل أو تفكير بالقتال ضدها. وبعد أسابيع قليلة من تصريح الرئيس مبارك بهذا الصدد، أطلقت اسرائيل ما اعتبره بعض المراقبين بالون اختبار، حين نقل عن «موظف اسرائيلي كبير» اقتراح اسرائيلي «للوصول إلى اتفاق استراتيجي بين اسرائيل والعراق لعزل سوريا»[٦]. وهو ما نرجّح، شخصياً، ان يكون تشويشاً اسرائيلياً محسوباً للامعان في تفتيت الموقف العربي أكثر منه بالون اختبار، وفي الوقت عينه تكشفت تفاصيل صفقة مقايضة تتضمن شراء اسرائيل نفطاً إيرانياً، في إطار السعي الى دور إسرائيلي في تسهيل إطلاق الرهائن الأميركيين والأوروبيين المحتجزين لدى منظمات موالية لايران، لتعزيز دور اسرائيل كلاعب رئيس في المنطقة. وفي هذا السياق، لا يجوز نسيان أن إسرائيل لم تتردد، عند استعار الحرب العراقية ـ الايرانية، عن قصف المفاعل النووي العراقي وتدميره، ولا يجوز، ايضاً، نسيان ان العراق نجح، مؤخراً، في إطلاق صاروخ فضائي كسر احتكار اسرائيل للتفوّق التكنولوجي في هذا المجال، إقليمياً.

○ على الرغم من نظرة مراقبين كثيرين إلى مجمل الدور السوري، خلال العقد الماضي، على أنه عناد معزول وتفرّد ابتزازي في تصلّب محسوب تجاه نهج التسوية السائد عربياً، تدخل في حساباته الأزمة الاقتصادية المتزايدة في سوريا والاستنزاف الكبير للجهد السوري في لبنان، فإن ما

نشر، مؤخراً، في الولايات المتحدة الاميركية، نقلاً عن السفير السوفياتي في دمشق بضرورة تخلي سوريا عن هدف تحقيق التوازن الاستراتيجي فيما بينها وبين إسرائيل، والاكتفاء بقدرات دفاعية سورية معقولة، بغض النظر عن تعديل السفير وتصحيحه لما نسب إليه، في مؤتمر صحافي لاحق عقده في دمشق، يتضمن، في جوهره، انسجاماً مع التوجهات السوفياتية الجديدة، ومؤشراً الى السياسة السوفياتية المستقبلية تجاه منطقتنا. ولعل في هذا ما يفسّر، مع عوامل أخرى، تعجيل سوريا الى إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧، والبدء في إعادة صياغة التحالفات المحلية، والاقليمية، السورية، بما يقترب أكثر من النهج السياسي الى التسوية.

○ وإذا كان لا بدّ من نظرة إلى موقف الأردن، وموقعه، باعتباره طرفاً رئيساً على الجبهة الشرقية المفترضة، فليس خافياً انه الطرف العربي الأكثر حماساً واندفاعاً الى تسوية تفاوضية مع اسرائيل، والأكثر تساهلاً في شروطها، وأول المبشرين بها على الصعيد العربي. وإذا كانت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في الأردن ذات مدلولات هامة في عكسها توجهات الشارع السياسي والمجتمع الأردني، فيمكن القول انه حتى بافتراض انتقال السياسة الرسمية للأردن تجاه اسرائيل إلى نقيضها، لأي سبب كان، فالأردن يظل، في المستقبل المنظور، أقل أطراف الجبهة الشرقية المفترضة قدرة على قتال ضد اسرائيل، على مستوى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. إلّا أن عودة العمليات الفدائية عبر نهر الأردن، مع نهاية العام ١٩٨٩ ومطلع العام ١٩٩٠، بعد نجاح الأردن في قمعها ومنعها عشرين سنة كاملة، مؤشر هامّ، أياً كانت أسرار، ودوافع، الجهات التي قررت تلك العودة، وسهّلتها، ومارستها. فهي نقلة قد تؤدي إلى انتشار مناخ جديد، ربما وصل حداً لا تملك تلك الجهات التحكم في مساره ونتائجه. ولا بد أن إسرائيل تعي هذا تماماً، ولا تستطيع سكوتاً طويلاً عليه، أو إزاءه.

في ضوء هذه المعطيات، والمؤشرات، على الجانب العربي، قد لا يوحي الواقع الراهن باحتمالات حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة. لكننا نجد في هذه المعطيات بالذات مبّرراً لتوقع نشوب الحرب. إن تاريخ فلسطين، الذي كان على امتداد القرن العشرين، صراعاً ساخناً متصلاً ذا طابع مصيري وشمولي، تخللته جولات قتال عسكري في حرب لم تحسم نتيجتها بعد، قد ازداد تشابكاً مع تاريخ، وتطور منطقتنا في العقود الأخيرة، بما لا يمكن معه فصل مصير فلسطين عن مصير المنطقة، ولا مصير المنطقة، كلها أو بعضها، عن مصير فلسطين، على الرغم من المساعي والمحاولات الدائبة لفرض مثل هذا الفصل. وإذ تمثّل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي نعتقد بأن آفاق اتساعها وشمولها جغرافياً وبشرياً واعدة، مظهراً بارزاً لتقدم الظاهرة الفلسطينية، فإن هذا التقدم يعني، بالضرورة، وفق جدلية الصراع ذي الطابع المصيري والشمولي، تراجعاً للظاهرة الصهيونية أمام نقيضها المباشر والطبيعي والدائم. وكلما استمر هجوم، وتقدم، وتنامي، الظاهرة الفلسطينية، ازداد، بالتأكيد، تآكل بنية البؤرة الاستيطانية الصهيونية التي تجسّد الظاهرة الصهيونية، وتعاظم تفجر بذور تناقضاتها الذاتية في داخلها. وعلى هذا، نستطيع القول ان أزمة اسرائيل الراهنة هي في تفاقم مطرد، وخلقت حالة لم يسبق لها أن عاشت مثلها خطورة وتعقداً على امتداد حياتها القصيرة. ولا يبدو في الأفق أي حلّ جذري لهذه الأزمة يستطيع تحاشي المساومة على مسائل تدخل في جوهر، وجذور، تكوين اسرائيل، وتجنب التصدع في قاعدتها وبنيتها.

في هذا السياق، نستعرض بعض الحقائق والمؤشرات على الجانب الاسرائيلي، وصولاً إلى استشفاف لخطواته المقبلة:

١ ـ كانت إحدى ذرى نجاح المشروع الصهيوني، على الصعيد الدولي، إحكام ارتباطه

بالمعسكر الرأسمالي الذي أنجبه، وأفرزه فكرياً، ورعاه وحماه بنيوياً، وكذلك احتفاظه بخيوط قوية مع المعسكر الماركسي الذي تبنّاه جزئياً، لكون معظم المستوطنين الصهيونيين الأوروبيين أصلاً من مواطني أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، من ناحية، ولقدرة بعض روّاد المشروع الصهيوني على اقناع الاتحاد السوفياتي، في مرحلة ما، بأن الاستيطان الصهيوني في فلسطين سوف يجعل منها واحة اشتراكية في المنطقة. وقد استطاع المشروع الصهيوني توظيف الكثير من طاقات ونفوذ المعسكرين معاً، بشكل أو بآخر، لخدمة، وحماية، أهدافه، ونموّه، إلى أن استقرت علاقاته على أولوية ربط اسرائيل، استراتيجياً، بالولايات المتحدة الاميركية على النحو المعروف والراهن الذي بسّطه رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، مناحيم بيغن، يوماً، بوصف إسرائيل بأنها أكبر حاملة طائرات في الأسطول الأميركي. ومع تلاشي الحرب الباردة بين المعسكرين، وبداية انهيار معظم النظم الماركسية في أوروبا الشرقية، ونشوء علاقات جديدة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، واتجاه أوروبا المتسارع نحو التكامل والتماثل بين شرقها وغربها، سوف تواجه الاستراتيجية الأميركية سؤالاً ذاتياً حول مدى استمرار حاجتها إلى حاملة طائرات مكلفة، ومزعجة، بحجم اسرائيل، ومدى ربحيّة استثماراتها الضخمة، من مساعدات وتبرّعات والتزامات مالية وعسكرية وسياسية، في المشروع الصهيوني الذي تبنّته في ظروف دولية تختفي لمصلحة ظروف مختلفة جداً. كذلك، فإن تقلّص رغبة، وقدرة، الاتحاد السوفياتي، وحاجته، أيضاً، الى الاستقطاب في العالم العربي، في ضوء تجربته المرّة ومراجعاته الاستراتيجية، لا بد أن تقابله مراجعات، وتبديلات، في وسائل واحتياجات الولايات المتحدة الأميركية، وفي مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية في منطقتنا. وبهذا، يصبح الرهان الاسرائيلي على استمرار قوة الدفع السابقة والعناد التقليدي الغبي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط رهاناً قصير المدى، والأمد، والنظر. ولأن اسرائيل تدرك هذا جيداً، في تقديرنا، فإنها تدخل، الآن، سباقاً مع الزمن للافادة، بأقصى قدر، من امتيازاتها في واقع دولي تطوى صفحته لصالح واقع مغاير تتشكل مقوّماته وملامحه على أسس مختلفة، سعياً إلى تحقيق أكبر مكتسبات ممكنة، وبأسرع وقت، حتى تواجه اسرائيل العالم الجديد، الذي نشهد ولادته، بوقائع اقليمية تخلقها على الأرض، تسمح لها بحصة أكبر ممّا هو متاح لها حالياً في المنطقة.

٢ ـ بعدما حكم حزب العمل اسرائيل منفرداً في ربع القرن الأول من حياتها، وطبع الكثير من مؤسساتها، وأساليبها، بطابعه؛ ثمّ حكمها تكتل الليكود منفرداً قرابة عشر سنوات، حاول خلالها إزاحة القشرة التي غلّف حزب العمل اسرائيل بها ليجسد أفكار وأحلام وأساليب جابوتنسكي، تجسيداً عارياً واضحاً مباشراً، قادت الدورتان الأخيرتان للانتخابات البرلمانية في إسرائيل إلى توازن عددي، أفرز ما سمّي بـ «حكومة الرأسين»، ثمّ حكومة الوحدة الوطنية، أو «الشلل» وفقاً لعديد من المراقبين الاسرائيليين. وخلال تجربة المشاركة، التي لا تزال مستمرة، لم يكن تعايش التباين، وأحياناً التناقض، متجسّداً في لقاء المصالح السلطوية بين العمل والليكود فحسب، وإنما تولّد منه تعايش التباين والتناقض أحياناً حول التعاطي مع الصراع العربي ـ الصهيوني في مرحلته الراهنة، في إطار كل من التكتلين. وقد برزت حالات كبح تكتيكي متوالية للقوى التي اصطلح على تسميتها «متطرفة» في سياق التطرف العام للحركة الصهيونية بأسرها. وعلى الرغم من أن هذه القوى تمثل، في رأينا، الحركة الصهيونية، في جوهرها وطبيعتها ونزعاتها الحقيقية، بأكثر وأصدق ممّا يفعل سواها، فإن الطروحات الفجّة، السافرة، لبعض رموز هذه القوى، مثل أريئيل شارون ورافائيل ايتان ومئير كهانا، والتي نكرر اعتقادنا بأنها أكثر صدقاً في التعبير عن الحركة الصهيونية وأهداف

مشروعهـا الاستيطاني من القوى الأخرى التي تتصنّع المرونة والتفهم والتحدث بلغة العصر، قد عرّضت تعايش التكتلين لأزمات واحتقانات عدة. وإذا كان هذا التعايش نجح في تجاوز، أو تجميد، ما واجهه من أزمات سلطوية، واقتصادية، ومجتمعية، وسياسية، وعقائدية، فإن شلل هذا التعايش يبدو بلا علاج إزاء طروحات التسوية السلمية الرائجة، وإزاء الوقائع التي يخلقها، على الأرض، تقدم الظاهرة الفلسطينية. وبينما لا نرى أية امكانية لاستسلام اسرائيل طوعاً، ولو جزئياً وتكتيكياً أمام هذا التقدم في سياق الصراع المتجذّر والمتجدد، حيث تفرض طبيعتها ومبررات المشروع الصهيوني أصلاً الدفاع بشراسة عن كل ما أنجز على حساب الوجود الفلسطيني، وحيث أن حدود المساومة الصهيونية التي قد تسمح ببعض مناورة، أو مرونة، في التعامل مع مسائل العلاقة مع الدول العربية المتصـارعـة مع اسرائيـل، تقف تماماً عند خط أحمر عندما تصل إلى مسائل العلاقة مع الطرف الفلسطيني، فهنا لا تملك أية قيادة إسرائيلية سوى التركيز على تفتيت، وتحييد، العوامل الضاغطة عليها، وتوجيه هذه العوامل ضد بعضها بعضاً، وهو ما حاولته اسرائيل، باستماتة حتى الآن، دون أن تصيب نجاحاً حاسماً، فإن التحسّب للجوء اسرائيل إلى التفاف عن تلك العوامل، عبر مغامرة تنقل الضغط والتوتر إلى الخارج، يصبح تحسّباً مشروعاً ومنطقياً؛ بل ونزعم انه احتمال مرجّح، تسعى اسرائيـل، عبره، إلى إعادة ترتيب الأمور محلياً، وإقليمياً، على قاعدة الأساس التكويني والعقيدي للمشروع الصهيوني، المتناقض، جذرياً، مع الوجود الفلسطيني.

٣ ـ على غطرسة، وعجرفة، موشي دايان، فلربما كان «معتدلاً» في نظرته إلى العرب، وأسلوبه في التعامل معهم، قياساً برموز ما اصطلح على وصفه بالقوى الصهيونية المتطرفة. وإذ نستذكر نموذجاً لنـظرة دايان إلى العرب، ثمّ نقارنه بنماذج لنظرات تلك الرموز إليهم، فلكي نحدّد خلفية التصرف الصهيـوني المتوقع، للخروج من أزمة الشلل في مواجهة، وايقاف، تقدم الظاهرة الفلسطينية، وفي التعاطي مع لعبة التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي في ظل تسارع متغيرات جذرية في معادلة التحالفات والعلاقات الدولية. قال دايان، في مطلع العام ١٩٦٨: «يعيش العرب في عالم غير حقيقي. وهم يفعلون ذلك، غالباً، مثل شخص يحتاج إلى الحشيش حتى يحسّ بأنه يعيش في جنّة عدن. فالحقيقـة، بالنسبـة اليهم، هي الجحيم[!] والعلاج هو ابتلاع حبّة من حبوب الكذب التي تعطيهم الاحساس بالجنّة. غالباً ما يبدو لي ان كل العرب ـ وعلى كافة المستويات ـ يتصرفون كما لو كانوا تحت تأثير المخدر. والحقيقة ان الوهم أسوأ من الكذب. فأنت قد تكذب عامداً وتسيطر على كذبتك، أمّا بالنسبة الى الوهم، فهو الذي يسيطر عليك في النهاية... إن عقليتهم تقف كأنها حاجز بينهم وبين الواقع، وتمنع عيونهم عن ان تراه كما هو. إنهم يفضّلون تجاهل الواقع، ما دامت المفاهيم الخيالية، التي يعيشون على هديها، لم تتحطم بعد»[٧]. هذا النموذج، الذي تمثّله نظرة دايان الى العرب، قبل أن تتحطم صورة «رامبو» التي صيغت له في الذهن الأميركي، والأوروبي، لا يختلف عن النـظرة الاسرائيليـة الجمعية السائدة التي لا تزال تحكم، إلى حد بعيد، التعامل الاسرائيلي تجاه العـرب، والتي تراهم انفعاليين نتيجة «ضعف حضاري»، «عدوانيين»، يسيطر عليهم «شعور حاد مزمن بالاحبـاط»، ذوي «كسل فطري وعقم فكري». وانطلاقاً من هذه النظرة، جعلت إسرائيل من مهامها «تحطيم المفاهيم الخيالية التي يعيش العرب على هديها» في ما يخص اسرائيل، ونقلهم من «العالم غير الحقيقي» إلى «الواقع»، عبر إحداث انقلاب في عقليتهم ومفاهيمهم، يجعلهم يكتشفون أن أهدافهم الوطنية «مفاهيم خيالية»، وأن حقوقهم «وهم»، وأن ارتدادهم عن تلك الحقوق هو صحوة من «خدر الحشيش» وانسجام مع «الواقع». ونعترف بأن اسرائيل، مستفيدة من المعادلة الدولية،

قد حققت انجازات على هذا الطريق، تشجعها على الاستمرار فيه، حتى لو كانت الوسيلة ما بشّر به مئير كهانا من حل الابادة الجسدية للفلسطينيين، إن لم يستجيبوا لأشد خياراته رحمة، أي الرحيل عن «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، وهو ما يجد استجابة لدى قيادات اسرائيلية عدّة، مؤثرة، تتداول الترحيل («الترانسفير»)، سراً وعلانية، حلاً مثالياً، لو توفرت ظروف ملائمة لتنفيذه. ولا ننسى ما تلقاه نظرة رافائيل ايتان إلى الفلسطينيين «صراصير في زجاجة» من قبول لدى قطاعات وشرائح إسرائيلية واسعة، ليس اسحق شامير ببعيد منها، وهو الذي وصف الفلسطينيين، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٨٨، بأنهم «جراد سوف تسحقه اسرائيل». فأمثال هؤلاء ممّن لا يتورّعون عن نزع الصفة الانسانية عن الفلسطينيين ينسجمون مع نظرتهم، والنظرة المتوالية الاسرائيلية السائدة تجاه العرب. وإذا كان شارون أكثر تحديداً، ووضوحاً، وتمسكاً بحل إقامة الدولة الفلسطينية في شرق نهر الاردن، مبرراً ذلك بكون غالبية سكان الاردن فلسطينية، دون أن يخفي أن في ذهنه ليس فقط تعبير الفلسطينيين عن شخصيتهم في دولتهم التي تحل محل النظام الملكي في الأردن بما ينهي التوترات الناجمة عن فقدانهم القدرة على تجسيد انتمائهم الوطني والمجتمعي كيانياً، وإنما، أيضاً، تنفيذ الترحيل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى الدولة الفلسطينية التي يريدها في الأردن، بحيث يتمكن من تحقيق طموحه في توسيع الاستيطان الصهيوني في هاتين المنطقتين، معرباً عن استعداده لقيادة الجيش الاسرائيلي إلى عمّان، من أجل تنفيذ هذا الحل، وفرضه، وهذا ما كرره مراراً، وكان آخره بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦، حين صرّح بأن الأردن هو، وحده، الدولة الفلسطينية، وأن إجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية، في إطار مناورة شامير «السلمية»، يعني الحرب، فلم تكن مفاجأة أن ينتهي شامير من مناورته الحمائمية عند النقطة التي صمد عندها شارون، فصرّح، في نهاية العام ١٩٨٩، بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية، ثمّ مضى، على الرغم من احتجاجات مصر والأردن وعتاب الولايات المتحدة الاميركية، ليعلن، بعد أسابيع قليلة من ذلك، في اجتماع ليكودي بتاريخ ١٩٩٠/١/١٤، ان الهجرة المكثّفة لليهود السوفيات إلى إسرائيل تتطلب اسرائيل الكبرى وعدم التفريط بشبر واحد من الأرض، واضعاً هذه الهجرة، التي نجمت عن التغيرات في أوروبا الشرقية، بتجديد للمعجزات التي أنقذت اليهود على مرّ التاريخ، ومؤكداً انها سوف تغير اسرائيل خلال خمس سنوات «بحيث يصبح كل شيء أكبر وأقوى»، مستخفّاً بالعرب الذين يعيشون «حالة يأس وذعر»، كما قال، نتيجة «عجزهم وفشلهم وإحباطهم»[٨].

إن آثار النظرة الاسرائيلية التقليدية تجاه العرب تغري قيادات اسرائيلية عديدة على المبادرة إلى عمل عسكري يفرض حلّ شارون، أو ما يماثله، يساعد على هذا عامل تاريخي ـ نفسي لا يزال ذا أثر كبير، حيث أن التبرير الصهيوني المزمن، والسمج، لالغاء الفلسطينيين سياسياً ـ وحتى جسدياً بالمجازر والقمع ـ بالتذكير بالهولوكوست قد قاد الصهيونيين إلى عملية توحّد (identification) مع النازية واقتداء لاشعوري (displacement)، بما يريح العقل الجمعي الباطن الاسرائيلي عند اعتماد الحل النازي بالمغامرة العسكرية خياراً جاهزاً، كلما اشتد الاحتقان الداخلي في اسرائيل، أو ضُيِّق الخناق الخارجي عليها؛ ولن تعدم اسرائيل الذريعة والتبرير. وأبسط تبرير مستحدث هو الادعاء بحق الاقتداء بالغزو الاميركي لبنما.

٤ ـ ليس سراً أن الرعب، وليس القلق فقط، ينتشر في اسرائيل بكل تياراتها السياسية، سواء تلك الداعية إلى تنازل وانسحاب من الضفة الفلسطينية وغزة، أو بعضهما، في إطار تسوية تحقق سلاماً وتعايشاً مع العرب والفلسطينيين، أو تلك المهيمنة المصرّة على التمسك بكل الأرض التي

تحتلها اسرائيل، من تزايد الدور الفاعل للعامل الفلسطيني الأكثر خطورة في مسيرة الصراع، واعني به دور فلسطينيي الأرض التي أقيمت عليها اسرائيل العام ١٩٤٨. فبعدما ثبت عقم الرهان على ذوبان الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، التي اقتلعت وشرّدت من وطنها في ذلك العام، في المجتمعات التي لجأت إليها، ثبت، أيضاً، عقم الرهان على ذوبان القلة التي نجت من عملية الاقتلاع الجماعي وتشبثت بأرضها في الجليل والمثلث خاصة، وفي النقب وحيفا وعكا والرملة وسواها أيضاً، وهي قلة تتكاثر وتتجذر وتشمخ ببطء، ولكن بثبات أيضاً، في وجه المشروع الصهيوني. لقد عبّر عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا، البروفيسور ارنون سوفر، مثلاً، عن هذا الرعب بقوله، في محاضرة له بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٢: «ان هدف تهويد الجليل بقي مهمة لم تتحقق حتى الآن؛ وإن المستقبل لا يبدو مضموناً؛ والسلطات الاسرائيلية لم تعط الانتباه الخاص للسكان العرب [الفلسطينيين] الذين يشكلون، الآن، ٧٤ بالمئة من مجموع السكان [في الجليل] والذين عزّزوا وجودهم...»[٩]؛ بينما ذهب الكاتب أليشع أفرات الى أبعد من ذلك، حين كتب محذراً: «ليس من المستبعد، في ضوء الانتفاضة... أن يسعى عرب الداخل الى المطالبة بحكم ذاتي في المناطق التي يتواجدون فيها»[١٠]. ان هذا القلق، الذي وصل حدّ الرعب من هذه الفئة بالذات من الفلسطينيين، والتي تشكّل سلاحاً ليس له سلاح مضاد في سياق الصراع، يشكل سبباً إضافياً لدفع القيادة الاسرائيلية إلى نقل مركز الاهتمام والأحداث بعيداً، عبر عمل سريع يجمّد الأخطار المسبّبة لهذا الرعب لفترة طويلة مقبلة، ويعيد الى نفوس فلسطينيي الجليل والمثلث والنقب حالة الاحباط التي سيطرت عليهم زمناً، قبل أن يتعاظم الفعل السياسي لديهم، فيشكل حركة قد تأخذ شكل انتفاضتهم الخاصة المتكاملة مع انتفاضة إخوانهم في الضفة والقطاع.

ان هذه الحقائق والمؤشرات، وغيرها كثير، تبيح لنا ان نضع في الاعتبار احتمالاً، يزداد رجوحاً، بأن تسعى اسرائيل إلى شن حرب تستبق بما تخطط لخلقه عبرها من وقائع جديدة على أرض المنطقة الافرازات المنتظرة للتغيرات الجذرية الراهنة في الخارطة السياسية لعالمنا، وتبعد مركز الاهتمام من العامل الفلسطيني الضاغط عليها، وتوجّه ضغطه، في الوقت عينه، نحو سواها، بما يعيد التحكم الاسرائيلي قوياً بمسار المنطقة، ويجهض جنين التغيير الذي تتفاعل عوامله بنشاط متزايد في أرجاء المنطقة، مبّشراً بانطلاقة حضارية تعقب، وتواكب، انقلاباً جذرياً في الحياة السياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، على قاعدة الأصالة الحضارية لمنطقتنا، بعد نفض ما لحق بهذه الأصالة من تشويه، واستلاب فكري؛ ناهيك عن أن مثل هذه الحرب تساعد على إعادة توحيد المجتمع الاسرائيلي وتماسكه، وتجمد تناقضاته على قاعدة استثارة إحساسه بالخطر الخارجي.

وبتفصيل أوضح، إننا لا نستبعد أن تشن إسرائيل حرباً قريبة، تكون تطويراً نوعياً لحروبها السابقة، ويكون تركيز الضربة المباشرة فيها مزدوجاً، بحيث يوجه اندفاع القوة العسكرية، المعتمدة أصلاً على المدرعات المحميّة جوّاً، نحو الأردن في اجتياح صاعق، تصبح، بعده، مسألة إقامة نظام جديد وإدارة بديلة ملهاة تستولي على الجهد والاهتمام، محلياً، واقليمياً، مع دفع أكبر عدد ممكن من فلسطينيي الضفة الفلسطينية إلى شرق نهر الأردن. وطبيعي أن يكون العراق هدفاً للضربة المباشرة المزدوجة في الهجوم الاسرائيلي، والتي نقدّر أن الأسلحة غير التقليدية سوف تستخدم فيها ضده، في محاولة لتدمير أهداف منتقاة من منشآته الاستراتيجية المتطورة، مع محاولة شل حركته العسكرية المتوقعة، قبل أن ينجح في نجدة الأردن. ولن توفّر الضربة سوريا؛ بل سيكون ضرب قدراتها العسكرية في مقدّم الأهداف الاسرائيلية باستخدام القوة البرية، والجوية، والبحرية، التقليدية، وكذلك

الأسلحة غير التقليدية، حيث ترى أوساط اسرائيلية عديدة أن اللحظة التاريخية لتفتيت سوريا قد اقترب أوانها، وأن ضربة عسكرية عنيفة كفيلة ليس فقط بانهيار نظام تعتبره شائخاً ويعوم فوق بحيرة من الأزمات والمشاكل العميقة، وانما بانهيار الكيان السوري ذاته، وإثارة صراعات داخلية دامية تقود إلى تفتيت سوريا إلى كيانات طائفية تتحكم اسرائيل بها، تثبيتاً للكانتونات التي تقوم عملياً في لبنان، وتمهيداً لنقل التجربة إلى غير سوريا. ويزداد إدراك القوى المؤثرة في النظام الاسرائيلي أن تنفيذ هذا الهدف الصهيوني الاستراتيجي القديم يواجه سباقاً محموماً مع الزمن، حيث أن بذور التفتت الكياني التي فشلت الممارسات القومية، التي انطلقت من استعارات انسلاخية من الفكر القومي الألماني والفرنسي الذي ساد في أوروبا في القرن التاسع عشر، في محاصرتها، بل على العكس وفّرت لها بيئة مناسبة للتجذّر والتكاثر والانشطار، مهددة، حالياً، بما تبشر التفاعلات الكامنة التي تموربها المنطقة بقرب حدوثه من انطلاق إرادة التغيير الذاتي الأصيل، التي تهدد ليس فقط بذور التفتت الكياني، وإنما، كذلك، مجمل قرون التخلف والجمود والتبعية الحضارية والتيه والاستلاب. وهذا السباق مع الزمن، بين الهدف الصهيوني المعروف في تفتيت المنطقة وبين نضوج حركة التغيير الشامل المستند إلى الذات الحضارية الأصيلة للمنطقة، يغري القيادة الاسرائيلية بالتعجيل في قطع الطريق على حركة التطور الطبيعي لمصلحة أوضاع تغرق المنطقة في التيه، بعملية اسرائيلية عسكرية جديدة.

ونتصوّر، في ما يخص مصر، أن المخططين الاسرائيليين يحرصون على أقناعها بضرورة التمسك بما انتهى إليه الرئيس السابق، السادات، وتطويره باقتراب أكبر من اسرائيل، وتعميم هذا النموذج كخيار وحيد للمنطقة. وبذلك يكون التعامل الاسرائيلي مع مصر، في أثناء الحرب المقبلة، وبعدها، محكوماً بالسلوك المصري إزاءها، بما يكرّس، ويديم، إخراج مصر من الصراع، أو يعاقبها على أي تردّد، أو تهاون، في هذا التكريس.

وإذا كنا أشرنا إلى ان روتام تجنّب البحث في دور القوات البحرية في المواجهة المقبلة التي صاغ نموذجها، فلا تفوتنا الاشارة، بالمقابل، إلى قلق أبدته القيادة العسكرية الاسرائيلية، مراراً، من تنامي القوة البحرية العربية، فنذكر، مثلاً، ما قاله قائد سلاح البحرية الاسرائيلية السابق، اللواء زئيف الموغ، من ان «تحوّلاً قد طرأ على الجبهة البحرية بما يجعل اسرائيل مهددة، للمرة الأولى بصورة جدية، بسبب تكنولوجيا الصواريخ الحديثة»[11]. وبناء على التقديرات التي أعلنها الموغ، في حينه، فإن السفن العربية حاملة الصواريخ، في البحر الأبيض المتوسط فقط، تجاوز عددها، في نهاية الثمانينات، المئة سفينة، كلها قادرة على الوصول إلى الساحل الاسرائيلي؛ كما انه قد نبّه إلى انه «في حين واجهنا صاروخ بحر ـ بحر من طراز واحد فقط في حرب يوم الغفران [صاروخ ستيكس]، فإن هناك، اليوم، أنواعاً مختلفة من صواريخ بحر ـ بحر، وجو ـ بحر، وبحر ـ جو»؛ كما اشار الموغ إلى ان ليبيا، وحدها، تمتلك أكثر من ثلاثين سفينة مزوّدة بأحدث صواريخ القتال، إضافة إلى ست غواصات؛ وان لدى سوريا قوة بحرية كبيرة؛ كما حذّر، في التصريح ذاته، من أن لدى السعودية قوة بحرية ذات قدرة هائلة في البحر الأحمر وبحر العرب؛ وتساءل الموغ عمّا إذا كانت مصر سوف تسمح للقوة البحرية السعودية بعبور قناة السويس للاشتراك في قتال عربي ضد اسرائيل. وفي حين لم تكن القوة البحرية العراقية قد نمت إلى حد يقلق الموغ في ذلك الوقت، ناهيك عن بعدها الشاسع من ساحة القتال ضد إسرائيل، فإن الخبرة القتالية الفنية للقوة البحرية العراقية، المكتسبة خلال الحرب بين العراق وإيران، وتطور هذه القوة كمّاً ونوعاً، لا بد وأن يثيرا اهتمام القيادة العسكرية الاسرائيلية واحتياطها، في حال نشوب حرب يطول أمدها، أو يسبقها استعداد عربي مشترك يعيد ترتيب توضّع

القوات العربية. وباختصار، فإن أسباباً كثيرة تسمح بالافتراض ان القوة البحرية العربية ـ وأجزاء هامة منها على وجه الخصوص ـ سوف تكون مستهدفة في الخطة العملياتية الاسرائيلية، بأكثر ممّا سبق على امتداد الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان التحدّي الذي يواجهه العرب، إزاء هذه الجولة الساخنة المتوقعة، ليس فقط إيقاظ عنصر الاستعداد في الوقت المناسب وقبل فوات الآوان، وانما يتعدّى هذا إلى ما هو أشد إلحاحاً وأهمية، أي الاستفاقة من حالة الاسترخاء الراهنة الناجمة عن الشعور باقتراب التسوية السياسية وحتميتها كخيار وحيد تسمح به المعادلة الدولية الراهنة. فحتى الانسياق مع توجه، وتحكم، المعادلة الدولية لا يبرر، إطلاقاً، التسليم بحسن نوايا الخصم الذي لم يكن وجوده، وتعامله، أصلاً، في سياق الصراع سوى تجسيد لسوء النية، ولا الاطمئنان إلى خضوع هذا الخصم للمعادلة الدولية بدرجة استجابة النظام العربي لها. فعلى الرغم من أن الخصم، كيانياً، هو وليد المعادلة الدولية، فقد أثبت، تاريخياً، قدرته على الاستثمار البارع لتلك المعادلة، وتوظيفها لمصلحته في سياق الصراع، حتى عبر تصادم آني محسوب بين توجهها العام وبين اندفاعه من عقدة تجنّب الانتحار الجماعي في مغامرة تلو الأخرى، للابقاء على تفوّقه في المنطقة.

ولكن، ما هي احتمالات توافق عربي في مواجهة مغامرة عسكرية اسرائيلية يرتكز إلى وحدة الرؤية والرؤى، ووحدة إدارة الصراع؟ وما هي احتمالات استخدام عربي فاعل للأسلحة التي في حوزة النظام العربي، إجهاضاً لتلك المغامرة الاسرائيلية، المتوقعة، التي لن تتوانى عن استخدام أسلحتها غير التقليدية، بحيث يصل نطاق استخدام السلاح العربي، للمرة الأولى منذ إقامة إسرائيل، إلى التجمّعات السكانية الاسرائيلية الكبرى والمراكز الاستراتيجية الحيوية لاسرائيل؟ وما هي احتمالات التصميم الواعي، المدروس عربياً، على إطالة أمد الجولة الساخنة المقبلة من الصراع إلى أقصى حد ممكن، وإلى أبعد مدى زمني، والمناورة على التدخّلات الدولية لايقاف سريع للصدام، وتحاشي الرضوخ لتطورات محلية طارئة، تحاول اسرائيل، عبرها، حسماً سريعاً لمصلحتها؟ لا نزعم أن صورة الوضع العربي الراهن تسمح بإجابات عن هذه الاسئلة ترقى الى حدّ خطورة التحدي الاسرائيلي ذاته؛ لكن ملامح التسعينات، عربياً، على الرغم من الصورة التي طغت على السطح عموماً في الثمانينات، تبشّر بجديد واعد يحمل النقيض للمسبّبات العربية لنكبة العام ١٩٤٨، وللمكوّنات العربية لكارثة العام ١٩٦٧، بما يتجاوز مسكّنات الالتفاف التكتيكي الذي استخدم العام ١٩٧٣.

---

(١) **جيروزالم بوست**، ١٩/٩/١٩٧٢.

(٢) يغئـال الون، **الستـار الرمـلي** (متـرجم الى العربية)، بيروت: ١٩٧١، ص ٩٨.

(٣) عن يشعيـاهو بن ـ بورات، «اسرائيل سنة ٢٠٠٠»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٣/١٠/١٩٨٧.

(٤) **هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٨.

(٥) **يديعوت احرونوت**، ٦/٣/١٩٨٨.

(٦) **إذاعـة مونت كارلو**، نشرة المساء المفصّلة، ٢٤/١١/١٩٨٩.

(٧) نقلاً عن Brecher, M.; *The Foreign Policy System of Israel; Setting, Images, and Process*, London: Oxford University Press, 1972, p. 355.

(٨) **الاذاعة الاسرائيلية**، ١٥/١/١٩٩٠.

(٩) **يديعوت احرونوت**، ١٣/٧/١٩٨٨.

(١٠) **هآرتس**، ٦/٤/١٩٨٨.

(١١) **المصدر نفسه**، ٤/٧/١٩٨٤.

التسوية وقضايا الأمن المتبادل

د. جمال مظلوم

تمتلىء الساحتان، العربية والدولية، بالعديد من الاتجاهات المتعارضة حول الموقف الحالي والصراع في الشرق الاوسط، حيث يتردّد الحديث عن جهود التسوية من الاطراف المتصارعة كافة، ومن ذوي الاهتمام بالسلام في الشرق الاوسط؛ وفي الوقت عينه نقرأ عن احتمالات الحرب ونشوب الصراع من جديد في المنطقة.

فعن جهود التسوية، كانت الآمال معقودة، منذ بدأ الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، في نهاية العام ١٩٨٨، على بدء انفراج الازمة، وان الولايات المتحدة الاميركية، بالتأكيد، ستقوم بالضغط على الجانب الاسرائيلي، من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط. الّا ان المتتبع لتصريحات المسؤولين عن الحوار يجد خلاف ذلك. فطبقاً لبعضها، ان جولة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الرابعة انتهت بتسجيل التباعد بين موقفي الطرفين، لاستمرار تمسّك الجانب الاميركي بخطة اسحق شامير، كمدخل لأية عملية تسوية في المنطقة، وان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني قد وصل الى طريق مسدود ونتائج سلبية[١].

وعلى الجانب الآخر، تعدّدت الدراسات من الجانبين، العربي والاسرائيلي، عن احتمالات الحرب وسيناريوهاتها في الفترة المقبلة؛ بل ان بعض الكتاب حدّد شكل، وتوقيت، الحرب. ومن هذه الكتابات نجد ان توقّعات الحرب ستنشأ في أي من الحالات الآتية[٢]: ١ ـ قيام نوع من التوازن الاستراتيجي بين سوريا واسرائيل؛ ٢ ـ قدرة الطرف العربي، في اطار فردي أو جماعي، على تطوير الخيار النووي؛ ٣ ـ قيام حكومة أكثر عداء لاسرائيل في لبنان؛ ٤ ـ تصاعد الانتفاضة الى نقطة حادّة بالنسبة الى اسرائيل؛ ٥ ـ حدوث تطوّر في البنية السياسية ـ الاقتصادية العربية بشكل استراتيجي؛ ٦ ـ أزمة موارد المياه؛ ٧ ـ ضعف الالتزامات الغربية تجاه الأمن الاسرائيلي؛ ٨ ـ قيام دولة فلسطينية ذات مواصفات محدّدة.

الى ذلك، نجد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب قد أعدّ دراسة بقدرة الجيوش العربية، وبقوتها، في المواجهة في أية حرب مقبلة تقع في منطقة الشرق الاوسط، وقدرت خسائرها، في الجانب الاسرائيلي، بثلاثين ألف قتيل ومئة ألف جريح؛ وفي الجانب العربي بمئة ألف قتيل ومئتي ألف جريح[٣].

هذا عن الاتجاهات المتشدّدة والمنادية بالقتال، من اجل حسم الصراع في المنطقة. أمّا وزير الدفاع المصري، الفريق الاول يوسف صبري ابو طالب، فقد صرّح، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، في النصف الاول من آب (اغسطس) الماضي، بأن مصر لا تمتلك اسلحة كيميائية، ولا

تعتزم انتاجها؛ كما ان مصر ضد انتشار الصواريخ في منطقة الشرق الاوسط، وان هذه الصواريخ التي يبلغ مداها ما بين ٣٠٠ كيلومتر[٤] وأكثر، يتعيّن ان تكون ضمن اتفاقية اقليمية لحظر الاسلحة، وتتضمن، أيضاً، حظر الاسلحة النووية والكيميائية؛ كما أكد ان مصر تصرّ على ان الحلول السلمية هي الاساس في تصفية جذور المشاكل القائمة في منطقة الشرق الاوسط، من اجل تحقيق الاستقرار الذي تراه أساساً للأمن في المنطقة. كذلك تضمّن تصريح وزير الدفاع المصري ان الجيش المصري، خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان قوامه حوالى مليون مقاتل؛ أمّا الآن، فتعداد القوات المسلّحة المصرية لا يتعدّى نصف المليون مقاتل، وذلك نتيجة توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل العام ١٩٧٩[٥]. هذا كله كان نتيجة التسوية التي تمّت بين مصر واسرائيل والتي شملت عناصر رئيسة، كان أبرزها: ١ ـ وجود مناطق عازلة بين القوات يتواجد عليها الشرطة المدنية فقط؛ ٢ ـ وجود مناطق تسيطر عليها قوات حدودية؛ ٣ ـ وجود مناطق ذات قوات محدودة التسلّح. وقد طبقت هذه البنود في القوات المسلّحة المصرية المنتشرة في سيناء طبقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد.

ويعتقد بأن مصر تلعب دوراً هامّاً في جهود التسوية حال حدوثها، نتيجة وجود علاقات دبلوماسية بينها وبين اسرائيل؛ ولوجود علاقات متميّزة مع الولايات المتحدة الاميركية؛ وعلاقات قوية، أيضاً، مع الاردن، باعتبار كليهما ضمن دول مجلس التعاون العربي؛ وعلاقات طيبة مع دولة فلسطين، علاوة على التحسّن الملموس في علاقات مصر مع سوريا في الفترة الاخيرة[٦]؛ كذلك تشكيل اللجنة الثنائية المشتركة الدائمة بين مصر وفلسطين، التي شكّلت في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٩، اثر لقاء وفد رفيع المستوى يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين في وزارة الخارجية المصرية للتنسيق ومتابعة الامور كافة المتعلقة بالتحرّك السياسي العام في منطقة الشرق الاوسط الخاصة بالقضية الفلسطينية، بغرض تطوير وتدعيم العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ المصرية، علاوة على التشاور واللقاءات المستمرة بين رئيس جمهورية مصر العربية، حسني مبارك، ورئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وكان أهمّها اللقاء الثنائي في القاهرة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي، وتلاه لقاء آخر في غضون اسبوع لاستعراض ردود أفعال المقترحات المصرية الاخيرة حول عملية السلام وهي التي عرفت بـ «مشروع النقاط العشر» المصري.

الامن المتبادل بين القوتين العظميين

في اطار النظرة المستقبلية واحتمال تحقيق تسوية للصراع في منطقة الشرق الاوسط، وضرورة تحقيق أمن متبادل بين دول المنطقة، نرى ان التجارب التي خاضتها الدولتان العظميان يمكن ان تتخذ كمرشد الى اسلوب تحقيق الأمن المتبادل في منطقة الشرق الاوسط. الّا ان الضمانات المتّبعة بين الدولتين يختلف تطبيقها نسبياً في المنطقة، خاصة:

- ان كلا القوتين العظميين تعتبر نفسها العدو الرئيس للأخرى، وهو ما يستلزم تكريس جهد كل منهما نحو الآخر. الّا ان هذا الامر يختلف بالنسبة الى التهديدات المحدقة بمنطقة الشرق الاوسط. ولتوضيح ذلك، نضرب مثلاً بالاعتبارات التي يقيمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية تجاه الصين. فالاتحاد السوفياتي يعتبر قوة الولايات المتحدة الاميركية العسكرية تفوق بكثير ما تشكّله القوات المسلّحة الصينية. والامر عينه ينطبق على الولايات المتحدة الاميركية في نظرتها الى مقارنة قوة الاتحاد السوفاتي بالقوات المسلّحة الصينية. أي ان تحييد كل من القوتين العظميين للأخرى، والدخول معها في اتفاقيات حدّ للاسلحة، ستكفل لكل منهما تركيز استعداداتها لمواجهة

أي قوة أخرى.

○ لا توجد أطماع توسعية في احتلال أراضٍ لأي من القوتين العظميين تجاه الأخرى. ولكن الامر يختلف بالنظر الى مناطق النفوذ. فبالنسبة الى منطقة الشرق الاوسط، تتطلع اسرائيل الى تحقيق اسرائيل الكبرى؛ وهي تخطط لتنفيذها على مراحل. والمتتبع لتاريخ نشأة اسرائيل، يجد الخطوات التي تنفّذها كلّما حانت لها الفرصة لذلك. فهي ضمّت أجزاء من الجولان السورية؛ وتعتبر القدس الموحّدة عاصمة لاسرائيل؛ وتنظر الى الضفة الفلسطينية وغزة كاجزاء من «أرضها» وتتطلع الى طرد العرب منها، وتعتبر الارض الاردنية وطناً للفلسطينيين؛ كما انها سيطرت على جزء من جنوب لبنان وأقامت عليه جيشاً موالياً لها شكّل منطقة عازلة من الشمال. ومن هذا يتضح ان اطماع اسرائيل التوسعية لا تنتهي؛ وربما تنظر الى الامن المتبادل، حالياً، كخطوة نحو مزيد من الاعتداءات المستقبلية. والدليل على ذلك ما ردّده رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، حول رفضه لمبادلة الارض بالسلام، معتبراً ان السلام تتمّ مبادلته بالسلام فقط، وليس بالارض.

○ ان التوازن النسبي بين القوتين العظميين ساعد في تحقيق الامن المتبادل فيما بينهما. الّا ان الوضع يختلف تماماً في منطقة الشرق الاوسط، حيث نجد التفوّق النسبي لاسرائيل، سواء في مجال الاسلحة التقليدية، أو الاسلحة فوق التقليدية، حيث تضمن الولايات المتحدة الاميركية تحقيق التفوّق الدائم لصالح اسرائيل، بعكس ما تجده الدول العربية من صعوبة في الحصول على الاسلحة والقيود وعمليات الحظر المستمر، اضافة الى نوعيات الاسلحة التي تصل الدول العربية وخصائصها الفنية المختلفة تماماً عن الدول الحليفة لأي من القوتين العظميين. كما ان الاتحاد السوفياتي يزوّد الدول العربية بالاسلحة الدفاعية فقط، وليس بالاسلحة الهجومية التي قد تساعد على تحقيق التوازن النسبي مع اسرائيل.

○ ساعد توفّر اجهزة التحقيق والمراقبة لدى القوتين العظميين على امكان تحقيق الامن المتبادل، سواء من طريق الاستشعار من بعد، أو توفير الاقمار الاصطناعية ومحطات الفضاء التي تراقب القدرات العسكرية لكلا الطرفين، وهو ما لا يتوفّر، حالياً، لدى دول المنطقة العربية، وانْ كانت اسرائيل تتفوّق نسبياً في هذا المجال، حيث استطاعت اطلاق قمرها الاصطناعي التجريبي الاول «افق ـ ١» في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وتستعد لاطلاق قمرها الاصطناعي التجسسي الثاني «افق ـ ٢»، علاوة على الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية، خاصة في مجال تبادل المعلومات بين الطرفين.

○ اختلاف قدرات التصنيع الحربي بين دول الصراع في منطقة الشرق الاوسط يحدّ من امكانية تحقيق الأمن المتبادل في المنطقة، حيث نلاحظ ان اسرائيل قادرة على انتاج دبابات متطوّرة، وطائرات مقاتلة؛ بعكس تدنّي القدرات العربية في هذا المجال، ممّا جعلها تعتمد، اعتماداً كاملاً، على الاستيراد من الخارج، الامر الذي قد يعرّضها للخطر في أي وقت.

مباحثات الحدّ من التسلّح

تجرى بين القوتين العظميين مفاوضات للحدّ من التسلّح في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: مباحثات فيينا لخفض الاسلحة التقليدية؛ ومباحثات الحدّ من الاسلحة الاستراتيجية ـ «سالت» (SALT)؛ ومباحثات الاسلحة الكيميائية.

وسنستعرض، في ما يلي، ما وصلت اليه المباحثات في المجالات هذه، للوقوف على امكانية ما يمكن تحقيقه منها في منطقة الشرق الاوسط.

مباحثت فيينا لخفض الاسلحة التقليدية

بدأت المفاوضات حول الاسلحة التقليدية في آذار (مارس) ١٩٨٩، وشهدت تحوّلاً كبيراً منذ ذلك الوقت. فحلف شمال الاطلسي (ناتو) اراد، في البداية، ان تقتصر هذه المفاوضات على تخفيض عدد الدبابات وقطع المدفعية الثقيلة وحاملات الجنود المدرّعة، دون ان تتناول الطائرات والجنود؛ فردّ حلف «وارسو» بأنه ينبغي ان تكون المفاوضات شاملة، داعياً الى خفض عدد الصواريخ النووية متوسطة المدى، تمهيداً للتخلّص منها كلية.

الّا ان خطة الرئيس الاميركي، جورج بوش، أشارت الى ان حلف شمال الاطلسي سيدخل في مفاوضات حول الاسلحة البرية والجوية وكذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات. وذكر بوش انه من الممكن التوصّل الى اتفاقية «مرحلة أولى» خلال فترة تمتد من ستة شهور الى سنة، يتمّ خلالها تخفيض القوات الاميركية في اوروبا الغربية والقوات السوفياتية في اوروبا الشرقية. ووافق حلف الاطلسي على البحث في اجراء مفاوضات حول الاسلحة النووية قصيرة المدى، اذا تمّ تنفيذ الاتفاق السابق واستطاع الحلفاء في «ناتو» ان يترجموا خطة بوش الى مقترحات رسمية توضع في جدول المفاوضات في النمسا.

وردّ الاتحاد السوفياتي بالايجاب، حيث تقدّم، هو الآخر، باقتراحات وبيانات أساسية، مثلما فعل أعضاء حلف شمال الاطلسي. الّا ان الاتحاد السوفياتي استثنى الطائرات، حيث يريد حلف وارسو التمييز بين الطائرات الدفاعية والهجومية، واستبعاد النوع الأول من عمليات الخفض.

وقد شكّلت هذه النقطة عقبة كبرى في سبيل تنفيذ جدول بوش الزمني. وهناك عقبة أخرى تتمثّل في مطالبة السوفيات بأن تشمل التخفيضات المقترحة القوات البريطانية، والفرنسية، والكندية، وغيرها، المرابطة في المانيا الاتحادية، بالاضافة الى القوات الاميركية. ومن الممكن، أيضاً، ان تؤخر عملية الصياغة، وعملية التحقق من الاجزاء الدقيقة والفنية، سير المفاوضات؛ اضافة الى ان ميخائيل غورباتشيوف يصرّ على اجراء مفاوضات موازية تتعلق بالاسلحة النووية قصيرة المدى، ومفاوضات أخرى تتعلق بالقوات والاسلحة البحرية.

مباحثات «سالت»

تتميّز هذه المفاوضات بأنها تستند الى نصّ مشترك أكثر تفصيلاً. ويرى المفاوضون من الجانبين انه بالامكان الانتهاء من أعمالهم قريباً، اذا تمّ التغلّب على العقبات.

هناك في الواقع أربع مشكلات رئيسة، أبرزها تلك التي تتعلّق بصواريخ SLCM . فالسوفيات يصرّون على تحديد كميتها حسب الاتفاقية الشاملة التي حدّدت الرؤوس النووية الاستراتيجية بستة آلاف صاروخ و١٦٠٠ عربة نقل لدى كل جانب، مؤكدين ان التحقق من هذه الاعداد ممكن من الناحية الفنية. الّا ان الولايات المتحدة الاميركية ترى انه من المستحيل التمييز بين الصواريخ النووية والصواريخ التقليدية SLCM دون أساليب التحقق والتفتيش التي لا يرضاها البنتاغون. ولذلك، يفضل الاميركيون استبعاد صواريخ SLCM من معاهدة الحدّ من الاسلحة الاستراتيجية

(سالت)، واتاحة الفرصة لاجراء تخفيضات خارج ما حدّدته الاتفاقية الشاملة[٧].

ومن بين العقبات الربط بين تخفيضات الاسلحة الاستراتيجية وتطوّر الاسلحة الفضائية. ويريد الاتحاد السوفياتي استخدام «سالت» وسيلة لفرض رقابة على تطوير اسلحة الفضاء الدفاعية. امّا الولايات المتحدة الاميركية، فتريد ان تتمتع بالحرية الكاملة في تطوير الدفاعات الاستراتيجية، على الرغم من انها تدرك ان مثل هذه العملية، من الناحية الواقعية، لا يمكن نشرها الاّ بالتفاوض مع الاتحاد السوفياتي[٨]. وما زالت المباحثات، في هذا الشأن، مستمرة بين الجانبين، ولم تنته بعد.

مباحثات الاسلحة الكيميائية

يرى كثير من دول لعالم الثالث ان الاسلحة الكيميائية هي ترسانة الرجل الفقير «النووية». وتتردد هذه الدول في التخلّي عنها. على المستوى الرسمي، اعترف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بامكانياتهما في مجال الاسلحة الكيميائية. لكن لا بدّ من القول ان دولاً أخرى من العالم الثالث ترفض الكشف عن اسلحتها الكيميائية؛ بل انها لم تنضمّ الى المفاوضات الجارية بهذا الشأن. وعليه، فان التوصّل الى حظر الاسلحة الكيميائية أمر شبه مستحيل دون تعاون واستجابة دوليين.

تجرى مفاوضات الاسلحة الكيميائية بهدف الاتفاق على تدمير المخزون من هذه الاسلحة، وفرض حظر على انتاجها، وذلك في مؤتمر نزع السلاح الذي تشترك فيه ٤٠ دولة، باشراف الامم المتحدة، في جنيف. لكن لا تزال ثمّة عقبات كثيرة جداً تحول دون تحقيق تقدّم كبير.

على أي حال، اجتمع ممثلو الدولتين العظميين بانتظام، وأعلنوا حصول تقدم في المباحثات، في ما يتعلق بالتفتيش ووضع جدول محدّد لتدمير مخزون الاسلحة الكيميائية. الاّ ان دولاً أخرى، مثل بريطانيا، لم تعرب عن اكتراثها بالأمر، وليس ثمّة أمل كبير في وضع نهاية لهذا النوع المهلك من الاسلحة.

وفي ما يتعلق بالدولتين العظميين، فقد اتفقتا على وضع جدول زمني لتدمير هذه الاسلحة، واجراء تفتيش على المصانع؛ وتدمير بعض الاسلحة ومعدات انتاجها سنوياً، على مدى عشر سنوات، على ان تحتفظ كل منهما ببعض الاسلحة حتى انتهاء الفترة الانتقالية. كذلك اتفقت الدولتان على اجراءات للقيام بعمليات تفتيش مفاجئة[٩].

التسلّح في الشرق الاوسط

قبل ان نبدأ بالبحث في قضايا الأمن المتبادل في منطقة الشرق الاوسط، يلزم ان نلقي الضوء على القدرات التسلّحة في المنطقة، سواء في مجال الاسلحة التقليدية، أو في مجال الاسلحة غير التقليدية.

الاسلحة التقليدية

يوضح الجدول الرقم ١ القدرات العسكرية لدول المواجهة العربية واسرائيل في عناصر الاسلحة الرئيسة، البرية والبحرية والجوية.

الجدول الرقم ١

ميزان القوى لدول المواجهة العربية واسرائيل(١٠)

الدولة	القوات المسلّحة (بالآلاف)	مجموع الدبابات	عربات مدرّعة	مدافع	طائرات قتال	طائرات عمودية	غواصات	قطع بحرية	زوارق صواريخ
مصر	٤٤٥	٢٤٣٠	٣٧٩٥	٤٠٦٠	٤٤١	٨٧	١٢	١١	٤١
سوريا	٤٠٤	٤٠٥٠	٤١٥٠	٤٠٥٤	٤٤٨	١٤٨	٣	٢	١٢
الاردن	٨٥	٩٧٩	١٣٤٠	٩٧٧	١١٤	٢٤	–	–	–
لبنان	١٥	١٤٠	٤٠٠	–	٦	٤	–	–	–
اسرائيل	١٤١	٣٨٥٠	٦٣٠٠	٤٠٠٠	٦٧٧	٨٠	٣	٢٨	١٥

الاسلحة الكيميائية

تدّعي اسرائيل، بصفة دائمة، بأن أعمالها واجراءاتها كافة هي للردّ على التصرّفات العربية، متخذة هذه الادعاءات وسيلة لتحقيق أمنها. ومن هذا المنطلق كان تصنيعها للاسلحة الكيميائية متذرّعة بوجود مثل هذه الاسلحة لدى بعض الدول العربية.

وفي العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، أُصدرت دراسة في اسرائيل توضح ان اسرائيل تشعر بخطر سوري، بسبب وتيرة تسلّح سوريا منذ العام ١٩٨٢، وحصولها على صواريخ سوفياتية أرض ـ أرض، وانتاج اسلحة كيميائية. وهذه الصواريخ قادرة على ضرب أهداف في العمق الاسرائيلي، وضرب التجمّعات البشرية بالأسلحة الكيميائية.

واستمرت الاتهامات الاسرائيلية للدول العربية على فترات منذ ذلك الوقت. ففي منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٨، أثارت الصحف الاسرائيلية ضجة حول الاسلحة الكيميائية المتوفّرة لدى بعض الدول العربية، في محاولة لاثارة ضجة دولية على هذا الصعيد؛ في حين ان اسرائيل نفسها استخدمت بعض الاسلحة الكيميائية (الغازات السامّة) ضد متظاهري الانتفاضة العزّل، واعترفت بذلك صراحة، وأكدته الفحوص وتقارير المستشفيات كافة. ومن الغازات المستخدمة في الجيش الاسرائيلي حالياً(١١):

القنبلة سي.ان: ويمكنها ان تعرّض حياة أي انسان في منتصف العمر للخطر، اذا ما أُطلقت داخل غرفة مساحتها ٦,٢٥ أمتار مربعة. وهي قادرة على قتل نصف الموجودين في الغرفة.

الغاز المسيل للدموع سي.اس: وينقسم الى ثلاثة أقسام: (أ) الأخفّ نوعاً، وهو يؤدي الى إثارة الجيوب الأنفية والعيون والسعال، ويؤدي الى احداث حروق جلدية؛ (ب) النوع الثاني يؤدي الى احداث جفاف في الفم، واختناق، وصعوبة في التنفس، وخوف يصل الى الرعب، وردود فعل عصبية جداً قد تصل الى حدّ الوفاة؛ (ج) النوع الثالث شبيه بالنوع الثاني، ويختلف عنه فقط في رائحته. ويفيد بعض التقارير بأن الاختلاف في الاعراض يتوقف على مدة تعرّض المصاب للغاز، والفترة من الاصابة الى وقت نقله للمعالجة. وهناك مصنعان يزودان الجيش الاسرائيلي بغاز سي.اس. هما

المعمل الفيدرالي ومصنع اسرائيلي باسم «يشبرا» ولو انه لم يستطيع، في بداية الاحداث، سدّ حاجة الجيش، ممّا حدا بالسلطات الاسرائيلية الى استيراد الغاز المذكور من الولايات المتحدة الاميركية، حيث استوردت ١٢٠ ألف قنبلة في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧[١٢].

وتفيد المعلومات، التي توفّرت حتى الآن حول البرنامج الكيميائي الاسرائيلي، بأن البرنامج يتضمّن انتاج الذخائر الكيميائية المطلوبة، وتشمل غازات أعصاب من نوع متطوّر. أمّا أسلوب استخدام هذه الذخائر، فسيكون على شكل قذائف مدفعية ميدان بعيدة المدى من عيار ١٥٥ ملم و١٧٥ ملم و٢٠٣ ملم ورؤوس حربية للصواريخ أرض ـ أرض الاسرائيلية من طراز لانس الاميركي الصنع، الذي يبلغ مداه ١٢٠ كم، و«اريحا ـ ١» و«اريحا ـ ٢»، وهما صاروخان اسرائيليا الصنع، يصل مدى الاول الى نحو ٦٥٠ كلم، في حين يصل مدى الثاني الى نحو ١٤٥٠ كم.

وبالاضافة الى ذلك، سيكون بمقدور اسرائيل استخدام ذخائرها الكيميائية الجديدة في اطار تسليح الطائرات المقاتلة، وبالاخص طائرات «ف ـ ١٦ فالكون» و«ف ـ ٤ فانتوم» و«أ ـ ٤ سكاي هوك»، وطائرات كفير اسرائيلية الصنع[١٣].

من الصعب جداً ان نتأكد من صحة أي انباء عن انتاج اسلحة كيميائية. فالدول العاملة في انتاج هذا السلاح لا تميل، لأسباب سياسية، الى الاعتراف بذلك؛ بالاضافة الى ان التكنولوجيا المطلوبة من اجل انتاج هذا السلاح ليست عالية، ويمكن الحصول عليها، وتغطيتها، بأساليب مختلفة. في السنوات الاخيرة، ازدادت الشواهد الدالّة على التوسّع الضخم الذي لحق بنادي الاسلحة الكيميائية، وتزايدت الاتهامات الاسرائيلية والغربية للدول العربية عامة[١٤]. فقد اوردت احدى الدراسات الاسرائيلية ان مصر هي أكثر الدول العربية تقدّماً في مجال الاسلحة الكيميائية. فقد كانت أول دولة عربية تنتج هذا السلاح، العام ١٩٦٣، من غاز الخردل والفوسجين؛ ثمّ قامت بتوسيع، وتحسين، ترسانة سلاحها الكيميائي من طريق اضافة غاز الاعصاب. وعشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان هناك تخوّف في اسرائيل من ان تستخدم مصر هذا الغاز، الأمر الذي حفز السلطات الاسرائيلية على شراء أقنعة للغازات من ألمانيا الاتحادية. وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، جدّد المصريون محاولتهم لانتاج اسلحة كيميائية، فبدأت المصانع المصرية في انتاج وسائل كيميائية لاستخدامها على ساحة القتال. وحسب احد الآراء، ان مصر تزيد قدرتها على انتاج الاسلحة الكيميائية، بواسطة شراء معدّات مناسبة من شركة سويسرية[١٥].

وحسب الدراسة، ان العراق هو الدولة العربية الثانية التي اتجهت الى امتلاك الاسلحة الكيميائية؛ ثمّ سوريا التي حصلت، لأول مرة، على الاسلحة الكيميائية من مصر في السبعينات؛ ومؤخراً بدأت بانتاجها المحلي الذاتي، وهي، حالياً، في مرحلة متقدّمة في انتاج الرؤوس الكيميائية لصواريخ أرض ـ أرض، التي تحتوي، على وجه التقريب، غاز الاعصاب. وذكرت مصادر رسمية في الادارة الاميركية ان سوريا تنتج غاز الاعصاب بمساعدة عملية حصلت عليها من غرب أوروبا. وقد ذكرت مجلة «كيميكال أند انجنير نيون»، ان سوريا تقطف ثمار الخبرة الالمانية في مجال انتاج الاسلحة الكيميائية، بالاضافة الى المساعدات التي تحصل عليها من شركات كيميائية سويسرية. وفي الصحافة الغربية، ذكر، مؤخراً، ان سوريا عرضت على ايران أسلحة كيميائية؛ والتخمين هو انه لدى ايران اسلحة كيميائية غير متقدّمة. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٥، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية فرض حظر على سوريا. وفي البيان، الذي أدلى به المتحدث باسم الخارجية الاميركية، جاء ان

الولايات المتحدة الاميركية قرّرت الحاق سوريا بقائمة الدول التي لن يسمح لها بالحصول على منتجات من شأنها ان تستخدم في صناعة الاسلحة الكيميائية في سوريا. وفي المناسبة عينها، اعرب المتحدث عن مخاوفه من ان تمدّ سوريا ايران بمثل هذا السلاح. وأضاف: «ان وجود سلاح كيميائي في أيدي السوريين يزيد فرص استخدام هذه الدولة لهذا السلاح بشكل مباشر».

صواريخ أرض ـ أرض

لقد أدّى ادخال الاسلحة الصاروخية الحديثة الى دول الشرق الاوسط، واستخدامها بفعالية وكفاءة في حرب الخليج، الى تطوّر جذري في مفهوم الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لأنها خلخلت التفوّق التقليدي في ميزان القوى الذي كانت تتمتّع به اسرائيل منذ فترة طويلة، وشعرت، لأول مرة منذ تأسيسها، بأنها تتعرّض لعنصر المفاجأة، وان مفهوم حدودها الآمنة، التي كانت تطالب بها، اصبح لا قيمة له، للأسباب التالية:

- تستطيع الصواريخ متوسطة المدى تدمير أهدافها في عمق اسرائيل من جميع الجهات في آن. وبذلك يتمّ تحقيق المفاجآت القاتلة بسرعة مذهلة.

- تستخدم هذه الصواريخ في الظروف الجوية والاوقات كافة، من قواعد متحرّكة، ويمكن تزويدها برؤوس تقليدية، أو نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية. وليس لاسرائيل القدرة الفنية على التصدي لجميع هذه الصواريخ في آن.

- ان اسرائيل تعرف، تماماً، ان ضيق رقعة الارض القائمة عليها وكثافة سكانها سيجعلانها هدفاً نموذجياً للتدمير الشامل، اذا ما قارنت نفسها بالميزة التي تتمتّع بها الدول العربية بمساحاتها الشاسعة، التي تمتد من المحيط الى الخليج، وضآلة الكثافة السكانية النسبية، وذلك لأن عدد الصواريخ العربية الهائل الذي سيتساقط عليها سيكون أضعاف ما تستطيع هي اطلاقه؛ وبالتالي، فان الأمة العربية ستصل الى مرحلة الردع الاستراتيجي المتوازن معها. ولكن نظراً الى تخوّف اسرائيل من الوصول الى هذه المرحلة الحرجة في الميزان العسكري، قامت بتوقيع اتفاقية المبادرة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الاميركية للمشاركة في برنامج «حرب النجوم»، وأسست وكالة فضاء اسرائيلية جديدة خاصة بها، واستفادت من تكنولوجيا عصر الفضاء والصواريخ متوسطة المدى، وتمكّنت من اطلاق أول قمر اصطناعي للأغراض العسكرية والانذار المبكر والتشويش الالكتروني والتنصّت والتصوير والاتصالات؛ كما انها تقوم، حالياً، باجراء بحوث مشتركة في تطوير الصاروخ «حيتس» (السهم) المضاد للصواريخ، وتطوير الاجهزة الالكترونية اللازمة لتضليل صواريخ جو ـ جو وأرض ـ أرض؛ كما حصلت على امتياز اميركي لتصنيع صواريخ مختلفة للقوات البرية، والجوية، تستطيع حمل رؤوس نووية وتقليدية، على حدّ سواء[١٦].

السلاح النووي في اسرائيل

ان امتلاك دولة لقوة نووية دون امتلاك الدولة المواجهة لها لهذه القوة، انما يعني خللاً في القوة العسكرية. ولهذا، فان امتلاك الولايات المتحدة الاميركية للقوة النووية كان دافعاً قوياً للاتحاد السوفياتي الى امتلاك هذه القوة، ونجح في ذلك بعد سنتين. وكان انضمام الصين الشعبية، أيضاً، الى النادي الذري دافعاً ملحّاً للهند للحاق بها في هذا النادي، وقد نجحت في ذلك. وعلى الجانب الآخر، فان باكستان تحاول، جادّة، ان تقف على قدم المساواة مع الهند. أمّا في منطقة الشرق

الجدول الرقم ٢

الصواريخ التعبوية التكتيكية في الشرق الاوسط ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩[١٧]

الدولة	الطراز	جافي	IISS
سوريا	فروغ	٢٤	٢٨
	سكود ب	١٨	١٨
	اس.اس ـ ٢١	١٢ ـ ١٨	١٨
العراق	فروغ ـ ٧	٢٤	٣٠
	سكود ب	٢٤	٢٠
	الحسين	؟	؟
	العابد	؟	؟
مصر	فروغ ـ ٧	؟	١٢
	سكود ب	؟	٩
ليبيا	فروغ ـ ٧	؟	٣٠
	سكود ب	؟	٧٥
	اس.اس ـ ١٢	؟	؟
المملكة السعودية	س.اس. اس. ـ ٢	؟	؟
اسرائيل	لانس	١٢	؟
	زئيف	؟	؟
	اريحا	١٢	؟

الاوسط والمنطقة العربية، فتشير الدلائل، جميعها، الى امتلاك اسرائيل للقوة النووية[١٨]. وربما الاختلاف هو في عدد الرؤوس التي تمتلكها بالاضافة الى سياستها العدوانية التي تهدف الى تدمير أي محاولات عربية لامتلاك القوة النووية لكي تنفرد بالقوة النووية.

كما تنظر اسرائيل، منذ نشأتها، الى القدرة النووية، امتلاكاً واستخداماً، على انها «عامل الردع النهائي والشامل» في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وترى اسرائيل في امتلاكها للقدرة النووية انها خيارها الاستراتيجي الحاسم، في حالة تهدّد كيانها واختل أمنها. ومن هذا المنطلق، سعت اسرائيل، بالوسائل المشروعة وغير المشروعة كافة، من اجل الوصول الى امتلاك القدرة النووية، التي اصبحت تمثل حجر الزاوية في نظريتها الأمنية. فمنذ انشائها، في العام ١٩٤٨، شكّلت اسرائيل مجلس أعلى للطاقة النووية، ما لبث ان اصبح هيئة للطاقة النووية تتبع مباشرة رئيس الوزراء، وتحت الاشراف المباشر لوزارة الدفاع من العام ١٩٥٢ (جميع مؤسسات البحث والتطوير والخبراء والعاملين في المجال النووي يخضعون لوزارة الدفاع لخدمة الاغراض العسكرية، بل ووزارة الدفاع هي التي تولّت اقامة المفاعل النووي في ناحال سوريك، الذي حصلت عليه اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية)[١٩].

وقد أتاحت المؤسسات النووية الاسرائيلية لوزارة الدفاع الفرصة للخبراء العسكريين لتمثيل اسرائيل، تمثيلاً شرعياً، في علاقاتها مع معاهد البحوث والتطوير النووية في الخارج، نظراً الى تحرّج معظم تلك المعاهد والمنظمات الدولية من التعاون مع العسكريين.

القدرة النووية الاسرائيلية

من المرجّح امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية العيارية، والتكتيكية (أقل من ٢٠ طناً)، وبعدد يكفي لردع جميع الدول العربية في آن؛ بالاضافة الى المعلومات الخاصة ببحوثها في مجالات الاسلحة الهيدروجينية والقنابل النيترونية.

وتتيسر لاسرائيل وسائل الايصال (الاطلاق) الآتية: (أ) الطائرات ف ـ ٤ وف ـ ١٥

وف ـ ١٦ وسكاي هوك وكفير وميراج؛ (ب) الصواريخ أرض ـ أرض لانس واريحا ـ ٢ واريحا ـ ٣؛ (ج) المدافع عيار ١٧٥ ملم و١٥٥ ملم؛ (د) امكانية وقدرة اسرائيل على انتاج الصواريخ الطوّافة «كرون»، التي تتواءم مع التضاريس وطبيعة الارض في اثناء التحليق. وبذلك يمكن اسرائيل الوصول الى جميع دول المواجهة العربية؛ وبالقدرة على تزويد الطائرات القاذفة في الجو، يمكنها الوصول الى باقي الدول العربية.

الأهمية الأمنية للمناطق المحتلة، بالنسبة الى اسرائيل

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة، بايجاز، الاهمية الأمنية للمناطق المحتلة، بالنسبة الى اسرائيل، بما في ذلك هضبة الجولان وجنوب لبنان.

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

عادت مسألة الاهمية الاستراتيجية للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واحتمالات التنازل عنهما، والاخطار الامنية الناجمة عن ذلك، لتشكل مدار نقاش واسع في اسرائيل. وقد برز هذا النقاش بشكل خاص في أعقاب تشكيل «مجلس السلام والامن» الذي يضمّ حوالى ٣٠ ضابطاً من أهمّ، وأشهر، القادة العسكريين الاسرائيليين ممّن يلتقون حول مبدأ «المساومة الاقليمية» بشكل عام (دون الاتفاق الكامل فيما بينهم على تعريف دقيق لحدود اسرائيل المطلوبة في الوقت الحاضر). وقد اعتبر قيام هذا المجلس بمثابة احتضان لقسم رئيس من المؤسسة العسكرية لمواقف حزب «العمل»، ووسيلة هامّة لتثقيف الرأي العام الاسرائيلي. ومن هنا، لم يكن من المستغرب قيام هيئة أخرى، فيما بعد، تضمّ مجموعة من الضباط الاسرائيليين المعروفين بولائهم لتكتل الليكود، تنادي بضرورة الاحتفاظ بالاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ في جميع الاحوال، وبحجة التهديدات الحيوية للأمن الاسرائيلي التي قد تنشأ عن الانسحاب ـ ولو الجزئي ـ منها.

ولكن النقاش الجاري داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية حول الأهمية الاستراتيجية للضفة والقطاع استمر نتيجة المستجدات التي طرأت على الساحة السياسية الداخلية، خلال الشهور الاخيرة، وأهمها الانتفاضة المستمرة على الاراضي المحتلة. ويمكن القول، ان الاصوات العسكرية المؤيدة لمبدأ «المساومة الاقليمية» وتلك المعارضة لها، تنطلق، الى حدّ بعيد، من تقويمها لآثار الانتفاضة، وانعكاساتها بعيدة الأمد على الاوضاع الاسرائيلية الداخلية، من جهة، وفرص السلام مع الجانب العربي، من جهة أخرى. وسنحاول في ما يلي النظر الى بعض الحجج الرئيسة التي يقوم عليها هذا النقاش[٢٠].

المواقف المؤيدة لمبدأ المساومة الاقليمية

يقوم التأييد الحالي لمبدأ الانسحاب الكامل، أو الجزئي، داخل بعض القطاعات العسكرية الاسرائيلية على عدّة فرضيات، يبدو أهمها على النحو التالي:

١ ـ العمق الاستراتيجي والدفاع غير المرن: يرى بعض المحلّلين الاستراتيجيين ان العقيدة العسكرية التي تمّ تطويرها، في مرحلة ما بعد حرب العام ١٩٦٧، ساهمت في الغاء الافضليات التي كان يمكن تحقيقها من اكتساب العمق الاستراتيجي الاضافي، نتيجة اقتران التوسّع الاقليمي بنظريات «الدفاع غير المرن». وحسب رأي نائب رئيس الاركان الاسبق، اللواء يسرائيل طل، فقد

تمّ تحييد العمق الاستراتيجي القائم ما بعد العام ١٩٦٧، بسبب سياسات الاستيطان التي عادت وأكدت ان خطوط وقف اطلاق النار الجديدة تشكّل حدوداً سياسية ـ اقليمية لا يمكن التنازل عنها. وقد عبّر طل عن رأيه، مؤخراً، بالقول انه «منذ اللحظة التي بدأنا فيها بالنظر الى خطوط وقف اطلاق النار في الجولان ووادي الاردن وقناة السويس كخطوط دفاعية جامدة، خسرنا عمقنا الاستراتيجي، ولم نفلح سوى في تمديد حدودنا الامنية. ان الغرض من الدفاع المرن هو تدمير العدو دون ضرورة الالتفات الى العامل الاقليمي. وفي المقابل، فان الغرض من الدفاع غير المرن هو الاحتفاظ بالارض. لقد قمنا بتطبيق مفهوم الدفاع غير المرن القائم بالنسبة الى الحدود السابقة ضمن الحدود الجديدة الواسعة الى أقصى حد... وبدأنا نتحدث عن العمق الجديد لتل ـ أبيب والقدس». وأشار طل، في تحليله، الى التكلفة المادية والمعنوية العالية المترتّبة على الاحتلال، وصعوبة الحفاظ على الهوية الاسرائيلية في مثل هذه الاوضاع.

٢ ـ تكلفة الاحتلال والضمان الأمني: يرى أكثر الدوائر العسكرية الداعية الى المساومة الاقليمية ان تكلفة ادامة الاحتلال ليست مقبولة بالنسبة الى اسرائيل، في الأمد البعيد. ويمكن تلمّس عدة أوجه لهذه الحجة:

تأثير الانتفاضة: تذهب احدى الطروحات الاسرائيلية الى ان تحويل الجيش الاسرائيلي النظامي الى قوات أمن داخلي، كما في حالة الانتفاضة، من شأنه ان يؤدي الى تآكل القوة الاسرائيلية الرادعة، والى افساد القِيَم المعنوية داخل القوات الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي، على حدّ سواء.

العامل الديمغرافي: ومن التقديرات التي تلتقي مع مثل هذه النظرة، دعوة بعض القادة الاسرائيليين الى ضرورة أخذ الاخطار الناجمة عن التكاثر السكاني العربي، في حال الاحتفاظ بالاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بعين الاعتبار. وتركز هذه الحجة على الجانب الامني لـ «القنبلة الديمغرافية»، والمصاعب المتراكمة التي سيواجهها الجيش الاسرائيلي في ضمان السيطرة على أعداد كبيرة من السكان العرب المستاءين من الاحتلال الرافضين لاستمراره. ومن الجدير ملاحظة ان البيان التأسيسي لـ «مجلس السلام والأمن» يبرز هذه النقطة بالذات؛ حيث يذهب الى انه في العام ٢٠٠٠ سيصل الميزان الديمغرافي بين العرب واليهود في اسرائيل والمناطق المحتلة الى ٥٥ بالمئة الى ٤٥ بالمئة (يهود لعرب). واذا استمر الوضع الحالي، فانه سيتمّ تحويل اسرائيل من دولة بأغلبية يهودية واضحة الى دولة ثنائية القومية. وحسب البيان، فان هذا يعتبر من أشد الاخطار الأمنية التي تواجه اسرائيل؛ وبالتالي، فالمطلوب هو «تحرير» اسرائيل وجيش الدفاع الاسرائيلي من عواقب حكم مليون ونصف المليون عربي فلسطيني (سيصل عددهم الى أكثر من مليوني نسمة في العام ٢٠٠٠) في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك على أساس المساومة الاقليمية.

الاحتلال والحرب المقبلة: من العناصر الاخرى في الفكر العسكري الاسرائيلي المنبثق من مدرسة «المساومة الاقليمية»، القول ان ادامة الاحتلال سيؤدي الى حرب جديدة في المنطقة قد تنطوي على تكلفة عالية جداً، من وجهة النظر الاسرائيلية. وفي حين ان احداً من المحلّلين العسكريين الاسرائيليين لا يشك (في العلن على الأقل) في مقدرة اسرائيل على الصمود في مثل هذه الحرب، تبقى الفرضية الرئيسة، هنا، هي انه يمكن تفادي الحرب المقبلة وتكلفتها المادية والبشرية في حالة التنازل عن الانتشار الاسرائيلي الراهن على الاراضي المحتلة. وضمن هذا السياق، ذهب عضو «مجلس السلام والأمن»، اللواء احتياط افرايم روتيم، الى ان اسرائيل قد تواجه ائتلافاً عسكرياً عربياً يضمّ ٢٠

فرقة وسبعة آلاف دبابة وألف طائرة حربية ونحو مليون عسكري في الحرب المقبلة، ضمن ظروف قد لا تكون مؤاتية، كلياً، من وجهة النظر الاسرائيلية الأمنية.

توفّر نظام أمني بديل: ان احد الجوانب الحيوية للنقاش حول القيمة الاستراتيجية للاراضي المحتلة هو تأكيد الجهات الداعية الى الانسحاب من الضفة والقطاع توفر البدائل الامنية المقبولة من وجهة النظر الاسرائيلية. ويُعتقد بأن ثلاث طائرات أواكس، يمكن الحصول عليها بسهولة من الولايات المتحدة الاميركية، تشكّل نظاماً أفضل للانذار المبكر من المحطات البرية الحالية المرتكزة على المرتفعات (المنطقة الجبلية)، التي تشكّل العمود الفقري للضفة الغربية. وقد أثار حديث لقائد سلاح الجو السابق، عاموس لابيدوت، جاء فيه «انه لا قيمة، اطلاقاً، للضفة الغربية من الناحية الدفاعية»، ردود فعل واسعة في اسرائيل، وانْ كان لابيدوت عاد وأكد أهمية الاحتفاظ بقدرات الانذار المبكر والدفاع الجوي في الاراضي المحتلة، وأهمية ضمان السيطرة على أجواء الضفة، ضمن سياق تأييده المبدئي لمبادلة الارض بالسلام. غير انه تجدر الاشارة الى احدى الخطط التي عرضها، مؤخراً، نائب قائد سلاح الجو الاسرائيلي السابق، اللواء غيورا فورمان، والتي حدّد فيها بعض المبادىء التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المضمار من وجهة النظر الاسرائيلية، وهي مسألة العمق الاستراتيجي والمناطق منزوعة السلاح، والترتيبات الاخرى.

ففي مسألة العمق الاستراتيجي والمناطق منزوعة من السلاح، رأى فورمان ان أي نظام أمني ينطبق على الوضع في الضفة الفلسطينية سيكون صالحاً للاستخدام في قطاع غزة والجولان. وبشكل عام، دعا فورمان الى اقامة مناطق منزوعة السلاح تقوم على تجميد الوضع القائم على خطوط المواجهة، بحيث يقبل الجانب العربي بعدم تغيير مواقع القوات والقواعد الجوية الموجودة حالياً. وهذا يعني انه «من أجل الوصول الى أهداف رئيسة داخل اسرائيل، ستحتاج الطائرات، والصواريخ، والدبابات، العربية الى عبور المسافة الحالية ذاتها»؛ وبالتالي لن تضطر اسرائيل الى التخلّي عن أي من «عمقها الاستراتيجي». وبمعنى آخر، طرح فورمان فكرة العمق العملي، بدلاً من العمق الاقليمي، بغية الافساح في المجال للانسحاب من على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وحسب هذا السيناريو، تستطيع القوات الجوية الاسرائيلية الدفاع عن «أرض الدولة» في حالات الطوارىء، عبر الاحتفاظ بحقها في القيام بالدوريات الجوية فوق المناطق التي تحرسها حالياً. وقال فورمان ان انكماش مساحة الاراضي التي يجب الدفاع عنها مباشرة قد ينطوي على ايجابيات من وجهة النظر الاسرائيلية؛ إذ انه قد يكون بالامكان الاحتفاظ بجيش نظامي أصغر لهذا الغرض. ومن الزاوية عينها تقريباً، ذهب قائد المنطقة الشمالية الاسبق، اللواء افيغدور بن ـ غال الى انه، من الناحية الأمنية، سيكون من الاسهل الدفاع عن «اسرائيل الصغرى» بالمقارنة مع خطوط التماس الحالية. وهذا، بدوره، يساهم في تعزيز مصداقية الرادع الاسرائيلي العام.

أمّا الترتيبات الأخرى التي لا يشملها نظام نزع السلاح، فتكون معالجتها عبر «الترتيبات المعوّضة» (compensatory arrangements). وحسب رأي فورمان، ينطبق هذا، بشكل خاص، على مسائل الاستخبارات، والسيطرة، واستعداد القوات؛ لكن يمكن التعويض عن نقص في احد هذه المجالات عبر الاستثمار في مجالات أخرى؛ على سبيل المثال الحفاظ على مستوى معيّن من الامن حتى في حال تقليص مساحة الارض المتوفرة، من طريق استغلال الموارد الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة والاتفاقيات السياسية. وركّز فورمان على أهمية مشاركة الولايات المتحدة الاميركية في مثل هذه الترتيبات، نتيجة مصالحها المرتبطة بايجاد حل في المنطقة، وقدرتها على تحمّل التكلفة المادية،

والمالية، المحتملة لمثل هذا الحل.

٣ ـ اقامة قنوات لـ «التعاون»: وحسب رأي فورمان، ليس من الضروري ان يكون نظام نزع السلاح نظاماً شاملاً، بل يمكن القبول بوحدات الشرطة، أو المشاة، العربية التي تعالج مسألة «الارهاب» بالاشتراك مع اسرائيل.

كذلك هناك ادراك لدى الدوائر العسكرية الاسرائيلية، المؤيدة لفكرة الانسحاب من على الاراضي المحتلة، انه يجب دمج هذا الانسحاب بمفهوم زمني، وبتصوّر سياسي ـ اقتصادي معيّن. ومن الآراء الرئيسة السائدة في هذا المضمار تلك الداعية الى ضرورة تنفيذ أي مخطط أمني ـ سياسي بالتدريج، عبر فترة زمنية مطوّلة نسبياً. فقد دعا برنامج «مجلس السلام والامن»، مثلاً، الى التقدّم نحو السلام بمراحل تجريبية تؤدي كل منها الى امتحان قدرة واستعداد الجانبين، العربي والاسرائيلي، على الالتزام بالاتفاقية. وحتى لو افترضنا ان هذا الجدول الزمني الصارم، وبعيد الافق، يمثّل موقف حدّ أقصى، الّا ان هناك ربطاً واضحاً ما بين الانسحاب والخطوات العربية المقابلة ضمن فترة زمنية معيّنة في أكثر الطروحات الداعية الى الانسحاب من على الاراضي المحتلة. وهذا يثير مسألة التداخل فيما بين العامل السياسي لمسألة الانسحاب (أي شروط هذا الانسحاب السياسية المسبقة) والجانب العملياتي. وهنالك توجّه أكيد داخل الاوساط الاسرائيلية المعنيّة نحو الاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية كوسيط، وكمحرّك، في تطوير الاطار السياسي العملياتي، من وجهة النظر الاسرائيلية.

المواقف المعارضة لمبدأ المساومة الاقليمية

تنطلق المواقف المعارضة لمبدأ المساومة الاقليمية من جملة تطوّرات ومفاهيم وخلفية عقائدية ـ سياسية تستوعب الجزء الأكبر من التيارات الاسرائيلية الداخلية المحسوبة على اليمين. غير انه بالاضافة الى هذه الاعتبارات النفسية، والسياسية، والايديولوجية، الهامّة، هنالك مجموعة من الحجج الأمنية التي تستند اليها هذه المدرسة، والتي يمكن النظر اليها على النحو التالي:

١ ـ العامل الاستراتيجي ـ الطوبوغرافي: تؤكد النظرة المعارضة للانسحاب من على الاراضي المحتلة أهمية العمق الاستراتيجي والارض في حماية اسرائيل وردع أي هجوم عليها. وعبر هذا المنظور يستند محللو واستراتيجيو هذه المدرسة، الى حدّ بعيد، الى دراسة مطوّلة، كان اللواء ارييه شاليف أعدها قبل سنوات، وجاء فيها: «تسيطر [الضفة الفلسطينية] على الجزء المسطح من الساحل (الغربي)... وحقيقة كون هذه المنطقة الضيّقة تشكّل القلب الحيوي لدولة اسرائيل، هي حقيقة بالغة الاهمية. فيقع ضمن المنطقة الممتدة من زخرون يعقوب في الشمال الى عوفاكيم في الجنوب ٦٧ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل و٨٠ بالمئة من منشآتها الصناعية». وخلص شاليف الى «ان اسرائيل لا تملك العمق الكافي للدفاع ضد عدو تتوفر لديه الادوات الهجومية من داخل الشريط الساحلي المحاذي لـ [الضفة الفلسطينية]، بل ان عدواً يدرك انه يستطيع تحقيق غرضه الاستراتيجي، عبر تحرّك تكتيكي يهدف الى شطر اسرائيل في المنتصف، سيملك حافزاً شديداً للقيام بذلك؛ وهذا الادراك، وحده، قد يكون كافياً لزيادة فرص الحرب والتقليل من فرص عملية السلام». وقد استكمل شاليف دراسته بتطوير بعض السيناريوهات لانسحاب اسرائيل، يقوم، بمعظمه، على الافتراض بتواجد عسكري مكثّف في مناطق حيوية عدّة من الضفة الفلسطينية. الّا ان الدوائر الاسرائيلية اليمينية لم تلتفت، على العموم، الى هذا الجزء من تحليله.

وبشكل عام، يمكن القول ان الحجة الاستراتيجية اليمينية تقول انه في عصر الصواريخ

ووسائل الايصال السريعة، وبعيدة المدى، تزيد أهمية العمق، وليس العكس. فهذا العمق، بالذات، هو ما يمنح الحدّ الادنى من الوقاية ضد أنظمة الاسلحة المتطوّرة، ويبعدها، بقدر الامكان، من المناطق السكانية الاسرائيلية. وتستتبع هذه الرؤية فرضيات عدة أخرى:

نهر الاردن هو الخط الدفاعي الأول: يشدّد أنصار هذه المدرسة على أهمية اعتبار نهر الاردن الخط الدفاعي الاسرائيلي الاول، الذي لا يمكن التنازل عنه في أي حال من الاحوال. وحسب رأي قائد المنطقة الشمالية مراقب الدولة سابقاً، اللواء مئير زوريع، فان «المناطق [المحتلة] هي ثروة استراتيجية لا يجوز التنازل عنها. حتى الدول الاكبر منّا بكثير، والتي تمتلك وسائل انذار الكترونية متطوّرة، تدعم هذه الوسائل بالارض... ومن واجبنا ان نسيطر، استراتيجياً، حتى نهر الاردن. ان مغزى ذلك، هو عدم الاكتفاء بالاحتفاظ بخط دقيق على طول النهر، بل يجب ان نحتل المنطقة الحيوية. وبمصطلحات العام ١٩٩٠، فان المنطقة الحيوية المقصودة هي بضعة كيلومترات من نهر الاردن والبحر». وبشكل أوضح، قال زوريع ان المنطقة الحيوية «هي المرتفعات، أي جنين ونابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل وبئر السبع. وعلى امتداد هذا الخط، من الضروري وجود تحصينات ومواقع محميّة. كل من يقول انه يمكن الدفاع عن نهر الاردن من دون احتلال المرتفعات يذرّ الرماد في عيون الجمهور. فالوسائل الالكترونية يمكن التشويش عليها، وطائرات اواكس يمكن اسقاطها...». ووافق رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، العميد يهوشع ساغي على ما قاله زوريع؛ بل ذهب الى ان اخلاء المناطق المحتلة يشكّل خطراً على اسرائيل، حتى ولو تمّ الاتفاق على عدم اجتياز أي جيش عربي لنهر الاردن باتجاه الغرب، لأنه، في حال خرق الجانب العربي لهذا الاتفاق، ستجد اسرائيل نفسها «في مواجهة على محاور جبلية، ومع سكان لا نسيطر عليهم، ويملكون القدرة على غلق هذه المحاور... وعندها، ستبدأ الحرب، في الواقع، من خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، باضافة خمسة الى عشرة كيلومترات...».

الترتيبات الامنية غير مجدية: تدّعي الدوائر المعارضة للانسحاب من على الاراضي المحتلة بأنه لا يمكن الاعتماد على الترتيبات، او الاتفاقيات، الامنية (مناطق منزعة السلاح، واجراءات تعزيز الثقة، الخ)، كبديل من الوجود العسكري المباشر. وأشار يهوشع ساغي الى ان الاتفاقيات الامنية التي تمّ التوصل اليها مع مصر، في أعقاب اتفاقيتي كامب ديفيد، لم تنفّذ بكاملها، حيث ان اسرائيل لا تمتلك، حالياً، القدرة على تصوير ما يجرى في سيناء، «وكلّنا نعرف انه توجد، في الوقت الحاضر، خروقات للاتفاقية من جانب مصر. هذا هامّ، لأن كل ترتيب كهذا يطرح، في نهايته، السؤال: عندما يخرقون الاتفاقية، ماذا سنفعل؟ أنخوض الحرب من اجل ذلك؟». ومن جهته، ذهب اللواء مئير زوريع الى ان «من يعتمد الوسائل الالكترونية، فانه يخدع نفسه ويخدع الجمهور. ليست هناك دولة في العالم تعتمد الوسائل الالكترونية فقط، حتى الدول العظمى، فانها تضيف الى ذلك الارض أيضاً». وحسب تصوّر اليمين الاسرائيلي، ليست هنالك ترتيبات كافية، أو صارمة، الى حدّ يمنع الاختراقات العربية، أو يحول دون قيام العرب بتقويض أية تسوية تقوم عليها، بغرض مواصلة الصراع ضد اسرائيل.

أهمية المستوطنات: يرى دعاة الاحتفاظ بالوضع القائم ان المستوطنات تقوم بدور أمني حيوي. فانتشار المستوطنات المسلّحة على محاور التقدّم المفترض باتجاه المناطق الاسرائيلية الحيوية يشكّل حاجزاً معرقلاً للخطط الهجومية العربية؛ كما ان المستوطنات تقوم بدور رئيس في مجال الانذار المبكر، من جهة، والسيطرة على السكان العرب، من جهة أخرى. وفي حين ان بعض انصار الانسحاب يقلّلون من أهمية المستوطنات، كعامل يدعم الامن الاسرائيلي في ظل تجربة حرب العام ١٩٧٣ في

الجولان، حيث تمّ اخلاء المستوطنات في وجه الزحف العسكري السوري، فالواقع ان هنالك مدرسة رئيسة في اسرائيل تجمع ما بين التيارات «اليمينية» و«اليسارية» على حدّ سواء، وتذهب الى ان الصهيونية، بمفهومها السياسي ـ الامني ـ الايديولوجي الشامل لا يمكن فصلها عن نشر المستوطنات والاحتفاظ بها على «أرض ـ اسرائيل». وليس من باب الصدفة ان يكون مشروع يغئال الون، بمختلف نماذجه، قد افترض مثل هذا الانتشار بمحاذاة نهر الاردن، كشرط من شروط الامن والانسحاب.

البعد السياسي والمقاومة: يصعب فصل البعد السياسي عن المنظور الاسرائيلي اليميني الامني لمسألة اخلاء الاراضي المحتلة. فبنهاية الامر، يربط هذا المنظور بقراءة معيّنة للنوايا العربية المفترضة واستحالة التنازل لهذه النوايا، لأسباب أمنية ودفاعية واضحة. وبعبارة أخرى، يفترض ان العرب سيستمرون بالسعي الى تدمير اسرائيل، مهما يكن الامر، ممّا يجعل من المستحيل التوصّل الى اتفاقية ثابتة ومستقرة معهم بشأن مستقبل الضفة والقطاع والجولان. هذا من جهة، امّا من الجهة الاخرى، فذهب الطرح اليميني الاكثر تطوّراً الى ان الشروط السياسية التي يطالب بها العرب، والتي تضمّ ارجاع الاراضي كافة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وضمان حق العودة لهم، الخ، لا يمكن الوفاء بها، مهما كان الامر، نتيجة الاضرار الامنية الجسيمة التي قد تنجم عن ذلك. وتضاف الى ذلك مشكلة المقاومة التي تستمر في الضغط على اسرائيل في مرحلة ما بعد التسوية. وكما جاء على لسان ساغي، فانه سيتغلّب في كل تسوية عنصر المقاومة، لأننا لن نحل مشكلة العودة التي هي عنصر رئيس في الاجماع العربي». ولذلك، من ناحية أمنية مجردة، فان كل تنازل عن الضفة، حسب رأيه، ضمن المعطيات القائمة، سيعرّض أمن اسرائيل للخطر.

الاهمية الامنية لمرتفعات الجولان[٢١]

تنظر اسرائيل الى تصاعد عملية التسلّح في سوريا بقلق شديد، وتخشى من الجهود السورية في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل. وقد ازداد هذا التهديد بحصول سوريا على الصواريخ السوفياتية ومحاولاتها الحصول على صواريخ متطوّرة من الصين أيضاً. وتنظر اسرائيل الى ان سوريا، في حالة نصبها لهذه الصواريخ في مواقع اطلاق على هضبة الجولان، ستكون قادرة على ضرب أي تجمّعات سكانية، او منشآت عسكرية في اسرائيل. ويبرز هذا اصرار اسرائيل على عدم اعادة هضبة الجولان الى سوريا، او على الاقل الاجزاء المرتفعة منها، حيث ان وضع هذه الصواريخ على أراضٍ مرتفعة يمثّل، بطبيعته، تهديداً أمنياً لاسرائيل. واسرائيل تنظر الى عدم امتلاكها عمقاً استراتيجياً عبر تطبيق نظرية طبوغرافية قائمة على أهمية ان تظل اسرائيل محتفظة بالمرتفعات التي تمثّل حلاً لمشكلة العمق الاستراتيجي، واستبداله بالارتفاع الاستراتيجي وضرورة حرمان دول الجوار العربي من الافادة من هذا الارتفاع. هذا بخلاف ما يحققه احتلال هضبة الجولان السورية، بالنسبة الى اسرائيل، من سيطرة على روافد نهر الاردن، والحاصباني، واليرموك، والليطاني، مع مزيد من اقامة المستوطنات في اراضي الجولان، أي مزيد من الكثافة السكانية في اسرائيل.

الاهمية الأمنية لجنوب لبنان

يمكن ملاحظة أهمية «المنطقة الأمنية» في جنوب لبنان، بالنسبة الى اسرائيل، من مراجعة أهداف الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٧٨، واعتداءاتها المستمرة على الجنوب بعد ذلك، الى ان توّج بالغزو الاسرائيلي الكبير للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، واخراج قوات المقاومة الفلسطينية من الجنوب، ثمّ من بيروت، ثمّ من طرابلس في الشمال، وحصر المقاومة الفلسطينية في أجزاء محدودة ومحاصرة

في لبنان.

وقد أطلق على الغزو الاسرائيلي للبنان، العام ١٩٨٢، عملية «سلامة الجليل»، أي تحقيق سلامة شمال اسرائيل، وحماية المستوطنات والمستوطنين واسرائيل عموماً من الهجمات والقصف الصاروخي من على الاراضي اللبنانية. وبعد انسحاب اسرائيل من لبنان، العام ١٩٨٥، أقامت «منطقة أمنية» في الجنوب بواسطة قوات عميلة لها (قوات سعد حداد، وفيما بعد انطوان لحد) معتمدة، اعتماداً كلياً، على اسرائيل ومدعومة بعناصر من الجيش الاسرائيلي. ويتراوح عرض هذا «القطاع الامني» من أربعة الى تسعة أميال، ويصل طوله، في بعض المناطق، الى حوالى ٢٠ كيلومتراً، وفي مناطق أخرى اقترب من ٤٠ كيلومتراً[٢٢]. هذا بخلاف الاطماع، أو الاهمية الاقتصادية، الاخرى في الجنوب، وما تحققه لاسرائيل من الاستيلاء على حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني[٢٣].

الأمن المتبادل بين الدول العربية واسرائيل

كيف يمكن تصوّر تحقيق الأمن المتبادل بين أطراف الصراع؟ وهل ستتمّ التسوية، اذا كان ثمّة مشروع فعلي لها، في اطار سلام شامل بين الدول العربية واسرائيل، أم ان السلام سيتمّ تحقيقه على مراحل رئيسة؟ الاحتمال الارجح هو ان يتمّ على مراحل، لصعوبة جمع شمل أطراف الصراع كافة، مرة واحدة. وهنا نجد ان مراحل السلام ستشمل: حل المشكلة الفلسطينية، بالاساس بالتنسيق مع الاردن؛ وحل المشكلة السورية ـ الاسرائيلية؛ وحل مشكلة اسرائيل ولبنان، في اطار مشكلات الجنوب، وفي اطار المشاكل الداخلية في لبنان. هذا بخلاف احتمالات انضمام كل من العراق والسعودية وليبيا ذات التأثير في الصراع[٢٤].

حل المشكلة الفلسطينية

يعتبر الوصول الى حل للمشكلة الفلسطينية هو الاساس لتحقيق الاستقرار والامن في منطقة الشرق الاوسط، وحلها يتمّ بقيام الدولة الفلسطينية. ويمكن اعتبار العوامل التالية هي المستلزمات الضرورية الدنيا لاقامة سلام دائم، ومستقر، بين اسرائيل ودولة فلسطين التي اعترف بها عدد كبير من دول العالم.

(أ) عامل التوقيت: لمزيد من الثقة بين الطرفين يفترض منح فترة من المشاورات قبل المفاوضات، لاتاحة المهلة اللازمة لقيام الأطراف المحلية بتفحّص أنماط المبادلات التي قد يتمّ التوصّل اليها بالتفاوض، وتهيئة الرأي العام الداخلي لتقبّل الشروط اللازمة لاقرار سلامل دائم.

(ب) التوفيق بين مطالب الحدّ الأدنى: لا بدّ من ان يتمّ الحل بالتفاوض بين القيادات ذات السلطة لدى الطرفين، حتى يمكن للتسوية ان تحظى بالدعم العربي اللازم، لضمان ديمومتها.

(ج) ضرورة المرونة: لكلا الجانبين ان يتمتّعا بالمرونة اللازمة لسدّ الثغرة بين المطالب المتناقضة. فلا يمكن لأي من الجانبين توقّع تحقيق مطالبه كافة والحصول على سلام دائم ومستقر في آن.

(د) ضرورة بحث كافة القضايا: خاصة المشكلات والقضايا التي تهمّ الفلسطينيين والاسرائيليين، مثل حق العودة، والتعويض، والقدس، الخ، من أجل الحدّ من الشكوك المتبقية، في حال قيام السلام.

(هـ) ضرورة السلام الشامل: اذا كان للسلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي ان يكون سلاماً مستقراً، فلا بدّ من ان يشكّل جزءاً من تسوية عربية ـ اسرائيلية شاملة.

(و) اشتراك الدولتين العظميين: ان اشتراك الدولتين العظميين في التسوية يعتبر شرطاً لازماً، ومسبقاً، يعتمد عليه الكثير من الشروط الاخرى.

العناصر السياسية والامنية للدولتين، فلسطين واسرائيل

(أ) الحقوق السياسية الفلسطينية: يتميّز الحل القائم على تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات السيادة بكونه يتوافق، الى أقرب حدّ ممكن، مع التطلعات الوطنية للفلسطينيين أينما كانوا.

ولا يمكن القبول بأقل من هذا الحل الذي سيحصل على مصادقة م.ت.ف. وبالتالي على موافقة أكثر الدول العربية. وستكون الدولة الفلسطينية متناغمة مع اعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أُعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والقائم على القرار ١٨١. وانطلاقاً من التأييد العالمي الواسع للدولة الفلسطينية، ليس هناك ما قد يحفز م.ت.ف. على القبول بما هو أقل من ذلك. بل، في الواقع، ان المنظمة لن تقبل بصيغة الحكم الذاتي أو بـ «الخيار الاردني» أساساً للسلام النهائي، نتيجة كون هذين الخيارين مرفوضين، قطعاً، من الفلسطينيين، ومن الرأي العام العربي الأوسع.

(ب) السلام الكامل: مقابل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة كاملة السيادة، سيكون من المتوقع ان يعترف الفلسطينيون بحق تقرير المصير الاسرائيلي. وهكذا سيلتزم الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، بتعهّدات تحفظ حدود كل منهما، وبالامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد بالقوة، ويتمّ الاتفاق على مختلف الترتيبات الامنية والضمانات المتبادلة. وسيكون من الضروري ان توافق الدول العربية الاخرى على التعهدات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، بغية ضمان التزام العرب بدعمها.

(ج) مسألة الحدود: ستقوم الدولة الفلسطينية داخل حدود العام ١٩٦٧، وسيتمّ الربط بين جزئي الدولة، أي الضفة بما فيها القدس الشرقية، من جهة، وقطاع غزة، من جهة أخرى، بواسطة ممرّ بري يصل فيما بينهما، يكفل حرية التنقّل للفلسطينيين على كامل اراضي دولتهم.

(د) السكان واللاجئون والمستوطنات: سيتشكل سكان دولة فلسطين من أهالي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين العائدين الى الدولة، والفلسطينيين في الخارج الذين يختارون الجنسية الفلسطينية. ومن غير المحتمل ان تؤدي هذه المشكلة المعقّدة الى الحؤول دون قيام سلام فلسطيني ـ اسرائيلي متى بدأت المفاوضات. ويمكن توقّع تبديل في المواقف المتشددة الحالية لصالح المزيد من المرونة، بعد ان يبدأ العداء بين الاطراف المتصارعة بالانحسار، وتزداد الرغبة في التوصّل الى تسوية على أساس الدولتين. ولكن سيكون على أية صيغة للتسوية ان تأخذ بعين الاعتبار الحقائق والمطالب الدنيا التالية:

- ستكون مسألة اللاجئين والمستوطنات احدى أصعب المسائل التي يجب تسويتها. فاسرائيل، بعد الانسحاب الى ما وراء حدود العام ١٩٦٧، قد تشترط قبولها بالدولة الفلسطينية بالتحفّظ من المطالب الأخرى كافة. وبالاضافة الى المطالب الاقليمية، قد تكون ثمّة مطالب بشأن الاملاك والتوطين. وذهب بعض الاسرائيليين الى انه لا يمكن حتى تقبّل المطالب بالتعويض، لأن تلبيتها تعني

الاقرار الضمني بحق الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم؛ وكذلك قد لا تقبل اسرائيل بدفق هائل من اللاجئين العائدين الى الضفة والقطاع، نظراً الى ان ذلك، برأيهم، سيدعم الرغبة في العودة الى ديارهم الاصلية.

امّا الفلسطينيون، فانهم يعتبرون ان لكل لاجيء الحق في العودة الى منشئه، بما في ذلك داخل اسرائيل. وهو حق مقدّس أُقرّ من قبل الامم المتحدة. علاوة على ذلك، فان أي قيود مفروضة على حق العودة الى دولة فلسطين الجديدة ستشكل تدخلاً في السيادة الفلسطينية، لا يمكن القبول به.

(هـ) دور منظمة التحرير الفلسطينية: امّا بالنسبة الى م.ت.ف. فلا مفرّ من القول انه لا يمكن حل الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني دون التسوية مع م.ت.ف. وأية تسوية أخرى، من النوع الذي تمّت محاولات للتوصّل اليها طوال العشرين عاماً الماضية، ستنتهي، حتماً، بالفشل.

---

(١) **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٩/٨/٢٦.

(٢) **ملحق القبس** (الكويت)، ١٩٨٩/٨/٢٤، ص ٣٢.

(٣) **السياسة**، ١٩٨٩/٧/١٦.

(٤) **الاخبار** (القاهرة)، ١٩٨٩/٨/١٦.

(٥) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨٩/٨/٧.

(٦) **الرأي العام** (الكويت)، ١٩٨٩/٨/١٠.

(٧) **السياسة**، ١٩٨٩/٨/١٤.

(٨) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٩/٩/١٠.

(٩) **مجلة الدفاع** (القاهرة)، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩.

(١٠) **السياسة**، ٦ و١٩٨٨/١٠/٧؛ **وبمحانيه**، ١٩٨٦/١٢/١٠؛ **وهعولام هازيه**، ١٩٨٨/٦/٢٩.

(١١) دار الجليل للنشر والدراسات، **التقرير الرقم ١٣١٩**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨/٩/١٠.

(١٢) **بمحانيه**، ١٩٨٧/٢/١٧.

(١٣) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٩/٨.

(١٤) **السياسة**، ١٩٨٩/٨/٢٦.

(١٥) د. جمال مظلوم، **تقديرات الخسائر الاقتصادية والبشرية في الجانب الاسرائيلي في الحرب القادمة**، القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، العدد ٣٤، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٣٠.

(١٦) في تقرير قدّم الى الكونغرس الاميركي، جاء انه على الرغم من وجود قوانين تحظر نشر المعلومات المتعلقة بالاسلحة النووية، فان دولاً مثل اسرائيل وجنوب افريقيا اشترت معلومات هامّة تتعلق بصنع السلاح النووي من وزارة الطاقة الاميركية، من خلال طلبات روتينية عادية.

(١٧) هانز يليكس، **القبس**، ١٩٨٩/٩/٧.

(١٨) **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، ملحق المجلد ٩، العدد ١٥، ١٨ آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١ ـ ٤.

(١٩) دار الجليل للنشر والدراسات، **التقرير الرقم ١٤٢٧**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٩/٥/٢٧، ص ١ ـ ٧.

(٢٠) **الاهرام**، ١٩٨٥/٣/١٦.

(٢١) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨** القاهرة: مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٩، ص ١١٦.

(٢٢) **النشرة الاستراتيجية**، المجلد ٩، العدد ٢٣، ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٦.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ملحق المجلد ١٠، العدد ٨، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١ ـ ٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ملحق المجلد ١٠، العدد ١٠، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١ ـ ٤.

الدور الاميركي في العملية السياسية

حسين حجازي

بينما تمضي الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثالث بالزخم ذاته الذي بدأت به وبدون تراجع الفلسطينيين عمّا يعتبرونه، بحق، المسار الاكثر جدوى لتحقيق اهدافهم السياسية، فان العام ١٩٨٩، على العكس من التوقعات المتفائلة التي برزت في أواخره، قد انقضى دون ان تبدو في الافق دلائل قوية على ان العملية السياسية في الشرق الاوسط، التي اكتسبت، مع مبادرة السلام الفلسطينية، زخماً سياسياً واسع النطاق، تتحرك على النحو المأمول. فبعد عدد من جولات الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، يبدو، بوضوح، ان ادارة الرئيس بوش ليست بصدد احداث تغيير دراماتيكي، وجوهري، في السياسة التقليدية التي انتهجتها الادارات الاميركية السابقة في التعامل مع الاحداث في المنطقة، وهي السياسة التي قام وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بتأكيدها، مجدداً، عشية اللقاء الذي تمّ بين شامير وبوش، في واشنطن، مؤخراً، والتي اطلق عليها وصف «الخطوات الصغيرة».

لقد بدا، لبعض الوقت، ان الاعلان الفلسطيني، في الجزائر، والذي أعاد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، توضيحه في جنيف، كافٍ لتحقيق خرق في جدار الجمود السياسي الذي ظل، منذ العام ١٩٧٩، يعيق حلّ أزمة الشرق الاوسط، بعد التوصل، في ذلك العام، الى التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين كانتا ذروة نجاح الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط. وقد عزّز هذه الرؤيا ذلك الارتباط الذي برز في التحليلات السياسية، في أواخر العام ١٩٨٨، بين اعلان جنيف بالموافقة على الشروط الاميركية التي وضعها كيسنجر، من جانب المنظمة، والذي استتبع باعلان صادر عن ادارة ريغان السابقة، بفتح حوار مع المنظمة، وبين انهيار مبدأ كيسنجر في الشرق الاوسط؛ وكذلك تأثير قيام كيسنجر بابداء التحفظ من الطريقة التي تمّ بموجبها عقد الصفقة بين المنظمة وادارة ريغان في أيامها الاخيرة، على اعتبار ان الشروط التي وضعها كيستجر وأقرت في العام ١٩٧٥، لم تعد، في العام ١٩٨٨، كافية كثمن لموافقة الولايات المتحدة الاميركية على فتح حوار مباشر مع المنظمة. ومن وجهة نظر كيسنجر، فانه كان يتوجب قيام ادارة ريغان بتطوير هذه الشروط وادخال بعض القيود الاضافية عليها، بما يتلاءم والهدف الاساسي الرامي الى ابعاد المنظمة عن المشاركة في المفاوضات.

على المستوى التكتيكي، فان الاعلان الفلسطيني بدا نجاحاً باهراً لدبلوماسية عرفات، التي فاجأت الاميركيين والاسرائيليين، على حدّ سواء، والتي هدفت الى كسر الفيتو الاميركي برفض التحدث مع المنظمة، والى دق اسفين في جدار العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية. لقد كان التطوّر المتسارع في المواقف، في نهاية العام ١٩٨٨، الذي تزامن مع تسلّم ادارة الرئيس بوش الجديدة مقاليد السلطة في البيت الابيض ايذاناً بتحوّل دراماتيكي في المشهد السياسي الشرق أوسطي، بدا وكأنه يتجاوز، هذه المرة، المنحى المألوف للتطورات التي شهدتها المنطقة. ولكن، في غضون ذلك، كان من شأن

الوتيرة المتسارعة للمواقف، والاتجاه الدراماتيكي الذي ميّز التطوّرات، ان يحجبا عن الانظار، ولو بصورة مؤقتة، الاسئلة الاكثر جوهرية التي تتصل بالمسار السياسي الجديد، والتي كان من شأن طرحها ان يساعد، بصورة أفضل، على القيام بتشخيص أكثر واقعية لسياسة الاطراف ككل. وهذه الاسئلة يمكن تلخيصها بنقطتين: الاولى، إلى أي مدى يمكن ان تذهب الادارة الاميركية الجديدة في مكافأة المنظمة على مرونتها الحالية، أو بصيغة أخرى، ما هي الحدود التي يمكن ان تذهب اليها ادارة بوش في الخروج على قواعد السياسة الاميركية التقليدية، بتوجيه الضغط على اسرائيل، لتليين تصلّبها السياسي؟ والثانية، هل يمكن ان تشكل الدبلوماسية بديلاً من ممارسة الاكراه بالقوة، لاحداث التغيير المطلوب في موقف الخصم؛ بل ما هي الفرص الواقعية لنجاح منظمة التحرير الفلسطينية في خيارها القائم على دخول اللعبة في شوطها الاخير؟

لقد بدت الخطوات الدبلوماسية التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الولايات المتحدة الاميركية، عبر هجوم السلام الفلسطيني، على انسجام مع المنطق الداخلي للاستراتيجية العربية، والفلسطينية، التقليدية، التي تقول انه في غياب القدرة على ممارسة الحسم العسكري ضد اسرائيل بالوسائل العنفية، فان فرص جذب اسرائيل واقناعها بالتفاوض على تسوية سلمية عادلة، يعتمد على اقتناع الولايات المتحدة الاميركية بلعب دورها المطلوب بالضغط على اسرائيل، بسبب الاعتماد المتزايد لاسرائيل على الدعم والمساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة الاميركية. وفي الواقع، فان هنري كيسنجر هو الذي قام، منذ العام ١٩٧٣، بالتشديد على هذا المبدأ في السياسة الشرق أوسطية كأمر مسلّم به؛ وهكذا، فان توجّه عرفات الى الحصول على الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية كان يقصد منه حمل الاميركيين على استخدام نفوذهم في الضغط على اسرائيل، لجعلها تقبل، في المرحلة التالية، بالجلوس مع المنظمة، للتفاوض بشأن عملية السلام، وذلك وفقاً لافتراض مؤداه ان الولايات المتحدة الاميركية ينبغي ان تضع ثقلها، في اللعبة، على نحو أكثر موضوعية، وان اسرائيل سوف تضطر، لاحقاً، الى القبول بالامر الواقع. ولقد تعزّز هذا الافتراض، بصورة ملموسة، في الشهور الاولى من عهد الرئيس بوش، لاسباب كثيرة، ابرزها الانطباع الذي أحاط بشخصية الرئيس الجديد وطاقمه، حيث يعتبر بوش، على نطاق واسع، شخصية أقل تعلقاً، من الناحية العاطفية، باسرائيل، ويتميّز بأنه أكثر حذراً في التعامل مع المسائل الدولية، وأقل تهوّراً، قياساً بسلفه ريغان، اضافة الى خبرته الواسعة في السياسة الدولية، والمزايا التي يتحلّى بها وزير خارجيته، جيمس بيكر. ولفت الانتباه قيام بوش، في نهاية العام ١٩٨٨، بالتخفيف من حدّة المعارضة الاميركية لمبدأ اقامة الدولة المستقلة، حين صرّح، في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، بأن بلاده لن تعارض ذلك، اذا قرّرت الاطراف المعنيّة الموافقة عليها، على الرغم من انه تمسّك بالاعتقاد بأن مستقبل الضفة وغزة يمكن ان يتمّ في اقامة نوع من الكونفدرالية مع الاردن.

وخلال الشهور الاولى على تسلّم ادارة بوش، بدا ان هناك تغيّراً ما في المقاربة الاميركية التقليدية أدّت الى ظهور المخاوف في اسرائيل، حين أبدت الادارة الاميركية الجديدة ميلاً الى تشجيع عملية التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين، كمرحلة أولى، تمهّد، فيما بعد، للتفاوض بين الدول العربية واسرائيل. وكان هذا التحوّل بمثابة انتصار للدبلوماسية الفلسطينية، التي ترى في ذلك اعادة النزاع في المنطقة الى جوهره الاساسي. وربما كان الدافع الاساسي الى هذا التغيير هو اضطرار العاهل الاردني، الملك حسين، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، الى الاعلان عن فك الارتباط القانوني، والاداري، بالضفة الفلسطينية، واستطراداً حدوث اعتراف اميركي ضمني بالنتائج التي انتهت اليها

قمّة الجزائر الطارئة، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، والتي تبنّت الاستراتيجية الفلسطينية.

وهكذا كان من شأن الانسحاب الاردني والمصادقة العربية في قمّة الجزائر على الاستراتيجية الفلسطينية، ان يمهّدا الطريق لمنظمة التحرير الفلسطينية، للبروز بوصفها المتحدث، والمحاور، الرئيس في الشرق الاوسط، بعد ان كانت محاوراً يدور في فلك آخرين، غير معترف به من قبل الولايات المتحدة الاميركية. غير ان هذا التحوّل، الذي بدا خطوة الى أمام، بالنسبة الى المنظمة، وضع المنظمة، في الوقت عينه، في مواجهة اختبار قدرتها على ان تكون «اللاعب الاصيل» بدلاً من اللاعبين البديلين، الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد، في مواجهة اللاعب الاميركي. الّا ان واشنطن، التي تلقّفت الكرة الموجّهة اليها، لم تذهب في الردّ على الحركة الفلسطينية بقوة اندفاع موازية، واحتفظت لنفسها ـ وقد أدركت المخاطر التي تنطوي عليها قوة الاندفاع الفلسطينية ـ بشروط ادارة اللعبة، طالما اخفقت في تحديد قواعدها. فالحوار مع المنظمة، الذي بدا، في حينه، ثمناً لا بدّ من دفعه لقاء الخطوة النوعية الفلسطينية، بقي، بعد جولات عدة، مقيّداً بحركة الطرف الاميركي، التي لم تتجاوز الرغبة في تنفيس الاحتقان الاقليمي، والدولي، الذي سبّبته الانتفاضة، والايحاء بأن الامور بدأت تتحرك في الشرق الاوسط، فيشعر اطراف الصراع، جميعاً، بشيء من الرضى، وبالتالي تتاح للادارة الاميركية كل الفرص لادارة الازمة على النحو الذي ترتأيه.

في هذا الوقت، جاءت المبادرة التي اتخذها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، القاضية بالدعوة الى انتخابات في الاراضي المحتلة، تكتيكاً من جانب شامير المتصلّب، يهدف، في جانب منه، التخفيف من العزلة الدبلوماسية حول اسرائيل. وبخلاف التوقعات، أعلنت الادارة الاميركية، التي حثّت على هذه المبادرة، عن تبنّيها لمبادرة شامير، باعتبارها خطة مناسبة للبدء في مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ومنذئذٍ، بدأ الاميركيون في استخدام الضغط، ولكن باتجاه المنظمة، لاقناعها بقبول «خطة شامير»، التي ترمي، في الواقع، الى توجيه المفاوضات الى البحث في أمور اجرائية جانبية، بدلاً من التفاوض على المسائل الجوهرية لقضايا النزاع. وكان الموقف الاميركي هذا مخيباً للآمال، ليس فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وللرئيس المصري، حسني مبارك، الذي أوضح، في أعقاب اعلان شامير لخطته، ان هذه الخطة ليست سوى محاولة لالهاء الجميع بقضايا ثانوية.

وعلى الرغم من ذلك، فان مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تغلقا الباب تماماً أمام امكانية التعامل مع خطة شامير، انطلاقاً من اقتناع بأن شامير، اصلاً، ليس في وارد القبول بتسوية في ظل أوضاع يبدو العنصر الفلسطيني هو الضاغط فيها؛ وعليه، من الافضل توريط الاميركيين في اكتشاف نوايا شامير والاصطدام معه، بدلاً من ان توجّه الولايات المتحدة الاميركية اللوم الى الجانب العربي. وفي هذا السياق، جاءت ما أطلق عليها «النقاط العشر» المصرية محاولة لتوسيع جدول المفاوضات؛ وتالياً حثّ الولايات المتحدة الاميركية واقناعها بضرورة استخدام الضغط على شامير ليقبل بتعديلات تسمح بجعل خطة الانتخابات أرضية مقبولة، من جانب المنظمة، كمدخل لمفاوضات شاملة. وكان من شأن الموقف المصري ـ الفلسطيني المرن، هذا، ان يحوّل الكرة الى الملعب الاسرائيلي.

عند هذه النقطة، بدا وزير الخارجية الاميركية، بيكر، مقتنعاً بضرورة التدخل، من اجل اخراج المفاوضات غير المباشرة من الطريق المسدود، فطرح مبادرته ذات النقاط الخمس. ولقد بدت المبادرة هذه، في جانب منها، تطوراً في موقف الوسيط الاميركي بغية التغلّب على العقبات التي تواجه الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي. غير انها اصطدمت بخيبة الأمل في كل من اسرائيل (خصوصاً من قبل

رئيس الوزراء شامير) وفي مقرّ المنظمة، في تونس، باعتبارها لا تستجيب للاهداف المأمولة لكلا الطرفين.

من حيث المبدأ، شكّلت مبادرة بيكر خيبة أمل لرئيس الوزراء الاسرائيلي على مستويين:

اولاً: بغض النظر عن كون مبادرة بيكر تعتمد، بصورة اساسية، جوهر مشروع شامير للانتخابات الذي طرحه في أيار (مايو) الماضي، الّا ان مجرّد تبنّي الولايات المتحدة الاميركية لمبادرة تهدف الى تحريك المفاوضات يعني ان الادارة الاميركية قرّرت مجاراة الموقف الفلسطيني وعدم نفض يدها من المشكلة. ومن وجهة نظر شامير، لا يبعث هذا الأمر على الارتياح، أو الاطمئنان.

ثانياً: لا توجد هناك أية ضمانات في المستقبل لأن تبقى المفاوضات مقيّدة بجدول الأعمال الذي تشترطه اسرائيل للمفاوضات؛ وتالياً، لن يكون هناك ضمان في المستقبل من توسيع جدول المفاوضات، أو عدم قيام الولايات المتحدة الاميركية بممارسة الضغوط على شامير، خصوصاً وان الافتراض القائل بعدم قدرة حزب العمل على تشكيل ائتلاف حكومي بديل بالتعاون مع المتدينين، يبدو افتراضاً مشكوكاً فيه، بعد الانتصار الذي حققه حزب العمل في انتخابات الهستدروت، وظهور بوادر خلافات بين الليكود والاحزاب المتديّنة في اسرائيل؛ وكذلك بعد ان تبيّن ان الاعتقاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تعارض الانتخابات لا يعكس تقديراً صحيحاً لبراعة عرفات الشهيرة في ادارة المناورات السياسية.

أمّا التحفظات الفلسطينية من المبادرة، فتمثّلت بمستويين أيضاً: الاول، مسألة حق المنظمة في تشكيل الوفد الفلسطيني الى المفاوضات؛ والثاني، ضرورة جعل جدول الاعمال للمفاوضات مفتوحاً غير مقيّد.

اذن، يمكن القول ان تحفّظات رئيس الوزراء الاسرائيلي، بغض النظر عن محتوى التعديلات التي يطالب بها، تقوم، اساساً، على مبدأ التحرّك الاميركي الى المفاوضات، بغض النظر عن مضمونها؛ بينما تنطوي التحفظات الفلسطينية على عناصر تتصل بموضوع المفاوضات، وجوانب اجرائية أخرى.

وحتى الآن، وصلت المساعي الاميركية لحلحلة المواقف الى طريق مسدود يصعب فتحه، الّا بتحوّل دراماتيكي اميركي في اتجاه الضغط على اسرائيل. فهل مثل هذا التحوّل قابل للحدوث في المدى المنظور ؟ وما هي العوامل التي يمكن ان تدفع الادارة الاميركية اليه؟

تحتّم الاجابة عن ذلك اجراء فحص دقيق للمناسبات التي قامت خلالها الولايات المتحدة الاميركية بممارسة الضغط على اسرائيل، وقياس ذلك على مدى توفّر الحاجات والفرص في الوقت الراهن، التي يمكن ان تدفع الولايات المتحدة الاميركية الى القيام بمثل هذا الضغط، وتكراره. هناك مناسبات قليلة دفعت الادارة الاميركية، تحت تأثير اغراض متباينة، الى استخدام اسلوب الضغط على اسرائيل، ويمكن ادراجها، حسب الاهمية، على النحو التالي:

- حين كانت اسرائيل تقوم بأعمال تتعارض مع الاهداف الاستراتيجية الاميركية في المنطقة. والحالة اليتيمة التي قامت اسرائيل خلالها باتخاذ مبادرات عسكرية تتعارض مع الاهداف الاميركية، هي انخراطها ومشاركتها في العدوان الثلاثي، العام ١٩٥٦، على مصر. وقد استخدمت ادارة الرئيس دوايت آيزنهاور ضغوطاً قوية على اسرائيل لسحب قواتها من سيناء. والمفارقة ان اتخاذ الولايات المتحدة الاميركية لهذا الموقف لم يكن يقترن، فعلياً، بتحقيق ادارة آيزنهاور انجازات ملموسة

على صعيد محاولتها كسب مصر.

○ استخدام الضغوط السياسية، لاسباب تتعلق بالنجاح، أو تسهيل، الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الاميركية، بشأن المفاوضات في الشرق الاوسط. والمثالان البارزان على هذا الصعيد، هما: الاول، التهديد الذي مارسه وزير الخارجية الاميركية الاسبق، كيسنجر، لاسرائيل باعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، في أعقاب الفشل الذي منيت به محاولة كيسنجر التوصّل الى اتفاق لفصل القوات بين مصر واسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٧٥؛ والثاني، البيان الاميركي ـ السوفياتي المعروف ببيان فانس ـ غروميكو، الذي أُصدر حول الشرق الاوسط، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، والذي مثّل ذروة التقدّم في الموقف الاميركي في عهد الرئيس جيمي كارتر. وقد أيّدت المنظمة البيان، في حين رفضته اسرائيل وتمكّنت، عبر ضغوطها المضادة على الادارة الاميركية، من جعل هذه الاخيرة تتراجع عن البيان بعد حوالى اسبوعين من صدوره.

○ أمّا النموذج الثالث والاخير، فيمكن ان يندرج ضمن خانة العقوبات أكثر من كونه ضغطاً فعلياً على اسرائيل، وذلك في اطار ردود الافعال الاميركية على مبادرات سياسية، أو عسكرية، اسرائيلية، كان من شأنها مسّ شبكة العلاقات، والمصالح، الاميركية مع الدول العربية، أو أدّت الى التسبّب في احراج الادارة. والمناسبتان اللتان استخدمت خلالهما الولايات المتحدة الاميركية هذه العقوبات، هما: ١ ـ تعليق ارسال شحنات طائرات ف ـ ١٦ الاميركية الى اسرائيل، في اعقاب تفجير اسرائيل المفاعل النووي العراقي، في حزيران (يونيو) ١٩٨١؛ ٢ ـ تأجيل تزويد اسرائيل، أيضاً، بـ ٧٥ طائرة ف ـ ١٦ خلال غزو لبنان، العام ١٩٨٢.

وباستثناء النموذج الاول، وبصورة جزئية النموذج الثاني، فان أيّاً من الحالات الاخرى، ومن ضمنها مفاوضات السلام في الشرق الاوسط والحوار الاميركي ـ الفلسطيني، لم تستوجب، بعد، من وجهة النظر الاميركية، ممارسة ضغط جدي على اسرائيل. فالولايات المتحدة الاميركية لا ترى، في الوقت الحالي، تهديداً جدياً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة يستوجب اجراء تغيير دراماتيكي في سياستها المتبعة ويفرض التدخل بقوة. ورؤيتها هذه نابعة من شعورها بالاطمئنان الى ان الظروف الدولية، والاقليمية العربية، تعمل لصالحها. فهناك انحسار في مستوى حدّة المنافسة بين القوتين العظميين في المنطقة، بعد التراجع الملموس في النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط، وفي غير مكان؛ وهناك التراجع الملحوظ الذي طرأ، خلال السنوات الاخيرة، على الافضليات في جدول اعمال المنطقة، حيث باتت الازمات الاقتصادية تتصدر أولويات الاهتمام لمعظم الدول العربية، على حساب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي وإنْ كان يفرض مخاطر على بقاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي بدون حل، الّا انه يعكس، من جهة أخرى، ضعف الرغبة العربية في ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الاميركية. وضمن هذا الوضع المطمئن للادارة الاميركية، يتعزّز اعتماد واشنطن على اسرائيل، بصورة مطردة، باعتبار هذه الاخيرة «ثروة استراتيجية» للاولى في المنطقة.

الانجازات الفلسطينية

لقد شكّل اعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، وفيما بعد بيان عرفات التوضيحي في جنيف، في نهاية العام ١٩٨٨، ذروة الحملة الدبلوماسية الفلسطينية. وقد أسفرت هذه الحملة عن ثلاث نتائج سياسية هامّة لصالح الجانب الفلسطيني:

١ ـ فتح حوار مباشر بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. لأول مرة بصورة رسمية، علنية، منذ القيود التي وضعها كيسنجر على الحوار مع المنظمة، والتي أُعلنت في العام ١٩٧٥.

٢ ـ اعترفت أكثر من مئة دولة بصورة قانونية، أو ضمنية، بالدولة الفلسطينية، وهو حجم من الاعتراف يفوق عدد الدول التي تعترف باسرائيل. وقد عزّز ذلك قدرة المنظمة على اكتساب الشرعية الدولية، وأكد حضورها في المحافل السياسية، بصورة أفضل من أي وقت مضى.

٣ ـ أسهمت الحملة في ازالة العقبات والقيود من أمام انفتاح دول اوروبا الغربية بصورة أوسع على منظمة التحرير الفلسطينية، وشكّلت زيارة عرفات الرسمية لفرنسا، واستقبال الرئيس فرانسوا ميتران، له ذروة الانفتاح الاوروبي.

تشكّل هذه النتائج، في مجملها، حصاداً لا يستهان به، استطاع الجانب الفلسطيني جنيه في عام منذ اطلاق مبادرته السياسية. وهو، في هذا المسار، انما سلك الخيار الممكن. فاستراتيجية الحسم من خلال القدرة على تأمين الاجماع الدولي، لاقرار الهدف النهائي الذي تسعى القيادة الفلسطينية الى تحقيقه، وهو اقامة الدولة الفلسطينية، يبدو منسجماً مع منطق التحليل الفلسطيني للتغيير الذي احدثته الانتفاضة، وهو التحليل الذي يقول ان الانتفاضة تعادل، من الناحية الموضوعية، حرباً فلسطينية ـ اسرائيلية، لا بدّ ان تقود الى انجاز سياسي بمستوى تحقيق هدف أقصى.

بيد ان هذه المقاربة السليمة يعوزها عنصر أساسي لتحقق النتيجة المتوخّاة منها، هو اقتناع الطرف الآخر، اسرائيل، بصحتها.

حتى الآن، هناك انقسام في المجتمع الاسرائيلي بصدد تحليل الاهمية الاستراتيجية التي تتضمّنها الانتفاضة. وبالتالي، بصدد تقويم التعامل السياسي مع ابعادها ونتائجها. هذا الانقسام هو، في الحقيقة، دليل على قوة التأثير الذي استطاعت الانتفاضة احداثه، على مدى السنتين الماضيتين، في أوساط النخب السياسية الاسرائيلية بشكل خاص، والمجتمع الاسرائيلي بشكل عام، لناحية القدرة على احداث انكسار في معادلة القوة السائدة. ففي حين يرى جانب المتشددين ومن يسمّوا بـ «الصقور» ان الانتفاضة ليست سوى «محاولة فلسطينية أخيرة» تستطيع اسرائيل التعامل معها والانتصار عليها، يرى جانب اليسار والمعتدلين ان الاخلال في التوازن قد حدث فعلاً، منذ اللحظة التي فشل فيها التفوّق العسكري الاسرائيلي في تأدية المهام الموكولة اليه على النحو الذي كان يؤدي به مهامّ سابقة في الخارج. وحتى تحظى مصداقية وجهة النظر هذه باقتناع القوى الفاعلة في اسرائيل بها، ويتحوّل الانقسام حولها الى اجماع عليها، ينبغي العمل في اتجاهين: الاول، الضغط أكثر على اسرائيل في الداخل؛ واستطراداً، في الاتجاه الثاني، تحقيق «تنسيق عربي» فاعل وحشد وسائل قادرة على الضغط على الولايات المتحدة الاميركية، لكي تصبح أكثر ايجابية ومنطقية في التعاطي مع حقوق الشعب الفلسطيني. والانفراج الذي تشهده العلاقات فيما بين الدول العربية، حالياً، قد يكون ملائماً للعمل على تطوير الدور العربي، الذي لم يزل يراوح في موقف المراقبة، أو السلبية.

التغلغل الاسرائيلي في افريقيا

نجدة الشواف

تعتبر القارة الافريقية من أهمّ ميادين الصراع العربي ـ الصهيوني، وهكذا يجب ان ينظر العرب اليها. فالروابط التاريخية، القديمة قدم التاريخ، بين الامة العربية والقارة الافريقية، ومخاطر الوجود الاسرائيلي المتشبث بالقارة على المصالح القومية العربية العليا، سببان كافيان لأن يجعلا العرب يستبدلون اللامبالاة بالتفكير، والتخطيط، والعمل الجاد والمثابر، قبل ان تتحوّل القارة الى بؤرة كراهية لكل ما هو عربي ومصدر شرّ على المصالح القومية العربية العليا، وقبل ان تصبح مزرعة اسرائيلية.

بدايات التسلل الاسرائيلي الى افريقيا

استطاع اليهود المهاجرون الى فلسطين من اقامة علاقات صداقة وتجارة مع عدد من البلدان الافريقية، بتشجيع من الوكالة اليهودية في فلسطين (التي كانت اشبه ما يكون بحكومة الظل) في عهد الانتداب البريطاني، وبمساعدة الدول الاستعمارية الغربية التي كانت تسيطر على القارة برمّتها.

بعد قيام سرائيل، في العام ١٩٤٨، استغل الاسرائيليون تلك العلاقات المحدودة وعملوا على تطويرها، وتوسيعها، عارضين على الافارقة خدماتهم، وخبراتهم، بحيث خيّل للزعامات الافريقية المحلية ان اسرائيل هي الدولة الصديقة الوحيدة التي يمكن ان تساعدهم في التخلّص من الاستعمار الاوروبي. هذا الانطباع الخاطىء عن دور اسرائيل، واهدافها، في افريقيا يتمثّل، بصورة واضحة، في الخطاب الذي القاه الرئيس الكيني، جومو كينياتا، في الاحتفال الذي اقيم بمناسبة مرور عام على تشكيل القوة الجوية الكينية بعد الاستقلال، حيث صرّح قائلاً بأنه يريد، «اليوم، ان يكشف عن سرّ صغير لم يكن ممكناً البوح به من قبل». السر الذي كشف عنه هو ان الطيّارين الذين قاموا بالاستعراض الجوي في ذلك اليوم تمّ تدريبهم في اسرائيل سراً، قبل ان تنال كينيا الاستقلال؛ ثمّ اطرى على اسرائيل، ومساعداتها. وختم كلمته بالاعراب عن شكره، وتقديره، لدولة اسرائيل، التي وصفها بأنها «صديقة الشعوب الافريقية».

هناك عدد من العوامل الموضوعية التي جعلت التسلل الاسرائيلي الى القارة يجد ارضاً ممهدة. من جملة هذه العوامل:

اولاً: ان معظم القيادات الافريقية، انْ لم يكن جميعها، نشأت، وتربّت، في اجواء يحكمها التراث الحضاري الفرنسي، او الانكلو ـ سكسوني، وبالتالي تشرّبت بالتراث الحضاري الغربي، من طريق البعثات الدراسية في المعاهد والجامعات الغربية. ولذلك، لم يكن بامكان القادة التوصّل الى المعرفة وتبيّن الحقيقة الاّ من خلال ما يقرأون من المؤلفات الغربية التي احتكرت اذهانهم وبلورت مفاهيمهم؛ كما لم يُتح للرأي العام الافريقي ان يطلع، ويعرف غير ما كانت تريد له الدولة المستعمرة ان يعرف.

قال د. عبدالملك عودة، في معرض تطرقه الى هذا الوضع: «ان الدول التي استعمرت افريقيا هي دول اوروبا الغربية، التي فرضت لغاتها، ومفاهيمها، وثقافتها؛ ومن ثمّ خلقت، مع مرور الزمن، وبحكم الأمر الواقع، فئات، وطبقات، جديدة من القيادات، والخبراء، والفنيين، والمهنيين، الذين يرون في حضارة اوروبا الغربية النموذج الذي يتمنون لبلادهم ان تتطوّر اليه. هذا الاتجاه الفكري للزعامات الافريقية، وهذا المناخ الثقافي الحضاري المصطنع في الدول الافريقية غير العربية، هو الذي استغلته اسرائيل واستفادت منه في تغلغلها في القارة الافريقية». يضاف الى هذه الحقيقة عامل مساعد آخر، هو انه كان بامكان اليهود الاوروبيين، والاميركيين، الذين هاجروا الى اسرائيل نقل وجهة النظر الاسرائيلية، ودعايتها المضلِّلة، الى الطبقة المثقفة في افريقيا بما ينشرونه في اوروبا الغربية، واميركا، من مؤلفات ومطبوعات في الصحافة الغربية المتصهينة، بلغاتهم الاصلية التي تتقنها القيادات الافريقية. هذا المناخ الحضاري مكّن الدول الغربية الاستعمارية من خلق الظروف الملائمة لتسهيل، وتشجيع، التغلغل الاسرائيلي في القارة الافريقية.

ثانياً: الدعم الاستعماري الغربي للتغلغل الاسرائيلي في افريقيا قبل نيل الدول الافريقية استقلالها وبعده. فلقد عملت الدول الغربية المستعمرة على تسهيل، ومساندة، الاندفاع الاسرائيلي نحو افريقيا، فافسحت في المجال لممثلي الحكومة الاسرائيلية، والهستدروت، والوكالة اليهودية، في مستعمراتها الافريقية، ودأبت، في الوقت عينه، على وضع العراقيل امام الدول العربية لاقامة اية صلة مع مستعمراتها. ولم يقتصر الدعم الغربي للتغلغل الاسرائيلي على السماح لاسرائيل بارسال بعثات دبلوماسية الى الاقطار الافريقية الخاضعة لسيطرتها، وانما تعدّاه الى تمكين المنظمات، والهيئات النقابية، والاجتماعية، والمهنية، والطلابية، الاسرائيلية من اقامة صلات مع مثيلاتها في الدول الافريقية، المتصلة، بدورها، اتصالاً وثيقاً، بالهيئات، والتنظيمات، المماثلة في الدول الغربية. وقد استمر هذا الوضع بعد استقلال الدول المستعمَرة، كما يتضح من خطاب القاه هيوبرت همفري، نائب الرئيس الاميركي ليندون جونسون، في جامعة البنجاب، في الهند، العام ١٩٦٦، الذي جاء فيه: «على الهند ان تدعو خبراء من اسرائيل لمساعدتها في ايجاد حلول مناسبة لمشكلة المياه والري». وما قاله همفري في الهند، قاله، بالطبع، لسائر البلدان النامية، ومنها الدول الافريقية.

ثالثاً: ان كون الدول الافريقية حديثة الاستقلال أتاح لألاعيب الدول الاستعمارية الغربية، التي عملت على تمكين النفوذ الاسرائيلي في مستعمراتها السابقة، ان تفوت على المسؤولين الافارقة، بسبب حداثة عهدهم بالحكم، وضخامة المشاكل المعقدة التي باتوا يواجهونها، من ناحية، وافتقارهم الى الخبرة في ممارسة الحكم، من الناحية الاخرى. وفاتهم ان غرض الاستعمار الذي خرج من الباب الواسع كدولة مستعمِرة هو العودة الى القارة، مجدداً، من نافذة المساعدات والخبرات الاسرائيلية، التي قيل لهم انها قادرة على حل جميع مشاكلهم. وهكذا، وجدت الدول الافريقية الفتيّة نفسها ازاء نشاط اسرائيلي واسع في مختلف مجالات الحياة في بلادهم، فقبلوا به، بعد ان تمّ اقناعهم بجدواه، ومنافعه، وما سيقدّم الى مشاكلهم العديدة من حلول ناجعة، وخيرات كثيرة.

العوامل الممهدة للتغلغل الاسرائيلي

هناك عوامل عدة مهّدت الطريق لاسرائيل لترسيخ وجودها في القارة الافريقية، يمكن تلخيصها بما يلي:

اولاً: حاجة الاستعمار الغربي لوجود بديل معتمد في القارة: ان علاقات التعاون الوثيق

بين دولتين، او اكثر، تنشأ بفعل مصالح سياسية، واقتصادية، وثقافية، مشتركة، تبرّر قيامها، وتخدم مصالح واغراض الاطراف المتعاونة. ان وجود مثل هذه المصالح المشتركة هو الذي ربط بين اسرائيل والدول الاستعمارية الغربية، التي ارادت ايجاد بديل منها في القارة الافريقية يؤمن لها مصالحها الحيوية بعد جلائها عنها. فاسرائيل، اذاً، كانت الاداة التي اوجدها الاستعمار لخدمة سياسة عرفت، فيما بعد، بالاستعمار الجديد، اي الانسحاب مادياً من المستعمرات وتركها تتخبط في خضمّ المشاكل المعقدة التي خلقها الاستعمار على الصعيدين، الداخلي والخارجي، كمشاكل الفقر والجهل، ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات على الحدود، ومشاكل اقتطاع اجزاء من هذا البلد، او ذاك، وضمّه الى بلد آخر، الى آخر ما خلّفه الاستعمار وراءه من مشاكل عالقة في مستعمراته السابقة. وبتعبير آخر، فان سياسة الاستعمار الجديد تقضي بترك المستعمرات السابقة في اوضاع من الحاجة والنقص والتبعية، إنْ لم تكن سياسية، فانها تكون، حتماً، في مجالات الاقتصاد والتنمية والتعليم والثقافة. وبما ان الشعوب الخارجة حديثاً من ربق الاستعمار لا تستسيغ التعامل المباشر مع اسياد وجلادي الأمس، فقد بات من الضروري ايجاد دولة، او هيئة، تكون الواسطة بين مصالح الدول المستعمرة سابقاً والبلدان التي نالت الاستقلال. وكان من المفروض ان يقدم هذا النوع من التعاون ضمن نطاق هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛ ولكن اطماع، وانانية، الدول الغربية جعلتها تختار اسرائيل، لما هناك من مصالح مشتركة.

ثانياً: مكاسب اسرائيل السياسية والاقتصادية في افريقيا: ان الصهيونية التي ولدت، وترعرعت، في احضان الاستعمار الغربي، ما كان لها ان تخيّب أمل الدول الاستعمارية برعاية مصالحها في مستعمراتها بعد انسحابها من افريقيا، مقابل ما تقدمه الدول الغربية من دعم وتأييد لاسرائيل على الصعيدين، السياسي والاقتصادي، فكانت مقايضة، اثبتت الايام انها كثيرة الفوائد لاسرائيل. فالدور الذي تقوم به اسرائيل في افريقيا هو الدور التجاري الاستعماري السابق ذاته، اي استغلال الاقطار الافريقية كمصدّر رئيس للمواد الخام التي تحتاجها عجلة الصناعة الاسرائيلية، من ناحية، و«اسواق مريحة لتسويق منتجاتها الصناعية، والزراعية، وابرام عقود» مريحة لشركاتها، من ناحية أخرى. ثمّ ان العلاقات الاقتصادية الوثيقة، والناجحة، تؤدي، بالتالي، الى علاقات سياسية وطيدة، وهو ما يخدم مكانة اسرائيل في المحافل والاوساط الدولية.

ثالثاً: اختراق الحصار العربي: ما كانت اسرائيل لتبذل كل هذا الجهد المتواصل الذي تتطلبه اقامة علاقات سياسية، واقتصادية، وعسكرية، واجتماعية، مع اكثر من ثلاثين دولة افريقية، لولا احساسها الشديد بوطأة الحصار العربي والمقاطعة العربية (قبل اتفاقيتي كامب ديفيد)، اللذين جعلاها كالسجين الذي لا يستطيع الحركة بطلاقة وحرّية. ومن اجل الخروج من الحصار العربي والوصول بحرّية الى منفذ يطل على البحر الاحمر يوصل بين اسرائيل وبين القارتين، الافريقية والآسيوية، قام المؤسسون الأوائل لاسرائيل (دافيد بن ـ غوريون وزملاؤه) بالتحرك في اتجاهين: الاصرار على التمسك بصحراء النقب، اولاً، واقامة ضجة عالمية حول حرية الملاحة في خليج العقبة، ثانياً.

في ما يتعلق بصحراء النقب، تحقق لاسرائيل الاستحواذ عليها، بعد اغتيالها مبعوث الامم المتحدة، الكونت برنادوت، صاحب اقتراح الحاق النقب بالدولة العربية المقترحة في مشروع التقسيم. وبذلك تمكّنت من الوصول الى منفذ يطل على البحر الاحمر، حيث يقوم، اليوم، ميناء ايلات. وفي

ما يتعلق بحرية الملاحة في خليج العقبة، فقد تحقق هذا الامر بعد العدوان الثلاثي على مصر، العام ١٩٥٦، ونتيجة له.

رابعاً: غياب المنافسة العربية: عامل هامّ آخر مهّد لتغلغل اسرائيل في القارة الافريقية هو غياب الوجـود العربي الذي افادت منه اسرائيل لتحقيق وجود راسخ على الارض الافريقية قبل ان تنال اقطارها استقلالها السياسي. امّا بعد الاستقلال، فقد واجهت الدول العربية اكثر من عائق للوصول الى القارة الافريقية، بعضها عربي داخلي، والبعض الآخر خارجي، في مقدّمه الوجود الغربي المنحاز الى اسرائيل في داخل القارة الافريقية، وخارجها. فلقد سبقت وصول الدول العربية سموم الاعلام الغـربي المتحيّز للصهيونية واسرائيل، فشوّهت الصورة العربية بشكل جعل الافارقة يشككون في مقاصد، واهداف، العرب في افريقيا، ويفضلون الابتعاد منهم.

اوجه النشاط الاسرائيلي في افريقيا

اولاً: المجـالات المـالية والاقتصادية: ما ان نالت الدول الافريقية استقلالها، خلال عقدي الخمسينات والستينات، حتى اندفعت اسرائيل، بزخم كبير، الى توثيق علاقاتها الاقتصادية، منطلقة من القواعد التي كوّنتها في اثناء الحكم الاستعماري، وجعلت منها حصان طروادة للتغلغل، بقوة، في انحاء القارة الواسعة، فحرصت على ان تكون بين اولى الدول التي تعترف، رسمياً، بكل دولة افريقية تنال الاستقلال. ففي غانا، مثلاً، عرضت اسرائيل على الحكومة الجديدة انشاء شركة مشتركة للنقل البحري باسم «النجمة السوداء»، برأسمال قدره ١٥٠ الف جنيه استرليني، كانت مساهمة اسرائيل فيها بنسبة ٤٠ بالمئة وحكومة غانا بنسبة ٦٠ بالمئة. في اثيوبيا، عقدت حكومة هيلاسيلاسي عقداً مع شركة «انكودا» الاسرائيلية لاستغلال الثروة الحيوانية، واتخذت ارتيريا مقراً لنشاطها. في نيجيريا، أُقيمت شركة «نيجرسول» المشتركة للانشاءات والري، واستخدمت ما يزيد على اربعة الاف عامل ومستخدم نيجيري، بالاضافة الى حوالي ستين موظفاً ومهندساً اسرائيلياً. في ساحل العاج، أُقيمت شركات مشتركة عدّة لانشاء الفنادق الكبرى والمشاريع السكنية لذوي الدخول المحدودة. في كينيا أنشئت شركة مشتركة برأسمال اسرائيلي ـ كيني من القطاع الخاص، لتطوير الاماكن السياحية. هذا بالاضافة الى مشاريع مختلفة اخرى في عدد كبير من الدول الافريقية حديثة الاستقلال.

ثانياً: التعاون الثقافي والفني: لا يقتصر النشاط الاسرائيلي على ناحية معيّنة، بل طاول مختلف نواحي الحياة، كالتعليم الجامعي والتدريب المهني في اختصاصات عديدة. ولقد دأبت اسرائيل على تقـديم منـح دراسيـة الى الطلاب الافـارقة حتى قبل عهد الاستقلال، لاعتقادها بأنهم سيكونون سفراءها المخلصين، بعد عودتهم الى بلادهم، يدافعون عن المفاهيم والافكار التي حملوها في عقولهم، في اثناء سنوات دراستهم في اسرائيل. وكان يقابل هذا السيل من الافارقة القادمين الى اسرائيل سيل آخر بالاتجاه المعاكس من الخبراء والتقنيين والفنيين الاسرائيليين الى الدول الافريقية. ففي كينيا يشرف الخبـراء الاسرائيليون على تدريب، واعداد، الموظفين في حقل الادارة المحلية. وفي السنغال يقومون بتدريب المزارعين السنغاليين على الطرق الحديثة لتربية النحل. وفي الكاميرون ينتشر عدد منهم في القرى، لانشاء صناعات قروية، بالاستفادة من المواد الخام المتوفرة في مناطقهم. وفي ساحل العاج يشرف الاسرائيليون، رجالاً ونساء، على تنظيم الشؤون الطلابية. وفي تنجانيقا (قبل قيام تنزانيا الحالية، بعد القضاء على الحكم العربي في زنجبار) كانوا يقومون بتدريب السكان على طرق، ووسائل، الدفـاع المـدني. بالاضـافـة الى ذلك، استطاعت النقابة العامة للعمال في اسرائيل (الهستدروت)

من اقـامة علاقات وثيقة بالحركة العمالية في القارة الافريقية، من طريق علاقات الطرفين بالاتحاد العمّالي لنقابات العمّال الحرة في الغرب، الذي تهيمن عليه الحركة الصهيونية العالمية.

ثالثاً: الاعلام الاسرائيلي في افريقيا: كان الاعلام، ولا يزال، سلاحاً حادّاً في يد الصهيونية، تستخدمه بكفاءة وبراعة لتحقيق اغراضها، من طريق هيمنتها على وسائل الاعلام، من صحافة ودور نشر ومحطات تلفزة واذاعات وشركات صناعة الافلام ووكالات انباء عالمية رئيسة. واسرائيل، التي تدرك أهمية دور الاعلام في صراعها ضد الامة العربية، جنّدت، لخدمة اغراض دعايتها، كل ما لديها من الكفاءات العلمية في مختلف العلوم، والخبراء في علم النفس، من اجل نشر الاكاذيب، وتشويه الحقائق، وتزوير التاريخ، والتضليل، والخداع، بين الناس، بأقوال، وصيغ، وصور، تدغدغ عواطفهم، دون ان تقترب من عقولهم، وذلك اعتماداً على الحقيقة العلمية المعروفة القائلة ان الشخص العادي ذو المعرفة البسيطة يجهل الحقيقة، من ناحية، ولا يملك القدرة العلمية، او الاستعداد، او الرغبة في التفتيش عنها، من الناحية الاخرى. وبذلك يستطيع العاملون والمخططون في الاعلام الذكي السيطرة الكليـة على ذهنـه ومشـاعـره، فيثيرون فيه غرائزه البدائية، من كراهية وتعصّب، حيناً، وعواطف الاعجاب والمحبة، حيناً آخر. يضاف الى هذا، تلك الصورة الجميلة التي تسبغها الصحافة ووسائل الاعـلام الغـربية المتصهينة على اسرائيل، حيث تقدّمها الى الرأي العام العالمي كدولة ديمقراطية متحضّرة، تؤمن بالقيَم الحضارية الغربية، وشعب ذكي، مسالم، صغير، تمكّن من تحويل «صحراء فلسطين» بنشاطه، وجهده، الى حدائق غناء ومزارع خضراء، الى آخر ما هنالك من الاباطيل والاكاذيب التي تتجـرّعهـا الغـالبية البسيطة من الناس، كل يوم، بالكلمة المكتوبة، أو المسموعة، وهم الذين يجهلون موقع فلسطين الجغرافي وكل شيء عن تاريخها القديم، والحديث. هذا بالاضافة الى النشاط الاسرائيلي الاعلامي في افريقيا، الذي كان يرمي الى السيطرة المباشرة على وسائل الاعلام والصحافة بصورة خاصة، من طريق شراء ذمم، وعقول، واقلام، الكتّاب والصحافيين والعاملين في اجهزة الاعلام المختلفة، بما كانت تغدقه عليهم من المغريات المادية التي لم يستطع الكثيرون منهم مقاومتها. ولقد بلغ الامر ببعضهم الاكتفاء بوضع اسمائهم على مقالات، وتعليقات، وتحليلات، سياسية، كانت تكتب في السفـارات الاسرائيليـة طعنـاً بالعـرب «تجّـار الرقيق»، ووصف العلاقات العربية ـ الافريقية بـ «الاستعمار العربي لافريقيا».

وسائل اسرائيل للتغلغل في افريقيا

لا تتردّد اسرائيل في استخدام أية وسيلة تؤدي الى تحقيق اغراضها؛ كما تبتدع الوسائل الملائمة في كل بلد افريقي، حسب ظروفه ومواقفه وميوله. وليس لدى اسرائيل أي مانع، أو رادع، عن سلوك الطرق الملتوية واللااخلاقية، اذا كان من شأنه تحقيق هدف معيّن من اهدافها. ومن بين الوسائل التي تستخدمها اسرائيل في هذا الشأن:

- الاعتراف الفوري بالدول التي تنال الاستقلال، واقامة علاقات دبلوماسية معها.
- توجيـه دعوات رسمية الى رؤساء الدول، والحكومات، والشخصيات الحزبية، والسياسية، والنقابية، وكل من تتوخى الاستفادة منه.
- المساهمة في الشركات المشتركة.
- تقديم قروض بآجال طويلة، وبفائدة قليلية.
- الاشتـراك في المعـارض الافـريقيـة، بالاضافة الى المعارض الاجنبية، التي تقام في الدول

الافريقية.

- تخصيص منح دراسية للطلاب، ودورات تدريبية، وايفاد خبراء.

- انشاء مؤسسات اسرائيلية غرضها ترسيخ نفوذ اسرائيل في افريقيا، كالمعهد الافرو ـ آسيوي، ومعهد ونغيت لتخريج المدرّسين في حقل التربية البدنية، ومعهد الخدمات الاجتماعية للمدرّسات، في حيفا، ومعهد اعداد معلمي التدريب المهني، في ناتانيا، ومعهد الدراسات الافريقية، في حيفا. أوردت مجلة «اوبزرفاتور دي افريك»، الناطقة بالفرنسية، ان عدد الطلاب والطالبات الذين حصلوا على منح دراسية اسرائيلية، من مختلف البلدان الافريقية، بلغ، حتى العام ١٩٨٠، ما يزيد على ثمانية آلاف طالب وطالبة.

مراحل تطوّر العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية

اذا نظرنا الى الخط البياني لتطوّر العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية، نجد انها مرّت بمراحل عدة، من اندفاع وانكفاء، وتوسّع وتقلّص، كانت اسرائيل، خلالها، تغيّر اسلوب العمل والهدف المطلوب تحقيقه لكل مرحلة، حسب الاوضاع المستجدة، دون ان تتغيّر الاهداف بعيدة المدى. وكما اشرنا من قبل، فان علاقات محدودة بين المستوطنين اليهود في فلسطين وبعض البلدان الافريقية كانت قائمة قبل انشاء اسرائيل، في مقدّمها ليبيريا والحبشة. وبينما استفاد اليهود من نفوذ شركة فايرستون الاميركية، التي كانت تسيطر على انتاج المطاط واقتصاديات ليبيريا، عادوا لاستغلال نفوذها، مرة ثانية، العام ١٩٤٧، للضغط على الحكومة الليبيرية، للتصويت في الامم المتحدة لصالح مشروع تقسيم فلسطين؛ ثمّ، مرة ثالثة، بعد قيام اسرائيل في فلسطين العام ١٩٤٨، للاعتراف بها، حيث كانت الدولة الثالثة التي اعترفت باسرائيل، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي الواقع، اصبحت ليبيريا، بالنسبة الى اسرائيل، فيما بعد، نقطة الانطلاق الى بلدان افريقيا الغربية. امّا الحبشة، فمع انها لم تعترف، رسمياً، باسرائيل حتى سنة ١٩٦١، الّا ان علاقات التعاون فيما بينهما، في المجالين، الاقتصادي والثقافي، كانت مزدهرة، منذ سنوات طويلة، بسبب عاملين: احدهما وجود طائفة يهودية حبشية (الفلاشا) والصلات الوثيقة التي قامت بينها وبين المستوطنين اليهود في فلسطين، والآخر ما كان يزعمه الامبراطور، هيلاسيلاسي، بأنه يتحدّر من نسل سليمان الحكيم.

تعتبر سنة ١٩٥٧ بداية اندفاع اسرائيلي واسع، وقوي، نحو القارة الافريقية. في بداية تلك السنة، قام موشي دايان بزيارة لليبيريا وغانا. بعد ذلك بفترة قصيرة، زار مدير الدائرة الافريقية والآسيوية في وزارة الخارجية الاسرائيلية كلاً من ليبيريا وساحل العاج والحبشة. في العام ١٩٥٨، قامت وزيرة خارجية اسرائيل، غولده مائير، بجولة واسعة على القارة، شملت كلاً من ليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وساحل العاج، لاجراء محادثات رسمية مع الرؤساء، تويمان ونكروما وازيكوي وسنغور وبوانيه، حول العلاقات الثنائية بين اسرائيل وبين كل من هذه الدول. وقد حققت الزيارة نجاحاً كبيراً، أُبرم، خلالها، عدد من الاتفاقيات التجارية، والاقتصادية، والتعاون التكنولوجي. في العام ١٩٥٩، قام معظم هؤلاء الرؤساء بزيارة اسرائيل، تلبية للدعوات الرسمية التي وجّهتها اليهم غولده مائير، في اثناء زيارتها.

مع بداية الستينات، كان النفوذ الاسرائيلي ترسّخ في القارة الافريقية، واجتاحت دولها

عدوى محبة اسرائيل والاعجاب بها، وبات بعضهم يتباهى بما يكنّ لاسرائيل من محبة، وكان رئيس جمهورية الغابون احدهم، حيث صرّح، في اثناء زيارته الرسمية لاسرائيل، العام ١٩٦١، بأن «احد الاسباب الهامّة التي تجعلني افتح ابواب بلادي لأية مبادرة اسرائيلية هو ان اسرائيل والغابون تربطهما محبّة فرنسا برباط وثيق».

استمرت العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية بالنمو، والتطوّر، في مختلف المجالات عقب العدوان الثلاثي على مصر، سنة ١٩٥٦. ووصلت الدبلوماسية الاسرائيلية، في افريقيا، ذروة نجاحها منذ اوائل الستينات حتى النصف الثاني منها، حيث استقبلت اسرائيل، خلالها، عدداً من رؤساء الدول والحكومات الافريقية، من ضمنهم رئيس مدغشقر، الذي اعلن، في اسرائيل، تأييده لمطالب اسرائيل حول حرية الملاحة في قناة السويس والمفاوضات المباشرة مع الدول العربية من اجل السلام؛ ثمّ رئيس جمهورية داهومي، الذي أيّد، في البيان الرسمي الذي أصدر بعد زيارته لاسرائيل، دعوة الزعماء العرب الى عقد معاهدة صلح وسلام مع اسرائيل. امّا رئيس ساحل العاج، بوانيه، الذي جلب معه عشرة آلاف شجرة صنوبر هدية لاسرائيل، ووزّع على كبار المسؤولين أرفع أوسمة دولته، فانه طالب العرب باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل وقبول «السلام الاسرائيلي». في أواخر العام ١٩٦٢، استقبلت اسرائيل الرئيس الاوغندي، ملتون ابوتي، ورئيس حكومة غامبيا، داوود غوارا.

ولم تقتصر زيارات الشخصيات، والقيادات، الافريقية لاسرائيل على الدول المستقلة فقط، بل وصلت العدوى الى دول لم تكن قد نالت الاستقلال بعد. ففي سنة ١٩٦٣، قام رئيس الكاميرون (وكان مسلماً) بزيارة رسمية لاسرائيل، فاستغلت وسائل الاعلام الاسرائيلية، والغربية المتصهينة، الزيارة على نطاق واسع، وبضجيج كبير، للايحاء بحدوث تحوّل جذري في موقف العالم الاسلامي من اسرائيل.

خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦، قام عدد آخر من الرؤساء الافارقة بزيارة اسرائيل، من جملتهم رئيس جمهورية الكونغو، كازابوفو، ورئيس جمهورية توغو، غرونتسكي، والرئيس التشادي، تومبالباي، وهي الزيارة الثانية لهذا الاخير.

خلاصة القول، ان التسلل الاسرائيلي الى القارة الافريقية، الذي بدا متهيّباً، ومتردّداً، على نطاق ضيّق في البدايات الاولى، تحوّل، مع مرور السنوات، الى ما يشبه الفتح والاحتلال المصحوب بضجة اعلامية واسعة بين النصف الثاني من الخمسينات والنصف الثاني من الستينات، حتى بلغ الذروة العام ١٩٦٧، الذي يمكن اعتباره بداية تدهور العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية.

مرحلة تدهور العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية

كان العدوان الاسرائيلي على ثلاث دول عربية، في حرب العام ١٩٦٧، عاملاً ضمن عوامل عدة أخرى أدّت، بمجموعها، الى تدهور العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية. فبالاضافة الى المضاعفات الناجمة عن ذلك العدوان، هناك التناقض الذي اكتشفه الافارقة في مواقف اسرائيل بشأن قضايا التحرير، وما آلت اليه مشاريع التنمية التي اقامتها، وأشرفت على ادارتها، اسرائيل في عدة بلدان افريقية من سلبيات أثارت شكوكاً حول دور اسرائيل في الشرق الاوسط والقارة الافريقية. فقد كشف العدوان عن النزعة العدوانية لاسرائيل واطماعها التوسّعية، وما ظهر من علاقاتها الوثيقة مع نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، وروديسيا، وتعاونها مع الاستعمار البرتغالي في افريقيا،

وتـزويـده بالاسلحـة والمرتزقة الاسرائيليين، كشف عن زيف ادعاءاتها وخداعها. يضاف الى هذه العوامل عامل عربي ايجابي تمثّل بازدياد التقارب العربي ـ الافريقي، منذ ان تبنّت الثورة المصرية، بقيادة الزعيم العربي الراحل، جمال عبد الناصر، قضايا التحرر ومنظمات التحرير في القارة الافريقية، ومناصرتها بالدعم المادي والمعنوي. هذه السياسة الحكيمة جعلت من القاهرة منارة للحرية وملاذاً للاحرار.

اذا اعتبرنا حرب العام ١٩٦٧ بداية تدهور العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية، فان حرب العام ١٩٧٣، ونتـائجهـا المباشرة، كادت ان تقضي عليها، بعد ان بلغ عدد الدول الافريقية التي قطعت علاقـاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ٢٩ دولة (عدا الدول العربية الافريقية). كما أخذت العلاقات الافـريقية ـ العربية، في الوقت عينه، تزداد نمواً وتطوّراً، بسبب عدد من القرارات الايجابية التي صدرت عن مؤتمرات القمم الافريقية، من ناحية، ومؤتمرات القمم العربية، من الناحية الاخرى.

في بيـان صدر عن مؤتمـر القمة الافريقي، الذي عقد في اديس ابابا، في العام ١٩٧٣، أعلن المـؤتمرون عن تأييدهم التامّ للنضال العربي المشروع من اجل استعادة الاراضي العربية، كافة، الواقعـة تحت الاحتـلال الاسرائيـلي منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. كما دان البيان سياسة اسرائيل التوسّعية، ورفضها للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، والجهود كافة الرامية الى تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط. ثمّ وجّه البيان تحذيراً الى اسرائيل من مغبّة مواقفها المتعنّتة، التي قد تضطر الدول الاعضاء الى اتخاذ اجراءات سياسية، واقتصادية، ضدها، بصورة جماعية، أو فردية.

ومـع تدفّق المسـاعدات المالية العربية الى الدول الافريقية، وافتضاح ادوار اسرائيل المريبة، يضاف الى ذلك ما حققته القوات المسلّحة المصرية، والسورية، في بداية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، من انجاز عسكري كبير، بدت الدول الافريقية وكأنها اصبحت على قناعة تامّة (أو القسم الاكبر منها على الاقل) بسلامة وعدالة المطالب العربية، وبأن الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا قد أصيبت بانتكاسة خطيرة، ولن تتمكّن، مرة أخرى، من استعادة مركزها السابق في القارة.

عودة اسرائيل الى القارة

كانت الانتكاسة الخطيرة التي اصابت العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية، بعد حرب العام ١٩٦٧، قصـيرة العمر، فرجعت اسرائيل الى القارة في اوائل الثمانينات دون حرج، أو احراج، عبر البوّابة الواسعـة التي فتحهـا لهـا الرئيس المصري الراحـل، انور السادات، بمعاهدة الصلح والعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. قال رئيس جمهورية زائير، مبرّراً مسارعته الى اعادة العلاقات مع اسرائيل: «اذا لم تجد مصر، وهي اكبر دولة عربية تأثّرت بالاحتلال الاسرائيلي لاراضيها، مانعاً في عقد معاهدة صلح واقامة علاقات دبلوماسية وطبيعية مع اسرائيل، فما الذي يمنعنا، نحن الافريقيين، من اعادة علاقاتنا مع اسرائيل الى سابق عهدها؟». وهكذا تمكّنت اسرائيل من العودة الى افريقيا وهي تحمل شهادة حسن السلوك من أكبر دولة عربية كانت، حتى ما قبل عهد كامب ديفيد، تقف حجر عثرة على طريق الاسرائيليين الى افريقيا.

على الرغم من القطيعة الدبلوماسية بين الدول الافريقية واسرائيل، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١، فقد طرأ على العلاقات الاقتصادية، والتجارية، خلال الفترة عينها، تغيّر كان لمصلحة اسرائيل. فبينما لم تزد قيمـة الصـادرات الاسرائيليـة الى الدول الافـريقية، العام ١٩٧٣، على ٣٠ مليون دولار،

بلغت، في العام ١٩٧٩، حوالى ٧٥ مليون دولار، ثمّ أخذت بالارتفاع السريع، منذ العام ١٩٨٠، حتى بلغت، في العام ١٩٨٦، حوالى المليار ونصف المليار من الدولارات، التي تشمل، ايضاً، عقود العمل التي حصلت عليها الشركات الاسرائيلية. والغريب، أيضاً، ان القطيعة الدبلوماسية، تلك، لم تمنع بعض الدول الافريقية من التعاون، سراً، مع اسرائيل، لتنفيذ عمليات عسكرية اسرائيلية في داخل افريقيا، كعملية اقتحام الطائرة الاسرائيلية المختطفة في مطار عنتيبي، في اوغندا، العام ١٩٧٦، بعلم، ومساعدة، حكومة كينيا. أمّا عملية نقل اليهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل عبر السودان، بالتفاهم والاتفاق مع حكومة جعفر النميري، فينبغي ان تسجّل في خانة الحسابات العربية ـ الاميركية. ولو ان انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والقارة الافريقية لم يكن له أي اثر سيىء على علاقاتها التجارية والاقتصادية، الاّ ان محاولات اسرائيل، بمساعدة الدول الغربية، لم تتوقف طيلة المدة، من اجل اعادة العلاقات الدبلوماسية الى سابق عهدها. مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية فسّر اسباب هذه اللهفة، بالقول: «تعيش اسرائيل على علاقاتها الخارجية؛ والعرب يحاولون، دائماً، عزلنا عن العالم، ليجعلوا من اسرائيل كياناً منبوذاً، مثل جنوب افريقيا وتايوان. ولذلك، نريد ان ننتصر عليهم هنا، كما انتصرنا عليهم في مجالات أخرى».

ان اسرائيل، التي قامت، وترعرت، بتخطيط الاستعمار الغربي، وبدعايته، الواثقة والمطمئنة من دعم، وتأييد، ومناصرة، الدول الغربية، مهما تغيّرت الظروف والاوضاع، انصب اهتمامها، منذ البداية، على ترسيخ مركزها وتمتين علاقاتها بدول العالم الثالث، لاسباب عدّة، من جملتها اضفاء الشرعية على وجودها اولاً، وضمان الحصول على اصواتها في الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى ثانياً، ثمّ للاستفادة منها كميدان ملائم لنشاطها الاقتصادي، حيث تتوفّر المواد الاولية لصناعاتها، والاسواق لبيع منتجاتها. لذلك، اعتبرت اسرائيل خروجها من افريقيا، بالشكل الذي خرجت به بعد حرب العام ١٩٧٣، ضربة قاصمة لسياستها الخارجية، ولمكانتها الدولية، وقامت بحملة دبلوماسية واسعة، بالاشتراك مع الدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبريطانيا، من اجل العودة الى القارة، فجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد لتحلاّ مشكلة اسرائيل.

عادت اسرائيل الى افريقيا بعد ان أعادت النظر في سياستها الافريقية السابقة، لتجنّب الاخطاء الماضية، واتباع أساليب جديدة مبتكرة، من جملتها اقامة علاقات شخصية، خاصة، مع رؤساء الدول، وبالاخص تلك الدول التي تعتبرها اسرائيل ذات أهمية بالغة بالنسبة الى مصالحها ونفوذها في افريقيا، فتزوّدهم بالمعلومات التي تتعلق بأمنهم الشخصي ومواقعهم الرسمية، وتقوم بتدريب وحدات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة، ورجال الحرس الذين يرافقون الرؤساء، عادة، في غدوهم وترحالهم.

هذا الاسلوب الاسرائيلي الجديد، في افريقيا، ساعد بعض الرؤساء الافريقيين (في زائير، مثلاً) على التخلّص من اعدائهم السياسيين في حوادث غامضة، بسبب المعلومات التي قدّمتها المخابرات الاسرائيلية. امّا الحادث الذي لم يكن التكتّم بشأنه ممكناً، فقد وقع في ليبيريا، سنة ١٩٨٥، حيث استطاع عملاء الموساد اكتشاف محاولة انقلابية ضد الرئيس الليبيري، صموئيل دوه، المعروف بارتباطاته المشبوهة باسرائيل، وبعملائها، قبل ساعات قليلة من ساعة الصفر، فأُعدم زعيم الحركة الكولونيل توماس كوينكبه مع مجموعة من الضباط وبعض رجال السياسة المعارضين.

من الاسباب الاخرى التي تجعل اسرائيل شديدة الحرص على وجودها في افريقيا كون

الاخيرة تشكّل الساحة الدبلوماسية الاكثر قرباً من منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي يجعلها طريقاً دبلوماسياً شديد الاهمية لاسرائيل، لا يمكن لهذه الاستغناء عنه، لرصد التحركات العربية، من جهة، وللحؤول دون الانفراد بالساحة الافريقية، من جهة أخرى.

من الدلائل على ان اسرائيل عادت الى افريقيا باستراتيجية جديدة، هو ما بات المسؤولون الاسرائيليون يردّدونه في تصريحات رسمية، منذ بداية الثمانينات، بأن احد الاهداف الرئيسة للوجود الاسرائيلي في افريقيا هو التصدي، والحؤول دون تسرّب النفوذ السوفياتي الى القارة، وحماية المصالح الغربية فيها. ومع انه ليس من الواضح معرفة الاسباب، والدوافع، الكامنة وراء الاعلان عن دور اسرائيل بصورة رسمية، اذ ان ذلك هو ما تقوم به فعلاً في كل مكان وزمان بدون البوح به، فان الاستراتيجية الجديدة ترمي الى تحقيق غرضين، هما: اولاً، تدعيم موقف اسرائيل داخل الولايات المتحدة الاميركية، وخصوصاً الكونغرس والادارة، والايحاء للجميع بأنها الحارس، والمدافع، عن مصالح اميركا ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب، وانما في افريقيا، وكل مكان آخر في العالم؛ وثانياً، جعل علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية محصّنة ضد خطر اعادة صياغتها، اذا ما استجدت احداث وظروف مفاجئة. ذلك ان قادة اسرائيل باتوا يدركون، في اواخر السبعينات، مدى حاجة اسرائيل الى مساعدات واشنطن ودعمها أكثر من أي وقت آخر في السابق. ولهذا، فان اتخاذ موقف متصلّب، ومناهض للسوفيات علانية، وبصورة رسمية، يمكن ان يقنع الاميركيين بتطابق المصالح الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، مع اسرائيل، ويؤمنون، بالتالي، بالمقولة الاسرائيلية التي أخذت الصحافة الاميركية تكثر من ترديدها، ومفادها ان وجود اسرائيل في افريقيا ضمان للمصالح الاميركية.

بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي دمّرت، خلالها، القوات العربية كميات هائلة من الاسلحة الاسرائيلية، بحيث اضطرت الحكومة الاميركية الى اقامة جسر جوي للتعويض عن الخسائر الاسرائيلية الفادحة، وضعت اسرائيل خطة واسعة، وطموحة، لصناعتها الحربية، من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي لما تحتاجه قواتها المسلّحة، من أسلحة ومعدّات عسكرية مختلفة، تفادياً لتكرار ما حدث.

في الثمانينات، حقّق الانتاج الحربي الاسرائيلي معدّلات عالية تزيد على حاجة جيشها، واصبحت اسرائيل بحاجة الى أسواق خارجية لتصدير الفائض من الانتاج الذي يقدر بـ ٦٠ بالمئة من الانتاج الاجمالي. خلال النصف الاول من الثمانينات، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، آنذاك، موشي ارنس: «ان بناء صناعة حربية متطوّرة في بلد صغير كاسرائيل يكلّف نفقات، ويستهلك اموالاً باهظة، وليس من الممكن استمرار مثل هذه الصناعة بدون توفّر اسواق خارجية لتصدير الفائض عن الحاجة». وقال محافظ «بنك اسرائيل»: «ان صادراتنا من الاسلحة تمنع اقتصادنا من الانهيار».

ولمّا كانت صفقات الاسلحة تعقد، عادة، بين دولتين تربط فيما بينهما علاقات دبلوماسية، بخلاف الصفقات التجارية التي يمكن ان تتمّ بين الشركات، وحتى الافراد، فان لهفة اسرائيل الى اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية تصبح مفهومة.

بالاضافة الى كل هذه العوامل التي أشرنا اليها، والتي جعلت اسرائيل تعتبر خروجها من افريقيا في العام ١٩٧٣ كارثة دبلوماسية، وسياسية، واقتصادية، واستراتيجية، وبالتالي دفعتها الى العمل بكل الوسائل الدبلوماسية، وغير الدبلوماسية، للعودة الى القارة، فان افريقيا هي المنشأ، والمصدر، اللذين تجد فيهما اسرائيل، بوفرة، وبشروط سهلة، كل ما تحتاج اليه صناعاتها المدنية،

والعسكرية، من الخامات والمواد الاولية، كاليورانيوم، والفحم الحجري، والماس، والذهب، والفضة، والنيكل، والقطن، والكاكاو، وزيت النخيل، الى غير ذلك من المنتجات الافريقية.

العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ان العلاقات التي قامت بين اسرائيل وجنوب افريقيا يمكن اعتبارها استمراراً للعلاقات السابقة التي كانت قائمة بين اليهود المستوطنين في فلسطين، في الثلاثينات والاربعينات، والطوائف اليهودية الكبيرة، والمتنفّذة، في جنوب افريقيا، والتي تعتبر أكبر تجمّع يهودي يعتنق الايديولوجية الصهيونية خارج الولايات المتحدة الاميركية، وتشكّل مساهمته المالية في الصندوق الصهيوني أكبر مساهمة، بعد اليهود الاميركيين. ومع ان علاقات التعاون بين النظامين العنصريين كانت متعدّدة الجانب منذ البداية، الّا ان اسرائيل كانت تحاول التستّر على تلك العلاقات والتكتّم بشأنها، خشية اثارة شكوك، ومخاوف، الدول الافريقية.

بعد قطع العلاقات الدبلوماسية، في سنة ١٩٧٣، بين اسرائيل والدول الافريقية، لم تعد اسرائيل تأبه برأي الدول الافريقية، فازداد التقارب بينها وبين حكومة جنوب افريقيا، وترسّخت علاقاتهما، وتعددت مجالات تعاونهما، الى ان بلغت، في العام ١٩٧٥، مستوى التحالف بين النظامين العنصريين.

ولكن، قبل الدخول في التفاصيل، يحسن بنا ان نعود، سريعاً، الى الماضي القريب، لالقاء نظرة خاطفة على الدور الخطير الذي قامت به جنوب افريقيا طوال السنوات من ١٩٦٧ (سنة اصدار وعد بلفور) وحتى ١٩٤٨ بعد قيام اسرائيل في فلسطين.

في أوائل العام ١٩١٧، تعرّف رئيس حزب افريقيا الجنوبية رئيس حكومة جنوب افريقيا، جون سمطس، في اثناء زيارته للندن، على الزعيم الصهيوني أول رئيس لاسرائيل، حاييم وايزمان، فتوطدت فيما بينهما علاقات صداقة حميمة امتدت لسنوات طويلة حتى موتهما خلال الخمسينات. تلك الصداقة بين سمطس ووايزمان كان لها الاثر الكبير في اقامة علاقات، وروابط، متينة بين الحركة الصهيونية وجنوب افريقيا، من ناحية، ووضعت الحجر الاساس لقيام اسرائيل، من الناحية الاخرى، بعد ان اصبح سمطس الصديق الوفي لوايزمان، والحليف المتحمّس للحركة الصهيونية، ولخططها.

لقد وجد كل من سمطس ووايزمان في الآخر من الصفات ما أثار اعجابه به واحترامه له؛ كما وجدا انهما يشتركان في الرأي، والافكار، حول العديد من القضايا السياسية العالمية. فكلاهما كان مؤمناً بعظمة الامبراطورية البريطانية، وبضرورة التعاون مع سياستها الى أقصى الحدود. ولمّا كان وايزمان يزعم ان اليهود سيحملون مشاعل الحضارة والمدنية الغربية الى بقعة صغيرة قاحلة وشبه مهجورة تسمّى فلسطين، كذلك كان يعتقد سمطس بأن المستوطنين الاوروبيين في جنوب افريقيا جاءوا حاملين رسالة الحضارة المسيحية الغربية الى القبائل الوثنية الافريقية. ثمّ ان سمطس لم يكن يشعر بالعطف نحو سكان فلسطين العرب، ولا يرى فرقاً بين العرب والقبائل الافريقية «الهمجية» التي خاض ابناء شعبه معارك طاحنة ضدهم، بغية اقناعهم «بمزايا وفوائد» الرسالة التي يحملونها اليهم. بالاضافة الى ذلك، كان سمطس مسيحياً متحمساً يعتقد بأن واجبه الديني يفرض عليه العمل على تعويض الشعب اليهودي عمّا نزل به من اضطهاد وملاحقة طيلة قرون عديدة في اوروبا المسيحية، ووضع حدّ لآلام اليهود بقيام اسرائيل.

وضع سمطس كل ما لديه من نفوذ وتأثير في الاوساط الحكومية، والسياسية، البريطانية

لضمان اصدار وعد بلفور، في العام ١٩١٧، وخاض جميع المعارك السياسية، طوال السنوات الثلاثين التالية التي سبقت قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨. وقد لا يكون من المبالغة الرأي الذي ابداه الن تايلور، في مؤلفه «التمهيد لقيام اسرائيل»، في ان اسرائيل ما كانت لتقوم، في العام ١٩٤٨، بدون سمطس.

بعد وفاة سمطس، سنة ١٩٥٠، قال رئيس وزراء اسرائيل في تأبينه: «سيبقى اسم الجنرال سمطس خالداً في قلوب اليهود، حتى آخر الدهر».

في الانتخابات البرلمانية، التي أُجريت في شباط (فبراير) ١٩٤٨، في جنوب افريقيا، مُني الحزب الحاكم، برئاسة سمطس، بهزيمة كبرى أمام «الحزب الوطني» المنافس، برئاسة د. دانيال مالان، وهو حزب معروف باتجاهاته العنصرية المتطرفة، وبعلاقاته المتينة، سابقاً، مع الحزب النازي الالماني، والذي ما زال على رأس الحكم في جنوب افريقيا حتى اليوم.

من التناقضات الغريبة والمحيّرة في سياسة هذا الحزب العنصري، الذي اضفى على سياسة التمييز العنصري الصفة القانونية، من خلال التشريعات العديدة التي اصدرها البرلمان الجديد، والذي احدث تغييرات جذرية في سياسة جنوب افريقيا، وجود ناحية واحدة بقيت دون تغيير هي تأييد الصهيونية واسرائيل. فلم تكتف حكومة مالان بأن تكون في مقدّم الدول التي منحت اسرائيل، بعد قيامها، اعترافاً قانونياً، بل قدّمت اليها مساعدة مالية هامّة. ليس هذا فحسب، وانما شجّعت الطوائف اليهودية في جنوب افريقيا (حوالى ١٢٠ ألف يهودي) على ارسال المساعدات الى الدولة اليهودية الجديدة.

في الحقيقة، لم يكن صهيونيو جنوب افريقيا بحاجة الى من يشجّعهم على مساعدة اسرائيل، التي انهالت عليها كميّات هائلة من المواد الغذائية، والطبية، والالبسة، والاموال، والاسلحة، والطائرات المقاتلة، وطائرات النقل (المشتراة من تشيكوسلوفاكيا)، بالاضافة الى مئات من الشبان اليهود الذين تطوّعوا للقتال في صفوف الهاغاناه الارهابية في فلسطين.

العلاقات التجارية والجوامع المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ان حركة التجارة بين النظامين العنصريين نشطة ومتشعّبة، تشمل العديد من المنتجات الزراعية، والصناعية، والمواد الاولية. غير ان ما ينشر، رسمياً، عن حجمها مضلِّل، لا يمثّل الحقيقة. فبينما تظهر الاحصاءات الصادرات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا بحوالى واحد بالمئة من اجمالي صادراتها، وما تستورده منها بنسبة اثنين بالمئة من اجمالي استيرادها، فان الحقيقة تبقى في طي الكتمان؛ اذ ان الاحصاءات الرسمية تغفل مادتين اساسيتين في حركة التجارة فيما بينهما، هما الماس الخام من جنوب افريقيا الى اسرائيل والاسلحة من اسرائيل الى جنوب افريقيا. جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة ١٩٨٦، ان حجم التبادل التجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا في هاتين المادتين كبير الى درجة ان الكشف عنه سيظهر اسرائيل على انها الشريك التجاري الاكبر لنظام جنوب افريقيا؛ اذ ان من الاسرار المعروفة ان اسرائيل تستورد من جنوب افريقيا ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة ممّا تحتاج اليه من الماس الخام لصناعتها المتطوّرة في قطع، وصقل، الماس، والتي يعمل فيها ما لا يقل عن ١٥ ألف عامل؛ كما انها الصناعة الثانية في اسرائيل، بعد الصناعة الحربية التي توفّر للدولة مبالغ ضخمة من العملات الاجنبية.

ومهما تعدّدت المصالح الاقتصادية، والتجارية، التي تجمع فيما بين اسرائيل وجنوب افريقيا،

الّا ان عامل المشكلة الامنية والمصير المشترك يبقى الجامع المشترك الذي يجمع فيما بينهما، الى درجة الالتصاق. فالحقيقة المرّة التي يدركها كلا النظامين، كما يدركها الآخرون، هي ان الكيانين المصطنعين اللذين اقاماهما بالدم والحديد على اراضٍ أجنبية، وعلى حساب حقوق سكان البلاد، هما وجود يتناقض مع سنن الطبيعة ومجرى التاريخ، على الرغم من كل ما يحدثانه من ضجيج حول «الشرعية»، و«الحق التاريخي» المزعوم، والاعتراف الدولي المشبوه. فهناك، اذاً، أزمة نفسية حادّة تجمع فيما بين المستوطنين اليهود في فلسطين والمستوطنين الاوروبيين في جنوب افريقيا، بسبب الجوامع المشتركة المتمثلة في انهما كيانان استيطانيان استعماريان، وفلسفتاهما التفوّق العنصري، ورسالتاهما الحضارة الغربية، وعيشهما قائم في محيط عدائي متحفّز، وشعورهما بالعزلة، والخوف ممّا يضمره المستقبل.

هذه الأزمة النفسية تظهر بأشكال مختلفة الى السطح، كالتطرّف الهمجي في العنصرية، والامعان في اضطهاد اصحاب الارض والحق، وارتكاب المزيد من الجرائم البشعة. كتب الصحفي الاسرائيلي يورام بيري، في دراسة قام بها للمقارنة بين أوضاع اسرائيل وجنوب افريقيا، في ما يتعلق بمظاهر العنصرية: «شعرت، في البداية، بصدمة، عندما فاجأني صديق بريطاني يعيش في جنوب افريقيا منذ عدة سنوات وهو يعدّد أوجه الشبه بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا. وقال: 'اذا هاجرت الى اسرائيل، فقد يأتي ابني الذي لا يتجاوز عمره، الآن، خمس سنوات، في يوم من الايام، بعد عشر سنوات، أو أكثر، ليقول لي كما قلت، قبل أيام، لوالدي: هل عرفت يا أبي ما يحدث هنا؟ لماذا أتيت بنا الى اسرائيل؟' ». وأضاف بيري انه، منذ ذلك اليوم، بدأ يهتم بمتابعة أوضاع جنوب افريقيا، ومقارنتها بأوضاع اسرائيل، فأذهله ما اكتشف من أوجه الشبه الكثيرة بين الوضعين.

التعاون العسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا

العلاقات الفضفاضة القديمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، التي تحوّلت الى علاقات وثيقة في مختلف المجالات، باتت، الآن، تعاوناً عاماً، وشاملاً، في المجالات العسكرية أيضاً. فالاستراتيجية العسكرية لنظام جنوب افريقيا وضعت أُسسها بمساعدة كبار الضباط الاسرائيليين؛ وقواتها المسلّحة مجهّزة بأنواع مختلفة من الاسلحة، والمعدّات، الاسرائيلية؛ ووسائل القمع التي تطبّقها سلطاتها ضد السكان الافريقيين مقتبسة من تجارب اسرائيل القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

قبل الدخول في تفاصيل التعاون العسكري الوثيق حالياً، والذي يوصف، احياناً، بالتحالف العسكري بين النظامين، يستحسن القاء نظرة سريعة على التطورات السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، نظراً الى اهميتها بالنسبة الى العلاقات الحاضرة بين اسرائيل وجنوب افريقيا.

كانت جنوب افريقيا، خلال سنوات حكم سمطس وحتى الحرب العالمية الثانية، تتمتّع بحماية بريطانيا لحدودها البرية وطرقها البحرية حول رأس الرجاء الصالح، مقابل التزام حكومة جنوب افريقيا بتقديم المساعدات المادية، والعسكرية، بما في ذلك الاشتراك الفعلي بقوات عسكرية، في حالة دخول بريطانيا حرباً ضد أية دولة أخرى. بعد ان غابت الشمس عن الامبراطورية البريطانية وقيام رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، اصبحت جنوب افريقيا، شأنها شأن باقي المستعمرات البريطانية السابقة، عضواً فعّالاً في الكومنولث.

ان سياسة الفصل العنصري، التي اصبحت السياسة الرسمية بموجب التشريعات

التي أصدرها البرلمان في جنوب افريقيا، والتي أثارت استنكار دول العالم الثالث مقابل مراوغة «العالم الديمقراطي الحر» والتزامه الصمت، دفعت معظم الدول الآسيوية، والافريقية، وبعض بلدان اميركا الجنوبية، والوسطى، الى فرض مقاطعة سياسية، واقتصادية، على جنوب افريقيا، واجبار بريطانيا على طردها من منظمة الكومونولث في العام ١٩٦١. وكان ردّ فعل جنوب افريقيا على العزلة التي فرضت عليها بزيادة الاقتراب من اسرائيل وتقوية علاقاتها معها. في حرب العام ١٩٦٧، لم تتردد حكومة جنوب افريقيا عن الاشتراك الفعلي في القتال، فوضعت جميع ما لديها من طائرات ميراج الفرنسية تحت تصرّف اسرائيل، بالاضافة الى تزويدها بكمية كبيرة من قطع الغيار، التي كانت اسرائيل بأمسّ الحاجة اليها، بسبب الحظر الذي فرضه الجنرال شارل ديغول على تصديرها الى اسرائيل.

حتى حرب العام ١٩٦٧، كان التعاون العسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا مقتصراً على أنواع قليلة من الاسلحة والمعدّات العسكرية الاخرى، حسب حاجة كل منهما. لكن الوضع الجديد الذي قام في الشرق الاوسط، نتيجة الحرب، ووقوع ما لا يقل عن مليون ونصف المليون فلسطيني وعربي تحت الاحتلال الاسرائيلي، زاد تطابق الاوضاع والمشاكل والاهداف بين النظامين العنصريين. فالاجتياح الاسرائيلي لاراضي ثلاث دول عربية مجاورة، والسرعة القياسية التي تمّ بها كل شيء، أثار اعجاب العسكريين والسياسيين في الحكومة العنصرية؛ اذ رأوا فيه انجازاً يستحق الدراسة للحذو حذوه، عندما تضطرهم ظروفهم الى ذلك. بعد توقف القتال باسبوع، قام وفد عسكري رفيع المستوى بزيارة اسرائيل للاطلاع على الخطط التعبوية التي طبّقت في الحرب. بعد فترة قصيرة، قام قائد سلاح الجو الاسرائيلي، موردخاي هود، بزيارة رسمية لجنوب افريقيا، لالقاء سلسلة من المحاضرات على طلاب كلية الاركان.

بعد حرب العام ١٩٧٣، نشرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، مقالة مستفيضة لحاييم هيرتسوغ، الذي شغل، بعد ذلك، منصب السفير الاسرائيلي لدى منظمة الامم المتحدة، عرض فيه افكاره ومقترحاته بشأن سياسة اسرائيل الخارجية بعد الحرب، وشدّد على أهمية توطيد العلاقات مع جنوب افريقيا، والتعاون الشامل معها في مختلف المجالات، لأن جنوب افريقيا ـ حسب تعبيره ـ «الدولة الاقوى بثرواتها في القارة الافريقية، وبسبب ما تملكه من... ' قوة الذهب ' التي تمنحها حصانة ومنعة ضد ضغوط دول العالم الثالث والدول العربية».

كان لسقوط دكتاتورية سالازار في البرتغال، العام ١٩٧٤، اثر سيىء في موقف القوات البرتغالية التي كانت تخوض قتالاً مريراً ضد القوات الوطنية الانغولية منذ عدة سنوات، وعجّل في نيل الشعب الانغولي استقلاله الوطني، وهو ما أثار الرعب في قلوب المستوطنين الاوروبيين في جنوب افريقيا؛ اذ رأوا اقتراب اليوم الذي كانوا يخشونه دائماً، حين تنقض عليهم الشعوب الافريقية المجاورة لمساعدة اخوانهم المضطهدين من قبل الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا. فبعد استقلال انغولا، هناك، في الشرق، موزامبيق، التي تسير بخطى سريعة نحو الاستقلال. وفي الشمال، بدأ حكم الاقلية البيضاء في روديسيا يترنّح تحت ضربات المقاومة الوطنية والعزلة الدولية. واذا ما نال هذان البلدان الاستقلال، ايضاً، فانه يعني، بالنسبة الى جنوب افريقيا، انها ستصبح مطوّقة، من جهاتها الثلاث، بدول افريقية مستقلة تضمر لها العداء والكراهية، ولن تتأخر عن جعل اراضيها قواعد عسكرية لتدريب، وانطلاق، العصابات المسلّحة لمهاجمتها.

هذا التحليل للموقف واحتمالات المستقبل أدّى الى اتخاذ عدد من القرارات

الضرورية، استعداداً لمواجهة سنوات عديدة مقبلة من حرب العصابات، التي توقّعت حكومة جنوب افريقيا ان تفرض عليها من الداخل، ومن الخارج أيضاً. من جملة القرارات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا زيادة عدد القوات المسلّحة، وتزويدها بأسلحة متطوّرة، ورفع الكفاءة القتالية، والتدرّب على أساليب حرب العصابات، وتحصين الحدود البرية ضد عمليات التسلل. ونظراً الى ما تتمتع به اسرائيل من خبرة طويلة في هذا المجال، تقرر طلب المساعدة من اسرائيل.

في اثناء الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس وزراء جنوب افريقيا، فورستر، لاسرائيل، في العام ١٩٧٥، عقدت بين حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا اتفاقيات عدة بالغة الاهمية، أعلن عن بعضها وبقي البعض الآخر طي الكتمان. كان من جملة الاتفاقيات واحدة تتعلق باعارة الضباط والخبراء العسكريين الاسرائيليين للخدمة في القوات المسلّحة لجنوب افريقيا، والذين بلغ عددهم، في أواخر العام ١٩٧٦، حسب معلومات اوردتها صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية، أكثر من ٣٠٠ ضابط وخبير اسرائيلي. وأُبرمت اتفاقية أخرى حول تبادل المعلومات التي تهمّ «الأمن القومي» للدولتين، والتزام اسرائيل باعادة تنظيم جهاز الاستخبارات العسكرية لجنوب افريقيا (وكالة المخابرات الوطنية) على أسس جديدة شبيهة بتنظيم جهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد). في هذه الاتفاقية الهامّة، وجد كل طرف ما يقضي حاجته ويحقق غرضه. فقد رأت فيها حكومة جنوب افريقيا الطريق الممتاز للوصول الى المعلومات والانباء التي تستقيها اسرائيل من عملائها في الولايات المتحدة الاميركية والقارة الافريقية؛ ووجدت فيها اسرائيل الطريق الذي يوصلها الى معلومات محطة الرصد الكبيرة، الحديثة، في «سيلفرماين»، في جنوب افريقيا، والتي تمّ انشاؤها بالاستفادة من تكنولوجيا الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا والمانيا الاتحادية، كمشروع مشترك، والتي تستطيع رصد حركة كل سفينة، أو طائرة، ضمن رقعة شاسعة تمتد من افريقيا الغربية شمالاً، حتى القطب الجنوبي جنوباً، ومن انغولا غرباً، الى موزامبيق شرقاً.

التعاون الذري بين اسرائيل وجنوب افريقيا

كان القرار السياسي حول وجوب حيازة اسرائيل على أسلحة ذرية اتخذه، في بداية الخمسينات، رئيس الحكومة الاسرائيلية، دافيد بن ـ غوريون. وقام بتنفيذ ذلك القرار وتمكين اسرائيل من صنع اسلحتها الذرية شاب يهودي متخصص في بحوث الذرة، اسمه ارنست دافيد برغمان، الذي عيّنه بن ـ غوريون، في العام ١٩٥٠، رئيساً لقسم البحوث العلمية في وزارة الدفاع الاسرائيلية، بناء على ترشيح العالم الرياضي صاحب نظرية النسبية، البرت آينشتاين.

خلال اربع سنوات، وبعد جولات كثيرة على القارتين، الاوروبية والاميركية، استطاع برغمان ان يحشد، في القسم الذي يرأسه في وزارة الدفاع، عدداً كبيراً من الشبان اليهود اللامعين في مختلف مجالات البحوث الذرية. في العام ١٩٥٧، تمّ بناء مفاعل ديمونه في صحراء النقب، لانتاج الاسلحة الذرية. هناك مادتان اساسيتان يمكن استخدام احداهما في انتاج القنبلة الذرية، هما البلوتونيوم واليورانيوم المخصّب. السؤال الذي طرح نفسه، في اوائل الخمسينات، على المسؤولين الاسرائيليين، هو كيفية الحصول على اليورانيوم المخصّب، ونقله الى اسرائيل بصورة سرية. بعد مناقشات طويلة، تقرر ان يعهد لجهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) القيام بالمهمة الصعبة. ولم يخيّب الموساد الأمل المعقود عليه، فحقق نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الاميركية، بالاعتماد على تعاون اليهود الاميركيين، من ناحية، والثغرات الموجودة في الاجراءات الامنية والرقابة الحكومية على

الشركات الاميركية العديدة التي دخلت ميدان الصناعة والبحوث الذرية في الخمسينات، من ناحية أخرى. في العام ١٩٦٥، اعترف يهودي اميركي، كان مديراً لشركة تعمل في تجارة المواد النووية والمعدات، لرجال التحقيق الفيدرالي بأن حوالى ١٣٠ رطلاً من اليورانيوم المخصّب فقدت من مخازن الشركة منذ مدة، وهي كميّة كافية لانتاج ست قنابل ذرية على الاقل.

ان امتلاك اسرائيل للاسلحة الذرية اليوم لم يعد سراً من الاسرار، حيث قيل، وكتب، عن هذه الحقيقة الشيء الكثير في مختلف وسائل الاعلام الغربية. وليس من المستبعد، ابداً، ان تكون الحكومة الاسرائيلية، نفسها، قد سرّبت بعض المعلومات عن قدراتها النووية، على الرغم من انكار المسؤولين حتى الآن.

بعد حرب العام ١٩٧٣، اقترح موشي دايان على حكومته ان تعلن، رسمياً، عن سياستها النووية، بدلاً من التكتّم على حقيقة امتلاكها للسلاح النووي، وذلك أملاً في ان يكون الاعلان الرسمي رادعاً للعرب عن شنّ هجوم جديد عليها في المستقبل. وبرّر دايان اقتراحه بأن اسرائيل تنفق ٣٠ بالمئة من اجمالي دخلها القومي على احتياجاتها الدفاعية، ممّا أدّى الى التدهور الاقتصادي الخطير الذي تعاني منه البلاد. وأضاف ان القنبلة المخزونة في «القبو» لم تردع العرب من هجومهم المباغت في حرب العام ١٩٧٣، الذي كاد ان يلحق باسرائيل هزيمة عسكرية. ولهذا، فقد رأى ان اعلان اسرائيل عن سياسة «الخيار النووي» سيوفّر على اسرائيل اموالاً طائلة تنفق، حالياً، على الاسلحة التقليدية، كما يمكن ان يكون رادعاً حقيقياً ومؤثراً، بالنسبة الى العرب.

في العام ١٩٧٠، توصّل علماء الذرة في اسرائيل الى استنباط طريقة جديدة لتخصيب اليورانيوم الخام بواسطة اشعة ليزر، واصبح في امكانهم الاكتفاء بالحصول على اليورانيوم الخام لتحويله، في مفاعل ديمونه، الى يورانيوم مخصّب، لاستعماله في انتاج الاسلحة الذرية. ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا، حيث قام فيما بينهما تعاون وثيق، وشامل، في ميدان الذرة، وعقدت فيما بينهما صفقة مقايضة: تكنولوجيا اسرائيلية مقابل يورانيوم من جنوب افريقيا.

كذلك قرّر النظام العنصري في جنوب افريقيا، المطوّق بقوى معادية والخائف على مصيره، مثله مثل اسرائيل، سلوك سياسة الخيار النووي، بغية ردع اعدائه، وأملاً في ضمان بقائه. واذا كانت اسرائيل استطاعت الامساك بناصية التكنولوجيا النووية، بما حشد في اسرائيل من عقول وخبرات صهيونية من مختلف بقاع الارض، الاّ انه بقي معتمداً على ما يحصل عليه من الخارج من مادة اليورانيوم. في المقابل، تمتلك جنوب افريقيا كميات ضخمة من اليورانيوم، الذي تنتج منه سنوياً حوالى ستة آلاف طن، أي انها تحتل المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة الاميركية واستراليا، في وفرة اليورانيوم في مناجمها. ولكن جنوب افريقيا تعتمد كلياً على المساعدات الخارجية في ما يتعلق بالتكنولوجيا. وهكذا، بات الحليفان يكمل احدهما الآخر: تكنولوجيا اسرائيل مقابل يورانيوم جنوب افريقيا.

كان برنامج تطوير الذرة الذي وضعته حكومة جنوب افريقيا يعتمد على مقايضة مادة اليورانيوم المتوفّر لديها مقابل ما تحتاجه من التكنولوجيا الغربية (بريطانيا، وفرنسا، والمانيا الاتحادية). لكن هذه الدول اضطرت الى قطع هذه العلاقة السرية في اوائل الستينات، بسبب الضغوط التي مارسها الرأي العام العالمي وادانته لسياسة جنوب افريقيا العنصرية. في العام ١٩٦٢، عقدت اتفاقية سرية

بين جنوب افريقيا واسرائيل ثبّتت اسس تعاونهما في ميدان الذرة، وضمنت لكل منهما الحصول من الآخر على ما هو بحاجة اليه، أي التكنولوجيا من اسرائيل واليورانيوم من جنوب افريقيا. في العام ١٩٦٦، عرضت حكومة جنوب افريقيا على اسرائيل ان تقوم بتجربة نووية في أراضيها، أو على مقربة منها؛ ولكن رئيس وزراء اسرائيل، آنذاك، ليفي اشكول، خشي من مغبّة اقدام اسرائيل على مثل هذه الخطوة وهي التي كانت تستعد وتهيىء الاجواء والظروف لعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

في العام ١٩٦٨، قام رئيس لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية، برغمان، بزيارة رسمية لجنوب افريقيا، فعقدت اتفاقية جديدة بين النظامين لتبادل الخبراء والطلاب الخريجين لاغراض التدريب وتبادل المعلومات. منذ ذلك الوقت، وحركة تبادل الزيارات بين خبراء الذرة بين النظامين متواصلة بمزيد من التكتّم والسرية.

ما عرضته حكومة جنوب افريقيا على اسرائيل، سنة ١٩٦٦، ولو انه لم يتحقق في حينه، الاّ انه ظل بالنسبة الى برغمان وزملائه في اسرائيل أملاً قد يتحقق يوماً ما، حيث تتاح لهم الفرصة لمعرفة مدى نجاح جهودهم وتقدّمهم في تكنولوجيا الذرة.

في آذار (مارس) ١٩٧٥، سرّبت وكالة المخابرات المركزية الاميركية الى الصحافة الاميركية خبراً مضمونه ان اسرائيل باتت تمتلك بين ١٠ الى ٢٠ قنبلة ذرية «جاهزة للاستعمال».

في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، حدث انفجار نووي في المحيط الهندي، تضاربت الروايات حول ما اذا كان سببه القنبلة اسرائيلية او جنوب افريقية؛ اذ أنكر النظامان أية علاقة لهما بالتفجير النووي. مع ذلك، اجمعت الآراء، في حينه، ومن ضمنها آراء الحكومتين، الاميركية والسوفياتية، على ان القنبلة كانت اسرائيلية، للاسباب التالية: اولاً، لعدم توفّر كميات كافية من اليورانيوم الثقيل (أو المخصّب) لدى جنوب افريقيا لانتاج قنبلة ذرية؛ ثانياً، عرض جنوب افريقيا، في العام ١٩٦٦، لتفجير قنبلة ذرية في أراضيها (صحراء كالاهاري) أو على مقربة من اراضيها (المحيط الهندي)؛ ثالثاً، ان تفجير قنبلة اسرائيلية بمساعدة جنوب افريقيا يخدم مصلحة الطرفين: اسرائيل تجرّب قنبلة من صنعها، وجنوب افريقيا تكسب وقتاً كافياً، ومعلومات مفيدة، لمشاريعها الذرية.

الخلاصة

خلاصة القول، ان اسرائيل، بعد عودتها الى افريقيا، في بداية الثمانينات، رسّخت وجودها، وجدّدت، بل ووسّعت، نشاطها الاقتصادي، والسياسي، في القارة، بشكل أقوى ممّا كانت عليه قبل خروجها منها في العام ١٩٧٣. ومن العوامل التي ساعدت في عودة اسرائيل خروج مصر من على ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، وتطبيع العلاقات فيما بين مصر واسرائيل، وانحسار النفوذ السياسي المصري عن القارة، الذي كان يشكّل عقبة كأداء على طريق الزحف الاسرائيلي ما قبل اتفاقيتي كامب دافيد.

ان العامل الهامّ الذي يكمن وراء نجاح اسرائيل في افريقيا هو التنظيم والتخطيط ووحدة القيادة والتوجيه؛ ثمّ ان سياسة التغلغل الاسرائيلي ترتكز على خطة مدروسة، تعتمد العلم والعقلانية والاختصاص. امّا المعونات المالية، والاقتصادية، العربية الى الدول الافريقية، فكانت، ولا تزال، بدون تخطيط، وبدون توظيف سياسي معقول، بالاضافة الى فقدان العمل العربي المشترك، والموحّد. فلقد كان العمل العربي في افريقيا، ولا يزال، مرحلياً وموسمياً، لا يستمر ولا يؤتي ثماره.

فالقارة الافريقية، ذات الاهمية استراتيجية، تعتبر من أهمّ محاور السياسة الدولية وملتقى اهتمام القوى التي تقف وراء اسرائيل، وتمدّها بأسباب الحياة والقوة. وافريقيا قارّة شاسعة، ومصدر هائل للمواد الاولية، وسوق ضخمة، ومجال فسيح للاستثمار، اضافة الى ان افريقيا تتشكّل من دول عديدة، ذات مصالح مختلفة، وحضور واسع في الامم المتحدة والمحافل الدولية، وهي مجموعة أصوات لها تأثيرها وأهميتها.

ان من جملة مكامن الضعف في المواجهة القائمة بيننا وبين اسرائيل في افريقيا، ما يلي: ١ ـ افتقار المجابهة العربية الى التنظيم والتنسيق وتبعثر المجهود العربي؛ ٢ ـ الافتقار الى سياسة عربية موحّدة ذات أهداف واضحة؛ ٣ ـ الافتقار الى الاجهزة المتخصّصة ذات الكفاءة والخبرة التي تستلزمها عملية المواجهة، على الصعيدين، الاقتصادي والتقني؛ ٤ ـ ضعف الاجهزة الاقتصادية العربية، بصورة عامة؛ ٥ ـ ضعف الاعلام العربي، وسلبيته.

فاذا ما أردنا مقاومة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا، علينا، اولاً، ان نستكمل الوسائل لسد الثغرات التي أشرنا اليها سابقاً؛ ومن ثمّ كسب الرأي العام الافريقي، بواسطة الدبلوماسية الناضجة، والمرنة، والاعلام القائم على العلم والعقلانية، والمصالح المتبادلة، والاقتصاد.

المراجع

خالد زغول، «العرب والافارقة بين عمليات المدّ والجزر»، **السياسة الدولية** (القاهرة): العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨.

رياض القنطار، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيا، وطرق مجابهته**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨.

ريتشارد ستيفنس، «اسرائيل وجنوب افريقيا»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ٨، العدد ٦٠، آذار (مارس) / نيسان (ابريل) ١٩٨٦.

سلطان حطّاب، «اسرائيل في افريقيا؛ دراسة لتطوّر العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية، ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٨، العدد ٦٠، آذار (مارس) / نيسان (ابريل) ١٩٨٦.

د. عبدالملك عودة، «من علامات المستقبل في العلاقات العربية ـ الافريقية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩.

عمرو هاشم، «العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٢، أيار (مايو) ١٩٨٨.

مجدي، حمّاد، «اسرائيل والعلاقات العربية ـ الافريقية»، **المستقبل العربي**، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٧٨.

د. محمد احمد خلف الله، «الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والافارقة»، **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩.

د. محمد عبدالعزيز ربيع، «علاقة اسرائيل بالقارة الافريقية؛ الابعاد والمخاطر»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٨، العدد ٦٣ ـ ٦٤، أيلول (سبتمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦.

Adams, James; *The Unnatural Alliance, Israel and South Africa,* London: Quarter Books, 1984.

Chazan, Naomi; "Israel in Africa", *The Jerusalem Quarterly,* No. 18, Winter 1981.

Kliman, Aaron; *Israel's Global Reach; Arms Sales as Diplomacy,* Washington, D.C.: Pergamont - Pocassey's, 1985.

O'Brien, C.C.; *The Siege; The Saga of Israel, and Zionism,* New York: Simon and Schuster, 1986.

الشـؤون العسـكريـة الاسرائيـليـة

الآفاق المالية والاستراتيجية للجيش

بعد ان تردّدت الآراء والتعليقات، بين الحين والآخر، خلال عامي الانتفاضة، حول الآثار السلبية التي يتحمّلها الجيش الاسرائيلي بسبب تحويل جهوده، وموارده، الى قمع الجماهير الفلسطينية، تراكمت المخاوف، الى درجة ان جاء التعبير عنها على المستوى الرسمي والقيادي الاسرائيلي. ويتمثّل جوهر المأزق الاسرائيلي بالتكاليف المباشرة، وغير المباشرة، للانتفاضة، التي خلقت عجزاً هامّاً لدى القوات المسلحة، فصارت تهدد، بذلك، مصير خطتهـا طويلة الاجل للتطوير. ويتضافر ذلك مع القلق الاسرائيلي المتنامي على مستقبل العلاقة الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الاميركية، بعد ان برز احتمال تراجع القيمة الاستراتيجية لاسرائيل، في أعقاب الانفراج الواسع على صعيد التنافس الاميركي ـ السوفياتي. وفي هذا الوقت، ايضاً، أُصدرت معلومات حول مجموعة من المسائل المالية، لا سيما حجم المعونة الاميركية الى اسرائيل، وميزانية الدفاع الاسرائيلية.

الأعباء المالية

لقد أُصدرت ارقام، وتقديرات، عديدة، خلال العامين المنصرمين، حول الخسائر المالية الحقيقية التي تكبّدها الجيش الاسرائيلي في اثناء قمع الانتفاضة الشعبية على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد الدراسة والمقارنة، توصّل أحد المصادر الخبيرة العربية الى استنتاج مفاده ان الخسارة شبه الثابتة بلغت ما بين ٩٠٠ مليون دولار ومليار دولار في تلك الفترة (**الحياة**، لندن، ٢٣/١/١٩٩٠). واذ اتسم ذلك التقدير بدرجة عالية من المصداقية، غير ان أقرب التقديرات الاسرائيلية اليه، وأكثرها مصداقية ايضاً، هو ذلك الصادر في اوائل العام ١٩٩٠، والذي تناقله المراسلون العسكريون المطلعون. اذ اكد دان سافير، مثلاً، ان مجمل النفقات، منذ بداية الانتفاضة، بلغت حوالى ١,٤ مليار شيكل (اي ٧٠٠ مليون دولار)، علماً بأن الكلفة الدورية للجيش تبلغ مليون شيكل سنوياً، او ما يعادل اربعة بالمئة من ميزانيته السنوية (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠).

غير ان ما ركّز عليه المراقبون هؤلاء، علاوة على الكلفة المالية الاجمالية، هو وجود عجز صاف لدى الجيش، عجزت، او امتنعت، وزارة المالية عن تعويضه. اذ بلغ مجموع الزيادات، والاضافات، على الميزانية المعتادة، التي تلقّاها الجيش خلال سنتين، حوالى ٥٠٠ مليون شيكل، ممّا ترك نقصاً قدره ٩٠٠ مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠). وكانت القيادة العسكرية توقعت استلام مبلغ اضافي خلال العام المقبل، لتغطية كلفة القمع، بحجم ٤٥٠ مليون شكيل؛ غير انها فوجئت بقرار وزير المالية بتقليص ذلك الى ٥٠ مليون شيكل فقط، مع تسديد وعد سابق بمئة مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٩٠). بل وشكّك البعض حتى في تسديد تلك المبالغ الاخيرة، حيث أكد رئيف شيف انه تمّت المصادقة رسمياً مرتين على تعويضات مالية بحجم ثمانين مليون شيكل، ثمّ خمسين مليون شيكل، دون ان يتمّ الالتزام بالدفع، بل وتكرر الارجاء الى اجل غير محدّد (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

وتكشف هذه الحقائق زيف محاولات بعض الضباط إخفاء الحجم الفعلي للخسارة المالية، ومنهم رئيس شعبة التخطيط في هيئة الاركان، اللواء داني ياتوم، الذي صرّح بأن الكلفة الاجمالية تبلغ مليار شيكل، والعجز ٣٠٠ مليون شيكل، فحسب (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٠).

هذا، وتكتسب الارقـام السـابقـة اهمية اضافية عند وضعها في اطار ميزانية الدفاع العامّة. فأولاً، ان

العجز البالغ ٩٠٠ مليون شيكل يمثل ٢٠ بالمئة من حصّة الميزانية المحسوبة بالعملة المحلية، ممّا يؤثر، تأثيراً بالغاً، في مرونة الانفاق وبنوده. وسوف تزداد خطورة الوضع خلال العام ١٩٩٠، حسب بعض المصادر، اذا ما ادّت التطوّرات غير المتوقعة الى رفع حجم الانفاق المضاد للانتفاضة، ليصل العجز الصافي في ميزانية الامن الى ٦٠٠ مليون دولار (١,٢ مليار شيكل) (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ليس ذلك فحسب، بل ان كلفة القمع، والعجز الناجم عنه، يأتيان في وقت تتراجع قيمة ميزانية الدفاع الاسرائيلية. اذ لم تقم الحكومة، رسمياً، باقتطاع اي مبلغ من ميزانية العام ١٩٨٩، التي شكّلت نسبة ٢٠,١ بالمئة من اجمالي ميزانية الدولة، او ٨,١ بالمئة من اجمالي الدخل القومي (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠)؛ بل طرأت زيادة إسمية بنسبة ١١,٥ بالمئة على الميزانية، مقارنة بالعام ١٩٨٨، أي بارتفاع قدره ٦٦٠ مليون دولار، من ٥,٧١ مليارات دولار الى ٦,٣٧ مليارات دولار. غير ان حقيقة التضخم المالي قلبت الصورة، ليكون صافي التغيير، في العام ١٩٨٩، هو انخفاض بنسبة ستة بالمئة (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ويذكر ان وضعاً مشابهاً حدث بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، بسبب الانتفاضة ايضاً؛ اذ ازدادت القيمة الاسمية لميزانية الدفاع بنسبة ١١ بالمئة، من ٥,١٤ مليارات دولار الى ٥,٧١ مليارات دولار، بينما تقلصت القيمة الشرائية بنسبة تسعة بالمئة. كما يجدر التذكير، ايضاً، في هذا السياق، اولاً، بأن نصف الميزانية، تقريباً، خصص لتسديد الديون العسكرية والفوائد المترتبة عليها؛ وثانياً بأن المبلغ المتبقي (حوالى ٣,٢ مليارات دولار) يمثّل تراجعاً عن مستوى العام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ بالمئة ، علماً بأن زيادة المعونة الاميركية، في الوقت عينه، قد عوّضت بعض الشيء وحدّدت التراجع، في النهاية، بنسبة ١٢ بالمئة (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وهكذا، يمكن فهم مدى اهمية العجز المالي الناجم عن قمع الانتفاضة، والبالغ ٩٠٠ مليون شيكل (٤٥٠ مليون دولار)، عدا المبالغ التي يتمّ تعويضها على حساب ميزانية الدولة العامة، واحتياطها.

الآثار العملية

تنوّعت الآثار العملية للانتفاضة وكلفة مواجهتها تنوّعاً كبيراً؛ وقد صرّح مراراً بالاضرار النفيسة، والمعنوية، والانضباطية، وبتراجع مستوى التدريب والجاهزية لدى الجيش. إلّا ان المسؤولين العسكريين الاسرائيليين أخذوا، في الفترة الاخيرة، يوضحون طبيعة العواقب المادية، والعملياتية، التي تلحق ببنى القوات المسلّحة. ولعل أبرز الآثار العملية هي تلك التي حلت بسلاح الجو، الذي تعرضت ميزانيته لتخفيض بقيمة ١٦٠ مليون شيكل (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠). فقد اشتكى نائب قائد السلاح، غيورا روم، من الاضطرار الى تقليص ساعات التدريب والطيران، وتقليص شراء قطع الغيار، وتقييد بناء القوة البشرية الفنية (**يديعوت احرونوت**، ١١/١/١٩٩٠). وأوضح ان المحصّلة العملية لذلك هي تقليص عدد الطيارين، خصوصاً ان كلفة تدريب الطيار الاحتياطي تبلغ ربع مليون دولار سنوياً، ممّا يعني تقليص المخزون البشري الفني الذي يستمد سلاح الجو قوته منه. غير ان الآثار السلبية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل امتدت الى ان تشمل برامج التسليح ايضاً. وكانت احدى الضحايا الاولى هي الطائرة المروحية «أ.هـ ـ آبي» للمراقبة والاستطلاع، التي تمّ تأجيل مشروع اقتنائها الى اجل غير مسمّى، بعد ان كان المفترض شراؤها خلال العام ١٩٩٠ (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠).

إلّا ان برامج رئيسة عدة هي قيد المراجعة الآن ومرشحة للتأجيل، أو الالغاء. وقد أجمل أحد التقارير تلك البرامج، ابتداء بطائرة التدريب «تزوكيت» («فوغا ماجيستير» الفرنسية المعدّلة محلياً)، التي كان يأمل سلاح الجو في ان يستبدلها بالطائرة الارجنتينية «بامبا». وكان المفروض، مبدئياً، ان يتمّ الانتاج المشترك لمئة طائرة انطلاقاً من ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ، على ان تدخل الخدمة الفعلية في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤؛ غير ان المشروع قد يتأجل كلياً الى النصف الثاني من عقد التسعينات (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). كذلك قد يتأثر برنامج تحديث المقاتلات «ف ـ ١٥» بمعدّات الكترونية واجهزة رادار حديثة، حيث يحتمل ان يتمّ الغاء، أو تأجيل، ذلك الجهد، ومعه جدول اجراء العمرة الكاملة اللازمة لخمسين طائرة لدى اسرائيل. واخيراً، فان احد أهم البرامج بعيدة المدى، الذي يشكل عصباً رئيساً، هو خطة تطوير الجيش العشرية حتى العام ٢٠٠٠، التي قد تتعرّض لعراقيل ايضاً. وتتناول الخطة ادخال «مضاعفات للقوة» جديدة الى صنوف الاسلحة كافة، وهي تتوزع بين الذخائر دقيقة التوجيه

من نوع «إطلق وانسَ» («الذكية») وانظمة التوجيه، والاستطلاع، والاتصال، والاستخبارات، وما إليها من نظم انذار مبكر وتشويش، لدى القوات الجوية، والبرية، والبحرية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٠). وفي المقابل، يبدو ان خطة اقتناء غواصتين ألمانيتين من فئة «دولفين» لن تتوقف، نظراً الى تمويلها بواسطة المساعدات الاميركية، حيث أعلنت الحكومة الالمانية الاتحادية موافقتها على انجاز الصفقة، على الرغم من سياستها المعتادة بعدم بيع الاسلحة (وخاصة الهجومية) الى الدول المتنازعة في الشرق الاوسط (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠).

الردود الاسرائيلية

يشير ما سبق الى أخطر ما يواجه القيادة العسكرية الاسرائيلية، اي احتمال الاضطرار الى إلغاء خطة تطوير الجيش حتى العام ٢٠٠٠، وهي الخطة التي كان يفترض الانتهاء من وضعها واقرارها في مطلع السنة الحالية. ويتمثل المغزى الابرز لذلك المصير في ان الخطة العشرية هي بطبيعتها شاملة ومتشعّبة، وإلغاؤها يعني الاضرار بمجموعة اخرى من البرامج والنشاطات. وقد اتضح ذلك حين صرح وزير الدفاع، اسحق رابين، بأن ميزانيته لن تسمح بتطبيق الخطة، وان ذلك سيؤثر، سلباً، في جوانب عدة، ليس اقلّها تخفيض النشاط العلمي (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٩٠). والمفهوم ان ذلك سوف يعرقل انجاز برامج تطوير الذخائر والمعدات والاسلحة العصرية التي كانت ستشكل المجال الاساسي في محاولة «مضاعفة القوة»، لانه يعتمد، اعتماداً رئيساً، على جهود البحث والتطوير العلمي. هذا، وبانتظار قرار رسمي حول مصير خطة التطوير، فان ما لا جدال فيه هو ان من نتائج الانتفاضة انها ضربت خطة عمل الجيش، حسب رأي المعلّق شيف (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

أمّا عن سبل مواجهة المأزق المالي الشديد، وتحقيق بعض التوفير، من أجل البقاء ضمن حدود الميزانيات المتوقعة، فقد اضطرت قيادة الجيش الاسرائيلي الى التركيز على حل رئيس ـ وإن كان لا يفتح مخرجاً فعلياً ـ هو التوجّه نحو تقليص الكلفة البشرية. في المقام الاول، لقد قرّرت تلك القيادة تخفيض ايام الخدمة الالزامية لأفراد الاحتياط، وتخفيض حجم مساهمتهم في أعمال قمع الانتفاضة، بنسبة ٣٥٠ ألف يوم احتياطي، علماً بأنها عادت ورفعت حجم التقليص الى ٧٠٠ ألف يوم (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). إلّا ان شيف لاحظ فشل هذه المحاولة، معلّقاً بأن الانتفاضة تمتص ٢,٥ مليون يوم احتياطي، وان لا آفاق لتغيير ذلك، علماً بأن الجيش يحتاج الى تقليص مجموع أيام الاحتياط، ككل، الى ما دون عشرة ملايين (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٩٠).

من ناحيته، أكد الوزير رابين ان لا مفرّ من تخفيض القوة البشرية، بما فيها النظامية (الجيش الدائم)، بسبب الضائقة المالية (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٩٠). وبالفعل، تقرر البدء باقالة عدد من الضباط وضباط الصف (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). فقد أصدر رئيس الاركان، دان شومرون، أمراً بتخفيض قوة الجيش؛ غير انه حذّر من ان احدى عواقب ذلك ستكون تكبّد الخسائر الفادحة في أية حرب مقبلة، بسبب تقلّص عدد، وحجم، الوحدات المقاتلة (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٠). ويبيّن هذا الرأي حقيقة ان مختلف الحلول المقترحة للخروج من المأزق المالي المتراكم، تحمل في طياتها معضلات وخيمة. وافضل تأكيد لذلك هو التذكير بالفرضيات التي كان يعمل على أساسها الجيش خلال السنوات الاربع الاخيرة، ألا وهي: بقاء القوة الشرائية للميزانية بالعملة المحلية (الشيكل) عند مستواها مع تعويض آثار التضخّم؛ والحصول على تعويض مالي مقابل تقلّب سعر صرف الدولار؛ والحصول على تعويضات كاملة مقابل كلفة قمع الانتفاضة؛ واستمرار المعونة الاميركية دون هبوط (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وباستثناء البند الاخير، فالواضح ان هذه الفرضيات ليست ثابتة، ولا مضمونة، ممّا يشير الى تنامي، وتعاظم، المأزق في المستقبل المنظور.

القيمة الاستراتيجية لاسرائيل

ان ما يزيد في قلق المسؤولين الاسرائيليين، ويضعف احتمالات ازالة المأزق المالي واعادة الانفاق العسكري وبرامج التطوير الى ما كانت عليه، او كان مخططاً لها حتى العام ٢٠٠٠، هو ادراك آفاق اضمحلال قيمة اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة الى حليفها الولايات المتحدة الاميركية. ففي أعقاب التحسّن المتواصل للعلاقات

الاميركية ـ السوفياتية، بما فيها اتفاقية ازالة الصواريخ الباليستيكية النووية متوسطة المدى، والتحرّك نحو خفض القوات التقليدية في اوروبا، وفيما تتراجع فرص الصدام بين حلفي «وارسو» و«ناتو» اللذين يتّجهان الى انماط جديدة سلمية من العلاقات، يعتقد العديد من الاسرائيليين بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تحتاج، مستقبلاً، الى الدور الاسرائيلي في تخزين الاسلحة وتقديم الدعم اللوجستيكي والاسناد القتالي والاقليمي، لدرء هجوم سوفياتي محتمل على منطقتي الشرق الاوسط، او الخليج ـ ايران، حيث حقول النفط وممرّات الملاحة البحرية. وقد عبّر الوزير رابين، خير تعبير، عن هذا التصوّر الاستراتيجي، خلال لقاء صحافي مؤخراً، حين اكد ان الدولتين العظميين لم تعودا تخشيان اندلاع الحرب العالمية الثالثة بسبب حصول مجابهة عربية ـ اسرائيلية. وحسب رأيه «لقد زال هذا الخوف» (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠)؛ مضيفاً ان العملاقين لن يقلقا، كذلك، من التطوّرات التسلّحة التقليدية والفجوات السياسية القائمة، وانهما سيقولان للاطراف المحلية المتنازعة: «اذهبوا الى الجحيم، ما دمتم تريدون الخلاف والعنف، واستمروا حتى تتعبوا». وأضاف بعض الخبراء الاسرائيليين الى ذلك قوله ان التفهّم الاميركي للموقف السوفياتي، من جهة، وآفاق تحسّن العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، من جهة اخرى، ربما سيؤديان الى تفريغ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل من مضمونه (**التقرير**، لندن، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). والمعروف ان صيغة ذلك التعاون تعود الى الاتفاقية المعقودة في العام ١٩٨١، والتي تمّ تجديدها، او الحاقها ببنود اضافية، في العام ١٩٨٣ وما بعد. كما ان المعروف هو ان الزيادة الهامّة التي طرأت على حجم المعونة المالية العسكرية الاميركية الى اسرائيل، في أعقاب العام ١٩٨٢، قد حصلت، اساساً، بالاستناد الى حجة الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل؛ وقد اتسعت، لاحقاً، لتشمل مساعدات اضافية لقاء تقديم الدعم الطبي والامداد البحري الى القوات الاميركية العاملة في الشرق الاوسط (مثل سيناء) او البحر الابيض المتوسط (مثل الاسطول السادس). وقد علّق وزير المالية، شمعون بيرس، بأن حتى تلك المعونة لم تعد بمستواها السابق، على الرغم من عدم تقليصها اسمياً، بسبب تراجع قيمتها الفعلية بنسبة خمسة بالمئة خلال العامين الماضيين (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠).

في مقابل هذه الآفاق المثيرة للتشاؤم، اسرائيلياً، رأى بعض المحلّلين الاسرائيليين احتمالات معاكسة، منطلقاً، مثلاً، من امكان تجيير التعاون الاستراتيجي للدفاع عن اسرائيل في مواجهة سوريا. وقد دعم هذه الرؤيا قول وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، ان أي فشل فلسطيني في تحقيق الاهداف الوطنية من شأنه تهديد الاهداف الاميركية والاسرائيلية طويلة الاجل (**التقرير**، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). بل واضاف البعض الى ذلك ان احتمال تخلّي الولايات المتحدة الاميركية عن قواعدها العسكرية في اوروبا قد يدفعها الى زيادة اهتمامها باسرائيل، كمركز ونقطة انطلاق للدفاع عن مصالحها المزعومة في المنطقة (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وليس مفاجئاً ان اصواتاً قد ارتفعت، كالعادة، داخل مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين لتجدّد تأكيد كون اسرائيل حليفاً استراتيجياً لا يجوز قطع المساعدات عنه، كما فعل السناتور بيت ولسون (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠). ويأتي مثل هذه التصريحات رداً على احتمالات تقليص المعونة المالية الاميركية، خصوصاً بعد تخفيض ميزانية الدفاع الاميركية، وتخفيض الموارد المخصصة لبرامج أساسية، كمشروع «المبادرة الاستراتيجية»، الذي تحصل اسرائيل، من خلاله، على حوالى ١٥٠ مليون دولار لتطوير الصاروخ «حيتس».

ازاء مختلف هذه الاحتمالات، دفع عدد من المسؤولين الاسرائيليين باتجاه استباق الامور، وتحديداً لدرء خطر تقليص حجم المساعدات المالية الاميركية. وقد انقسمت المواقف الاسرائيلية، عملياً؛ اذ رأى البعض ان «بامكان اسرائيل ان تتفادى الاقتطاعات، اذا ما أسرعت في اللحاق بركب العملية السلمية» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠)؛ بينما رأى البعض الآخر ضرورة إعادة تنظيم اولويات اسرائيل السياسية، والاستراتيجية، من اجل اقناع الولايات المتحدة الاميركية بوجود مخاطر مستمرة تهدّد أمن اسرائيل (**التقرير**، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). غير ان تلك العملية، حسب احد خبراء مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في تل ـ ابيب، ستكون صعبة، على ارضية توقّعه ان يقلل الاتحاد السوفياتي من دعمه لحلفائه العرب، حفظاً للاستقرار الاقليمي، ممّا سيضعف حجة وجود التهديدات الامنية لاسرائيل (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠).

المعونة الاميركية

في اطار النقاش حول آفاق العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية، ظهرت مؤشرات متناقضة الى مستقبل المساعدات المالية السنوية التي تتلقاها اسرائيل. فمن جهة، قرر الكونغرس الاميركي زيادة حجم المعونة للسنة المالية المقبلة، بينما برزت اعتراضات على ذلك وأثيرت المخاوف الاسرائيلية من تقليصها مستقبلاً. فأولاً، لقد قرر الكونغرس، في أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، زيادة المعونة المقدّمة الى اسرائيل بقيمة ٦٦٦ مليون دولار علاوة على الثلاثة مليارات دولار التي تشكّل المساعدة الاساسية، وتنقسم بين دعم عسكري بقيمة ١,٨ مليار دولار ودعم اقتصادي بحجم ١,٢ مليار دولار. وحسب التفاصيل، فان الزيادة تشمل مئة مليون دولار ثمن مشاريع لاقامة المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الاميركي في اسرائيل، و ١٧٩,٦ مليون دولار لقاء تطوير، وشراء، معدّات عسكرية، منها ٥٢ مليون دولار لبرنامج تطوير الصاروخ «حيتس»، و١٢ مليون دولار لقاء طائرات استطلاعية دون طيّارين، و٢٤,٧ مليون دولار لاقتناء قنابل موجهة انزلاقية (جو ـ ارض) من نوع «بوباي» (**الحياة**، ١٨ و١٩٨٩/١٢/٢١). وقد أوضح الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان القصد من ذلك هو تمكين اسرائيل من المضيّ قدماً في تنفيذ برامج البناء والتحديث العسكري (**المصدر نفسه**).

وجدير بالذكر ان الكونغرس الاميركي قد وافق، في وقت سابق، الى جانب تلك الزيادة الهامة، على صرف مساعدة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتغطية نفقات البحث والتطوير الاسرائيلية داخل الولايات المتحدة الاميركية و٤٠٠ مليون دولار، من أصل المساعدة السنوية، لتغطية نفقات مشابهة داخل اسرائيل ذاتها؛ وكل ذلك عدا تأمين دخل سنوي يزيد على ١٥٠ مليون دولار بفضل السماح لاسرائيل، منذ العام ١٩٨٧، بتسديد ديونها بواسطة تصدير البضائع والمنتجات الى الولايات المتحدة الاميركية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٢/١١). كذلك، وافق الكونغرس على تحويل مجمل المعونة الاقتصادية، البالغة ١,٢ مليار دولار، الى اسرئيل دفعة واحدة وفي بداية السنة، ممّا يتيح لها الاحتفاظ بالفوائد البالغة ٥٥,٥ مليون دولار؛ وأقرّ، أيضاً، بيع الاسلحة والصادرات الاميركية الى اسرائيل بأسعار مخفضة، ممّا وفّر عليها مبلغاً اضافياً قدره ٥٦ مليون دولار (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١٨). ويعني كل ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية لم تتح لاسرائيل التعويض عن تآكل قيمة المعونة السنوية بنسبة خمسة بالمئة بسبب التضخّم المالي فحسب، بل وقدّمت مساعدة اضافية تفوق تراجع القيمة الشرائية الفعلية لميزانية الدفاع الاسرائيلية بكاملها.

لكن اسرائيل تخشى من ألاّ يدوم هذا الوضع طويلاً. وخشيتها لا تعود الى تبدّل الاوضاع الدولية وتراجع قيمتها كحليف اميركي استراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفياتي فقط، بل وينبع مباشرة من الاقتراح الذي تقدّم به زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، روبرت دول، الذي اقترح الاستفادة من الوفاق الدولي لتقليص المعونة الخارجية بنسبة خمسة بالمئة، ممّا يعني تخفيض حصة اسرائيل بقيمة ١٥٠ مليون دولار (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٠/٢/٢). وللرد على ذلك، اكد وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، في احاديث الى الجمهور الاميركي، أن التقلبات الدولية لم تلغ استمرار الدعم العسكري السوفياتي لسوريا، والعراق، وليبيا، بسبب البحث السوفياتي عن تحقيق ايرادات العملة الصعبة من خلال بيع الاسلحة؛ وتخوّف رابين من الاخلال بالميزان العسكري في الشرق الاوسط، ومن تزايد احتمالات اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٩٠/١/٢٧)؛ علماً بأن الامر الهام، والحيوي، في كل حال، هو ان موضوع التقليص اصبح مطروحاً على بساط البحث، للمرة الاولى.

د. يزيد صايغ

الصراع على الارض والسكان في فلسطين

Efrat, Elisha, *Geography and Politics in Israel since 1967*,
London: Frank Cass & Co., 1988, 225 Pages.

كان الصراع العربي ـ الصهيوني، منذ بدايته، صراعاً على الارض والسكان؛ وكان، ولا يزال، الهدف الاساس للحركة الصهيونية اولاً، واسرائيل لاحقاً، الاستيلاء على اكبر مساحة ممكنة من ارض فلسطين، واستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود، القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين، بل ان المقياس الاهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخّص في نسبة الاراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود، ونجاحها في استيعابهم، وتوطينهم، في فلسطين. وعلى هذا الاساس، فإن العامل الجغرافي (الارض) يبقى له الكلمة الاخيرة في الصراع الذي تخوضه الصهيونية في فلسطين مسلّحة بالعاملين الآخرين: السكان والمال.

والكتاب، الذي نحن بصدده، يتناول، بالتحديد، المشاريع الاسرائيلية المتلاحقة منذ حرب العام ١٩٦٧ ، وارتباطها بسياسات الحكومات العمالية والليكودية، الهادفة، في مجملها، الى «تنظيم» عملية الاستيلاء على الاراضي العربية المحتلة، واستعمارها بأفواج المهاجرين اليهود، وذلك ضمن استراتيجية الامن الاسرائيلي المطلق.

واضع الكتاب هو استاذ في دائرة الجغرافيا، في جامعة تل ـ ابيب. وقد غطّى، في كتابه، وعلى مساحة ٢٢٥ صفحة، ابرز اتجاهات الاستيطان في مختلف مناطق فلسطين المحتلة، سواء في المراكز المدينية الكبرى (القدس والخليل) أو في المناطق الجغرافية المحدّدة (وادي الاردن، والنقب، والجليل)، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة التي شهدتها السياسة الاستيطانية، اثر انتقال السلطة الحاكمة من يد حزب العمل الى الليكود، بنتيجة انتخابات العام ١٩٧٧.

وواضح، عبر صفحات الكتاب، ذلك الترابط العضوي فيما بين اتجاهات الاستيطان والاهداف السياسية لحكومات اسرائيل، سواء في المناطق الواقعة داخل ما يسمى بـ «الخط الاخضر» (أي حدود احتلال العام ١٩٤٨)، أو في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧.

وبالتحديد، حاول الكتاب الاجابة عن الاسئلة التالية: كيف اختلفت خصائص النشاط الاستيطاني في اعقاب حرب العام ١٩٦٧ عنها في الفترة التي اعقبت حرب العام ١٩٤٨؟ ما هي التأثيرات التي خلّفتها الحدود الجديدة على حركة الاستيطان؟ ما هي المناطق التي تمتعت بالاولوية في اهتمامات الاجهزة الاستيطانية في عقد السبعينات؟ ما هو الشكل الذي ستتخذه خارطة الاستيطان الاسرائيلي في الفترة المقبلة، في ضوء التطورات السياسية الاخيرة؟

من نافل القول الاشارة الى أن الخلفية الذهنية التي ينطلق منها الكاتب، ترتكز على «البديهيات» الصهيونية التي تعتبر فلسطين، بكاملها، «حقاً» لا نزاع عليه لليهود، وان حرب العام ١٩٤٨، وكل ما نجم عنها من احتلال وطرد وتشريد بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، ليست سوى حرب «تحرير» بالنسبة الى الصهيونيين، تبعها «تأسيس الدولة» بأجهزتها كافة.

تلخّصت اهداف الاستيطان، في العقدين الاولين من تاريخ اسرائيل، القصير نسبياً في المنظور السياسي، باستيعاب آلاف المهاجرين الذين سعت الحركة الصهيونية الى جلبهم بمختلف الوسائل، وغالبيتهم من يهود الدول العربية. وتبع ذلك مهمة دعم هذا الاستيطان، وتعزيزه اقتصادياً، واجتماعياً، وعسكرياً. أمّا المناطق التي تركز عليها الاهتمام الاستيطاني، فهي صحراء النقب، في الجنوب، وجبال الجليل، في الشمال، والممر المؤدي من يافا الى القدس؛ أي تلك المناطق التي تميّزت بكثافة سكانية عربية قبل حرب العام ١٩٤٨، والتي شهدت أوسع عمليات الطرد والترحيل على يد قوات الهاغاناه، خلال مراحل تلك الحرب. وترافقت سياسة الاستيطان، التي نفذّتها الحكومات العمّالية في تلك المرحلة، بمحاولة الدمج المستمر ما بين معطيات الجغرافيا والديمغرافيا، من جهة، وحاجات الامن الداخلي، والخارجي، من جهة أخرى. وأدّى ذلك الى نماذج استيطانية، كالناحال الحدودية ـ ذات الطابع العسكري ـ ومدن الاعمار في المناطق البعيدة من الكثافة اليهودية المتمركزة في وسط البلاد، بالاضافة الى الاهتمام بالبنية التحتية، والخدمات العامة، وشبكة طرق واسعة الانتشار لتغطي مختلف المناطق، وتربطها ببعضها البعض.

ولكن هذا كله تغيّر بتأثير النتائج المذهلة التي نجمت عن حرب العام ١٩٦٧. بالطبع، لم يتناول الكتاب آثار هذه الحرب في الجانب العربي؛ ولكن آثارها في الجانب الاسرائيلي كانت بعيدة المدى. فمن حيث المساحة، تضاعف حجم اسرائيل اكثر من ثلاث مرات؛ اذ احتلت اسرائيل ـ ومساحتها آنذاك حوالى ثمانية آلاف ميل مربع ـ ما يزيد على ٢٦ ألف ميل مربع من الاراضي العربية؛ وتقلّصت هذه المساحة بعد الانسحاب من سيناء الى حوالى ثلاثة آلاف ميل مربع. ومن ناحية السكان، اصبحت حدود اسرائيل الجديدة تضمّ عدداً من السكان العرب يقارب المليونين، بعد ان كان عددهم، ضمن حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، يقلّ عن النصف مليون. وللمرة الاولى، اصبحت فلسطين، بعاصمتها القدس كاملة، تحت الاحتلال الاسرائيلي.

هذه التغيّرات الجغرافية ـ السياسية انعكست، بالضرورة، على السياسة الاستيطانية، وأهدافها القريبة، والبعيدة، المدى. فتراجعت مناطق الجليل والنقب، مثلاً، من حيث الاهمية؛ كما تراجعت مستوطنات الناحال ومدن الاعمار، وأُعطيت الاولوية لوادي الاردن والمرتفعات الجبلية في الضفة الفلسطينية، وفي هضبة الجولان. وحظيت القدس بأهمية خاصة، بعد ان اعلنت اسرائيل ضمّها نهائياً، وذلك بسعيها الى تحقيق مشروع «القدس الكبرى»، وهو ما تناوله، بالتفصيل، الفصل الثاني من الكتاب.

يستهل المؤلف الفصل المتعلّق بالقدس بالاشارة الى القضايا المختلفة، والمتشابكة، المحيطة بأية سياسة استيطانية في القدس، وذلك في المجالات السياسية والامنية والسكانية والتاريخية والمعمارية. فالاهمية التاريخية الدينية التي تتمتّع بها القدس لدى مختلف الشعوب والديانات السماوية الثلاث، جعلت انظار العالم، كلّه، تتجه نحو الاجراءات الادارية، والقرارات السياسية التي تتخذها اسرائيل تجاه القدس. ومن هنا كان قرار ضمّها المدينة المقدّسة موضع خلاف قانوني واشكال سياسي على الصعيد الدولي، بحيث امتنع العديد من الدول عن الاعتراف به.

وفي محاولة من الجانب الاسرائيلي ترسيخ الطابع اليهودي لعاصمة فلسطين، انصبّت جهود الاستيطان والموارد المالية، والبشرية، على مدينة القدس وضواحيها. وتظهر الارقام، بوضوح، مدى حراجة الوضع الديمغرافي في القدس، نظراً الى تسارع الزيادة الطبيعية للسكان العرب، مقارنة بزيادة السكان اليهود. ففي حين كانت نسبة اليهود، في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، تعادل ٧٣,٣ بالمئة من مجموع السكان، مقابل ٢٦,٧ بالمئة من العرب، اصبحت النسبة، في العام ١٩٨٥، تعادل ٧١,٦ بالمئة من اليهود، مقابل ٢٨,٤ بالمئة من العرب (ص ١٤)، يضاف الى هذا أن تركيبة اعمار السكان اليهود تميل الى الشيخوخة، في حين ان اكثرية السكان العرب تميل نحو السن المبكرة.

وفيما تابع المؤلف، بالارقام والتفاصيل الفنية، تطور سياسة الاستيطان في القدس، ظهرت، بوضوح، معالم الصراع العربي ـ اليهودي في السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الارض داخل القدس، وخارجها. وفي

هذا المجال، عدّد الكاتب تسعة اتجاهات مختلفة في المخططات المطروحة لتنظيم منطقة القدس الكبرى (ص ١٨ ـ ٢٣). ويعتمد نجاح أي من هذه المخططات على العامل الديمغرافي. كتب المؤلف: «بما ان الزيادة الطبيعية للعرب هي اكبر من مثيلتها لدى اليهود، فإن السكان العرب سيزداد عددهم باستمرار، ما لم تتوفّر هجرة يهودية كافية الى المدينة. ولكن ميزان الهجرة، حالياً، هو لغير صالح اليهود» (ص ٢٤). ومقابل المخططات العديدة المقترحة لتوسيع القدس وضمّ عدة تجمعات سكنية مجاورة لها، سأل الكاتب عمّا اذا كانت هناك، فعلاً، حاجة الى هذا التوسّع الذي سيقضي على الطابع المميز لمدينة القدس (ص ٣٤).

في الفصل الثالث، تناول المؤلف الاستيطان في غور الاردن و«مشروع الون»، وهو المشروع الذي شكّل الاطار السياسي، والعسكري، لسياسة الاستيطان العمّالية، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧، على الرغم من عدم تبنّيه رسمياً من جانب الحكومة الاسرائيلية. وعن هذا المشروع، ذكر الكاتب: «اعتمد مشروع الون على مبدأ التوصّل الى تسوية اقليمية تستجيب لحاجات اسرائيل الامنية، وتراعي، في الوقت عينه، التطلعات الوطنية للسكان العرب في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] والاردن. فقد اقترح المشروع ان يضمّ حوالى ٤٠ بالمئة من مساحة ' يهودا والسامرة' تحت السيادة الاسرائيلية، تمشّياً مع سياسة حزب العمل التي تنظر بإيجابية الى استيطان وادي الاردن كحزام أمن» (ص ٤٨). ولكن هذا المشروع جوبه بالرفض من طرفين: الديني المتزمّت داخل اسرائيل، الذي هاله التخلّي عن اجزاء من «ارض ـ اسرائيل الكبرى»؛ والعربي الذي لم يكن ليقبل، مبدئياً على الاقل، بالتنازل عن مساحات واسعة من المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧. ولكن تغيّر المعطيات، عسكرياً وسياسياً وديمغرافياً، داخل اسرائيل وخارجها، جعل مشروع الون، عملياً، فكرة تجاوزها الزمن.

ومن السياسة العمالية، انتقل الكاتب الى السياسة اليمينية المتطرّفة، المتمثّلة بجماعة غوش ايمونيم، التي انطلقت، في بداية هجمتها الاستيطانية على المناطق المحتلة خلال العام ١٩٧٤، كرد فعل لما حدث في اثناء حرب العام ١٩٧٣، وضمّت المستوطنات الاولى كلاً من كشيت، قرب القنيطرة، على هضبة الجولان، وقدّوم، قرب نابلس، وشيلو بجوار سبسطية، وكفار أدوميم، على الطريق بين القدس واريحا.

وفي معرض تبريره الهجمة الاستيطانية التي قادتها جماعة غوش ايمونيم، أشار الكاتب الى ان «كون حدود اسرائيل ذات طبيعة غير واضحة، أو محدودة، أفسح في المجال لتكثيف النشاط السياسي والاستيطاني في المنطقة» (ص ٥٠). ومن الواضح، ان هذا التبرير، بحد ذاته، لا يكفي لالقاء الضوء على الدوافع الفكرية، والحزبية، والسياسية، لمخططات غوش ايمونيم الاستيطانية، التي ترتكز، أساساً، على مبدأ «ارض ـ اسرائيل الكاملة». ومع الدعم المالي ـ السياسي الهائل، الذي تمتّعت به هذه الحركة الاستيطانية، بعد تسلّم الليكود زمام الحكم في العام ١٩٧٧، انتشرت مستوطناتها في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة، وجميعها يحمل الطابع المميز لهذه الحركة: فرض الحقائق على ارض الواقع وانتزاع «الشرعية» من الحكومة في وقت لاحق.

وحظيت الخليل باهتمام خاص من حركة «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، وهو ما تناوله المؤلف في الفصل الخامس، حيث اعتبر ان الاستيطان اليهودي هناك يشكل خروجاً على القاعدة العامّة التي ميّزت هذا الاستيطان في المناطق المحتلة، وهي تركيز المستوطنات على هيئة جزر سكانية خارج التجمّعات السكانية العربية، باستثناء القدس.

وبالقاء نظرة عامّة على سياسة الاستيطان الاسرائيلية في المناطق المحتلة، لاحظ الكاتب انها قد تطورت، من مرحلة الاحتلال العسكري، الى مرحلة اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بمواقع محدّدة، الى المرحلة الحالية التي شهدت هجمة واسعة النطاق، تكاد تغطي كامل الاراضي المحتلة، بهدف خلق الحقائق استباقاً لأية تطورات سياسية محتملة. ومع تكامل مراحل هذه السياسة، التي تهدف، في اطارها الشامل، الى توطين نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الفلسطينية المحتلة وحدها (ما عدا القدس) مع حلول العام ٢٠١٠ (ص ٧٥)، تتضح الطبيعة الاستعمارية لاسرائيل. وهذه الطبيعة، كما وصفها الكاتب (ص ٦٨)، تتمثّل في «فرض مجتمع ما حكمه على مجتمع آخر على الحيز الجغرافي ذاته، بحيث يتمتع الاول باحتكار تامّ للسلطة السياسية،

والعسكرية، وبنصيب من الموارد الاقتصادية يفوق، الى حدّ بعيد، نسبته العددية». وتتميّز التركيبة الاجتماعية، في مثل هذه الحالة، بالفصل العرقي، امّا بحكم القانون، وامّا نتيجة التفاعلات الاجتماعية. ويتّخذ ذلك شكل المناطق السكنية المتباعدة والمكانة المتميزة، الخ، بالاضافة الى العزل، أيضاً، في الوظائف والمهن، بحيث تنحصر الاعمال الاقل لمعاناً وأهمية في السكان المحليين. هذا النظام الاجتماعي يتعزّز، ويستمر، لا بالقوة فحسب، بل، ايضاً، بالافكار والمعتقدات؛ «فالفرد الواحد من المجتمع المتخلف يعتبر، بالضرورة، متخلفاً، والعنف من صفاته الطبيعية؛ وبالتالي، فان المجتمع المتقدّم يجب أَلّا يتردد ، أبداً، في استخدام القوة ضده؛ انه خبيث وغير أهل للثقة؛ وبالتالي، يجب تقييد تحركاته ومراقبته». ومن الواضح، ان الكاتب لم يجد لديه الجرأة الكافية ليصل الى الاستنتاج المنطقي الوحيد الذي يقدّمه هذا الوصف للمجتمع الاسرائيلي الاستعماري: انه نسخة اخرى من نظام جنوب افريقيا العنصري.

واذا كانت الجرأة تنقص الكاتب لتحديد طبيعة الحكم الاسرائيلي الاستعماري، فان المعلومات تنقصه ايضاً، لدى تناوله نظام ملكية الاراضي في فلسطين منذ العهد العثماني، والذي ينحصر، حسب رأيه، في فئتين: ملك خاص، وأراضي دولة؛ متجاهلاً اراضي الوقف، والمشاع، والموات، والمتروكة، وهي، في مجموعها، تضمّ مساحات كبيرة من اراضي فلسطين، التي تمكّنت اسرائيل من الاستيلاء عليها بعد حربي العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧. على أن الكاتب لا يخفي معارضته مشاريع الاستيطان واسعة النطاق في الضفة الفلسطينية، التي ستكلف اسرائيل بلايين الدولارات على حساب التنمية في الجليل والنقب ومدن الاعمار، إضافة الى ان هذا النشاط الاستيطاني المكثف، حسب رأي الكاتب، «يناقض الهدف الصهيوني المركزي، الذي يتحدّد باقامة دولة على ارض ـ اسرائيل، تستطيع الحفاظ على الطابع اليهودي، وتتميّز، في الوقت عينه، بالديمقراطية والعدالة» (٨١).

ولا يتجاهل الكاتب الدور الاساسي الذي يلعبه الكيرن كاييمث (الصندوق القومي اليهودي) في عملية الاستيطان، مع اضفاء الطابع القانوني، بالتأكيد، على هذا الدور. فـ «الصندوق القومي اليهودي» انما ينشط «من أجل منع محاولات الاهالي المتكررة للاستيلاء على اراضي الدولة، أو التقليل منها» (ص ٩٣). أمّا غايات هذا النشاط، فهي: حماية حدود المستوطنات اليهودية واراضي الدولة الملاصقة لها؛ وضمان احتياطي من الاراضي للاستيطان مستقبلاً، وتنمية مناطق صناعية؛ وضمان التواصل الطبيعي بين المستوطنات اليهودية وبأقل التكاليف؛ وخلق فرص العمل والمعيشة لسكان المستوطنات اليهودية المجاورة؛ وحماية الاراضي التي لم توضع لها، بعد، مخططات التنمية.

ولم يغفل الكاتب، ايضاً، مسألة الاستيطان في مرتفعات الجولان وسيناء وقطاع غزة. بالنسبة الى الجولان، لخّص المؤلف الوضع الحالي فيها بأنه «أبعد ما يكون من الاهداف التي وضعها اصحاب المخططات؛ ويبدو أن الظروف الطبيعية من جهة، وأولويات التنمية المخصّصة لـ ' يهودا السامرة' من جهة اخرى، قد أعاقت المزيد من التقدم [في تلك المنطقة]» (ص ١٢٧). أمّا عن الاستيطان في صحراء سيناء، فذكر «انه لم يكن من المعقول، منذ البداية، أن تقوم مجموعة صغيرة من السكان على مساحة شاسعة من سيناء بمحاولة خلق واقع جغرافي وسياسي وأمني جديد، الى جانب كون تلك المحاولة مجردة من أية امكانية للبقاء على المدى الطويل» (ص ١٣١). وبالتالي، لا عجب ان تنهار تلك المحاولة الاستيطانية، وتتلاشى، لدى أول تغيّر سياسي في المنطقة، بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر. ويشكّل قطاع غزة المنطقة الثالثة من الاراضي المحتلة التي تبدو فيها «انجازات الاستيطان اليهودي متواضعة». فالقطاع، الذي لا تتجاوز مساحته ١٤٠ ميلاً مربعاً يعيش فيه اكثر من نصف مليون عربي فلسطيني، بكثافة سكانية تكاد تقارب ٤٠٠٠ شخص للميل المربع الواحد، يستوطن فيه حوالى ٢٧٠٠ يهودي في ثلاثة تجمّعات رئيسة، هي: لاهيا في شمال مدينة غزة، ونيشاريم جنوب المدينة، وتجمّع قطيف الممتد بين دير البلح ورفح. وفي ضوء الارقام والمعطيات الديمغرافية والجغرافية التي قدّمها الكاتب بشأن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ ، نجده يرجح الاستنتاج التالي: «ان قدرة اسرائيل الاستيطانية في المناطق المحتلة محدودة للغاية، من الناحيتين، الاقتصادية والديمغرافية. ان الاستثمارات التي خصّصت، مؤخراً، للمناطق استنفدت جميع موارد التنمية للمنطقة الواقعة ضمن ' الخط

الاخضر' . وبعد عشرين عاماً من الاستيطان المتواصل، لا يوجد، في المناطق المحتلة، بما في ذلك القدس، سوى حوالى ١٦٥ ألف يهودي، في مقابل ١٣٧٧٠٠٠ عربي، أي ١٢ بالمئة فقط. وإذا تجاهلنا عدد اليهود في القدس الشرقية، تتضاءل نسبة اليهود في المناطق [المحتلة] الى ما يقرب الصفر. ان الزيادة الطبيعية للعرب والمجموع المطلق لتلك الزيادة يتجاوز مثيلتها لدى اليهود بكثير، بحيث يكاد يستحيل تسجيل أي انتصار ديمغرافي... ان الفجوة بين الطموحات السياسية، والاقليمية، من جهة، وبين الوضع الفعلي، من جهة اخرى، كبيرة للغاية، ومن غير المحتمل أن تتضاءل» (ص ١٥١).

ان الربع الاخير من الكتاب مخصص للاستيطان اليهودي في الجليل والنقب. ويعتقد الكاتب بأن مشاريع البناء والتنمية في الجليل، طوال العقود الثلاثة الماضية، لم تؤد الى اجتذاب العدد الكافي من المستوطنين اليهود، الامر الذي ترك مناطق واسعة من الجليل بأكثرية عربية واضحة. هذا، مع اعترافه، في الوقت عينه، بأنه من أصل ١٩٠ قرية عربية كانت قائمة في الجليل قبل العام ١٩٤٨، لم يبق سوى ٦٦ قرية فقط يتجمّع معظمها حول الناصرة ووادي بيت هاكيرم ووادي سخنين ـ شفاعمرو، والسفوح الغربية من الجليل الاعلى. أمّا فرص «تهويد» الجليل في المستقبل، فلاحظ الكاتب انه لا توجد أية مخططات شاملة لتحقيق ذلك الهدف، حيث ان الخطط الموجودة، حالياً، تسعى الى المحافظة على أغلبية يهودية ـ مع صعوبة تحقيق ذلك نظراً الى نسبة الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ـ ومجموعة مستقرة من السكان، وتوزّع استيطاني لا يترك مساحات واسعة بدون أي وجود يهودي. ولكن ضآلة المشاريع الاقتصادية الموجّهة نحو الجليل تجعل من امكانية تحقيق تلك الاهداف مهمة صعبة للغاية، بالنسبة الى اسرائيل (ص ١٦٥)، وانْ كان الكاتب لا يخفي أمله في أن تؤدي «تسوية» الاوضاع في جنوب لبنان «واستقرار» الحالة الامنية هناك، الى انتعاش مشاريع الاستيطان اليهودي في الجليل.

وفي حين «يعاني» الجليل من تراجع نسبة المستوطنين اليهود فيه، نجد أن المشكلة الاساسية التي تواجه مشاريع الاستيطان اليهودي في النقب هي ندرة المياه، على الرغم من مشاريع نقل المياه من الشمال، ومحاولات تطبيق اساليب الزراعة الحديثة، وتحلية مياه البحر بالطاقة الذرية، واستغلال المياه الجوفية الى أقصى درجة. يضاف الى ذلك، ان استيطان النقب، الذي كان يحتل المرتبة الاولى في قائمة اهتمامات دافيد بن ـ غوريون، تراجعت اهميته، خلال الستينات، لصالح الجليل. وبعد حرب العام ١٩٦٧، أصبحت المناطق المحتلة هي محور النشاط الاستيطاني اليهودي. ومع انتقال السلطة الى الليكود، بعد انتخابات العام ١٩٧٧، اتخذ الاستيطان طابعاً سياسياً، من خلال رغبة اليمين الاسرائيلي في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، بصورة دائمة وثابتة.

ان الكتاب، بكل ما يحويه من ارقام ومعلومات تفصيلية عن الخصائص الجغرافية والسكانية لمختلف مناطق الاستيطان اليهودي والمشاريع المتلاحقة التي تنفذّها اسرائيل لتهويد فلسطين بكاملها والخرائط العديدة، يعتبر مرجعاً هامّاً ومفيداً للغاية في هذا المجال. ويعتبر الكتاب، ايضاً، ذا أهمية خاصة، نظراً الى الطابع «الحمائمي» الغالب على منطلقات الكاتب السياسية؛ فهو اشار الى «المناطق المحتلة» في حديثه عن الاراضي التي احتلتها اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، وأكد ضرورة حفاظ اسرائيل على طابعها «اليهودي والديمقراطي» في سعيها الى تجسيد الصهيونية. وأشار الى السكان العرب في اسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ على أنهم «اسرائيل الثالثة»، في اعتراف واضح بالتمييز في المعاملة ضدهم على مختلف الصعد. هذا على الرغم من الفجوات الواضحة في معلومات الكاتب التاريخية أو، ربما، تعمّده تجاهل حقائق معيّنة في تاريخ فلسطين الحديث، لا يخدم الاقرار بها أيّاً من اهداف الصهيونية ومخططاتها.

مها بسطامي

هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل

لقد طفت موجات الهجرة اليهودية، التي تتوالى تباعاً من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، على غيرها من أحداث. ويكمن سر الاهتمام بها في المخاطر المترتبة على سيل الهجرة ذاته، والذي من الممكن ان يضع المنطقة تجاه احتمالات مفتوحة، بما فيها احتمال قيام اسرائيل بحملات قمع واسعة ضد الانتفاضة، او التفكير، مجدداً، بترحيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة.

وتأتي هذه المخاطر في ظل عوامل دولية عدة تجعل من هجرة اليهود السوفيات هجرة موجّهة ضد الشعب الفلسطيني، وضد امانيه الوطنية. فقد كانت غالبية مواطني الاتحاد السوفياتي اليهود، تغادر، في السنوات الماضية، الى بلدان الغرب، وبخاصة الى الولايات المتحدة الاميركية، وقلّة منهم، فقط، كانت تتجه نحو اسرائيل. أمّا في الاسابيع الأخيرة، بعد ان وضعت الجهات الاميركية قيوداً على عدد المهاجرين اليهود الذين يمكن ان تستقبلهم، فقد تحدّدت الهجرة الى جهة واحدة، هي اسرائيل (**الحرية**، نيقوسيا، ٤/٢/١٩٩٠).

ولدرس مستجدات الهجرة، ومخاطرها، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سلسلة اجتماعات في العاصمة التونسية، في الفترة الواقعة ما بين الثلاثين من كانون الثاني (يناير) والثالث من شباط (فبراير) ١٩٩٠، شارك فيها الامناء العامّون للفصائل وعدد من القيادات الفلسطينية، بحثت، خلالها، في موضوع هجرة اليهود السوفيات، والخطر الذي تولّد عنها، وبخاصة بعد الاجراءات الاميركية آنفة الذكر، بهدف تحويل القسم الأكبر منهم الى اسرائيل. وقررت اللجنة التنفيذية البحث مع القيادة السوفياتية في مجموعة من الاجراءات العملية لمواجهة هذا التطوّر (**وفا**، تونس، ٣/٢/١٩٩٠).

وأعربت أوساط صحفية عن ان خطورة الهجرة تتأتى من انها ستكون الهجرة الجماعية الضخمة الاولى، منذ موجة الهجرة التي اجتاحت فلسطين غداة اقامة الكيان الصهيوني في سنة ١٩٤٨. «ويكفي لتبيان هذه الخطورة مقارنة حجم الهجرة المتوقعة ونوعيتها»؛ وانها «تجيء في وقت تتفاقم المشكلة الديمغرافية، ويطرح فيه [موضوع] ' الترانسفير' كحل لهذه المشكلة، وكوسيلة لمواجهة الانتفاضة. وهكذا يمكن لهذه الهجرة، انْ تحققت، ان توازن الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان الفلسطينيين، وربما تتفوق عليها؛ كما يمكنها ان تخلق حاجة ملحة الى تكثيف الاستعمار الاستيطاني في الضفة والقطاع؛ وبالتالي اخراج فكرة ' الترانسفير' الى حيّز التنفيذ» (خالد عايد، **القبس**، الكويت، ٧/٢/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، سألت أوساط دبلوماسية عربية: «أليس في وسع الاتحاد السوفياتي ان يتخذ التدابير، والاجراءات بما يمنع، بصورة قاطعة، وصول مواطنيه الى مستعمرات الضفة وغزة للاستيطان فيها؟ ألا يمكن، مثلاً، اشتراط سفر مواطنيه الى غير اسرائيل، كمحطة أولى كي يكون لهم خيار آخر غير الهجرة اليها، خاصة وان معظمهم لا يرغب في ذلك، وانما يجبر عليه عندما لا يكون لديه [خيار] آخر متاح؟» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٧/٢/١٩٩٠).

الى ذلك، رأت أوساط صحفية ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل هي من أكثر سلبيات الوفاق الدولي انعكاساً على المستقبل العربي، وأكثرها خطورة، «حيث انها تعيد انتاج شروط التوسّع الاسرائيلي في المنطقة، في ظل هيمنة ايديولوجيات توسعّية» (مازن مصطفى، **الحوادث**، لندن، ٢/٢/١٩٩٠).

وأكد سفير فلسطين لدى الهيئات الدولية في جنيف، نبيل رملاوي، ان م.ت.ف. كانت في مقدّم الذين رحّبوا بوفاق القوتين الاعظم، وتفاءلوا

به، الّا ان المنطقة فوجئت «بأن اولى نتائج هذا الوفاق قد جاءت مباشرة ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك بتصدير افواج اليهود من العالم الى اسرائيل، في وقت يدين المجتمع الدولي اسرائيل لسياستها في طرد الفلسطينيين، واخراجهم من وطنهم». وسأل رملاوي: «متى كان، وفي أي وقت كان، الانتصار لحقوق الانسان على حساب حقوق الانسان الآخر مبدأ انسانياً، أو مبدأ من مبادىء حقوق الانسان في قاموس الولايات المتحدة الاميركية، وفي قواعد الوفاق الدولي. وقد لا يعترض احد على ذلك، ولكن ان تغلق الولايات المتحدة الاميركية ابوابها في وجه رغبة اليهود السوفيات المهاجرين اليها، واجبارهم على التوجه الى اسرائيل، فان ذلك ينطوي على انتهاك حق المهاجر في اختيار البلد الذي يرغب في التوجه اليه؛ كما انه شكّل تعزيزاً لجريمة التوسّع والاستيطان اليهودي في فلسطين» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، أكدت أوساط صحفية عربية ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل هي بمثابة خيانة للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة؛ بل انها تساوي، بحجمها، انشاء دولة اسرائيل العام ١٩٤٨ في فلسطين (وليد ابو ظهر، **الوطن العربي**، باريس، ٩/٢/١٩٩٠).

وعلّق المحرر السياسي لوكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، على الهجرة هذه بـ «اننا، ونحن نتفهّم دوافع الاتحاد السوفياتي لصيانة حقوق الانسان، فاننا ندرك، بعمق، انه حريص، بالمقابل، على ان لا تكون الحقوق الفردية على حساب حقوق المجموع الفلسطيني والعربي» (**وفا**، ١٣/٢/١٩٩٠). ولعلّ هذا الموقف يأتي تأسيساً على اعتبار «ان استمرار الاتحاد السوفياتي في اطلاق حبل الهجرة اليهودية من على اراضيه على غاربه، يوجّه ضربة كبرى قاتلة الى سياسته المعلنة، القاضية بضرورة متابعة عملية السلام، واقامة، وتحقيق التسوية التاريخية وفق قواعد السلام العادل، ومبادلة الأرض مقابل السلام؛ ذلك ان الاتحاد السوفياتي، بموافقته على الهجرة اليهودية دون ربطها بشروط سياسته الشرق أوسطية، انما يخلق حقائق اشبه ما تكون بالديناميت المشتعل الذي ينسف السياسية السوفياتية ذاتها، قبل أي شيء آخر» (اسعد عبدالرحمن، **القبس**، ١١/٢/١٩٩٠). كما ان الهجرة ستُستَغل للاخلال في التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين العرب واليهود؛ وبالتالي، فان هذا الاخلال، يضع المصير الفلسطيني في كفّة الخطر، اكثر من أي وقت مضى، «خصوصاً وان ما يظنّه السوفيات حقوقاً انسانية تحرّمه الولايات المتحدة الاميركية، فتغلق حدودها في وجه اليهود، في أفظع عملية اجبار لهؤلاء على الهجرة الى اسرائيل، وبالتالي تمكين اسحق شامير من توطين اليهود السوفيات في الضفة الفلسطينية والقطاع، ضمن ما يخطط له الارهابيون الصهيونيون من اغراق الضفة والقطاع بمستوطنات عسكرية، يكون وقودها اليهود السوفيات» (**وفا**، ٣٠/١/١٩٩٠).

ردود الفعل الفلسطينية

تميّز الموقف الرسمي الفلسطيني بالحرص على تأكيد مستوى العلاقات الرسمية القائمة فيما بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، من جهة، وتأكيد ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، «ووفق الكمّيات والشروط التي تتمّ بها، وفي مطامح اسرائيل في اقناع الاتحاد السوفياتي بتسيير خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب، او خط بحري مباشر بين اوديسا وحيفا، من أجل زيادة عدد المهاجرين، وتسريع عملية وصولهم، يؤثر في هدف الاتحاد السوفياتي من وراء منح الحقوق، وفي موقف الاتحاد السوفياتي الايجابي من التسوية السلمية في الشرق الاوسط» (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٩٠).

الّا ان هذا الموقف «لم يحل دون تأكيد ان موضوع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، «يشكل تجاوزاً سافراً للانتفاضة والقضية الوطنية الفلسطينية» ويتطلب، بدوره، «رفع الصوت عالياً ليس بالمناشدة، بل بالادانة والتنديد الصريحين بالهجرة، ومن يقف وراءها، ويدفعها الى أمام تحت شتّى الذرائع» (**الهدف**، دمشق، ٤/٢/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، أكدت أوساط صحفية فلسطينية ان م.ت.ف. تدرك تماماً حجم الضغوط الهائلة التي يتعرّض لها الاتحاد السوفياتي لدفعه الى السماح بهجرة اليهود الى اسرائيل وخارج وطنه، الّا انه، ومن حقنا ايضاً، كفلسطينيين، «ان

نطلب من أصدقائنا السوفيات ان يفشلوا المخطط الاسرائيلي ـ الاميركي الذي قضى بارغام المهاجرين السوفيات على الهجرة باتجاه واحد، باتجاه اسرائيل. وأرض الشعب الفلسطيني» (**الحرية**، ٤/٢/١٩٩٠). ورأت اوساط صحفية أخرى، «ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل تمثل عدواناً صارخاً على الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، وتمسك بها اسرائيل، اليوم، سلاحاً تعضد به أسلحتها الأخرى، وهي تتمسّك بمواقف التعنّت والتشدد، وتواصل سياستها التوسعية، وتستخدم هذا السلاح، بشكل فعّال، لعرقلة الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل، والدائم، والشامل، في منطقة الشرق الأوسط (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٩٠).

الى ذلك، طالب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني «بأسرع وقت ممكن، وبدون أي تأجيل»، مؤكداً ان «الضرورة الوطنية الملحّة تفرض عقده، للقيام بمراجعة جدية شاملة ونقدية لمجمل السياسات التي حكمت سيرة م.ت.ف. منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني وحتى الآن، تلك السياسات التي اصطدمت بالتعنّت الاسرائيلي ـ الاميركي... ليتمّ، على اساس تلك المراجعة، استخراج العبر والدروس اللازمة لوضع مخطط شامل للمواجهة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، يستجيب لمتطلبات اللحظة السياسية الراهنة من نضالنا الوطني، وبما يخدم تحقيق الاهداف الوطنية» (**الهدف**، ١١/٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «ان توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة يعتبر اخلالاً بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وان على مصر ان تراجع موقفها في هذا الشأن، وتعيد النظر في معاهدة السلام» المبرمة مع اسرائيل (**الحياة**، ١٤/٥/١٩٩٠).

وذكرت اوساط صحفية فلسطينية «ان ما يجرى مع اليهود السوفيات ليس عملية هجرة حرّة، بل هي عملية اختطاف لهم بالقوة». ورأت الاوساط تلك «ان ما هو مطلوب لمعالجة هذه المسألة يتجاوز ما يقوله الاتحاد السوفياتي ان المسألة لا تعالج باصدار القوانين، وانما تعالج في مجلس الامن، وفي المحافل الدولية، وتتجاوز ما يقوله الاميركيون عن الفذلكات القانونية التي تستخدم للحد من هجرة اليهود السوفيات الى اميركا، وتتجاوز، ايضاً، ما تدعي به الوكالة اليهودية عن مساعيها ' الانسانية ' لمساعدة يهود العالم. فموسكو مطالبة، بالاضافة الى منح اليهود حق الهجرة، بأن تمنحه حق العودة الى وطنه [الاتحاد السوفياتي] وحق الاحتفاظ بجواز سفره السوفياتي؛ وواشنطن مطالبة برفع القيود التي فرضتها على استقبال اليهود السوفيات المهاجرين، واحترام حقهم في اختيار المكان الذي يرغبون [في] الهجرة اليه» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٩/٢/١٩٩٠).

وفي المقابل، كان لفتح باب الهجرة انعكاساته السياسية العميقة على مجرى الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فما ان وصل بضعة آلاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل، حتى أعلن اسحق شامير، عن ان «هجرة يهودية كثيفة تستلزم اسرائيل كبرى». وكان بذلك يضع النتيجة المنطقية للموافقة السوفياتية على هجرة اليهود الى فلسطين، ويستخرج النتيجة المنطقية الاخرى القائلة انه في ظل هذه الهجرة لا لزوم للتسوية السياسية، ولا لزوم لخطة الانتخابات، ولا لزوم لخطة بيكر الاميركية، وان هناك حاجة الى خطة واحدة فقط، هي خطة التوسّع الاسرائيلية» (**اليوم السابع**، ٥/٢/١٩٩٠). كما ان اعتبار الاردن وطناً فلسطينياً بديلاً، عاد وذكّر به شارون مؤخراً، وذلك حين طرح فكرة ترحيل المواطنين الفلسطينيين، أي ليس فقط الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وانما، ايضاً، من هم في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ (**الهدف**، ٤/٢/١٩٩٠).

وممّا لا شك فيه ان الموجات الجديدة من المهاجرين، وبالارقام الكبيرة المتوقعة، ستطرح المسألة الديمغرافية على بساط البحث من جديد امام الحكومة الاسرائيلية، والحل المقدّم ـ حتى الآن على الاقل ـ يتمثّل في تجدد الدعوات الى اجراء عمليات ترحيل جماعي للشعب الفلسطيني من المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ والضفة والقطاع، على حدّ سواء، الى الضفة الشرقية لنهر الاردن (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، اكد عضو اللجنة التنفيذية

لـ م.ت.ف. محمد عباس، «ان اسرائيل تسعى الى خلق وضع جديد على الاراضي المحتلة للتصدي للانتفاضة الفلسطينية، بعد ان عجز الجيش الاسرائيلي من وضع حدّ لها». وأضاف: «ان الدولة العبرية ترى وجوب خلق انتفاضة اسرائيلية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية؛ وسيصبح ذلك ممكناً مع موجة الهجرة السوفياتية الجديدة الى الاراضي المحتلة». وطالب عباس م.ت.ف. بأن تبحث مع موسكو في اساس سياستها الجديدة (**الافق**، نيقوسيا، ١٥/٢/١٩٩٠).

ورأت اوساط سياسية فلسطينية ان اغلاق الولايات المتحدة الاميركية في وجه اليهود السوفيات هدفه اجبارهم «على التوجّه نحو الاراضي الفلسطينية. وبهذا يطالبون بحق مجزوء من حقوق الانسان في الهجرة، ويحدّدونه بالقناة الاسرائيلية فقط» (مقابلة مع ابو علي مصطفى، **الهدف**، ٤/٢/١٩٩٠). وذكرت اوساط سياسية عربية ان المسألة هي في موقف واشنطن من هجرة اليهود السوفيات اولاً، «وهذا الموقف يصبّ في تشجيع اليهود على الهجرة الى اسرائيل، وفي تحريض الاتحاد السوفياتي على تهجيرهم الى اسرائيل وحدها، دون غيرها؛ وهو يصبّ، ايضاً، في توطين هؤلاء المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة لأن ' الاسف' لا يرد توطين احد، كما لم يمنع، سابقاً، بناء المستوطنات، لا في الضفة، ولا في القطاع، ولا حتى في الجولان... وهو يصبّ، أخيراً، في تحريض العرب، او بعضهم، على الاتحاد السوفياتي، باعتباره المسؤول عن الهجرة، والمسؤول عن التوطين، وربما المسؤول، ايضاً، عن عرقلة ما تصفه واشنطن بأنه جهود سلام في المنطقة» (محمد مشموشي، **السفير**، بيروت، ٢١/٢/١٩٩٠).

تحرّك باتجاهات عدة

ازاء هذا الوضع، وتعقيداته، ومخاطره، اتخذت التحرّكات الفلسطينية، والعربية، اتجاهين اساسيين، هما: تحرك باتجاه موسكو للضغط عليها، كي توقف هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين، ولكي تربط بين الهجرة وبين انجاز حل سياسي للقضية الفلسطينية، وان لا يُكتفى بالحديث مع موسكو، بالمطالبة الخجولة بايقاف خط الطيران المباشر مع اسرائيل؛ وتحرك عربي آخر، باتجاه واشنطن ليبلغ اليها ان العرب متّحدون، ولا يقبلون طريقة جيمس بيكر الدبلوماسية، وانهم يرون في هذه الدبلوماسية مماطلة وتسويف (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ٥/٢/١٩٩٠).

ومن تونس، جاءت أولى بوادر التحرك؛ حيث شهد مقرّ جامعة الدول العربية نشاطاً بهذا الصدد، فأُجريت جولة مباحثات مطولة بين الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ونائب وزير الخارجية السوفياتية، غينادي تراسوف، حول مخاطر الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. كذلك، تباحث تراسوف مع امين عام جامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، حول المسألة عينها (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٩٠).

وذكر مصدر فلسطيني مطلع، في تونس، بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠ ، ان م.ت.ف. وجهت الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية مذكرة رسمية للفت انتباهها الى الخطر الذي يشكله استيطان اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة على عملية السلام في الشرق الاوسط. وقد سلّمت المذكرة الفلسطينية الى السفير الايطالي في تونس، كلوديو مورينو، بواسطة المدير العام للدائرة السياسية لـ م.ت.ف. عبداللطيف ابو حجلة (**وفا**، ١٠/٢/١٩٩٠). كما علم من مصادر دبلوماسية عربية ان اللجنة العربية لدعم الانتفاضة في الاراضي المحتلة شكّلت وفدين عربيين للقيام «بخطوات عاجلة، على المستويين، العربي والدولي». واكتفى بيان صادر عن اللجنة بالاشارة الى ان اللجنة «تبنّت خطة عربية للقيام بمساع عاجلة على المستويين، الدولي والعربي». واستناداً الى المصادر ذاتها، فان الوفد الاول، الذي شكّلته اللجنة، ويضمّ الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، سيتوجه الى موسكو وواشنطن والى الدول الاخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ وكذلك الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

أمّا على الصعيد الفلسطيني، ونتيجة لتحرّك المنظمة باتجاه موسكو، ومباحثات وفد اللجنة التنفيذية مع المسؤولين السوفيات، فقد تمّ التوصل، مبدئياً، الى نقاط ثلاث: ١ ـ ان توقف الخطوط المباشرة بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل؛

٢ ـ الحرص على تأمين شروط الاختيار الديمقراطي الطوعي بالانتقال الى محطة ثالثة، وان يكون امام المهاجر فترة زمنية، وليس ساعات، حتى يختار، وهذا يعني، بوضوح، ان المحطة الثالثة ليست مجرد ترانزيت، حيث ما زال بعض اشكاله يتمّ عبر بودابست وبوخارست بالترانزيت؛ ٣ ـ تأمين جواز سفر للمهاجر لمدة كافية (خمس سنوات مثلاً) تسمح له بامكان العودة بسبب صعوبات مادية تعترضه.

من جهة اخرى، شدّدت م.ت.ف. على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي طارىء لدرس مخاطر هذه الهجرة؛ الاّ ان تلك الدعوة لم تلق، لغاية الآن، القبول العربي اللازم. وعلّلت أوساط صحفية ذلك «بعدم قدرة العرب على وضع عراقيل في وجه الهجرة السوفياتية الى اسرائيل، او على الاقل [على عدم القدرة] بتحويل الاراضي المحتلة الى اراض غير آمنة بالنسبة الى سيل الوافدين الجدد الذين [سيختار] معظمهم الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة». لذلك، «فقد لا تعقد القمة، لأن ثمّة فريقاً من العرب لن يرضى باتخاذ موقف من الاتحاد السوفياتي الذي أطلق العنان ليهوده، مع علمه المسبق بأنهم قد يستوطنون الاراضي المحتلة؛ وان فريقاً آخر لن يرضى باتخاذ موقف من الولايات المتحدة الاميركية التي سدّت ابوابها في وجه هؤلاء المهاجرين، ممّا اضطرهم الى التوجّه نحو اسرائيل» (ساطع نورالدين، **السفير**، ١٩/٢/١٩٩٠).

وأيّاً تكن نتائج التحرك الفلسطيني، والعربي، فانه بات من الواضح ان بدايات اليأس من جهود السلام، وامكانية عقد المؤتمر الدولي للسلام، باتت تطرح مسألة الخيارات الفلسطينية في المرحلة المقبلة. ولهذا تبدو الشهور المقبلة بالغة الاهمية، في ضوء التحوّلات الدولية، وغياب أي تحرك جدي على الصعيد الدولي.

سميح شبيب

حجر في مياه راكدة؟

ورد في التقرير الذي أصدره المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل، بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠، «ان ٣٤٦٥٠ مهاجراً جديداً وصلوا اسرائيل في العام ١٩٨٩... [و] ان ١٢٩٠٠ مهاجر، أي ما نسبته ٥٤ بالمئة من الوافدين وصلوا من الاتحاد السوفياتي، مقابل ٢٣٠٠ سوفياتي في العام ١٩٨٨» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٨٣، ٤/٢/١٩٩٠، ص ١٥). وفي ضوء أرقام الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، صرّح وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، بـ «ان ذلك يمثّل موجة هجرة... [و] لو كانت هناك أماكن اضافية في رحلات من موسكو الى بودابست وبوخارست، ومنهما الى اسرائيل، لوصل البلاد أكثر من ألف مهاجر يومياً» (**الملف**، نيقوسيا، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٠، ص ٩٤٤). وفي اطار تقديرات اسرائيل لحجم الهجرة اليهودية المحتملة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، صرّح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في ١٥/١/١٩٩٠، بـ «ان الهجرة المكثّفة تستلزم قيام اسرائيل كبرى» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥).

وقد أثارت أرقام الهجرة اليهودية اياها، والتقديرات المستقبلية لها، وتصريحات بعض المسؤولين الاسرائيليين حول اسرائيل الكبرى، ردود فعل في العالم العربي، حيث ان «الهجرة اليهودية السوفياتية الى فلسطين... تعيد انتاج شروط التوسّع الاسرائيلي في المنطقة، في ظل هيمنة أيديولوجيا يمينية على البنيان السياسي الاسرائيلي» (مازن مصطفى، **الحوادث**، لندن، العدد ١٧٣٥، ٢/٢/١٩٩٠، ص ٢٧)؛ و«ان هذا التهجير الضخم لا يقتل القضية الفلسطينية فقط، ولكنه يزعزع كل البلاد العربية في المنطقة، وينسف أي مستقبل للاستقرار فيها... وهذه زاوية بالغة الاهمية، لا تهمّ العرب فقط، ولكن يجب ان تهمّ اميركا و[الاتحاد السوفياتي] أيضاً... ومن واجب كل دولة عربية، ومن حقها، ان تخاطب موسكو وواشنطن في هذا الامر، لأنه يخصّها شخصياً، ولا يخص فلسطين فقط» (احمد بهاء الدين، **الاهرام**، القاهرة، ١٢/٢/١٩٩٠، ص ٢٠). وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات: «ان الهجرة الجماعية لليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة تشكّل خطراً حقيقياً على الفلسطينيين» (**القبس**، الكويت، ٢٨/٢/١٩٩٠)، بل واعتبرها «عملاً حربياً جديداً... ليس فقط لاحتلال فلسطين، وانما، أيضاً، لتحقيق أهداف [اسرائيل] التوسّعية في انشاء اسرائيل الكبرى... [وان] كل الأمّة العربية معنيّة بهذه القضية... [وعليها] التحرك على المستويين، العربي والدولي، لمواجهة هذا الخطر» (**الحياة**، لندن، ١٩/٢/١٩٩٠).

وأعربت جميع الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، عن قلقها من موضوع هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. على سبيل المثال، قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في كلمته في ذكرى تأسيس مجلس التعاون العربي: «ان مصر ـ ودول مجلس التعاون ـ تتابع، بقلق، احتمالات تدفّق الهجرة اليهودية السوفياتية [الى] اسرائيل، ليس من دافع المصادرة، أو التعدي، على حقوق الانسان، وانما انطلاقاً من حرصنا، جميعاً، على تأمين حقوق الانسان الفلسطيني، والعربي... [ف] هذه القضية غير قابلة للقسمة والتجزئة؛ ونرفض استخدام هذا المفهوم [حقوق الانسان] لتمرير خطط مشبوهة ضد المصالح والحقوق العربية؛ وسنبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون ان تؤثر هذه الهجرة على حقوق شعب فلسطين في أرضه المحتلة» (**الاهرام**، ١٧/٢/١٩٩٠). كما أعرب مجلس وزراء المملكة العربية السعودية «عن القلق ازاء هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وتوطينهم في الاراضي الفلسطينية، واحلالهم محل

المواطنين الفلسطينيين الذين تطردهم اسرائيل قوة وعدواناً، وتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي المغتصبة للشعب الفلسطيني» (**القبس**، ١٤/٢/١٩٩٠). واعتبر رئيس الحكومة الاردنية، مضر بدران، «ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشكّل أكبر عائق للسلام، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، لأنها تأتي في وقت لم يتمّ التوصل... الى تسوية نهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية التي تشكّل جوهر النزاع» (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٩٠). ودعا بدران الى «وقفها حتى تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فالاردن يخشى] من ان تطرد اسرائيل، في نهاية الامر، آلاف الفلسطينيين عبر نهر الاردن، تمشّياً مع وجهة النظر اليمينية الاسرائيلية التي تقول ان الاردن وطن بديل للفلسطينيين» (**الحياة**، ١٢/٢/١٩٩٠). ورأى المسؤولون الاردنيون ان ازدياد هجرة اليهود الى اسرائيل ستنعكس على وضع المنطقة العربية عموماً، الاّ ان المتضرر المباشر منها سيكون الفلسطينيون والاردن. فقد قال الملك الاردني حسين، في كلمته في قمّة دول مجلس التعاون العربي، بتاريخ ٢٤/٢/١٩٩٠: «ان موجات الهجرة اليهودية الجديدة جاءت لتضيف مستجداً بالغ الخطورة يضع الجميع... [تجاه] عمل معادٍ، منظّم، يستهدف كامل التراب العربي الفلسطيني، ويحمل جذور عدوان توسّعي جديد، ويهدّدنا على هذا الجزء من الوطن العربي... وقد بدا انه لا يمثّل خطراً على بلدنا فحسب، ولكنه يشكّل خطراً مدمّراً على عمق الوطن والأمن، وعلى أمننا القومي مثلما يشكّل معوّقاً للسلام، وحلقة جديدة من حلقات ضرب كفاح الشعب الفلسطيني الممثّلة في انتفاضته الباسلة، ونضاله المشروع لتحقيق حريته واستقلاله على ترابه الوطني... ولعلّ ما يستحق التأمل فيه تصاعد الحملة الاسرائيلية ضد الاردن واتساعها في الوقت الذي نعاني [من]... نقص في امكاناتنا ومواردنا، وصعوبات جمّة في توفير الحدّ الادنى الذي يمكّننا من الدفاع عن أنفسنا، وعن شرف، وكرامة، أمتنا العربية» (من كلمة الملك حسين في قمّة دول مجلس التعاون العربي، **الاهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٥).

وفي ضوء مخاوف الاردن، آنفة الذكر، سعى المسؤولون الاردنيون الى العمل لتوفير دعم معنوي، ومادي، للاردن لدى الدول العربية؛ كما عملوا على تنسيق نشاطهم مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اجتمع وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على هامش اجتماعات لجنة الثمانية لدعم الانتفاضة؛ وحضر الاجتماع وزير خارجية العراق، طارق عزيز. وذكرت مصادر عربية مطلعة انه «تمّ بحث [في] متطلبات المرحلة الراهنة، والتي استوجبت مزيداً من التنسيق والتعاون الاردني ـ الفلسطيني لمواجهة الظروف الطارئة، وفي مقدمها تحديات الهجرة اليهودية المكثّفة الى فلسطين المحتلة، واعطاء دفع جديد لاستمرار الابداع الانتفاضي في الارض العربية المحتلة» (**القبس**، ٨/٢/١٩٩٠)؛ حيث ان الانتفاضة الفلسطينية ـ كما قال المستشار السياسي للملك الاردني، عدنان أبو عودة ـ تشكّل واحداً من ثلاثة محاور تقوم عليها نظرة الاردن الأمنية، واستمرارها «يشكّل حماية للاردن من المخططات الصهيونية التي ما زالت ترى فيه [الاردن] وطناً بديلاً للفلسطينيين» (من مقابلة مع أبو عودة، **الحياة**، ١/٢/١٩٩٠، ص ٤). كما بدت كلمة الملك حسين، في قمّة دول مجلس التعاون العربي، دعوة الى حماية الاردن من مخططات اسرائيل. ولذا شدّد الرؤساء، المصري والعراقي واليمني الشمالي، في كلماتهم، في القمّة، «على دعم ومساندة بلدانهم للاردن، الذي يرتبط معهم بعضوية مجلس التعاون العربي، وخاصة... [ازاء] المخاطر الناجمة عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية الى الاراضي المحتلة وانعكاسات ذلك على مخططات اسرائيل التي تتحدث عن الاردن كوطن بديل للفلسطينيين» (**القدس العربي**، لندن، ٢٦/٢/١٩٩٠). وقال الرئيس المصري، حسني مبارك، في كلمته، في القمة اياها: «ربما كان من المناسب ان نسجّل، في هذا المقام، مساندتنا المطلقة للاردن الشقيق في مواجهته لهذه التطوّرات، وتصميمنا على التصدي، بحزم، للتهديدات العدوانية التي توجّه اليه من عناصر غير مسؤولة تريد ان تقامر بأمن المنطقة وسلامها، سعياً وراء سراب خادع وأوهام باطلة؛ وعلى مروّجي هذه الدعاية ان يعوا ان هناك التزاماً عربياً، ودولياً، جازماً للحفاظ على كيان الاردن، وسيادته،

وسلامة أراضيه، ووحدة شعبه، وتأمين دوره الايجابي البنّاء في نشر السلام وصنع التقدّم في المنطقة» (من كلمة مبارك في قمة دول مجلس التعاون العربي، **الأهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٣).

لجنة الانتفاضة ودعوات لعقد قمّة

كان من آثار تفجّر موضوع هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة تنشيط الحياة في العمل الجماعي العربي لصالح القضية الفلسطينية. فقد كان تقرّر تشكيل لجنة عربية عليا، برئاسة ملك المغرب، الحسن الثاني، رئيس القمّة، لتقوم بالأنشطة الدولية لحل القضية الفلسطينية. الّا ان تلك اللجنة لم تشكّل، على الرغم من مرور وقت لا بأس به على انعقاد القمة التي قرّرتها (قمة الدار البيضاء). وفي ٣١/١/١٩٩٠، زار الرئيس الفلسطيني، عرفات، المغرب، وتقرّر، خلال اجتماعه مع الملك الحسن الثاني، «تشكيل اللجنة المذكورة، التي سيقوم صاحب الجلالة بتوجيه الدعوة لاجتماعها في أقرب وقت ممكن» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٨٤، ١١/٢/١٩٩٠، ص ٧). واجتمعت اللجنة، فعلاً، في تونس، في ٥/٢/١٩٩٠. وذكرت، في البيان الختامي عن اجتماعها، «انها استعرضت، خلال اجتماعاتها، وبقلق كبير، موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، التي... تشكل خطراً بالغاً على مستقبل الاراضي العربية المحتلة، وعلى الأمن القومي العربي، ومسيرة السلام الشامل، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان... [وأشارت] الى تدفّق اليهود مباشرة الى الكيان الصهيوني... [و] توطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة تمهيداً لطرد المواطنين الفلسطينيين منها، وتنفيذ مخطط اسرائيل الهادف الى اقامة ما يسمّى باسرائيل الكبرى على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والأمة العربية» (**القبس**، ٧/٢/١٩٩٠). وقرّرت اللجنة «تشكيل وفد وزاري، من بين أعضائه أمين عام الجامعة العربية... [ليقوم] بزيارة الدول العربية بهدف تقديم أقصى الدعم والمساعدة للانتفاضة الفلسطينية، وذلك تنفيذاً لقرارات قمتي الجزائر والدار البيضاء. وفي اطار التحرّك العربي على الساحة الدولية، شكّلت اللجنة وفوداً من أعضائها لزيارة واشنطن وموسكو ورئاسة المجموعة الاوروبية... [لتبحث في] دعم الموقف الفلسطيني من اجل السلام، على قاعدة قرارات مؤتمرات القمة الخاصة بالقضية الفلسطينية، من جهة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة أخرى؛ كما ستبحث هذه الوفود [في] الملف العملي لمواجهة مسألة هجرة اليهود السوفيات» (**المصدر نفسه**). وقال وزير خارجية العراق، طارق عزيز، الذي شارك في تلك الاجتماعات: «انه تمّ اقرار مقترحات رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، ومنها تشكيل عدد من الوفود التي ستزور عدداً من البلدان الاعضاء في مجلس الامن والسوق الاوروبية المشتركة، لشرح تطورات القضية الفلسطينية، وخطر هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٩٠). وستبدأ الوفود العربية، التي قرّرت تشكيلها لجنة دعم الانتفاضة، نشاطاتها الدولية لدعم القضية الفلسطينية بزيارة موسكو، في ٥/٣/١٩٩٠، حسب مصادر دبلوماسية عربية (**المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، دعا مجلس النواب الاردني، في جلسته بتاريخ ١١/٢/١٩٩٠، «الى ضرورة احياء الجبهة الشرقية، وارساء علاقات قوية بين سوريا والعراق والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة التحديات المتمثّلة في المخططات العدوانية الاسرائيلية... [وأرسل] ببرقيات الى قادة الاردن وسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، لحثّهم على تعزيز علاقاتهم للاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة» (**الاهرام**، ١٢/٢/١٩٩٠)؛ وهو، بذلك، يقترب من الدعوة التي تطالب بها منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تدعو الى احياء نشاط دول المواجهة ككل، وكان أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح، أكد «أهمية عقد لقاء قريب لممثلي دول المواجهة، مصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمناقشة مخاطر هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة... [حيث] لا بدّ ان تتحمّل الاطراف العربية، كافة، وخاصة دول المواجهة، المسؤولية لدرء هذا الخطر... [فـ] هجرة عشرات الآلاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل، لتوطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تهدّد كامل الأمة العربية، وتعتبر عدواناً مباشراً على السلام في الشرق الاوسط، ونسفاً لكل مبادرة للسلام» (**القبس**،

١٩٩٠/١/٣١). لكن تنشيط دور دول المواجهة، أو دول الجبهة الشرقية، ما زال مرتهناً باستكمال المصالحات العربية، حيث ما زالت العلاقات السورية ـ الفلسطينية أقل من مستوى المصالحة، على الرغم من اعتبار لقاء عرفات مع وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في تونس، بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥، خطوة هامّة، حسب تعبير عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/٢/٢٢). كما أن المصالحة بين العراق وسوريا تبدو عصيّة على التحقيق، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الشأن. فقد ردّ الرئيس العراقي، صدام حسين، على رسالة مجلس النواب الاردني، آنفة الذكر، بطلب «ان يقدّم رئيس النظام السوري، حافظ الاسد، اعتذاراً بصيغة مناسبة عن مواقفه وأفعاله للأمّة العربية وللعراقيين» (**المصدر نفسه**).

على ما تقدّم، بدا ان من الأسهل عقد قمّة عربية من احياء الجبهة الشرقية، أو عقد قمّة لدول المواجهة، يساعد على ذلك انفجار الوضع في بيروت الشرقية في لبنان، حيث تتولّى مؤسسة القمّة مسؤولية انجاز حل القضية اللبنانية. وكان الملك السعودي، فهد، حسب مصادر صحفية، «دعا الى قمة عربية فوراً للاجتماع بعد تدهور الاوضاع في لبنان» (**الاهرام**، ١٩٩٠/٢/١). وقال الرئيس الفلسطيني، في الاجتماع الموسّع للقيادة الفلسطينية، الذي عقد في تونس، بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠ و١٩٩٠/٢/١، انه «تقرّر عقد مؤتمر قمّة [عربية] في المملكة العربية السعودية للبحث في موضوع لبنان، فأضفنا بندين: الانتفاضة والقضية الفلسطينية، فضلاً عن الهجرة [السوفياتية]؛ كذلك سيبحث [في] الموضوع في لجنة الانتفاضة، وسيبحث [فيه]، مرة ثالثة، في اللجنة التي يرئسها الملك الحسن الثاني» (من محضر الاجتماع، **المحرر**، باريس، العدد ١٠٥، ١٩٩٠/٢/٢٧، ص ٤).

وتتفق جميع الاطراف العربية على عمومية خطر هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وانعكاسه على عموم المنطقة العربية؛ ولذا تدعو الى مواجهة جماعية. فقد حذّر وزير الدفاع والطيران السعودي، الامير سلطان بن عبدالعزيز، «من خطر هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وطالب بموقف عربي موحّد لمواجهة هذا الخطر... [فـ] هذا التوسّع العدواني المستمر يتطلب موقفاً عربياً موحّداً للضغط على الدول الكبرى المعنيّة بهذا القرار، واظهار مدى الخطورة الذي ستحدثه سياستها، والأثر السيىء الذي سيصيب مشاريع السلام من جرائه» (**الحياة**، ٣ ـ ١٩٩٠/٢/٤). ودعا وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «الزعماء العرب الى دفن خلافاتهم، وعقد مؤتمر قمة لمواجهة خطط التوسّع الاسرائيلية» (**القبس**، ١٩٩٠/١/٣١)؛ وذلك، كما قال رئيس وزراء سوريا، محمود الزعبي، «انطلاقاً من ضرورة تكوين موقف عربي موحّد دائم من القضايا التي تتعلّق بالمصلحة العليا للأمّة العربية... وكل قمّة عربية تؤدي الى تحقيق هذا الهدف، فان سوريا تؤيدها وتشارك فيها، بكل امكاناتها» (من مقابلة مع الزعبي، **الحياة**، ١٩٩٠/٢/١٢، ص ٤).

وبدوره، أكد وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الأحمد، في اثناء زيارته للاردن (١٩٩٠/٢/١٩)، «ضرورة عقد قمة عربية للبحث في القضايا العربية، وعلى رأسها انعكاسات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، والخطر الذي تمثّله، ليس على الاردن فحسب، وانما على كل العالم العربي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٢/٢٠)، وقال: «ان المساعي والاتصالات مستمرة للاتفاق على القمة» (**القبس**، ١٩٩٠/٢/٢١).

وقال الملك حسين، بعد انتهاء أعمال قمّة دول مجلس التعاون العربي: «لقد باشرت، واخواني في مجلس التعاون، الاتصالات لتهيئة الجو المناسب لهذا اللقاء. وحتى يكون مثمراً، لا بدّ من الاعداد له بشكل جيد... [فـ] الوضع، في عالمنا العربي، يتطلب منّا، جميعاً، العمل لبلورة وضع جديد، وموقف جديد، يجعلنا قادرين على مجابهة التحديات» (**الاهرام**، ١٩٩٠/٢/٢٦)؛ اذ ان على القمّة، كما قال مستشار الملك حسين، عدنان ابو عودة، ان تطالب «واشنطن بوقف تقديم الدعم المادي الى اسرائيل لاستيعاب المهاجرين الجدد، وفتح أبواب الولايات المتحدة امام اليهود السوفيات، والغاء قرارها اقفال أبوابها في وجههم... [فـ] القمّة العربية لا يمكنها الضغط على موسكو، او

مطالبتها بمنع هجرة اليهود من [على] أراضي الاتحاد السوفياتي الذي أعلن... الحرية لأي مواطن سوفياتي بالمغادرة في أي وقت يشاء... [و] نتائج القمة المقترحة يجب ان تبتعد من الاحتجاج والاستنكار والادانة... [لكن] ' الخيار العسكري' العربي غير موجود، ولن يتعدى، في أحسن الأحوال، ' الخيار العسكري الدفاعي' ... [بينما] اسرائيل تمتلك، في هذه الفترة ' الخيار العسكري الهجومي' نظراً الى انشغال الدول العربية بمشكلاتها الخاصة وغياب الرادع الدولي لاسرائيل في اقدامها على اي عدوان ضد احدى الدول العربية ... [و] العرب ليس لديهم ما يقلق الغرب، خصوصاً ان النفط العربي ' لم يعد سلاحاً' ، وبات سلعة يريد العرب بيعها، اضافة الى ان ' العامل القومي' معطّل، ومن الصعب بروز، وتغليب، المصلحة والهمّ القومي على الهموم القطرية للدول العربية» (من مقابلة مع ابو عودة، **الحياة**، ١/٢/١٩٩٠، ص ٤).

وكتبت مجلة «فلسطين الثورة»، في افتتاحية لها، ان «هذا الامر بقدر ما يلزم الفلسطينيين بتصعيد نضالهم من خلال الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، فهو يلزم العرب بأن يتداعوا، بالسرعة الممكنة، [الى] عقد اجتماع قمة عربية تناقش الأبعاد الخطرة لمعطيات هجرة اليهود السوفيات، واتخاذ القرارات الملائمة مع الخطورة التي تمثلها على المستويين، الفلسطيني والعربي معاً، وكذلك على جهود السلام في الشرق الأوسط. وفي الفترة التي تباعد بيننا وبين الموعد الذي سيتفق العرب على عقد القمة فيه، تقتضي الضرورة توظيف كل الاتصالات، والتحركات، والمحادثات، العربية مع البلدان الاوروبية، الشرقية والغربية، ومع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، في خدمة هذه القضية الحساسة والخطرة؛ ولا بأس من ايصال هذه القضية الى مجلس الأمن الدولي، وكل الهيئات، والمحافل، الدولية... الوضع خطير... فهل أدركنا [كعرب] ضرورة ان يرتفع مستوى تحركنا الى مستوى هذه الخطورة... انه تساؤل مصيري، والاجابة [عنه]... برسم كل الاخوة العرب» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٨٤، ١١/٢/١٩٩٠، ص ٥).

انشطة واقتراحات شفهية

تتركّز الحملة الدبلوماسية، التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية، لمواجهة مخاطر هجرة اليهود السوفيات، على الحدّ من آثارها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، أولاً، وعلى ألّا تبدو معارضة لحقوق الانسان. فقد قال ملك المغرب، الحسن الثاني: «انني أعلنها مطالباً بحقوق الانسان ـ ولا أقصد حقوق الانسان العربي في الأراضي المحتلة فحسب ـ ولكن، أيضاً، حقوق الانسان اليهودي السوفياتي، حيث يتمّ نقله كما تنقل الحيوانات، دون هويّة، ودون حق في اختيار وجودهم» (**الأهرام**، ٣/٢/١٩٩٠).

كما أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك: «اننا نؤمن بأن احترام حق شعب لا يتحقق بانتهاك حقوق شعب آخر... ولذلك، فنحن نقف، بكل صلابة، ضد محاولات توطين المهاجرين السوفيات، أو غيرهم، في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس العربية؛ ونعتبر هذه المحاولات انتهاكاً صارخاً لمبادىء القانون والشرعية، ومصادرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... ومن هنا، نحن نلحّ في المطالبة بتكثيف الجهود الدولية المبذولة، من أجل تحقيق تسوية شاملة، وعادلة، للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكون ركيزتها، ودعامتها الاساسية مصالحة تاريخية بين اسرائيل والشعب الفلسطيني الشقيق، طبقاً للاسس التي أقرّها المجتمع الدولي، بما يشبه الاجماع» (من كلمة مبارك في قمّة دول مجلس التعاون العربي، **الاهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠ ص ٣). وعلّق رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، د. ممدوح البلتاجي، قائلاً: «اننا نؤيد مقولة ان هجرة اليهود السوفيات هي من حقوق الانسان؛ ولكن على ان تترك لهم حرية اختيار مكان الهجرة، وألّا يوجّهون قسراً الى الاراضي العربية المحتلة، وعلى ان يسمح لهم بالهجرة العكسية، بمعنى ألّا يحرم من العودة الى الاتحاد السوفياتي، اذا رغب [في ذلك]» (**المصدر نفسه**، ص ٨).

وهذه النقاط كانت موضوع بحث بين وفد فلسطين، ترأسه عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وبين القادة السوفيات؛ اذ ذكرت مصادر صحفية انه حمل معه، في زيارته الى الاتحاد السوفياتي، في النصف الثاني من

شباط (فبراير) ١٩٩٠، ثلاثة اقتراحات، هي: «ان يمنح المهاجرون السوفيات حرية السفر الى أي بلد، وليس الى الكيان الصهيوني فقط، وان يسمح لهم بحرية العودة، اذا ما اكتشفوا خطأهم؛ وان تبحث موسكو مع واشنطن [في] ترتيبات لمنع توطين السوفيات في الاراضي المحتلة، تجنّباً لحدوث حالة فوضى تؤثر... [في] مساعي السلام الحالية. وقد عاد أبو مازن الى تونس وهو يحمل موافقة واضحة، وصريحة، على هذه الاقتراحات... [حيث] كانت القيادة الفلسطينية قرّرت التعامل، بشكل هادىء، مع الكرملين، وبأسلوب يراعي، بصورة دقيقة، مشاعر القيادة السوفياتية، بحيث يبقى الموضوع الفلسطيني خارج المزايدة الداخلية في الاتحاد السوفياتي» (علي بلّوط، **القبس**، ١٩٩٠/٢/٢٨، ص ١). وكان السوفيات، من جهتهم، أوقفوا العمل بالاتفاق الموقع بين شركتي «العال» و«ايرفلوت» للطيران، القاضي بفتح خط طيران مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب؛ كما رفع الاتحاد السوفياتي، بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢، «قضية توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الضفة الغربية والقطاع المحتلين الى مجلس الامن» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٨٥، ١٩٩٠/٢/١٨، ص ٩).

وكان مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، دعا «الى التعامل بهدوء مع مسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، قائلاً ان أهمّ شيء هو ألّا يتمّ توطينهم في المناطق المحتلة... [و] من الخطأ شنّ حملات تشهير على الاتحاد السوفياتي بهذا الشأن» (**القبس**، ١٩٩٠/٢/٢). وقال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية د. بطرس غالي، «ان مصر لا تعترض على هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وانما على توطين المهاجرين... في الاراضي العربية المحتلة... وان احتجاج مصر يقتصر على استيطان مجموعات المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين» (القبس، ١٧ ـ ١٩٩٠/٢/١٨). وأعلن الرئيس مبارك عن «ان هناك اقتراحاً تفكر فيه مصر بخصوص توطين المهاجرين السوفيات خارج الأراضي العربية المحتلة» (**الأهرام**، ١٩٩٠/٢/١٩).

الّا ان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، د. محمد الفرّا، قال «انه يؤيد توطين اليهود السوفيات في أي مكان من العالم ما عدا اسرائيل... [وعارض الذين] يؤيدون حرية اختيار الوطن بالنسبة [الى] اليهود السوفيات... [حيث] ان هذا الموقف يؤدي الى القبول بتوطينهم في اسرائيل، اذا ما قرروا ذلك... [و] الهجرة الى اسرائيل تضرّ بحقوق الشعب الفلسطيني... [فـ] التوسّع في الهجرة يعني التوطين في الاراضي المحتلة، كمرحلة أولى، وفي الأراضي العربية المجاورة في المراحل اللاحقة... [و] توطين [اليهود] السوفيات في الاراضي المحتلة يقتضي ترحيل ابنائها الفلسطينيين... [و] الهجرة، بهذا الشكل المقترح، هي دمار لدولة فلسطين، وتشريد لمن تبقّى في الأراضي المحتلة من شعبها... [و] اذا لم نعمل، بكل صلابة وجد وتضحية، من اجل ايقافها، وذلك بواسطة عمل عربي جماعي فعّال تقره قمّة سريعة، فسيتحقق الحلم الصهيوني، وتنجح هذه الغزوة الصهيونية، وستقوم اسرائيل الكبرى» (**القبس**، ٢٤ ـ ١٩٩٠/٢/٢٥).

ورأى الكاتب المصري، محمد حسنين هيكل، «ان هجرة اليهود السوفيات فرع من قضية، وليست هي القضية... [فـ] 'جريمة العصر' هي قيام اسرائيل أصلاً... [ولذا]، لا يصحّ أن تكون شواغلنا الحيوية هبّات زوابع تثور مرة واحدة، ثمّ تسكت مرة واحدة، وتفرض نفسها على الاهتمام يوماً، ثمّ تذهب الى النسيان في يوم بعده ... [و] لا يحق لنا ان نلوم غير ملوم، ذلك ان تعميم اللوم... دليل نقص في شجاعة المواجهة، يؤدي بمن لا يستحق اللوم، وبمن يستحق أيضاً، الى الاستهانة باللوم وبأصحابه، شكلاً وموضوعاً... ومن المهم أن يعرف الكل، في هذا العالم، ان العرب يملكون وزناً مؤثراً، وليس هناك وزن مؤثر لطرف لا يستطيع ان يتخذ لنفسه رأياً مستقلاً يعلنه للكافة بشيء من الاستقامة والحزم. اننا، من ناحية الخيارات والبدائل، قد نستطيع ان نطالب بوضع الهجرة من الاتحاد السوفياتي تحت اشراف المفوّضية العامة لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، أو تحت أي اشراف دولي آخر، ويكون طلبنا لذلك ضمن حملة جادة لحقوق الانسان، وأبسطها ألّا يرغم [اليهودي] قسراً على الهجرة الى مكان لا يريده... [و] لا نستطيع ان نقبل

تصريحات عامة تعلن ادانتها لتوطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وغزة... ذلك أن هذه التصريحات العامة لا تعني شيئاً... وفي البداية، والنهاية، تظل القضية الرئيسة هي قضية الدولة الفلسطينية المستقلة. وبغير قيامها، فان [في] كل يوم مشكلة، و [في] كل ساعة أزمة. و[في] كل غد مفاجأة وزوبعة، وربما عاصفة من نار» (محمد حسنين هيكل، **الأهرام**، ٢٧/٢/١٩٩٠، ص ٨).

وقد اقتصرت أنشطة بعض الدول العربية، حتى تاريخه، على ارسال الرسائل الى الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي. فقد وجه الرئيس المصري، مبارك، «رسالتين عاجلتين الى الرئيس الأميركي، جورج بوش، والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف... [كما] بعث وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد برسالة الى وزير الخارجية الاسرائيلية موشي أرنس... [و] الرسائل الثلاث تركز على قضية توطين المهاجرين السوفيات وغيرهم من القادمين الى اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة، وانعكاسات هذا التطور على مسيرة السلام، وعلى الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الاوسط» (**الأهرام**، ٥/٢/١٩٩٠).

وعلّق أحد المراقبين العرب قائلاً: «باستثناء تخويف الذات من دفق الهجرة اليهودية الجماعية، والتنديد بنيّات اسرائيل التوسعية، وارسال وفود الى موسكو وواشنطن، لا يكاد المرء يلاحظ أي شيء ملموس يمكن وصفه بأنه هجوم مضاد لصد خطر حقيقي يترجم، ساعة بعد ساعة، الى حقائق مفروضة بحكم الأمر الواقع... [فـ] في الجانب العربي، ما زالت الدولة القطرية مرتاحة البال تعيش مشاعر دافئة وتضخ بيانات تنديد بمعدل عال من الدفق والعبارات الجزلة، بعض منها يحذر بعضه الآخر، ويحذّر العالم كله من الخطر، ولكن ما من فعل يرى» (ماهر عثمان، **الحياة**، ١٠ ـ ١١/٢/١٩٩٠، ص ٩). هذا في حين رأى الرئيس العراقي، صدام حسين، «ان العرب قادرون على التأثير، عندما يقررون ما يقررونه لأغراض التطبيق الفعلي. وعلى سبيل المثال القرار المشترك الذي اتخذه العراق والسعودية في ٦/٨/١٩٨٠، والتحذير الذي أطلقاه معاً بضرورة الامتناع عن نقل السفارات الى القدس، والذي كان من نتائجه المباشرة في مدى أقل من شهر، الذي هو مدة الانذار، امتناع الدول المعنيّة عن نقل السفارات الى القدس... [و] عودة السفارات التي كانت انتقلت اليها من فترة طويلة، آنذاك، الى تل ـ أبيب» (من كلمة الرئيس صدام حسين في قمة دول مجلس التعاون العربي، **الأهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٥).

وعلّق أحد المراقبين العرب قائلاً، ان «قنبلة السماح بهجرة اليهود السوفيات مباشرة الى اسرائيل... انفجرت... في الفناء العربي، وسط الدار، فأثارت، في النفوس العربية، مرارة، أكثر ممّا أثارت ردود أفعال عملية ومنطقية... لكن الموقف [بقي] على حاله، وعلى المتضرر أن يلجأ الى الصراخ والاحتجاج والادانة عبر البيانات والصحف والاذاعات فقط. على الجانب الاسرائيلي... فإن الموقف هناك هو نقيض الموقف العربي تماماً؛ ذلك ان اسرائيل تعمل، وتفكر، طبقاً لخطط معدّة سلفاً؛ فإذا جاءتها المتغيّرات الدولية لا تفاجئها كما فاجأت العرب... [و] أخشى أن يطول الرقاد العربي، فإذا جاء وقت القيام، أو الافاقة، كانت المقولة الصهيونية قد اتّسعت خارج حدود فلسطين ذاتها، وابتلعت كل الراقدين مع ما تبقّى من أراضيهم» (صلاح الدين حافظ، **الأهرام**، ٧/٢/١٩٩٠، ص ٧).

أحمد شاهين

«لقاء موسكو» لـ «حلحلة» العقد

أفضت محادثات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في موسكو، منتصف الشهر الماضي، الى بروز عناصر جديدة في توجّهات العملاقين في ما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط، لم تكن معلنة في السابق. هذا، على الاقل، ما يمكن استشفافه من خلال التصريحات التي ادلى بها الوزيران، كل على حدة، ومن خلال البيان المشترك الذي أُصدر اثر انتهاء المحادثات.

السؤال الذي تردّد على غير لسان، محاطاً بالحيرة حيناً، وبالقلق حيناً آخر، هو ما اذا كان ثمّة «صفقة» سوفياتية ـ اميركية في سبيل التبلور، خصوصاً لجهة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وما اذا كان ثمّة قرار سوفياتي قيد الاعداد باستئناف موسكو علاقاتها الدبلوماسية، بشكل كامل، مع تل ـ ابيب، من دون ربط عودة هذه العلاقات بعقد المؤتمر الدولي حول النزاع لاتخاذ مثل هذا القرار؟

تنطوي الاجابة عن هذا السؤال على معطيات عدة، لعل اهمها ما اكده البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك، الذي أُصدر عقب انتهاء محادثات الوزيرين، من ان الجانبين، السوفياتي والاميركي، «اعادا تأكيد الحاجة الى عملية سلام نشطة في الشرق الاوسط، بما في ذلك الجهود المبذولة لانطلاق الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي سيؤدي الى حل سياسي شامل، تشارك فيه الاطراف ذات العلاقة، على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨»؛ واتفقا، كذلك، «على متابعة مشاوراتهما الثنائية في شأن هذه المواضيع» (**الحياة**، لندن، ١٢/٢/١٩٩٠).

هكذا لوحظ تطوّر جديد في الموقف السوفياتي لم يكن معلناً في السابق، وهو تضمين البيان المشترك تأييداً صريحاً لخطة وزير الخارجية الاميركية ذات النقاط الخمس، ولخطة الرئيس المصري، حسني مبارك، ذات النقاط العشر، المتعلّقتين، اساساً، بالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وربما كان ذلك اشارة ضمنية الى اعتزام الاتحاد السوفياتي اعادة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل عند بدء هذا الحوار. وكان الوزير السوفياتي واضحاً، بعض الشيء، في مؤتمره الصحافي، حين اعلن ان بلاده، التي «أيّدت أي جهود من جانب الولايات المتحدة الاميركية والمصريين والدول الاخرى، هدفت الى مساعدة الاسرائيليين والفلسطينيين على الدخول في حوار مباشر، وفي اتصال مباشر، حول مختلف المسائل المتعلقة بالحل». غير ان شيفاردنادزه أوضح ان قراءته لما يجري، في هذا الاطار، تشير الى انه لم يحرز سوى تقدّم ضئيل بالنسبة الى الحوار المزمع عقده. واضاف، انه ذكّر الوزير بيكر بضرورة تكثيف الجهود بالنسبة الى المسائل الاخرى المتعلّقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، خصوصاً لجهة البدء بمشاورات في شأن الحل في الشرق الاوسط بين الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، من اجل عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط. وكشف الوزير السوفياتي عن انه اقترح تعيين ممثل دائم للامم المتحدة في المنطقة، لبذل الجهود، وان يكون الممثل سياسياً معروفاً يحظى بتقدير، ودعم، جميع اطراف النزاع، وله صدقية (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٩٠). وفي اقتراح شيفاردنادزه عودة الى ما قبل العام ١٩٧٣، عندما كان للأمين العام ممثّل خاص في الشرق الاوسط، هو الدبلوماسي النرويجي غونار يارينغ.

ولم يختلف كلام بيكر كثيراً عن كلام نظيره السوفياتي في شأن الجهود المبذولة لقيام الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وقال، في مؤتمره الصحافي، ان الجانبين اتفقا على ضرورة استمرار الوزير الاميركي في بذل الجهود لاقامة الحوار، «لأنه لن

يتمّ تحقيق سلام في الشرق الاوسط من دون حوار فلسطيني ـ اسرائيلي». واوضح ان شيفاردنادزه أيّد الجهود «التي أقوم بها لتحقيق مثل هذا الحوار» (**المصدر نفسه**).

في سياق آخر، لاحظ عدد من المراقبين المتابعين غياب الحديث عن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل من البيان المشترك. وفسّر بيكر ذلك بقوله: «لم نتفق على بيان مشترك [حول الهجرة]، لأننا لا نعتقد بأن من المثمر لنا [الطرفين] الاشتراك معاً في ادانة حليف قوي ومهمّ للولايات المتحدة الاميركية كاسرائيل؛ ولهذا السبب لم نتفق على ذلك». امّا تفسير شيفاردنادزه، فجاء كالآتي: «وبالنسبة الى توطين المهاجرين [اليهود السوفيات الى اسرائيل] أخذنا علماً بتقرير وزير الخارجية [الاميركية] بأن الولايات المتحدة الاميركية أعربت عن موقف سلبي بالنسبة الى المستوطنات في الاراضي التي تحتلها اسرائيل؛ ولهذا السبب فضّل الجانب الاميركي عدم كتابة ذلك في البيان المشترك» (**المصدر نفسه**).

هذه الاضافة الاخيرة هي من باب تحصيل الحاصل، خصوصاً وان بعض المصادر السياسية المطلعة على سير محادثات موسكو اكد وجود «صفقة» سوفياتية ـ اميركية بشأن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وساقت هذه المصادر بعض العناصر الرئيسة لهذه الصفقة، منها:

«اولاً: موافقة الادارة الاميركية، للمرة الاولى، على اشتراك الاتحاد السوفياتي مباشرة في عملية السلام، الهادفة الى حل المشكلة الفلسطينية، وعدم الاكتفاء، فقط، بالتشاور مع موسكو حول الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الاميركية من اجل حل المشكلة الفلسطينية، وتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا يعني ان السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي والسلام العربي ـ الاسرائيلي سيصبحان، في هذا المنطلق، مسؤولية اميركية ـ سوفياتية مشتركة.

«ثانياً: موافقة الادارة الاميركية على ان تعقد محادثات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية برعاية، واشراف، واشنطن وموسكو معاً، ومن دون الحاجة الى اشتراك دول كبرى اخرى في هذه العملية. والمشاركة الاميركية ـ السوفياتية تبدأ، اولاً، على الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وتستمر، بعد ذلك، على مختلف مراحل المباحثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بعد اجراء الانتخابات [المقترحة] في الارض المحتلة.

«ثالثاً: في مقابل ذلك، طلبت الادارة الاميركية من الحكومة السوفياتية ان تعمل على تطوير علاقاتها مع اسرائيل بسرعة، بحيث يتخذ الاتحاد السوفياتي قراراً باستئناف العلاقات الدبلوماسية، بشكل كامل، مع اسرائيل مع بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ومع بدء محادثات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وعدم انتظار عقد مؤتمر دولي للسلام حول النزاع، لاتخاذ قرار بشأن استئناف العلاقات مع اسرائيل.

«رابعاً: طلبت الادارة الاميركية، ايضاً، من الحكومة السوفياتية التخلي عن المطالبة بعقد مؤتمر سلام دولي حول القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، في هذه المرحلة، والموافقة على اجراء المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية خارج نطاق المؤتمر الدولي.

«خامساً: طلبت الادارة الاميركية، كذلك، ان يعمل الاتحاد السوفياتي على 'تليين' موقف منظمة التحرير الفلسطينية، في ما يتعلق بشروطها للموافقة على بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، واجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة» (عبدالكريم ابو النصر، **القبس**، الكويت، ١٠ ـ ١٩٩٠/٢/١١).

على الرغم من ذلك، فقد انطلقت تحليلات عديدة لتصف جولة المحادثات الاميركية ـ السوفياتية، في موسكو، بأنها «مراوحة في المكان» (انظر، على سبيل المثال، **انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٠ ـ ١٩٩٠/٢/١١). وبما ان ليس ثمة صحّة في مثل هذا الاستنتاج، فان بعض الدقة يستوجب التشديد على ما تضمّنته محادثات موسكو من نتائج، لجهة توافق وجهتي نظر الطرفين في شأن دعم، وتشجيع، الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وتقديم كل المساعدة الضرورية له، لكي ينطلق، وينجح في تحقيق الاهداف المحدّدة له، ولجهة تحريك، ودفع، عملية تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي عبر الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي،

بحيث يكون هذا الحوار منطلقاً الى تسوية عناصر النزاع بمجملها (باري روبين، **نيويورك تايمز**، ١٥/٢/١٩٩٠).

التفاؤل النسبي

اذا كان الامر كذلك، فان الطرف الاميركي سعى، من جهته، الى تأكيد التزامه، مجدداً، بعملية السلام في المنطقة. هذا التأكيد جاء على لسان رجل المهمّات الخاصة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، الذي تنقّل، خلال الشهر الماضي، في العواصم الخليجية للبحث في القضايا المطروحة، «من ناحية علاقتها بالادارة الاميركية»، حسب قوله. وفي اليوم الاخير لجولته على المنطقة، اشار الى تعهّد بلاده تجاه عملية السلام «كما وضع اطارها جيمس بيكر في خطته ذات النقاط الخمس»، واعرب عن «تفاؤله الحذر» بأن عملية السلام ستتحرك الى امام. وقال: «انني واقعي بما فيه الكفاية لاقول، انه بسبب تعقّد المشكلة، فان تحرك عملية السلام الى امام سيتوقف على الدراسة المتأنّية التي تقوم الاطراف المعنيّة بها»، مشيراً الى ان العملية تحتاج الى وقت (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٥/٢/١٩٩٠).

من جهته، اعلن وزير الخارجية الاميركية، بيكر، ان الجهود منصبّة، في الوقت الحاضر، بشكل مكثّف، على البحث في «التفاصيل العملية لبدء الحوار» الفلسطيني ـ الاسرائيلي. واظهر تفاؤلاً، على غير عادته، عندما قال ان المساعي الاميركية حققت نتائج، «وتوصّلنا، من خلال العمل مع تل ـ ابيب والقاهرة، الى اطار لقيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في العاصمة المصرية، للبحث في الانتخابات الفلسطينية في الضفة والقطاع». واضاف بيكر، الذي كان يدلي بشهادته الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ان «في استطاعتنا تحقيق تقدم»، اذا اظهرت الاطراف استعداداً لمواجهة الوضع بطريقة «منفتحة وعملية». واكد ان الجهود الاميركية كانت الاكثر كثافة في السعي الى التعرّض الى حلّ النزاع العربي ـ الاسرائيلي من طريق المفاوضات. وشرح لاعضاء اللجنة مساعي ادارة الرئيس جورج بوش، خلال العام الماضي، من اجل قيام «عملية تكسر المواجهة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، والتي مضى عليها عقود عدة، ومن ثمّ توسيع الجهود، من اجل قيام سلام دائم بين اسرائيل والعالم العربي ككل». واكد بيكر، في شهادته التي تناولت مختلف أوجه السياسة الخارجية الاميركية، ان فكرة الانتخابات في الارض المحتلة تقدم «خطوة عملية يمكنها ان تطلق عملية المفاوضات، التي يمكن ان تقود الى السلام الشامل». واوضح ان «السلام الشامل» يجب ان يرتكز على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى الأمن لاسرائيل وكل الدول في المنطقة، وتأمين الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني (**الحياة**، ٣ ـ ٤/٢/١٩٩٠).

وفي سياق اشاعة «التفاؤل» بقرب بدء عملية السلام، كشفت مصادر صحفية في العاصمة الاميركية، عن ان بيكر قريب من بدء مفاوضات بين وزيري خارجيتي مصر واسرائيل «قد تمهّد السبيل الى محادثات مباشرة بين اسرائيل ووفد فلسطيني». ونقلت هذه المصادر عن مسؤولين اميركيين قولهم، ان من المحتمل، وانْ يكن من غير المؤكد، ان تكون مصر واسرائيل قريبتين من التوصل الى تفاهم في شأن جدول اعمال الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والمشاركين فيه. واشارت الى ان المسؤولين أحجموا عن تأكيد عقد الاجتماع الثلاثي، قبل التأكد من التغلّب على كل العقبات الرئيسة، من خلال المفاوضات غير رسمية (**نيويورك تايمز**، ١/٢/١٩٩٠).

الّا ان بعض «الفرملة» برز على لسان مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، حين اكد ان كلام الوزير بيكر يعكس «شعوره بأنه استطاع تقريب الخلافات في وجهات النظر» في شأن المسائل المتعلقة بالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، سواء لجهة تشكيل الوفد الفلسطيني، او لجهة جدول اعمال الحوار، بحيث تستطيع الاطراف الثلاثة، الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، «البدء في التحدث عن تحديد موعد لاجتماع وزراء خارجيات الدول الثلاث». واضاف المسؤول، ان وصف الوزير بيكر للانباء عن امكان عقد اجتماع يضمّه ووزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووزير خارجية اسرائيل، موشي ارنس، قريباً، بأنها «مجرد اشاعة، كان يعني انه حريص على عدم استباق

الامـور، خصوصاً وانه لم يتمّ، حتى الآن، تحديد موعد، او مكان، للاجتماع الثلاثي». وقال المسؤول، ان امكان عقد الاجتماع في مكان ما في اوروبا وارد اذا تمّ الاتفـاق على عقـده؛ واضـاف، ان الوزيـر الاميركي يشعر، نتيجة اتصالاته الهاتفية الاخيرة والمشـاورات الدبلوماسية مع المسؤولين المصريين، والاسرائيليين، بمزيد من التفاؤل اكثر من أي وقت مضى. وقال ان شعور بيكر يمكن وصفه بـ «التفاؤل النسبي». في مقابل ذلك، رفض المسؤول الاميركي الكشف عن اي تفاصيل عن اسباب تفاؤل الوزير بيكـر، خصـوصاً بالنسبة الى ما تمّ تحقيقه خلال الفتـرة الماضية. وذكر انه اذا لم يتمّ الاتفاق على موعد خلال فترة وجود بيكر خارج الولايات المتحدة الامـيركيـة، فيتوقع، عندئذٍ، ان يعقد الاجتماع في وقت لاحق في واشنطن (**الحياة**، ٣ ـ ٤/٢/١٩٩٠).

انما، ما الذي ادّى بوزير الخارجية الاميركية الى اشاعة هذا «التفاؤل»؟ وما الذي دفع به الى تأبّط ملف الشرق الاوسـط شخصياً، رافضاً اقتراحات عدة، في صوغ الملف وفي تسويقه؟ الاجابة عن هذا السـؤال تنطوي على بعض المعطيات، لعل اهمها، اولاً، استقالة وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيـل شارون، من الحكومة، لأنها، حسب رأيه، «ستفسح في المجال، لقيام المحادثات» (**جيروزاليم بوست ويكـلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠، ص ١)؛ وثانياً، ما أفادت به مصادر سياسية في واشنطن من ان ديفيد آرون ميلر، احد مساعدي مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية دنيس روس، قد حمل، من خلال زيارته للقاهرة، بعضاً من الآمال في شأن «حلحلة» عدد من المسـائل المتعلقة بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار (**نيوزويك**، ١٩/٢/١٩٩٠، ص ٢٧)؛ واخيراً، ما اثمرت به محادثات بيكر مع وزيـر الخارجية الاسرائيلية، ارنس، والتي وصفها الوزيـر الامـيركي بأنهـا كانت «بنّـاءة، ونـأمل في ان تكـون مثمـرة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/٢/١٩٩٠).

وللتذكير، فان بيكر اوضح، في شهادة ادلى بها الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ان الاسئلة المـطروحة، في الوقت الحاضر، مرتبطة بما يمكن تقريره في شأن «الاسس التي سترتكز عليها المبـادىء الاسـاسيـة المتعلقـة بتشكيـل الوفـد الفلسطيني». واضافة الى عقبة التمثيل الفلسطيني، اعتـرف بيكـر، ايضاً، باستمرار الخلاف في شـأن جدول اعمـال الحـوار، وقـال: «ان هذا الموضوع يحتاج، كذلك، الى ايجاد حل له». وكرّر ان تحقيق التقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط يجب ان تقاس «بخطوات صغيرة»، واكد عزمه على الاستمرار في بذل جهود «طالما اعتقد بأن هناك بعض الامل في دفـع العمليـة الى أمام؛ لكننا في حاجة، الآن، الى افعال، لأننا تحدثنا كثيراً؛ وقد نكون في حاجة الى مزيد من النقاش، لكن وقت التحرك بات قريباً جداً» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، كانت حكومة الولايات المتحدة الامـيركيـة تتبنّى، ازاء اسرائيـل، اسلوب «تراكم النقد» من جهة، و«الضغط» من جهة اخرى، انما برقّـة، لما تقـوم به الاخـيرة ضد سكـان الضفـة الفلسطينية وقطاع غزة. فمثلاً، ندّد تقرير صدر عن لجنـة حقـوق الانسـان الامـيركيـة بحلقة العنف الاسرائيليـة ضد سكـان الارض المحتلة (**المصدر نفسـه**، ٢٢/٢/١٩٩٠). وكمثل آخر على الرقّة في «الضغـط»، هنـاك المساعدات المالية المقترحة الى اسرائيـل، التي حاول زعيم الاقليـة الجمهورية في مجلس الشيوخ، السيناتور روبرت دول، ان يهدّد بهـا، لاقنـاع الحكومة الاسرائيلية بابداء قدر من المـرونـة ازاء مقتـرحات السلام الاميركية الراهنة الخـاصة بالشرق الاوسط. ولدى سؤال السيناتور دول عمّـا اذا كان ينبغي على الولايـات المتحـدة الاميركية ان تضغط على اسرائيل كي تبدي الأخيرة تجـاوبـاً اكبـر في سيـاق ايجـاد تسوية للنزاع في المنطقة، أجاب: «لا شك في ذلك، واظن ان اسرائيل منقسمة على نفسها، الى حدّ كبير، ازاء مسألة مبادلة السـلام بالارض... واذا ما كنّـا سنعطي مليارات الدولارات، او مئات الملايين منها، عندها يجب ان نطلب، في المقابل، ان يجلس الاسرائيليون، ويحاولوا ايجاد حل» (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢/٢/١٩٩٠، ص ٣ ـ ٤).

الانتقـاد برقّـة انما بتراكم الانتقاد والضغط تتمنى الادارة الامـيركيـة ان تتجاوب اسرائيل مع مصادر اهتمامها وقلقها، على الرغم من ان واشنطن لا تؤمن بالتهـديـد بالمعـاقبـة عندما يتعلق الامر باسرائيـل. ولقـد قررّت اتبـاع اسلوب «العتـاب»

بدلاً من «العقاب». في هذا الخصوص، أثارت تعليقات صحفية في واشنطن ما مفاده انه يتعيّن اعادة النظر في شكل العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وان على الاولى ممارسة ضغط اكثر فاعلية على الاخيرة للتخلّي عن سياستها الخاصة باقامة المستوطنات في الارض المحتلة، «على اساس ان ذلك عمل غير قانوني»، من خلال حرمان اسرئيل من أية مساعدات تنفقها على اقامة هذه المستوطنات، لأن ذلك «يؤخّر الامل في امكان تنبيه الناخب الاسرائيلي الى مغبّة اتباع مثل هذه السياسة» (فيليب غلين، **الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٢/٧).

فهل الكوب نصف ممتلىء ام نصف فارغ؟ هذا يعتمد على من يقوم بتفسير المواقف الاميركية. فالبعض يعترض على الاسلوب الجديد، والبعض الآخر يرحّب به مقارنة مع الصمت القاتل الذي ربط لسان الادارة الاميركية في الماضي ازاء الرفض الاسرائيلي. وهنالك بعض ثالث يرى ان ثمّة سياسة مدروسة تقوم على تراكم انتقاد الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل علناً، الى جانب الوقوف في صفّها، عندما تطرح مشاريع القرارات الى التصويت في مجلس الامن الدولي، حتى وانْ لم تنطو هذه القرارات على ادانة اسرائيل. وهدف هذه السياسة هو اقناع الحكومة الاسرائيلية بخطة بيكر ذات النقاط الخمس، عبر ثلاث قنوات متوازية، هي: اولاً، طمأنة تل ـ ابيب بأن واشنطن ستبقى حامية لها في وجه الضغوط الدولية، وانها لن تسمح بأن يؤدي الضغط الى عزل اسرائيل؛ وثانياً، الاستمرار في انتقاد اسرائيل علناً، على امل ان تتحرك الساحة الاسرائيلية الداخلية وتضغط على الحكومة للكفّ عن هذه الممارسات، خوفاً من ان تلحق اذى بالعلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية؛ وثالثاً، تحذير اسرائيل من عواقب مواقفها على مستقبل خطة بيكر، والتي تصرّ الادارة الاميركية على ان لا بديل منها، وليس هناك افضل منها لحماية المصالح الاسرائيلية (توماس فريدمان، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٢/٢، وميلتون فيوست، في **المصدر نفسه**، ٣ ـ ١٩٩٠/٤).

مفاصل سوفياتية

اذا كان الحديث عن ان ثمّة «صفقة» سوفياتية ـ اميركية بشأن التسوية في المنطقة، فلعل اهم تجلّياتها كانت، من دون شك، هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وقد تكفّلت اذاعة موسكو الناطقة باللغة العبرية الكشف عن بعض حدود هذه الصفقة، حين دعت العرب الى «التخلي عن عقدة المواجهة [مع اسرائيل]، وتركيز جهودهم على البحث عن تسوية». وكررت معارضة الكرملين لابقاء المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة وتوطين اليهود السوفيات في هذه الاراضي، لكنها أضافت انه حتى «اذا وصل ٤٠ ألف يهودي سوفياتي هذه السنة الى اسرائيل، فان وجودهم لن يعزّز، الى حدّ كبير، المستوطنات اليهودية القائمة» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/٢/٣).

غير ان التحرك السوفياتي في اتجاه مغاير نسبياً، بدّد جزءاً من الانطباع الذي اشاعه التعليق الاذاعي ايّاه. فقد اشارت مصادر مطلعة، في موسكو، الى ان الحكومة السوفياتية حرصت، في اتصالاتها مع العواصم العربية، سواء من طريق سفرائها او عبر السفراء العرب في موسكو، على توضيح الجوانب الآتية:

«اولاً: ان مسألة نقل اليهود السوفيات مباشرة من موسكو الى تل ـ ابيب غير مطروحة، ولن تكون محل دراسة في المستقبل. وابلغت الخارجية السوفياتية الى رئيس البعثة القنصلية الاسرائيلية في موسكو، ارييه ليفين، ان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بخط نقل مباشر من موسكو الى تل ـ ابيب، وان على اليهود السوفيات، الحاصلين على تصاريح المغادرة او الهجرة، ان يغادروا البلاد بوسائلهم الخاصة.

«ثانياً: ان شيفاردنادزه اكد لبيكر موقف الاتحاد السوفياتي الرافض لذلك.

«ثالثاً: نصح السوفيات بأن يستند العرب، في ادانتهم سياسة اسرائيل توطين المهاجرين اليهود في الارض المحتلة، الى معاهدة جنيف الرابعة، لأنها أقوى من اتفاقية حقوق الانسان في هذا الشأن.

«رابعاً: اذا لم تغيّر اسرائيل نهجها الاستفزازي، سيلجأ الاتحاد السوفياتي الى مجلس الامن الدولي، والامم المتحدة، بالتنسيق والتشاور مع الدول العربية، لاستخدام المنظمة الدولية

في وقف التوسّع الاسرائيلي الاستيطاني على حساب العرب» (**الحياة**، ٨/٢/١٩٩٠).

في هذا السياق، كلّف الاتحاد السوفياتي مندوبه في مجلس الامن الدعوة الى عقد جلسة عاجلة، للبحث في القضايا المتعلقة باسكان اليهود السوفيات في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٩٠). ويستفاد من تصريحات النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورونتسوف، ان الاتحاد السوفياتي قدّم تصوّرات في شأن بنود القرار المقترح، وهي ثلاثة: أولها، تأكيد «شمول الارض الفلسطينية وسائر الارض العربية المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس» بمعاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ في شأن حماية المدنيين في اثناء الحرب؛ الثاني يقترح ان يتضمّن تأكيد مجلس الامن «عدم موافقته» على نيّات الحكومة الاسرائيلية في خصوص توطين المهاجرين؛ وعلى ان يطالبها البند الثالث بعدم الاقدام «على كل ما يمكن ان يؤدي الى تغيير الطابع الديمغرافي في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**).

صحيح ان لهجة المسؤول السوفياتي تميّزت بالعنف، والجدية، والغضب، من «خطط اسرائيل التوسعية»، وصحيح، ايضاً، ان التحذير الذي وجّهه الى قادة اسرائيل بأن «يضعوا في حسابهم العواقب الخطرة لمثل هذه التصرفات» اديّا، بلا شك، الى المواقف التي اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية، انما هذا لا ينفي، بأي حال، ان القادة السوفيات يعرفون تماماً ان الهجرة المكثّفة ثمن اساس للعلاقات التي يريدونها مع اسرائيل، ليتمّ القبول بموسكو، اميركياً، طرفاً مباشراً في رعاية «حلول» أزمة الشرق الاوسط (جاكسون ديهل، **الفارديان ويكلي**، ١١/٢/١٩٩٠، ص ١٩؛ واحسان حجازي، **نيويورك تايمز**، ٢٢/٢/١٩٩٠).

وعليه، فان اضافة هذه العناصر الى ملف المحادثات الاميركية ـ السوفياتية، التي أُجريت في موسكو، تؤكد الوصول الى مرحلة وسطى، مبدئياً، تشكّل ارضية «الصفقة» الثنائية، انطلاقاً الى مرحلة يتمّ فيها التحضير لوضع أزمة المنطقة على سكة الحل.

د. نبيل حيدري

رابين يقرّ بالثمن الباهظ

لم تهدأ أي من ساحات المجابهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية خلال الفترة الاخيرة، بل واتّسعت لتشمل نقاط صدام جديدة على الحدود مع الدول العربية المجاورة. وما يلفت الانتباه هو تكثيف القمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، فيما تتضح، أكثر، معالم، واتجاه، السياسة الاسرائيلية، الهادفة الى التحكم الميداني، والسياسي، في الوضع. ويأتي ذلك وسط اصدار المذكرات النقدية، والاحتجاجات الدولية، حيال تصرّفات قوات الاحتلال وتقصيرات نظامها القضائي، من جهة، وبالتوازي مع الادراك المتزايد لدى القيادة العسكرية، والسياسية، الاسرائيليتين عن مدى الآثار السلبية التي تتسبّب بها الانتفاضة والاجراءات المضادة لها على الاستعداد القتالي للجيش الاسرائيلي، وعلى خططه طويلة الاجل، من الجهة الاخرى. هذا، وقد تعزّزت حدة المجابهة في الداخل، بفعل التصعيد الذي طرأ على الاوضاع في جنوب لبنان، علاوة على الحوادث على الجبهتين، الاردنية واللبنانية.

تكثيف القمع والسعي الى التحكّم

كان العنف الذي مارسته قوات الاحتلال ضد الانتفاضة الشعبية خلال العامين الماضيين بالغاً وشديداً. فالاحصاءات الدقيقة الشاملة التي أصدرها «مركز الاعلام لحقوق الانسان الفلسطيني»، في نهاية العام ١٩٨٩، وثّقت سقوط ٨٢٤ شهيداً، مع تقدير سقوط ٨٠ ألف جريح، علاوة على هدم ٢٦٧ منزلاً، وغلق ١٣٠ بتهم أمنية، وهدم ٧٥٩ بحجة عدم الترخيص، وتدمير ٦٩ منزلاً بطرق غير مباشرة، واقتلاع ٧٨٣٩٨ شجرة مثمرة (**الفجر**، القدس، ١/١/١٩٩٠).

غير ان اللافت، عند مراجعة الفترة من ١٦ كانون الثاني (يناير) الى ١٥ شباط (فبراير)، هو دخول السياسة القمعية الاسرائيلية احدى مراحلها الاكثر عنفاً، كما حصل في أوقات سابقة. واللافت، أيضاً، هو ان اشتداد القمع لم ينعكس، بالضرورة، بزيادة عدد الضحايا الفلسطينيين، أو بارتفاع وتيرة سقوطهم العامة، بل تجسّد بتكثيف العنف، وتركيزه على مناطق ونقاط محددة ومحدودة احياناً. مثلاً، لقد استشهد ٢٠ مواطناً فلسطينياً خلال الآونة الاخيرة، ممّا رفع المجموع العام، منذ بدء الانتفاضة، الى ٨٣٤، الأمر الذي يدل على استمرار المعدّل السابق الذي يقل عن شهيد كل يوم. الّا ان أربعة من الشهداء كانوا سقطوا بعد ان صدمتهم السيارات العسكرية، في ١٨ و٢٤ كانون الثاني (يناير) و٨ شباط (فبراير). ولاقى احد الشبان المناضلين حتفه بعد خطفه من بلدة شويكة؛ اذ عُثر على جثته بعد اسبوع قرب طولكرم، في ٢١ كانون الثاني (يناير)، بينما قتل حرس الحدود شابين آخرين عمداً في قرية ابو ديس، في ٢٧ الشهر، واستشهد رابع بعد القائه من على سطح مبنى في مدينة رام الله، في السابع من شباط (فبراير). وهكذا، يكون ثمانية من اصل ٢٠ قد سقطوا شهداء نتيجة أعمال قمعية بالغة من حيث طابعها الاجرامي الفاقد للانضباطية العسكرية، حتى بالمعايير الاسرائيلية المعتادة.

ينطبق الشيء ذاته على صعيد الجرحى الذين سقطوا بمعدل ٤٠ يومياً خلال الفترة المعنيّة، جرّاء اسباب مختلفة. وما يدل على شدة القمع وعشوائيته، مثلاً، اختناق ٦٧ تلميذة بالغاز في مدرسة واحدة، في دير البلح، في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، و٤٠ تلميذاً للسبب ذاته في رفح، في السادس من الشهر التالي (**الحياة**، لندن، ٢٦/١/١٩٩٠ و٨/٢/١٩٩٠). وبلغ العنف الذروة في مناسبات عدة، حيث استشهد أربعة وجرح ٥٠ في ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني (يناير)، واصيب ١٨٠ مواطناً بجروح في الثلاثين منه، بينما استشهد مواطنان، وجرح أكثر من ٦٠، في الثامن من شباط (فبراير)، في قطاع غزة، وذلك عقب

تغيير الضباط الاسرائيليين المحليين وبدء سياسة جديدة باستخدام الذخيرة الحيّة قدر الامكان (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٩٠). وتتضح نوعية الاصابات، عموماً، من الاحصاء الذي قدّمته المصادر المحلية لجرحى الاسبوع الواقع بين ١٥ و٢١ كانون الثاني (يناير)، حيث توزّع ٢٧٥ جريحاً بين المصابين بالرصاص (١٠٤) والضرب (١٥٤) والخنق بالغاز او الحرق (١٧) (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٨/١/١٩٩٠).

يتضح، اذاً، ان السياسة العسكرية الاسرائيلية تتجه نحو استخدام العنف بشدة وكثافة بالغتين، وبأدنى القيود عملياً، وبنقاط، وأوضاع، معيّنة. ويرافق ذلك، طبعاً، اللجوء الى أساليب موازية لتشديد السيطرة العامة على الميدان، ومن بينها مواصلة حملات الدهم والاعتقال. والواضح، أيضاً، ان قوات الاحتلال تسعى الى تطوير تكتيكاتها للامساك بعنصري المفاجأة والمبادرة، لزيادة فعاليتها. فقد لجأ الجيش الاسرائيلي، مثلاً، الى محاصرة رام الله وقرى عدة في قضائها، فجر الثالث من شباط (فبراير)، وبأعداد غفيرة من الجنود، حيث اقتسموا الاحياء واغلقوها بحثاً عن المناضلين المطلوبين والمطاردين، الذين اعتادوا ان يزوروا منازلهم يوم السبت، لأن العدو لم يعتد العمل بقوة في ذلك اليوم. وكان سبق ان أعلنت سلطات الاحتلال عن اعتقال المئات من المواطنين، منهم ٦٠ في ١٦ كانون الثاني (يناير)، ومئة في ٢٠ الشهر، و٨٤ يومي ٢٦ و٣٠ منه. ورافق ذلك تكثيف كبير لوجود الدوريات المؤللة والنقاط الثابتة والحواجز في مختلف المناطق، من ٢٤ الشهر فصاعداً (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩٠).

الى جانب ذلك، لجأت قوات الاحتلال الى اجراءات أخرى لتعزيز قبضتها. ولوحظ، في هذا الاطار، انشاء جدار جديد بارتفاع ستة أمتار، بمحاذاة السياج الشائك الذي يفصل شطري مدينة رفح ومخيم كندا، أي بين القطاع وسيناء، وذلك بهدف قطع الاتصال بين السكان، ومنع حدوث العمليات الفدائية (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٩٠). كما أُرسل ٥٠٠ شرطي الى هضبة الجولان، في ١٤ شباط (فبراير)، لمواجهة امتداد أعمال المقاومة الشعبية اليها في الفترة الاخيرة. واخيراً، ظهر سلاح جديد لدى القوات الاسرائيلية، هو عبارة عن مدفع مركّب على عربة، يقذف حجارة بحجم البيضة، بمعدّل ٦٠٠ حجر كل دقيقة، وصولاً الى مسافة ٧٥ متراً (**فلسطين الثورة**، ١٨/٢/١٩٩٠).

يضاف الى ما سبق، ان المرحلة الاخيرة شهدت تصعيداً اسرائيلياً شديداً في عمليات هدم المنازل واقتلاع الاشجار. فقد دمّرت، أو أغلقت، السلطات الاسرائيلية، ما مجموعه ٣٨ منزلاً، خلال كانون الثاني (يناير) وحده، حسب احصاء أولي، ممّا رفع المجموع الى ٤٣٢ منذ بدء الانتفاضة، حسب المصدر ذاته (**الحياة**، ٣٠/١/١٩٩٠). غير ان مصادر أخرى أكدت ارتفاع العدد الى ٦٠ منزلاً، منها ٤٣ في قطاع غزة، عدا غلق ٢٠ منزلاً (**فلسطين الثورة**، ١٨/٢/١٩٩٠). ويضاف الى هذا هدم ثمانية منازل أخرى، وغلق ثلاثة، في النصف الاول من شباط (فبراير). والملاحظ ان غالبية المنازل المدمّرة لأسباب أمنية تعود الى عائلات الشبان المنتمين الى «القوات الضاربة» واللجان الشعبية التابعة لـ «فتح»، حسب التصريحات الرسمية. وفي الوقت عينه، واصل العدو حربه العقابية على الاشجار المثمرة الفلسطينية، حيث تمّ تسجيل اقتلاع ما مجموعه أكثر من ٥٠٠ منها خلال الاسبوع الواقع بين ٢٩ كانون الثاني (يناير) والرابع من شباط (فبراير) وحده (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٩٠).

تأثير المقاومة

على الرغم من الزعم ان الانتفاضة تتراجع تحت الضغوط، باتت القيادة الاسرائيلية تضطر، أكثر فأكثر، الى الاقرار بالثمن الذي تدفعه هي الاخرى. بل وذهب وزير الدفاع، اسحق رابين، الى حدّ الاعتراف بأن سلطات الاحتلال تواجه ثورة شعبية، وبالتالي لا توجد اساليب مجدية لمكافحتها (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وجاء هذا الاقرار بزيف الادعاءات الرسمية، أو على الاقل ببطلان فحواها، بالتزامن مع اشتداد الاحتجاجات الدولية على التصرفات الاسرائيلية في الارض المحتلة.

تجاه هذه الاحتجاجات، نشّطت سلطات الاحتلال اجراءاتها التأديبية ضد افرادها في

الفترة الاخيرة. وشمل ذلك اصدار حكم بالسجن مدته خمس سنوات ونصف السنة على مستوطن اطلق النار على فلسطينيين واقفين في محطة باص في بيتح تكفا، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ممّا أدّى الى جرحهما (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وتلا ذلك اقالة شرطي من عمله، لأنه لجأ الى عنف مبالغ ضد التظاهرة السلمية الدولية التي سارت في القدس، في نهاية العام ١٩٨٩. كما تمّ فصل قائد كتيبة دبابات، لأنه تسبّب باحداث أعمال عنف بلا مبرّر وقتل شاب فلسطيني في رام الله، في كانون الاول (ديسمبر) الفائت (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠). ثمّ جاء دور سبعة أعضاء من حركة كاخ العنصرية، الذين اعتقلوا في القدس بتهمة ضرب عجوز فلسطيني، في ٢٠ كانون الثاني (يناير). ولم يتضح، بعد، بالطبع، ما اذا كانت هذه الاجراءات ستظل صورية وآنية فقط، ولم تعرف بعد، أيضاً، دوافع ومدى جدية المحكمة العليا الاسرائيلية، التي طالبت، في نهاية الشهر عينه، باجراء تحقيق في قوانين استخدام العيارات البلاستيكية، بعد ان قتل ١١٧ فلسطينياً حتى الآن (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٩٠).

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى ان المقاومة الشعبية تسبّبت بمأزق مالي، وعملي، للجيش الاسرائيلي؛ اذ واصلت القوات الضاربة الفلسطينية كمائنها وتظاهراتها، على الرغم من القمع، وتيرتها المعهودة ذاتها. فبالاضافة الى مهاجمة السيارات العسكرية بقنابل المولوتوف بشكل يومي، ادّت الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة والقضبان الى تحطيم، أو اعطاب، مئات السيارات الاخرى. وسجّلت المصادر المحلية اعطاب، أو تحطيم زجاج، ٦٠ سيارة وحرق باصين في فترة ٢٢ ـ ٢٨ كانون الثاني (يناير)، وكذلك اعطاب ٩٠ سيارة و٢٠ باصاً بين ٢٩ كانون الثاني (يناير) والرابع من شباط (فبراير) (**فلسطين الثورة**، ٤ و١١/٢/١٩٩٠). وكان من بين الأهداف الحاكم العسكري لمدينة غزة، الذي تعرّضت سيارته للرشق بالحجارة، في ١٦ كانون الثاني (يناير).

وفي الاطار ذاته، انفجرت قنبلة بدائية الصنع بالحي اليهودي الجديد في القدس، في الثامن من شباط (فبراير)، فيما سجلت التقارير ظهور ثمانية من اعضاء «فتح» مسلّحين بالمسدسات والرشاشات، وسط احد شوارع نابلس في وضح نهار ١٦ كانون الثاني (يناير)، معلنين ان وظيفتهم حفظ النظام العام (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠ و٩/٢/١٩٩٠).

كما انعكس نشاط «القوات الضاربة»، أيضاً، في مواصلة الضغط على المتعاونين مع الاحتلال؛ حيث تمّ اعدام ثمانية، مشتبه بتعاونهم، احدهم بالرصاص، بين ٢٠ كانون الثاني (يناير) و١٤ شباط (فبراير)، ممّا يدل على عودة المعدّل الى الارتفاع، على الرغم من محاولات تقييد مثل هذا النشاط. كما تعرّضت سيارات، ومنازل، ومتاجر، المتعاونين للهجوم، خاصة بقنابل المولوتوف، في سبع مناسبات، عدا جرح عميل، في حالة اخرى.

أوضاع الحدود العربية

اشتد، في الآونة الاخيرة، التوتّر الذي طرأ على بعض الحدود الفلسطينية ـ العربية. فقد أعلن مسؤولون اردنيون، في ٢٣ كانون الثاني (يناير)، اكتشاف شبكة كانت تخطط لاطلاق ثلاثة صواريخ عيار ١٠٧ ملم انطلاقاً من الشونة والعدسية والعقبة (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٩٠). وفيما تمّ تأكيد كشف خطط أخرى لتنفيذ عمليات عسكرية ضد اسرائيل، انطلاقاً من على الاراضي الاردنية، اتهم مسؤولون رفيعو المستوى «جهة عربية» بتنظيم العمليات عبر الحدود، في حين يزداد طرح شعار «الاردن هو فلسطين» في اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠). غير ان رئيس الوزراء الاردني، مضر بدران، أوضح ان سوريا ليست وحدها المسؤولة عن الحوادث، وان الاردن معنيّ بتهدئة الحدود، بينما أكد وقوع عشرة حوادث اطلاق نار وتسلّل وحادثتي اطلاق صواريخ حتى الآن (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٩٠). هذا، وما ان انتهت التصريحات حتى اتهمت اسرائيل مجهولين باطلاق النار عبر الحدود قرب مستوطنة «عين هازيفا» جنوب البحر الميت، في ٢٤ كانون الثاني (يناير)، الامر الذي نفته الاردن.

بموازاة هذه الحوادث، شهدت الحدود اللبنانية التصعيد أيضاً. فقد نفّذت الطائرات الاسرائيلية ١٢ طلعة ضد مواقع عديدة شرق صيدا، ظهر ١٩ كانون الثاني (يناير)؛ وقد

وصفت مصادر محلية هذه الطلعات بأنها الأعنف منذ حرب العام ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١/١/١٩٩٠). وشملت الاهداف التي تعرّضت للقصف مواقع «اسلامية» في اقليم التفاح، واذاعة «فتح» على تلال الميّه وميّه، وقواعد للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، في عين الدلب والقريّة، وأدّت الى سقوط شهيد و١٦ جريحاً، علماً بأن المصادر الغربية ذكرت وقوع خمسة شهداء و١٢ جريحاً. وبعد يومين من ذلك، اشتبكت مجموعة من ثلاثة فدائيين مع قوة مشتركة اسرائيلية ـ لحدية داخل قرية يارون، قتل خلالها العقيد الاسرائيلي اسحق رحيموف. وبعد المعركة، التجأت المجموعة الفدائية الى احد المنازل، فحاصرتها القوة الاسرائيلية ـ اللحدية واشتبكت معها لساعات طويلة انتهت باستشهاد أفراد المجموعة الفدائية، التي أعلنت جماعة «فتح ـ المجلس الثوري» انتماءها اليها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/١/١٩٩٠).

عاد الطيران الاسرائيلي الى الاغارة على قواعد الفدائيين شرق مدينة صيدا، انتقاماً، في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، دون تحقيق اصابات تذكر. ونفّذ، بعد ذلك، اغارات وهمية فوق المنطقة ومخيماتها، في ٣٠ الشهر. وقد سبق ذلك قيام مقاتلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بنصب كمين لدورية معادية قرب الطيبة، في ٢٦ الشهر، ممّا أدّى الى أسر احدهم، بينما انفجرت الالغام، التي زرعتها مجموعات المقاومة الوطنية، بثلاث آليات اسرائيلية في غضون ٢٤ ساعة فقط، بتاريخ ٢٤ و٢٥ منه (**الحياة**، ٢٧ ـ ٢٨ و٢٩/١/١٩٩٠؛ و**فلسطين الثورة**، ٤/٢/١٩٩٠).

وأخيراً، ما زالت الاوضاع الداخلية في جنوب لبنان تشهد تأرجحاً بين التصعيد والانفراج. فقد شهد مخيم الرشيدية قرب صور حادثي تفجير سيارات استهدفا قائد «فتح» في المنطقة وأحد ضباطها، وذلك في ٢٠ و٢٧ كانون الثاني (يناير) على التوالي (**المصدر نفسه**، ٤/٢/١٩٩٠). وفي المقابل، حصل أول لقاء رسمي بين ممثلي حزب البعث السوري و«فتح»، منذ سنوات عديدة، في مدينة صيدا، في ١٩ من ذلك الشهر، ممّا يشير الى تحسّن جزئي في العلاقات (**الحياة**، ٢٠ ـ ٢١/١/١٩٩٠). وقد تعزّز ذلك الاتجاه اثر قيام القوات السورية، في الخامس من شباط (فبراير)، بمصادرة ست شاحنات تابعة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة كانت تنقل العتاد الحربي من بعلبك الى اقليم التفاح، حيث يقوم مقاتلو م.ت.ف. بمهمة الفصل بين «حزب الله» وحركة «أمل» (**المصدر نفسه**، ٦/٢/١٩٩٠).

ي. ص.

«اختبار السلام» بباص الاسماعيلية

لم يكن الهجوم المسلّح الذي حدث ضد باص السيّاح الاسرائيليين على طريق الاسماعيلية ـ القاهرة، بتاريخ ٤/٢/١٩٩٠، الأول من نوعه؛ بل كان واحداً من هجومات عدّة نفّذت ضد اسرائيليين على الاراضي المصرية، منذ التوقيع على اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، في العام ١٩٧٩. الاّ ان العملية الاخيرة كانت الأبرز والاعمق اثراً، وحظيت بردود فعل واسعة في الاوساط الاسرائيلية كافة. فمن جهة، لقد سقط نتيجة العملية عدد كبير من الاسرائيليين بين قتيل وجريح (تسعة قتلى و١٧ جريحاً)؛ ومن جهة أخرى، حدثت العملية في وقت كانت الساحة السياسية الحزبية في اسرائيل تشهد مخاضاً عسيراً، في ما يتعلق ببلورة القرار الاسرائيلي ازاء الموافقة على المقترحات الاميركية، بشأن عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ومصر، تمهيداً لبدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المزمع عقده في القاهرة.

الحكومة والكنيست

على الرغم من ان الجامع المشترك لموقف المسؤولين الاسرائيليين، الرسميين والحزبيين، كان ادانة العملية والتنديد بالجهة التي تقف خلفها، الاّ ان كلاً منهم حاول، بشكل أو بآخر، توظيف ذلك بما يخدم اهدافه السياسية والحزبية، سواء تجاه الصراع الداخلي على مركزي القوة والسلطة، او تجاه العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية والمسيرة السلمية في منطقة الشرق الاوسط، بصورة عامة.

وفي هذا السياق، قال الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، انه لا توجد «أمّة» عانت، ولا تزال تعاني، من عمليات «الارهاب» كما اسرائيل، فـ «الارهاب بدأ مع بداية الاستيطان في أرض ـ اسرائيل، ورافقنا كظل ثقيل الى هذا اليوم... ان جريمة [٤/٢/١٩٩٠] على طريق الاسماعيلية ـ القاهرة ذكّرتنا، مرة أخرى، بماهيّة طابع العدو الذي نخوض الصراع ضده» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٢/١٩٩٠).

وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في اجتماع عقده الكنيست، بكامل هيئته، بتاريخ ٥/٢/١٩٩٠، قدّم خلاله تقريراً عن الحادث، ان «هدف القتلة، كان ايقاع أكبر عدد من الضحايا الاسرائيليين، ولكونهم اسرائيليين فقط». وأضاف: «ان القلب يمتلىء غضباً وحزناً في آن: الغضب ضد أعداء كل طموحاتهم قتل مزيد من اليهود؛ والحزن الكبير على النساء والرجال الاعزاء، الذين سقطوا ضحايا بأيدي الاشرار المتعطشين للدماء» (**معاريف**، ٦/٢/١٩٩٠).

وبالنسبة الى مدى مسؤولية مصر عن الهجوم، قال شامير: «اننا نرى فيها مسؤولة عن سلامة، وأمن، مواطني اسرائيل الذين يزورون مصر. ولا يحتمل ان يظلوا هدفاً متكرراً لدى القتلة، واستغلال الاراضي المصرية لتنفيذ اهدافهم المعيبة والاجرامية». وطلب شامير من السلطات المصرية ان توقع أقصى العقوبات بالمسؤولين عن الهجوم، وان تبذل أقصى جهودها لمنع حدوث مثل هذه العمليات مستقبلاً. وادّعى شامير بأن اسرائيل سوف تعمل على تقدّم مسار السلام الذي «لا يوجد فيه مكان للقتل والارهاب» (**المصدر نفسه**). واعتبر رئيس الحكومة، في مناسبة أخرى، ان حادث الهجوم على السياح الاسرائيليين، يشكّل اثباتاً على ان «العداء لاسرائيل لا يزال قائماً، وراسخاً، في المنطقة» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٩٠).

أمّا وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، فقد اعتبر ان المقالات ورسومات الكاريكاتير التي تزايد ظهورها، مؤخراً، في الصحافة المصرية، ساهمت في تأجيج أجواء الكراهية ضد الاسرائيليين. وعلى الرغم من انه لم يربط مباشرة

بين ما جرى وبين تحريض وسائل الاعلام المصرية، الاّ انه لم يستبعد ان تزيد هذه الظاهرة، حسب رأيه، من «الشعور بالكراهية» ضد الاسرائيليين (**معاريف**، ٦/٢/١٩٩٠).

وفي لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التي بحثت في ظروف الهجوم، وملابساته، أوضح ارنس ان الترتيبات لضمان أمن الاسرائيليين في مصر سوف يعاد البحث فيها من الاساس، لمنع تكرار القيام بهجمات مماثلة. وأعرب عن أمله في انه اذا كان لا يزال ثمّة أطراف في مصر تكنّ كراهية عمياء لاسرائيل، فانها «لن تنجح في تخريب شبكة العلاقات بين الدولتين» (**دافار**، ٦/٢/١٩٩٠).

ورأى الوزير السابق اريئيل شارون ان الحادث «خطير جداً»، وهو يلزم اسرائيل بـ «مواصلة المواجهة ضد ' الارهاب ' في كل مكان، سواء في خارج حدود اسرائيل، أو في داخل حدودها» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٩٠). وفي محاولة واضحة منه لاستغلال حادث الهجوم بما يخدم اهدافه في الصراع الداخلي في الليكود. ومن اجل اثبات خطأ توجّهات شامير الهادفة الى الموافقة على مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل، ادّعى شارون بمشاركة اثنين من المبعدين من المناطق المحتلة، في التخطيط للعملية (**دافار**، ٩/٢/١٩٩٠). وزعم ان الارتباط التنظيمي لهذين المبعدين هو مع منظمة «الجهاد الاسلامي» التي تنتمي، حسب ادعائه، الى م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وقد دعت كتل اليمين في الكنيست الى ايقاف خروج السياح الاسرائيليين الى مصر، بسبب من الاجواء السائدة هناك، والتي «تشجّع على الارهاب» حسب ادعاءاتها. واتهم رئيس حركة هتحياه، البروفيسور يوفال نئمان، اليسار الاسرائيلي في «المشاركة في الاجواء التي انتجت أعمال القتل» (**هآرتس**، ٥/٢/١٩٩٠). وطالب عضو الكنيست تسحي هنغبي (ليكود) الحكومة بأن توضح انها لن تتحمّل المماطلة، مرة أخرى، كما حدث بعد «مذبحة رأس برقة»، وان على مصر الالتزام «بالمحافظة على أمن كل اسرائيلي، ودفع تعويضات مناسبة، وفورية، الى عائلات الضحايا» (**المصدر نفسه**).

ومن جانبه، دعا عضو الكنيست رحبعام زئيفي (موليدت) الاسرائيليين الى ايقاف رحلاتهم السياحية الى مصر. «فالمصريون لا يأتون الى اسرائيل كسياح، بينما نحن نسافر، بصورة جماعية، ونساهم في دعم الاقتصاد المصري؛ وكذلك لأن مصر لا تسعى الى توفير الامن للاسرائيليين» (**المصدر نفسه**).

أمّا مواقف وزراء حزب العمل، وكتل احزاب اليسار الصهيوني، فكانت أكثر اعتدالاً، وحذّرت من استغلال حادث الباص، من اجل تخريب المسيرة السلمية.

في هذا الاطار، أكد القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، ان اسرائيل سوف «تواصل الكفاح ضد الارهاب من دون حلول وسط». وأضاف، ان حكومة اسرائيل تتوقع ان تبذل مصر كل جهودها «للقبض على منفّذي الجريمة ومعاقبتهم، ومنع حدوث هجمات مماثلة في المستقبل» (**عل همشمار**، ٥/٢/١٩٩٠). وطالب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بالامر عينه، ولاحظ ان عملية الباص كانت العملية الرابعة ضد اسرائيليين على الاراضي المصرية، معتبراً ان من الخطأ، أيضاً، «عدم رؤية ان العملية الارهابية ضد ركاب الباص كانت موجّهة، أيضاً، ضد سياسة حكومة مصر» (**المصدر نفسه**، ٦/٢/١٩٩٠). ورأى عضو الكنيست يائير تسبان (مبام)، في اثناء اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، انه اذا ما نجح منفّذو العملية في تعطيل مسيرة السلام، فان قائمة المحتفلين سوف تكون «متنوعة كثيراً. وهي سوف تشمل ليس المسلمين المتطرفين، ومنظمات الرفض الفلسطينية فقط، وانما بعض متطرفي اليمين لدينا، أيضاً» (**دافار**، ٦/٢/١٩٩٠). واعتبر عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) ان مهاجمي الباص ارادوا «تقويض السلطة في مصر، وتخريب العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية، واحباط جهود السلام في المنطقة». وردّاً على رئيس حركة هتحياه، نئمان، الذي اتهم اليسار الاسرائيلي بتشجيع قتل الاسرائيليين، قال ساريد: «انه لا توجد لحركة هتحياه أوقات أفضل من أيام الكوارث الوطنية، حيث يغذّي الدم المسفوك دائرة تحريضهم ضدنا» (**المصدر نفسه**). وفي السياق عينه، وجّه عضو الكنيست ابراهام بورغ (معراخ) انتقاداً الى

عضو الكنيست غيؤلاه كوهين لممارستها التحريض الداخلي، وقال: «يوجد بيننا أمثال هؤلاء الذين لا يعرفون احترام الوحدة الوطنية في أوقات المآسي. وهم يفضّلون التحريض والكراهية الداخلية، بكل ثمن، فقط من اجل ان لا يكون هناك سلام» (**معاريف**، ١٩٩٠/٢/٧).

مسؤولية الهجوم

تمحورت الاتهامات الاسرائيلية في تحديد المسؤولية عن عملية الهجوم على الباص حول أطراف مصرية، وفلسطينية، تنتمي الى التيارات الاسلامية الأصولية. ولم يخل الأمر، كذلك، من انتهاز الفرصة للغمز من قناة م.ت.ف. وتوجيه اصابع الاتهام اليها، على الرغم من تأكيدات مصادر اسرائيلية بارزة ان المنظمة لم تلعب أي دور في الارشاد، أو التوجيه والتخطيط للعملية. فالهجوم على باص السياح، كان الرابع في سلسلة هجومات تمّت ضد اسرائيليين على الاراضي المصرية. وكانت مجموعات مصرية مختلفة تبنّت الهجمات السابقة لعملية الباص الاخيرة. ولا توجد لدى الاسرائيليين دلائل تؤكد اتهاماتهم لـ م.ت.ف. سوى بيان أُصدر من «منظمة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس»، وأقوال نسبت الى مصادر وزارة الداخلية المصرية، أشارت الى ان منفّذي العملية كانوا يتحدثون بلهجة غير مصرية (دان افيدان، **دافار**، ١٩٩٠/٢/٦).

وقد ربط بعض الاسرائيليين ظروف حدوث العملية في تصاعد نشاط التيارات الاسلامية في مصر، والصراع الجاري بين هذه التيارات وسلطات الامن المصرية، حيث كانت وقعت صدامات دامية قبل اسبوع فقط من وقوع عملية الباص، بين قوات الامن المصرية والمسلمين المتطرفين، اعتقل، على أثرها، احد زعماء المتطرفين، «ويحتمل جداً، ان حادث المسّ بالباص الاسرائيلي ما هو الّا انتقام لذلك. ويحتمل، أيضاً، ان العملية هي نتيجة تنسيق مشترك بين متطرفين فلسطينيين، الذين عزّزوا كثيراً من علاقاتهم مع الاخوان المسلمين في مصر، وبين منظمات متطرّفة أخرى في الدولة تلك» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٢/٥).

ومع ان معلومات مؤكدة لم تصدرها السلطات المصرية عن نتيجة التحقيقات التي أجرتها بشأن الحادث، وحدّدت فيها هوية المخططين والمنفّذين للعملية، الّا ان أوساطاً اسرائيلية مسؤولة ركّزت، عن قصد، على توجيه الاتهام الى م.ت.ف. وتحميل المنظمة مسؤولية التخطيط والاشراف على عملية الباص. واستندت تلك الاوساط في ادعاءاتها الى حقيقة وجود بعض مكاتب م.ت.ف. في القاهرة، والى وجود بعض المبعدين الفلسطينيين من المناطق المحتلة على الاراضي المصرية، وهو الامر الذي استند اليه الوزير السابق، شارون، لكي يوظّفه في الصراع الداخلي في الليكود، حتى يحرج رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي أظهر «بعض» اللين بشأن مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني لمباحثات القاهرة.

الى هذا، كشفت مصادر صحفية اسرائيلية عن انه، في خلال جلسة الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧، قُدّم تقرير استخباري مفاده ان م.ت.ف. لم تكن هي المسؤولة عن العملية. وأضافت المصادر عينها، ان نقاشاً حادّاً أُجري بين الوزير غاد يعقوبي (معراخ) والوزير شارون (ليكود) حول مسؤولية، أم عدم مسؤولية، م.ت.ف. عن العملية أكد الحقيقة تلك. فبينما أصرّ شارون على مسؤولية المنظمة، كنتيجة من ارتباط منظمة الجهاد الاسلامي، عملياً، بـ م.ت.ف. فقد نفى الوزير يعقوبي مسؤولية المنظمة، استناداً الى معلومات المصادر الامنية، التي أكدت عدم وجود ما يثبت مشاركة م.ت.ف. في التخطيط، أو في الاشراف على الهجوم على باص السيّاح الاسرائيليين (**دافار**، ١٩٩٠/٢/٩).

وعلى الرغم من تقارير الجهات الامنية تلك، فقد طلبت وزارة الخارجية الاسرائيلية من سفارة اسرائيل في واشنطن «تجنيد اعضاء الكونغرس الاميركي ضد م.ت.ف.». وحسب ما أوردته المصادر الاسرائيلية، فان السفير الاسرائيلي، في واشنطن، تلقّى تعليمات من مسؤوليه، للعمل لدى البيت الابيض «لاقناع الاميركيين بأن م.ت.ف. تواصل العمل ضد أهداف في اسرائيل، وخارجها، وان ذلك يتناقض مع التعهّدات التي قطعتها المنظمة على نفسها بنبذ الارهاب؛ وهي التعهّدات التي بدأت الادارة الاميركية، في أعقابها، بالحوار مع المنظمة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٢/٧).

تبعات سياحية

كشفت عملية الهجوم على الباص عن مدى الحجم الذي بلغته السياحة الاسرائيلية في مصر، اضافة الى ان العملية طرحت، مجدداً، مسألة توفير الامن للاسرائيليين الذين يتوجهون الى مصر، لأسباب مختلفة. وفي هذا الاطار، أظهرت الاحصاءات ان حركة دخول، وخروج، الاسرائيليين، الى ومن، مصر تشهد تزايداً مطرداً منذ التوقيع على اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر. فقد وصل عدد السياح الاسرائيليين في مصر، العام الماضي، الى نحو مئة ألف سائح (دان أركين، **معاريف**، ٩/٢/١٩٩٠). وبذلك، فان اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية ساهمت في تحطيم الحاجز البرّي الذي كان يعترض الاسرائيليين، وأصبحت مصر هي البلد الوحيد الذي بامكان الاسرائيلي السفر اليه بالسيارة. كما تحوّل مطار القاهرة الى نقطة انطلاق للسفر الى شتّى انحاء العالم، بالنسبة الى كثير من الاسرائيليين، بعد ان يصلوا اليه من طريق البرّ، للاستفادة من الفارق في سعر بطاقة السفر، بالمقارنة مع السفر من مطار تل ـ أبيب مباشرة.

وفي أعقاب حادث الباص، أُطلقت، في اسرائيل، نداءات مختلفة، لايقاف السياحة الى مصر؛ أو المطالبة بوضع قيود وطلب ضمانات أمنية من السلطات المصرية لتوفير الحماية الأمنية للاسرائيليين. وقد تعدّدت الآراء التي طُرحت لتحديد ماهية التصرّفات الاسرائيلية الواجب اتباعها كردّ فعل على العملية. فقد رأى البعض من الاسرائيليين ان السياحة الى مصر تشكّل المركب الوحيد البارز الذي يعطي معنى ما لتطبيع العلاقات «الباردة» أصلاً بين اسرائيل ومصر. وهي سألت عن جدوى الغاء هذا العامل، الذي يمكن ان يساهم في اذابة الجمود في العلاقات بين البلدين؟

وفي هذا الاطار، رأى الصحفي شموئيل سيغف ان اسرائيليين كثيرين قتلوا في أماكن مختلفة من العالم، ولم يطرح، في حينه، سؤال يتعلق باستمرار سفر الاسرائيليين للسياحة الى تلك الاماكن. وأضاف انه اذا كان حال التصرف الاسرائيلي كذلك بالنسبة الى اوروبا أو الولايات المتحدة الاميركية، فكم بالحري ان يكون التصرف الاسرائيلي مشابهاً ازاء مصر. فمنذ التوقيع على اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، «أثبت الرئيسان [أنور] السادات، و[حسني] مبارك، ان السلام يشكل، بالنسبة اليهم، هدفاً استراتيجياً وليس تكتيكياً... وان طابع الاهتمام المصري بالمصابين في العملية الاخيرة أثبت ان مبارك، ووزراء حكومته، استاءوا كثيراً من المذبحة البشعة، وأدركوا، على الفور، ان العملية الارهابية موجّهة ضد سياسة السلام المصرية، ليس أقل ممّا هي موجّهة ضد اسرائيل. ولذلك، وعلى الرغم من الغضب ازاء المذبحة التي نفّذت على طريق الاسماعيلية ـ القاهرة، فانه يجب على اسرائيل التغلّب على الآلام، ومواصلة سياستها السلمية. فخلال كل مراحل وجودها، أثبتت اسرائيل ان ' الارهاب' العربي ليس قادراً على اخضاعها. وان مقاطعة سياحية لمصر لا تشكّل خضوعاً واضحاً للارهاب فقط، وانما سوف يجمّد مسار السلام أيضاً، وسوف يدخل اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيين في دوّامة خطرة لا يمكن الخروج منها» (**معاريف**، ٧/٢/١٩٩٠).

وعلى العكس من الرأي السابق، فقد كتب شموئيل شنيتسر داعياً الى مقاطعة مصر سياحياً، والطلب من حكومات العالم، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية، تأييد التوجّهات الاسرائيلية تلك، على غرار ما تتبعه دول العالم كافة، حين تحذّر مواطنيها من السفر الى بلدان تجتاحها الاضطرابات والحروب. وحسب شنيتسر، فان الوقت قد حان كي تصدر اسرائيل تحذيراً مشابهاً ازاء القيام بزيارات لمصر. وليس هامّاً لدى الكاتب ما اذا كان منفّذو العملية مصريين أم غير مصريين؛ «فالمسؤولية عن سلامة السياح مرتبطة، حسب كل التقويمات، بحكومة مصر». وشبّه الكاتب عملية القيام برحلة سياحية الى مصر مثل لعبة الروليت الروسية الخطرة. فالسائح المسافر الى مصر يقوم بمغامرة تشابه الى حدّ بعيد تلك اللعبة الخطرة؛ فامّا ان يخرج منها سالماً «ويعود الى البيت مسروراً؛ وامّا ينتهي به المطاف الى السجن المصري بسبب شرطي أبله؛ وامّا يسقط ضحية هجوم مميت. ومن المناسب ان يجري المرء تقويماً لما اذا كانت المتعة، في هذه الحالة، توازي الخطر المتوقّع» (**معاريف**، ٦/٢/١٩٩٠).

واقترح احدهم حلاً وسطاً بين الموقفين،

يتمثّل في توفير مرافقة أمنية اسرائيلية للسياح المسافرين الى مصر. ودعا الى ممارسة ضغط على مصر من خلال فرض مقاطعة سياحية عالمية، ممّا سيلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد المصري، الأمر الذي يجعل من الصعوبة على مصر تحمّله. «وتستطيع اسرائيل، أيضاً، تعبئة يهود الولايات المتحدة الاميركية واقناعهم بالامتناع عن زيارة مصر، اذا كانت لا توفّر الأمن للاسرائيليين. وكذلك، يمكن للادارة الاميركية ان تساهم في نصيبها من الضغط على حكومة القاهرة بصورة تجعل سلطات الامن هناك تستيقظ من سباتها، وتشجّع مصر على اتخاذ مواقف معتدلة، في اثناء المفاوضات، لدفع التعويضات الى المصابين وأقربائهم» (رون بن - يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٦/٢/١٩٩٠).

آثار سياسية

لقد ربط معظم الاسرائيليين عملية الهجوم بالظروف السياسية السائدة، سواء داخل اسرائيل ذاتها، أو في منطقة الشرق الاوسط، والعملية السلمية الجارية فيه. فالعملية نُفّذت قبل أيام ثلاثة من الاجتماع الذي كان مقرراً ان يعقده مركز الليكود، لاتخاذ قرارات بشأن المسيرة السلمية. ورأى بعض الاسرائيليين ان آمال منفّذي العملية تركّزت على ان تقود العملية الى «وضع حدّ للعلاقات الاسرائيلية - المصرية، واجبار أطراف في م.ت.ف. على التخلّي عن المرونة التي تظهرها... بشأن الاتصالات السياسية غداة لقاء وزراء خارجيات الدول الثلاث، ولقاء القاهرة» (أفنير ريغف، **عل همشمار**، ٩/٢/١٩٩٠).

في المقابل، رفض بعض الاسرائيليين اجراء ربط قاطع بشأن تأكيد العلاقة بين الهجوم على الباص وبين مسار السلام؛ وذلك على الرغم من محاولة بعض الاطراف استغلال الحادث لصالحه. فـ «الغضب والقلق يحجبان الرؤية الصحيحة، مع انه، في هذه اللحظات، يجب ترك الرغبات من اجل استخلاص شيء ما من الحادث ازاء مسار السلام؛ أي بمعنى هل يجب ايقاف مسار السلام؟ وهل بسبب الحادث البشع تتغيّر الحقائق السياسية بالنسبة الى الشركاء في المسيرة السياسية، الذين من المناسب التحادث معهم؟ ام هل من الافضل عدم فعل ذلك؟ وهل ان المذبحة على طريق الاسماعيلية - القاهرة هي مثل المذبحة في رأس برقة، ومثل باقي الاحداث المأساوية، تدل على ان السلام مع مصر كان بضاعة فاسدة؟ صحيح ان هذا ليس هو السلام المثالي الذي نتخيّله في أذهاننا... لكن السلام القاسي أفضل من استمرار المجابهة الحربية على جبهة الجنوب» (رافال مان، **معاريف**، ٧/٢/١٩٩٠).

وقد تباينت الآراء بشأن ثبات المسيرة السلمية، وخصوصاً ازاء اتفاقية السلام مع مصر. وحسب تقويم المستشرق يهوشع بورات، فان النهج السائد في مصر هو نهج معاداة اسرائيل، وهو الامر الذي يميز فهم كثير من المصريين، حسب رأيه. وقد رأى ان وسائل الاعلام المصرية «تسيطر عليها اجواء معاداة اسرائيل ومعاداة اليهودية». وأضاف: «يجب ان لا نكون واهمين؛ فليس ثمّة اتفاق سلام مع مصر. الشيء الموجود هو اتفاق جيد لمنع الحرب، الذي حافظ عليه الرئيس مبارك لأسباب سياسية، نظراً الى ان نقضه يكلفه كثيراً، اضافة الى وجود حاجز أميركي أيضاً» (**معاريف**، ٩/٢/١٩٩٠).

وعلى العكس ممّا رآه بورات، فان للباحث في معهد ترومان، د. عامي العاد، رأي مختلف. فهو يعتقد بوجود نظرة ودية، شعبية ورسمية، من المصريين تجاه اسرائيل. وطالما ان اصحاب الفكر في المجتمع هم الذين يحدّدون اتجاهات الرأي العام فيه، فقد قسم العاد مواقف اصحاب الفكر المصريين الى ثلاث مجموعات، بالنسبة الى رؤاهم، الى اسرائيل: «المجموعة الاولى التي لا تريد، بأي شكل، حواراً مع اسرائيل؛ وهي تشدّد على المشاكل التي أثارتها مسألة الاعتراف باسرائيل وقبولها في مجموعة شعوب الشرق الاوسط. وتضمّ المجموعة الثانية... أبرز الكتاب المصريين الذين اظهروا، في البداية، شكوكاً، وتولّد لديهم حاجز نفسي؛ ويوجد لدى هذه المجموعة تغيّر بطيء، ولديها استعداد للتعاون والقيام باتصال مع اسرائيل على الصعيد الشخصي. وتقيم المجموعة الثالثة - وهي هامشية - علاقات مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

امتحان السلام

بشكل عام، كان الاتجاه السائد في اسرائيل

هو ان النتائج الايجابية للسلام مع مصر أكثر من نتائجه السلبية؛ وان تجاوز الامتحان الاخير، المرتبط بآثار عملية الباص، أثبت ذلك. وباستثناء بعض الاشخاص، أمثال الوزير السابق، شارون، ونائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، فان القيادة الاسرائيلية «ردّت بصورة ناضجة ومسؤولة» (دانيال بن ـ سيمون، **دافار**، ٨/٢/١٩٩٠). ومن تابع التصريحات التي أطلقها كل من شامير وارنس وبيرس ورابين، لاحظ «الطابع المعتدل، والمحافظ، لتلك التصريحات» (**المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، فقد رفض سفير اسرائيل في مصر، البروفسور شمعون شامير، الادعاءات التي أطلقها بعض الاوساط الاسرائيلية حول حدوث تقصير مصري تجاه معالجة قتلى وجرحى الباص الاسرائيلي، وقال: «ان أعضاء السفارة الاسرائيلية في القاهرة انتقلوا الى مركز الحدث فور تلقّي المعلومات الأولية عن حدوث العملية؛ وان السلطات المصرية بذلت أقصى طاقتها في تقديم المساعدات المطلوبة على الصعد كافة» (**دافار**، ٧/٢/١٩٩٠).

واذا كان مستوى العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل حافظ على وتيرته الطبيعية، فان ضرراً كبيراً لحق بالمسار السياسي، حسب تقويم بعض المصادر. «فلدى الرئيس مبارك شعور، ويشاركه الاميركيون في الشعور عينه، انه فعل المستحيل من أجل توفير ردود ايجابية من م.ت.ف... وان مصر التي تدفع بالمسار السياسي بأقصى سرعة ممكنة، من أجل منع قيام معارضة لياسر عرفات، كانت مستعدة لعقد لقاء وزراء الخارجيات بتاريخ ١١/٢/١٩٩٠، وهي كانت أعلمت واشنطن بذلك. وبسبب من تأجيل اجتماع مركز الليكود، ثمّة حديث، الآن، عن تأجيل الى أسابيع عدة، بسبب التزامات مسبقة لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر... وما تخشاه مصر هو ان يتلاشى المسار؛ وعندها سوف يوجّه الاتهام الى مصر والى م.ت.ف. معاً بتقديم تنازلات، والتسبّب في خلافات من دون مبرّر. وسوف تعزز هذه الاتهامات التكتلات المتطرّفة، لأن كل عرقلة في المسار يلعب لمصلحتها» (ايلان باكار، **معاريف**، ٩/٢/١٩٩٠).

وقد لاحظ الصحفي دانيال بن ـ سيمون، «ان علامات الغضب التي ارتسمت على وجوه المصريين استنكاراً للحادث، تشكل، حسب كل الاعتبارات، اشارة ايجابية». وهي اشارة مفادها ان السلام بين الدولتين «يملك من القوة ما يكفي للتغلّب على المتطرفين الذين تؤجج كلمة السلام شعور القتل لديهم» (**دافار**، ٨/٢/١٩٩٠). واعتبر بن ـ سيمون ان مواقف المسؤولين المصريين، وفي مقدمهم الرئيس مبارك، وكذلك مواقف تنظيمات المعارضة المصرية التي «دانت العملية في صورة قاسية، ومن ضمنها الهيئات الاسلامية، يثير الأمل في ان السلام يدفع مواطني الدولتين الى الفرح المتبادل، وكذلك الأمر بالنسبة الى الاحزان والمآسي. وقد تحوّل هذا الأمل، في الحادث التراجيدي الاخير، الى واقع ملموس» (**المصدر نفسه**).

ورأى الصحفي غاد ياتسيف ان هدف عملية الباص كان «اغتيال السلام»، الذي اصبح يشكّل عبئاً ثقيلاً على مصر. فالسلام ليس مصلحة فلسطينية واسرائيلية، وانما هو، حسب قوله، مصلحة مصرية من اجل تعزيز اتفاقيتي كامب ديفيد. وبعد ان استعرض ياتسيف مسار السلام مع مصر، والصعوبات التي تضعها اسرائيل على طريق السلام، بعد ان اصبح العالم العربي أكثر استعداداً للسلام مع اسرائيل، قال: «ان هذا الوضع محبط جداً بالنسبة الى مصر، الى درجة انه من الصعب تقدير الزمن الذي تستطيع ان تتحمّل اعباءه بمفردها». واستناداً الى ذلك، فان «نجاح مسار السلام ليس مصلحة وطنية للاسرائيليين والفلسطينيين فقط، بل انه يشكّل، الآن، حاجة ملحّة جداً للحكومة المصرية ايضاً. وان نجاح، أو فشل، هذا المسار يدل، قبل كل شيء، على قبول العالم بأجمعه، والعالم العربي بشكل خاص، وجماهير الشعب المصري، أساساً، بأن قرار الرئيس السادات بالتوقيع على اتفاقية سلام منفرد كان يحمل مغزى خاصاً، وله ما يبرره؛ وان [الافراد] الذين هاجموا الباص، وقتلوا، وجرحوا، مسافريه، كانوا جزءاً من الجهد المنظّم، الذي يريد ان يثبت للجميع ان هذه الاتفاقية ليست هي النموذج والمثال لاتفاقيات مستقبلية أخرى، بل انه كان خطأ كبيراً منفرداً» (**عل همشمار**، ٩/٢/١٩٩٠).

محمد عبد الرحمن

مركز الليكود ينفضّ دون الحسم

بعد شهور من المماطلة، استجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية رئيس الليكود، اسحق شامير، لمطلب خصومه السياسيين في قيادة الليكود، وزراء «الاشتراطات» الثلاثة، دافيد ليفي واريئيل شارون واسحق موداعي، بعقد جلسة مركز الليكود، لتحديد الموقف من القضايا المطروحة على جدول أعمال عملية التسوية في الشرق الاوسط، قبل ان تقدم الحكومة الاسرائيلية ردّها على المقترحات، التي ذكر بعض المصادر الصحفية انه تمّت بلورتها خلال المحادثات التي اجراها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في كانون الثاني (يناير) الماضي، وكذلك خلال اللقاء الذي تمّ بين زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، والرئيس المصري، حسني مبارك، في الشهر ذاته.

الاجواء عشية اجتماع المركز

كما هو معلوم، فان شامير ربط، في حينه، استجابة الحكومة الاسرائيلية للنقطة الخامسة في نقاط بيكر الخمس، التي وافقت عليها الحكومة الاسرائيلية في ١٩٨٩/١١/٥، والداعية الى عقد لقاء بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، للتداول في تحديد موعد بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة، بشأن عملية الانتخابات، وبعض الجوانب الاجرائية الاخرى المتعلّقة بذلك، برد الولايات المتحدة الاميركية على الضمانات التي طالبت بها اسرائيل، وارفقتها بقرار موافقتها على مبادرة بيكر. وفي هذا السياق، أُجريت اتصالات اسرائيلية ـ اميركية، كان أبرزها المحادثات التي اجراها سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، في واشنطن، في أواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وكانت المعلومات التي تسرّبت عن مضمون محادثات روبنشتاين، في واشنطن، ذكرت، في حينه، ان سكرتير الحكومة الاسرائيلية عاد من مهمّته حاملاً مسودة وثيقة اميركية تضمّنت الرد الاميركي على الضمانات التي طالبت اسرائيل بها، وان ذلك الردّ لم يكن ايجابياً بالنسبة الى معظم تلك الضمانات، وان بيكر أكد ان هذا هو الردّ الاميركي النهائي في هذا الموضوع.

وعلى الرغم من ان قادة حزب العمل حثّوا شامير على الكفّ عن محاولاته لاحداث «تحسين» ـ حسب تعبيره ـ في الضمانات الاميركية، وعلى التجاوب مع المساعي الاميركية، والمصرية، لتذليل العقبات التي اعترضت سبيل بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وفي مقدمها تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار، والجهة التي سوف تعلن عن التشكيل وجدول اعمال الحوار، الّا ان شامير رفض اتخاذ قرار، من حيث المبدأ، بالموافقة على مسودة الوثيقة الاميركية، بدعوى ان الليكود يعارض تحديد موقف نهائي من الافكار الاميركية المطروحة، كونها بحاجة الى المزيد من الاستيضاح والبلورة، وانه طالما لم تقدّم تلك الافكار الى اسرائيل على شكل اقتراحات محدّدة، فليس هناك ما يوجب تحديد موقف نهائي منها.

وبدا واضحاً من مواصلة شامير لاسلوب المماطلة، انه، وبغض النظر عمّا اذا كان لديه موقف محدّد، سلباً أو ايجاباً، ممّا هو مطروح، فانه سوف يواصل تأجيل الحسم في اطار المجلس الوزاري المصغّر، الى ما بعد اختتام مركز الليكود لأعماله. وبناء على ذلك، وللالتفاف على «الضغوط» الداخلية، والخارجية، التي يتعرّض لها في موضوع اللقاء الثلاثي، ذكر بعض المصادر الصحفية ان شامير أكد، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغّر، التي عقدت في ١٩٩٠/١/٣١، ان من الممكن عقد اللقاء الثلاثي قبل السابع من شباط (فبراير) موعد انعقاد مركز الليكود (تأجل فيما بعد الى ١٩٩٠/٢/١٢، جرّاء حادث الباص على طريق

الاسماعيلية ـ القاهرة)، وان ليس هناك مايدعو الى عدم الاستجابة للدعوة الى عقد ذلك اللقاء، اذا ما وُجّهت دعوة كهذه الى وزير الخارجية. لكنه أوضح ان وزير الخارجية لن يكون مخوّلاً، خلال ذلك اللقاء، بالتوصل الى اتفاقات بشأن الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**هآرتس**، ١/٢/١٩٩٠). لكن موقف شامير، هذا، بدا كمناورة مكشوفة للتهرّب من اتخاذ القرار، في ضوء ما ذكرته مصادر سياسية عليا في القدس، من ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، دأب على التأكيد ـ في أعقاب ابلاغ المصريين اليه انهم «تلقوا ضوءاً أخضر» من منظمة التحرير الفلسطينية في موضوع الافكار التي طرحها كل من رابين وبيرس لردم الهوّة بين موقف الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، بالنسبة الى موضوع تشكيل الوفد الفلسطيني ـ ان لحظة الحقيقة قد حانت، وانه ينبغي الخروج من اللقاء الثلاثي باعلان رسمي يحدّد موعد بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة. وبحسب المصادر اياها، فان بيكر سوف يرفض كل محاولة من جانب نظيره الاسرائيلي لمواصلة البحث في موضوع الضمانات، وانه اذا لم تستجب اسرائيل للدعوة بشأن لقاء القاهرة، لن تتردّد الولايات المتحدة الاميركية في القاء المسؤولية عن افشال العملية السياسية على عاتقها، بكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على صعيد العلاقات بين البلدين (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، ذكرت مصادر سياسية اميركية مطلعة ان الوزير بيكر سوف يطالب وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، بردّ قاطع بالنسبة الى الموافقة المصرية (وبالتالي الفلسطينية) على ان يتشكّل الوفد الفلسطيني الى الحوار من اثنين من المبعدين، واثنين من سكان القدس العربية، يحتفظان بعنوان اقامة دائم لهما في احدى مدن الضفة، اضافة الى ستة آخرين من سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان يكون كل اعضاء الوفد غير معروفين كنشطاء في اطار م.ت.ف. وليس لهم أية صلة بأي نشاط «ارهابي» في الماضي. أمّا بالنسبة الى مسألة الاعلان عن التشكيلة الاسمية لأعضاء الوفد، فهناك تفاهم على ان تناط هذه المسألة بمصر بصفتها الدولة المضيفة، أو ان يقوم احد اعضاء الوفد باعلان تركيبته الاسمية الى وسائط الاعلام. في المقابل، من المتفق عليه، أيضاً، تمكين الوفد الفلسطيني من التوجّه، بعد جلسة الحوار الاولى، الى تونس لعقد لقاء مع قيادة م.ت.ف. طبقاً لما أعلنه كل من بيرس ورابين بهذا الشأن، بأنه من حق الوفد الفلسطيني التشاور مع أي طرف عربي يرتأيه. امّا موضوع جدول الاعمال، فلن يقتصر على موضوع الانتخابات، مع انه من المتفق عليه مسبقاً، انه سوف يكون الموضوع المركزي في الحوار (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، وعلى خلفية هذه التطوّرات السياسية التي بدأت تضغط بقوة على الشبكة السياسية الاسرائيلية عموماً، بدأت الازمة في الليكود تتفاقم، استعداداً لجلسة المركز التي كانت مقرّرة في ٧/٢/١٩٩٠، ثمّ تأجّلت الى ١٢/٢/١٩٩٠ في أعقاب حادث الباص على طريق الاسماعيلية ـ القاهرة (**يديعوت احرونوت**، ٧/٢/١٩٩٠).

لكن الاتفاق على الموعد الجديد للجلسة لم يصحب باتفاق مماثل على الجوانب الاجرائية الاخرى، وفي مقدمها موضوع جدول الاعمال، وتحديداً النقطة المتعلّقة بعمليات الاقتراع في المركز. فوزراء «الاشتراطات» لم يتزحزحوا عن موقفهم المطالب باجراء عمليات اقتراع اخرى في جلسة المركز على مشاريع القرارات التي سيتقدمون بها الى المركز للمصادقة عليها، بينما تمسّك شامير بموقفه الرافض لهذا المطلب، والمصرّ على ان المركز سوف يصوّت مرة واحدة فقط على موضوع الثقة به، والمصادقة على خطه السياسي كما سيطرح في الخطاب الذي سيلقيه في الجلسة (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الاثناء، كانت حدّة الخلافات تتصاعد بين اقطاب المعسكرين المتصارعين، كلما اقترب موعد انعقاد الجلسة. وأُجري تبادل الاتهامات بوجود نوايا لنسف الجلسة؛ اذ اتهم شارون انصار شامير بمحاولة عرقلة مهمته في ادارة الجلسة، وسأل «ما الذي يبغونه؟ نسف جلسة المركز؟ لن اسمح لهم بذلك؟» (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٩٠). امّا الاوساط المقرّبة من شامير فاتهمت شارون تحديداً بأنه يقود الليكود نحو الانشقاق، ويشنّ حرباً شخصية ضد شامير. ووصف شامير الازمة الآخذة في التفاقم بينه وبين الوزير شارون وبقية معسكر «الاشتراطات»، بأنها «كابوس يجب وضع حدّ له»

(**المصدر نفسه**). وهدّد شامير بالاستقالة، اذا لم يحصل على ثقة المركز ومصادقته على خطابه السياسي. ففي كلمة القاها في اجتماع لاعضاء من مركز الليكود، قال شامير انه يتوجب عليه ان يعلم في جلسة المركز اذا كانت الحركة تمنحه تأييدها وثقتها، «والّا فانه لن يتمكّن من مواصلة اشغال منصبه كرئيس للحكومة» (**هآرتس**، ١/٢/١٩٩٠). واتهمه وزراء «الاشتراطات» بأن تلويحه بالاستقالة من رئاسة الحكومة هدفه الضغط على المركز للفوز بالاكثرية (**يديعوت احرونوت**، ٢/٢/١٩٩٠). واتهمت اوساط مقرّبة من الوزير ليفي رئيس الحكومة بأنه لا يسعى، كما يدّعي، الى حسم الخلافات في المركز، بل يسعى، عملياً، الى اخضاع خصومه في الحركة. وكانت هذه الاوساط تعقّب على رفض شامير اقتراحات نقلت اليه من الوزير ليفي تقضي بتضمين خطابه مسألة عدم اشراك المبعدين وعرب القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، وفي المقابل يدعمه ليفي في المركز. وقالت شخصيات بارزة في الليكود، في تعقيبها على تطورات الازمة في الليكود، ان الحركة تواجه، اليوم، احدى اصعب ساعاتها. فعلى حدّ قولها، «هذه هي المرة الاولى التي تبدو فيها اجواء انشقاق داخل الليكود، منذ التوقيع على اقامة تكتل 'غاحل' في العام ١٩٦٥» (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). وقالت مصادر أخرى، انه اذا لم يعثر، الى حين افتتاح الجلسة، على تسوية بالنسبة الى كيفية ادارة الجلسة، أو على صيغة مشتركة للجانب السياسي في خطاب شامير، «فمن المتوقع ان تكون جلسة المركز عاصفة، وان يقود الامر الى رفع الجلسة، دون اجراء أية عملية اقتراع» (**المصدر نفسه**). وقالت مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة، في معرض تعقيبها على مشاريع القرارات التي سيتقدم بها خصومه الى المركز، ان شامير «يؤيد مضمون تلك الاقتراحات، لكنه يعارض طرح مشاريع قرارات اخرى للتصويت، خلافاً للتصويت على مضمون خطابه» (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٩٠). ويستدلّ من قول شامير «اذا حصلت على ثقة المركز، فسوف اتمكن من فرض النظام في الحركة كما هو مألوف في الحركات السياسية المنتظمة، ومن يعارض ذلك، عليه استخلاص الاستنتاجات» (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٠)، ان الحسم الذي يصرّ عليه، لناحية تجديد الثقة به وبسياسته، يهدف الى استخدامه في عملية ترتيب البيت في الليكود، بعد ذلك. ويتّضح هذا التوجه، أيضاً، لدى المقرّبين من شامير، حيث يحثّه هؤلاء على انه يتوجب عليه، في هذه المرة، ان يطرح مسألة قيادة الحركة لعملية حسم غير قابلة للتأويل، وان يضع حدّاً لما يرونه خطوات سوف تقود الى حل الحكومة، وقد تحسم، الى حدّ بعيد، الصراع الدائر على الزعامة في تكتل الليكود، وهوية القادة في المستقبل (**يديعوت احرونوت**، ملحق السبت، ٢/٢/١٩٩٠).

جوهر الصراع وأبعاده

هذه التطورات السياسية، التي بدا ان هناك تفاهماً بشأنها بين الادارة الاميركية ومصر، وتحظى بـ «ضوء أخضر» من م.ت.ف. وتأييد علني من قيادة حزب العمل، سلّطت الاضواء على جلسة مركز الليكود، وخلقت اجواء ترقب وانتظار، نظراً الى الابعاد السياسية التي قد تترتب على عملية الحسم في المركز لصالح أي من المعسكرين المتصارعين، لناحية نتائجها المباشرة، على صعيد الازمة التي احتدمت داخل الليكود، من جهة، وعلى صعيد امكانات التقدّم في عملية التسوية، وارتباط مصير حكومة شامير بذلك، من جهة أخرى. فالادارة الاميركية كانت تترقب نتائج ذلك الصراع، وحسمه لصالح معسكر شامير، «استناداً الى انطباع تولّد لديها، خلال الاتصالات مع شامير ومؤيديه، بأنه بعد جلسة المركز بامكان شامير ان يستجيب بسهولة أكثر للمواقف الاميركية المقبولة من وزير الدفاع» (دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١١/٢/١٩٩٠). ومن ناحية أخرى، فالادارة الاميركية اصبحت، كما يبدو، مقتنعة بموقف وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي دأب على تكراره في الآونة الاخيرة، بأن حكومة ائتلافية موسّعة هي شرط مسبق، من جانب اسرائيل، لامكان التقدّم في المسار السياسي (فولص، **هآرتس**، ١٦/٢/١٩٩٠). لكن هذا التقويم الاميركي لعملية الحسم في مركز الليكود لصالح شامير، يتجاهل حقيقة نفي شامير نفسه، والعديد من المراقبين والمعلّقين السياسيين، لأي بعد ايديولوجي للصراع بين معسكر شامير ومعسكر وزراء «الاشتراطات». ففي هذا الصدد، أكد شامير، في العديد من تصريحاته خلال اللقاءات التي اجراها مع أعضاء في مركز الليكود، استعداداً للجلسة،

ان محاولات خصومه اضفاء بعد عقائدي ـ مبدئي على الصراع لا أساس لها من الصحة. فقد أكد ان مضمون خطابه، الذي سيطلب على اساسه الثقة به وبسياسته، يعكس مواقفه التي هي مواقف الليكود. وأضاف شامير، انه نظراً الى ان ليس هناك فوارق عقائدية في الليكود، فليس هناك ما يحول دون ان يتكتل الجميع حول مضمون خطابه (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٩٠). وأكد شامير، في مناسبة أخرى، انه ليس الموقف من المسار السياسي هو الذي يحرّك خصومه، بل حسابات شخصية داخلية، واعتبارات غريبة، على حدّ تعبيره (بينا بازيل، **يديعوت احرونوت**، ٩/٢/١٩٩٠). وبرّر شامير رفضه اطلاع خصومه على مضمون خطابه، كما حصل في جلسة المركز، في تموز (يوليو) الماضي، وكذلك فكرة تضمينه بعض النقاط التي يطالب بها معسكر «الاشتراطات»، وكذلك رفضه الموافقة على اجراء أكثر من عملية اقتراع واحدة، كما يطالب خصومه، بقوله انه يجب الحسم في موضوع الثقة به كرئيس لليكود، والمصادقة على برنامجه السياسي «لوضع حدّ للوضع غير المحتمل، حيث أتعرّض للهجوم من جانب اعدائي في الخارج، ورفاقي في الداخل، في الوقت عينه» (**المصدر نفسه**). وفي خضمّ المساجلات بينه وبين فريق «الاشتراطات» حول جدول أعمال الجلسة، وقرار هؤلاء بطرح مشاريع قرارات خاصة بهم في الموضوع السياسي ـ الامني، اتّهم شامير خصومه بأن الهدف من اصرارهم على اجراء عمليات اقتراع على مشاريع القرارات التي اعدّوها، هو «طمس، واضعاف قوة نتائج التصويت بواسطة خليط من عمليات الاقتراع على مشاريع قرارات عديدة، لكي يتمكّنوا، بعد ذلك، من الادعاء بأن المركز قال ′ نعم′ في هذه النقطة و′ لا′ في تلك». وأضاف، انه ليس من المعقول، ولا المقبول، منح رئيس الحكومة رئيس الحركة الثقة، ثمّ توجيه التعليمات والتوجيهات اليه (**دافار**، ٤/٢/١٩٩٠). وكان وزراء «الاشتراطات» اتفقوا على طرح خمسة مشاريع قرارات على المركز تحدّد موقف الليكود في المجالات السياسية ـ الامنية والاقتصادية ـ الاجتماعية وأوضاع مدن التطوير والموشافيم والهجرة. ومشروع القرار الأهمّ، بين تلك المشاريع، التي رفض شامير التصويت عليها في جلسة المركز، كان ذاك المتعلّق بالمجال السياسي ـ الامني. وجاء فيه: «ان مركز الليكود يرفض كل توجّه لمنح م.ت.ف. أية مكانة في الوفد الفلسطيني المشكّل من سكان ′ يهود والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة. وبناء عليه يقرر المركز: لن يشارك في الوفد اشخاص من خارج ′ يهود والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وغزة، ولن يشارك في الوفد عرب من سكان القدس الشرقية، ولن يشارك في الوفد، أيضاً، سكان من ′ يهودا والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وغزة، متورّطين بمساعدة منظمات ارهابية، ولن يضمّ الى الوفد سكان من تلك المناطق طردوا منها بسبب نشاطهم المعادي، ولن يضمّ الى الوفد سكان عرب يقيمون في الخارج» (**يديعوت احرونوت**، ٩/٢/١٩٩٠). واعتبر شامير هذه النقاط محاولة لوضع «قيود على حرية حركته السياسية كرئيس للحكومة» (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). ولهذه الاسباب، رفض شامير اقتراحاً في سياق الجهود التي بذلت لتسوية الخلافات بين معسكره ومعسكر «الاشتراطات» على أساس موافقة الاخير على اجراء عملية تصويت واحدة على الثقة به، وببرنامجه السياسي، شرط تضمين خطابه السياسي، بشكل واضح، النقاط الثلاث التالية: «١ ـ ان الحكومة سوف توعز بتصفية الارهاب قبل البدء بأية مفاوضات سياسية؛ ٢ ـ ان عرب القدس الشرقية لن يشاركوا في الوفد الفلسطيني، ولا في عملية الانتخابات؛ ٣ ـ ان المبعدين لن يشاركوا في الوفد الفلسطيني» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٩٠).

وعلى الرغم من محاولة خصوم شامير تأكيد الجانب العقائدي ـ السياسي للصراع، الّا ان العديد من المعلقين السياسيين رأى ان الصراع في جلسة مركز الليكود، في ضوء الخطاب الذي القاه شامير، «لم يكن صراعاً بين من هم على استعداد للسير نحو تسوية سياسية وبين المعارضين لذلك؛ فكلا الطرفين يبغي تخريب مسار التسوية. والفارق يكمن، فقط، في التكتيك والاسلوب وجدول المواعيد» (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٤/٢/١٩٩٠). ويتّضح، كما أشار عدد من المعلّقين السياسيين، ان اصرار شامير على الاحتفاظ لنفسه بقدر من حرية الحركة، والمناورة السياسية، في صراعه ضد خصومه في قيادة الليكود، نابع من تخوّفه من الانعكاسات،

التي قد تترتّب على مشاريع القرارات التي اقترحها معسكر «الاشتراطات»، والمرشّحة لأن يقرّها المركز اذا طرحت للتصويت، على تحالفه مع وزير الدفاع، الذي شكل الركيزة الاساسية، حتى الآن، لاستمرار حكومة الوحدة الوطنية. لكن حرص شامير على الحفاظ على ذلك التحالف، وبالتالي على استمرار الحكومة، لا يخلو من معضلة لا يملك شامير حلاً لها. فعلى حدّ قول المعلّق الصحفي، يوسف حاريف، فان مصير حكومة شامير، في ضوء مساعي بيرس المحمومة الى حل الحكومة، مضمون طالما رغب رابين في ذلك. فبيرس اضطر، حتى الآن، الى ملاءمة تحرّكه مع وتيرة رابين؛ لكن كل الدلائل تشير الى ان رابين بدأ يشعر بالضغوط التي ربما يصعب عليه التغلّب عليها. فوزير الدفاع يعترف بأنه «كبح الاتجاهات التي تعاظمت (لحل الحكومة) في صفوف المعراخ، لكن ليس بمقدوره فعل ذلك لأمد طويل. فالوضع اصبح صعباً بالنسبة اليه» (**معاريف**، ١٦/٢/١٩٩٠).

وهذا يعني ان تحالف شامير ـ رابين ليس تحالفاً استراتيجياً في كل ما يتعلّق بالنظرة الى كيفية التقدّم في مسار التسوية. وهنا تكمن المعضلة. «فرفض مواقف رابين معناه، بالضرورة، حل الحكومة والمخاطرة بتشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة بيرس، الّا اذا تمكّن انصار رابين، في حزب العمل، من انتزاع قرار باجراء انتخابات مبكرة، بدعوى ان من يتحدث بالذات عن ضرورة حل حكومة الوحدة من اجل التقدّم في عملية السلام، عليه ان يعترف بأن حكومة ضيّقة القاعدة لن تتمكّن، ابداً، من تحقيق السلام. ولكن اذا اتجه شامير نحو حل وسط مع رابين، من خلال التسليم بضمّ مبعدين [الى الوفد الفلسطيني مثلاً]، فعندها سوف يخاطر باحداث شرخ علني في صفوف الليكود، وبانشقاق لا مفرّ منه» (**المصدر نفسه**).

استقالة؛ ثقة؛ تفجير؟

قالت مصادر مختلفة في الليكود الى مراسل احدى الصحف الاسرائيلية، عشية انعقاد المركز: «انه، في أي من الصراعات حول مراكز النفوذ في تكتل الليكود، لم يكن، في أي وقت مضى، احساس واضح كهذا بأن الانفجار واقع ولا مفرّ منه» (**دافار**، ١١/٢/١٩٩٠).

هذا التوقع المتشائم، ازاء ما يمكن ان يحصل في جلسة المركز، كان مبعثه اخفاق الاطراف المتصارعة في الاتفاق على جدول أعمال لضمان سير الجلسة بانتظام. فكل ما تمّ الاتفاق عليه هو ان يفتتح الوزير شارون الجلسة بكلمة قصيرة، ثمّ يدعو رئيس الحكومة الى القاء خطابه؛ وبعد ذلك تبدأ المناقشة (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). لكن المحاولات تكثّفت، قبيل افتتاح الجلسة بقليل، من جانب اوساط مقرّبة من الوزير ليفي، للتوصّل الى تسوية بينه وبين رئيس الحكومة. لكن شامير رفض، بعناد، مطالبة الوزير ليفي بأن يحدّد شامير موقفاً واضحاً بالنسبة الى تركيب الوفد الفلسطيني. ولمّا لم يتحقق التفاهم، واصبحت الجلسة على وشك الافتتاح، كان واضحاً ان نسف الجلسة هو مسألة وقت فقط (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٩٠).

افتتح الجلسة، التي لم تدم طويلاً، الوزير شارون، رئيس مركز الليكود، فأشار الى ان الخطاب المركزي في الجلسة سيلقيه رئيس الحركة رئيس الحكومة شامير، ثمّ تبدأ المناقشات التي اتفق على ان يشارك فيها ٢٥ شخصاً تمّ الاتفاق على اسمائهم. وتحدث شارون قليلاً عن ترتيبات الاقتراع، ثمّ ألقى قنبلته السياسية، معلناً استقالته من الحكومة، «لكي اواصل النضال من اجل الاهداف القومية التي تتعرّض للخطر، جرّاء سياسة الحكومة الحالية». واتهم حكومة شامير بالمسؤولية «عن فلتان ' الارهاب' الفلسطيني»، و«بأن الارهاب العربي فرض القتل والعنف داخل عاصمتنا القدس، وعملياً عادت المدينة مقسّمة، وحكومات اسرائيل تسلّم بهذا الوضع». وأضاف شارون موجهاً الكلام الى شامير: «ان خطتك السياسية تقود اسرائيل الى اقامة دولة فلسطينية. انك تطلب من الحركة منحك مجال مناورة. ولكن حرية المناورة والأمن لا يستويان» (**المصدر نفسه**).

واستقالة شارون لم تكن مفاجأة لمعسكره فحسب، بل ـ كما يبدو ـ كانت مفاجأة ايجابية لمعسكر شامير، حيث قال بعض الوزراء في ذلك المعسكر: «لقد انتظرنا رسالة شارون وقتاً طويلاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٩٠). لكن شامير، الذي بدأ يلقي خطابه، كان الاكثر مفاجأة

بالاستقالة. ولذا، خرج قليلاً عن النص، لكي يعلن ان شارون فاجأه بهذا البيان، وانه سيردّ على رسالة شارون فور تلقيه كتاب الاستقالة (**هآرتس**، ١٣/٢/١٩٩٠).

وعلى امتداد ٤٥ دقيقة، طرح شامير معتقداته السياسية ـ الاجتماعية، حيث تحدث عن موضوع الهجرة، وضائقة مدن التطوير، ومبادرة السلام. كذلك تطرّق الى الاوضاع المتدهورة في حركة الليكود. وخصص شامير جزءاً ملحوظاً من خطابه لموضوع مدن التطوير، مكرراً وعده «بعقد جلسة خاصة للمركز، بعد شهرين، على أبعد حدّ، لمناقشة القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية». وتحدث شامير عن التحوّلات السياسية في العالم، وكرّر كلمته المعهودة بشأن الهجرة التي هي بحاجة «الى اسرائيل قوية وكبيرة وآمنة» (**دافار**، ١٣/٢/١٩٩٠).

بعد ذلك، انتقل شامير الى موضوع مبادرة الحكومة السياسية. وبشكل، أو بآخر، اقتبس نص خطابه في جلسة المركز السابقة حول الانتخابات التي «يمكن ان تجرى فقط في اجواء خالية من الارهاب والعنف». وأكد شامير «ان سكان 'يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة فقط سوف يشاركون في تلك الانتخابات»، مشيراً الى انه لا داعي لتكرار قرار الليكود بشأن مكانة «القدس الموحّدة، العاصمة الابدية لدولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

في المقابل، لاحظ المراقبون انه بينما أكد شامير ان سكان القدس الشرقية العرب «لن يستطيعوا المشاركة في العملية السياسية، المتعلقة بمكانة، ومستقبل، سكان 'يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة»، وبذلك تماثل مع مطلب خصومه السياسيين في هذا الشأن، فانه، في المقابل، لم يتطرق الى موضوع مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني، بل اكتفى بالتأكيد «ان المبادرة السياسية لحكومة اسرائيل غايتها تنظيم العلاقات بيننا وبين عرب 'يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة فقط. لن تكون هناك نوافذ، وثغرات، يمكن لـ م.ت.ف. ان تتسلل منها، ويكون لها موطىء قدم في العملية السياسية، أو مناطق ارض ـ اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٩٠).

وختم شامير خطابه بالتحدث عن أوضاع الليكود الداخلية التي تدهورت الى حدّ لم يعد بالامكان السكوت عليه، في أعقاب موجة الانتقادات، والتشهير، والتهجمات النابية في وسائط الاعلام، ضد رئيس الحركة رئيس الحكومة وشخصيات بارزة في الحركة. «وبسبب ذلك، توصّلت الى الاستنتاج الضروري، والمبرّر، بأنه يتوجب عليّ ان آتي الى المركز، وأقول لاعضائه: لقد انتخبتموني رئيساً للحركة ومرشحها لرئاسة الحكومة. وباسمكم أُدير معركة قاسية من اجل مبادئنا ومواقفنا ضد جهات عديدة في البلاد، وخارجها على الساحة الدولية...

«ولذا أتقدم اليكم طالباً الثقة. واعتقد بأن من حقي فعل ذلك، واستحقه من ناحية اخلاقية وسياسية. فالجهات الخارجية... وكذلك الجمهور في البلاد يجب ان يعرفوا من يمثل الليكود: أنا أم الذين يشهّرون بي؟» (**هآرتس**، ١٣/٢/١٩٩٠).

وطالب شامير المركز بمنحه قدراً من حرية الحركة بقوله: «لقد تحدثت، واتحدث، عن المبادىء. لن اتحدث عن الخطوات والتحركات التكتيكية هذه، أو تلك، في هذه الجلسة. فكل من يمارس العمل السياسي والحياة السياسية يدرك انه يجب منح القيادة هامشاً معيّناً من حرية المناورة التكتيكية. مع ذلك، من المفهوم تلقائياً، ان كل الخطوات التكتيكية يجب ان تنبع من المبادىء الملزمة لنا جميعاً. فمن غير المعقول، وهذا أقرب الى الخداع، عندما يعلن البعض انه يمنحني ثقته ويؤيد طريقي السياسي، لكنه يجد نفسه ملزماً بفرض قيود عليّ. هذا تناقض داخلي.

«لهذا السبب أتقدم الى المركز بمشروع القرار التالي: ان المركز يصادق على مضمون البيان السياسي لرئيس الحكومة في جلسته اليوم.

«ان المركز يعرب عن ثقته برئيس الحركة رئيس الحكومة، ويعلن تأييده لموقفه السياسي، المضمّنة مبادئه في هذا البيان.

«اعضاء المركز؛ هذا هو اقتراحي... ولأسفي الشديد هناك خلافات في الرأي بيني وبين رئيس المركز، بالنسبة الى عملية الاقتراع، وترتيباتها. لقد اقترحت الاكتفاء، اليوم، بعملية اقتراع واحدة. لكن رئيس المركز يعارض ذلك.

«ولذا، أتوجّه الى الاعضاء بطلب وسؤال: انني اسألهم اذا كانوا يتقبّلون اقتراحي، بمنحي الثقة. من يؤيد اقتراحي، فليرفع يده؟» (**المصدر نفسه**).

في هذا الوقت بالذات، وبينما كان شامير يعلن ان مشروع قراره قد حظي بالاكثرية الساحقة، كان رئيس المركز، الوزير شارون، يطلب من اعضاء المركز التصويت على مشاريع القرارات التي اعدّها معسكر «الاشتراطات»: «من ضد الارهاب؟ ومن ضد مشاركة عرب القدس في الانتخابات؟ ومن ضد اشراك المبعدين؟». وبينما كان صوت شارون يتداخل مع صوت شامير والهرج والمرج سيد الموقف، وكانت ايدي اعضاء المركز ترتفع وتهبط بشكل فوضوي، ممّا دفع شامير الى الاعلان عن رفع الجلسة ومغادرة القاعة سوياً مع وزراء معسكره (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٩٠).

لكن مغادرة شامير للقاعة لم تتبعها مغادرة الاكثرية الساحقة التي أعلن شامير انها منحته الثقة، حيث واصل شارون ادارة الجلسة قرابة ١٥ دقيقة، اعلن، بعدها، رفع الجلسة (**هآرتس**، ١٣/٢/١٩٩٠).

وبهذا الشكل، بقي السؤال بشأن الحسم بين المعسكرين المتصارعين معلّقاً. فكلا الجانبين ادّعى بأن مشاريع قراراته حظيت بالاكثرية وأقرّها المركز. لكن العديد من المعلّقين شكّك في الانتصار الذي يدّعيه معسكر شامير في ضوء حقيقة فشل ذلك المعسكر في جرّ الاكثرية التي يزعم انها ايّدته وراء رئيس الحكومة عند مغادرته للقاعة «لم يثبت، بعيداً من أي شك، ان الاكثرية المكثّفة لاعضاء المركز قد أيّدت شامير.

«فالحقيقة هي ان أعضاء المركز لم يغادروا القاعة بجماهيرهم بعد انتهاء حرب مكبّرات الصوت المخزية بين شامير وشارون. فالجوقة التي تهتف باسم شارون قد غطّت على الاصوات التي أيّدت شامير» (دوف غولدشطاين، **معاريف**، ١٥/٢/١٩٩٠).

هاني العبدالله

انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان

أدّى نشر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الاميركية حول حقوق الانسان في مئة وخمسين دولة، بضمنها المناطق المحتلة، إضافة الى تقرير منظمة العفو الدولية، والتقرير السنوي الثاني لمنظمة «الحق» الفلسطينية حول حقوق الانسان وحكم القانون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى تسليط الضوء، مجدداً، وعلى نطاق واسع، على الممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وعلى الرغم من التفاوت الملحوظ في شكل، وأسلوب، معالجة الوضع في المناطق المحتلة، ومستوى النظر الى الممارسات الاسرائيلية في كل من التقارير الثلاثة، فقد اتفقت، جميعها، على إدانة الممارسات الاسرائيلية، واتهمت سلطات الاحتلال بارتكاب أعمال قتل متعمّد، وممارسة اشكال مختلفة من التعذيب داخل السجون والمعتقلات، واعاقة اسعاف المصابين من الجرحى الفلسطينيين خلال الاشتباكات اليومية معها، وممارسة أعمال الهدم، والابعاد، والطرد، وعشرات التهم الاخرى التي تخالف، في مجملها، المادة الرابعة من معاهدة جنيف حول حقوق الانسان. وطالبت التقارير اسرائيل بالانسحاب من على المناطق الفلسطينية المحتلة، ووضع حدّ لممارساتها اللاإنسانية.

فقد أعلنت الادارة الاميركية عن قلقها ازاء وضع حقوق الانسان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل، خصوصاً بعد ازدياد عدد الشهداء من الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ١٩٨٩، قياساً بما كان عليه في العام السابق (١٩٨٨)، اضافة الى احتجاز ٩١٣٨ فلسطينياً في السجون الاسرائيلية حتى الآن. جاء الموقف الاميركي هذا في سياق التقرير السنوي عن حقوق الانسان في مئة وخمسين دولة في العالم، الذي أعدته وزارة الخارجية الاميركية لاطلاع الكونغرس الاميركي عليه، في اطار درسه لبرنامج المساعدات الاقتصادية الاميركية الى الخارج. وأوضح التقرير، في الجانب المتعلّق منه بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، ان عدد الشهداء الفلسطينيين بلغ، خلال العام الماضي (١٩٨٩)، ٤٣٢ شهيداً، مقابل مقتل ١٣ اسرائيلياً، بين عسكري ومدني، اضافة الى احد عشر فلسطينياً سقطوا شهداء نتيجة لاعتداءات مستوطنين يهود عليهم. وذكر التقرير ان ثمّة دلائل تشير الى قتل عدد من النشطاء الفلسطينيين عمداً على يد القوات الاسرائيلية، أو بأيدي فلسطينيين متعاونين معها. وانتقد التقرير اسرائيل لتلكؤها في معاقبة المعتدين على الفلسطينيين، سواء أكانوا من قوى الأمن الاسرائيلية أو من المستوطنين. وأشار الى مواصلة القوات الاسرائيلية، على الاراضي الفلسطينية المحتلة، أعمال الضرب واساءة معاملة المعتقلين الفلسطينيين. وذكر ان حوالى عشرة فلسطينيين استشهدوا نتيجة للضرب (**الحياة**، لندن، ٢٢/٢/١٩٩٠). وتطرّق تقرير وزارة الخارجية الاميركية الى تعذيب اسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين، فأشار الى توفّر معلومات تشير الى استمرار المعاملة السيئة، والقاسية، ضدهم، وأخرى تفيد بوقوع أعمال ضرب. وذكر ان معسكر اعتقال اسرائيلياً جديداً أُضيف الى المعسكرات التسعة القائمة حالياً لاستيعاب حوالى تسعة آلاف معتقل. وأكد التقرير استمرار أعمال الاحتجاز، والاعتصام، والاضراب عن الطعام، في المعتقلات الاسرائيلية، والى حادث تعذيب قام به رجال الأمن الداخلي (شين بيت) أدّى الى استشهاد معتقل من غزة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٨٧، ٤/٣/١٩٩٠). وأكد التقرير، كذلك، ازدياد عمليات الاعتقال الاداري، فبلغت ـ حسب الارقام الاسرائيلية المنشورة في الأول من كانون الثاني (يناير) الماضي ـ ١٢٧١ معتقلاً ادارياً. واتهم اسرائيل بنقل المعتقلين الى خارج الاراضي المحتلة، حيث السجون القائمة في اسرائيل؛ واعتبر ذلك

مخالفاً للمادة ٧٦ من معاهدة جنيف الرابعة (**المصدر نفسه**).

وطبقاً لتقرير وزارة الخارجية الاميركية لم تصدر اسرائيل، خلال العام ١٩٨٩، أية مذكرة ابعاد بحق فلسطينيين، لكنها أبعدت، عملياً، ٢٦ فلسطينياً، بينهم خمسة صحفيين وخمسة نقابيين. وانتقد التقرير الممارسة هذه، وأشار الى ان الولايات المتحدة الاميركية اعتبرتها مخالفة للمادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**).

على صعيد آخر، ذكر التقرير ان العام ١٩٨٩ شهد تأخيراً كبيراً في محاكمة المتهمين الفلسطينيين، نظراً الى عددهم الكبير والنقص القائم في عدد القضاة والمدّعين العامين العسكريين. وبعد ان أشار التقرير الى الصلاحيات شبه المطلقة الممنوحة للسلطات العسكرية الاسرائيلية في خرق حرمة المنازل، والمؤسسات، والمستشفيات، أشار الى ان سلطات الاحتلال أغلقت، ودمّرت، ١٧٠ منزلاً في العام ١٩٨٩، لأسباب أمنية. وهو ما تعتبره الادارة الاميركية عقاباً لاصحاب المنازل مخالفاً لمعاهدة جنيف الرابعة (**المصدر نفسه**).

انعدام القانون

وأورد التقرير السنوي الثاني لمؤسسة «الحق» الفلسطينية، الذي وقع في ستمئة صفحة، تضمّنت تسعة عشر فصلاً، أعلن عن مضمونها في مؤتمر صحافي عقد في الفندق الوطني في القدس، بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٠، تفاصيل عن انواع العنف التي مارسها الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٥٠ (١٢٢٥)، ٤ ـ ١٠/٣/١٩٩٠). وقدّم التقرير مؤشرات الى عمليات قتل متعمّد ارتكبها الجيش الاسرائيلي. واتهم سلطات الاحتلال بممارسة التعذيب، وبانتهاك القانون الدولي بشكل منظّم. وأورد التقرير مثالاً على عمليتي قتل متعمّد، وقعت احداهما في رام الله والاخرى في نابلس، في ظروف وصفها بأنها «ترقى الى مستوى الاغتيال» (**القبس**، الكويت، ٢٦/٢/١٩٩٠). وأكد التقرير استشهاد ٣٧٠ فلسطينياً على أيدي جنود اسرائيليين، خلال العام ١٩٨٩، ذكر ان ٨٤ بالمئة منهم هم من الشبان ممّن تتراوح أعمارهم بين ١١ و٢٥ عاماً. كما أشار الى استشهاد ١٦٠ صبياً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً منذ بدء الانتفاضة أواخر العام ١٩٨٧ («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

وواجه تقرير «الحق» صعوبة في التعاطي مع موضوع القتلى من الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد ذكر التقرير ان الفلسطينيين قتلوا سبعة من مواطنيهم، وهاجموا عدداً آخر. ولم يحاول التقرير «توثيق عمليات تصفية العملاء؛ اذ اعتبرت المؤسسة [الحق] ان مسؤوليتها انحصرت في التحقيق في الأعمال المسؤولة عنها الدول، وليس الاعمال التي قام بها افراد». وبسبب هذا الموقف، تعرّض تقرير «الحق» لانتقادات، ولنقاش حادّ مع الصحافيين، وخصوصاً الاسرائيليين منهم الذين اعتبروا موقف «الحق» هذا تهرّباً من تحمّل مسؤولياتها تجاه حقوق الانسان. وردّت المحامية منى رشماوي على الاتهام هذا بـ «ان أفراد المؤسسة [الحق] لا يستطيعون التحقيق في عمليات قتل العملاء، ومطالبة جهات فلسطينية بأخذ مواقف محدّدة، في حين يستحيل تحديد هذه الجهات» (**المصدر نفسه**).

في فصل خاص تعرّض الى عمليات التعذيب وأوضاع السجون في المناطق المحتلة، ندّدت مؤسسة الحق بالتحقيقات التي أُجريت خلال العام ١٩٨٩، واعتبرتها انتهاكاً واضحاً لمعاهدة جنيف الرابعة، وتقع في عداد جرائم الحرب. وعدّد التقرير أشكال التعذيب التي شملت استخدام الكهرباء، والحرق، والضرب على الارجل، والضغط على الاعضاء التناسلية، ومنع النوم، أو الاكل، ووضع المعتقلين في ظروف قاسية. وأكد التقرير استشهاد ثلاثة فلسطينيين تحت التعذيب، العام ١٩٨٩، واثنين في السجون، العام ١٩٨٨. وأكد التقرير ازدياد عدد السجناء الفلسطينيين في الفترة ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ بنسبة أربعين بالمئة (**المصدر نفسه**).

وتعرّض التقرير الى الاجراءات الادارية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، والى عمليات هدم، وغلق، البيوت، وفرض الضرائب الجديدة على السكان. وأحصى، في هذا المجال، ستة أوامر

عسكرية جديدة تتعلق بالضرائب، وشرح، باسهاب، غلق اسرائيل للمدارس والجامعات في الضفة والقطاع. وذكر قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتحويل ٣٦ مدرسة فلسطينية الى مراكز تحقيق. ولفت التقرير النظر، لأول مرة، الى ما تتعرّض له ممارسة الشعائر الدينية، فكشف عن غلق المساجد، ومصادرة مكبّرات الصوت فيها، ومنع المصلين من الوصول الى أماكن العبادة؛ وكذلك منع المواطنين من دفن موتاهم بصورة لائقة. وتطرّق الى انتهاك اسرائيل حقوق المرأة الفلسطينية؛ وذكر حالات اعتداء جنسي على نساء فلسطينيات، وعدّد عمليات اجهاض وقعت بسبب استنشاق غازات سامّة. وأشار الى استشهاد ٦٧ امرأة فلسطينية منذ بدء الانتفاضة، واجهاض اثنتي عشرة امرأة خلال هجوم واحد بالغازات المسيلة للدموع (**المصدر نفسه**).

قتل لا يبرّره قانون

تقرير منظمة العفو الدولية، الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، أكد ما ذهب اليه التقريران السابقان، حين أبدى الخشية من ان تكون الحكومة الاسرائيلية قد تغاضت عن عمليات اعدام ارتكبتها قواتها بحق فلسطينيين، بهدف السيطرة على الانتفاضة. وشدّد التقرير على ان الأدلة على اتهام كهذا تكمن في استخدام اسرائيل للاسلحة النارية، «التي قد تسمح، فعلاً، بالقتل الذي لا يبرّره قانون؛ [وكذلك] في النمط الذي اتخذته أعمال قتل معيّنة راح ضحيتها فلسطينيون عزّل؛ وفي عدم اجراء السلطات [الاسرائيلية] تحقيقاً وافياً في الانتهاكات». وأضاف التقرير: «ان ما يثير قلقنا هو ان هذه العوامل، مجتمعة، توحي، حسب ما يبدو، بأن الموقف لم يقتصر على التسامح في شأن انتهاكات خطرة، بل تعدّى ذلك الى تشجيع ارتكابها» (**الحياة**، ٣/١/١٩٩٠).

وأورد التقرير مئات حوادث الموت التي نجمت عن استخدام القوات الاسرائيلية وحرس الحدود وغيرهما من القوات المسؤولة عن تطبيق القانون في الاراضي المحتلة، أسلحة نارية ضد الفلسطينيين. وأشار الى ان هذه القوات «حاولت وضع حدّ للاضطرابات باطلاق النار على المتظاهرين، وباستعمال الغاز المسيل للدموع، وضرب الموقوفين بشدة. وكان استخدامها لهذه القوة، في غالب الأحيان، مفرطاً وعشوائياً». وأضاف، ان نطاق تعليمات استخدام الاسلحة النارية ظل يتّسع باستمرار في اثناء الانتفاضة، «إذ تجيز التعليمات استخدام الذخيرة الحيّة لاعتقال المشتبه بهم». وهي تجيز للجنود قتل أشخاص يشتركون في نشاطات لا تشكّل، بالضرورة، خطراً على الارواح، أو لمجرد ان هؤلاء الاشخاص ملثّمون. وعلى الرغم من ان غالبية أعمال القتل وقعت في اطار التظاهرات، الاّ انه، في حالات كثيرة تثير القلق، لم يشترك من قتلوا، على ما يبدو، في أية نشاطات تهدّد الارواح، أو حتى تتّسم بالعنف (**المصدر نفسه**).

بين التحقيق والادعاء

واجهت السلطات الاسرائيلية المعلومات، والاتهامات، التي وردت في تقرير وزارة الخارجية الاميركية، بالاعراب عن ارتياحها نسبياً؛ اذ اعتبرت التقرير معتدلاً. وعلم ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، كان تدخّل للتخفيف من حدّة الانتقادات التي أوردها التقرير («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). غير ان مصادر الجيش الاسرائيلي تحدثت بلهجة استنكارية عن بعض ما أورده التقرير؛ فأنكر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي وقوع عمليات قتل متعمّد؛ وادّعى بأن الجيش ينظر الى التعذيب على انه «غير مقبول بأي حال»؛ وانه لا يملك تفاصيل عن حالات قتل محدّدة، وقال: «نحن ننكر، بشكل قاطع، وجود أية سياسة لقتل الفلسطينيين بشكل متعمّد، أو لاغتيالهم» (**القبس**، ٢٦/٢/١٩٩٠). وتجاهل الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ما ورد في التقارير الاخرى، وعلى الأخص تقرير منظمة العفو الدولية، الذي أكد تسامح اسرائيل حيال عمليات القتل، وتشجيعها لجنودها على قتل الفلسطينيين. وأورد التقرير تفاصيل اثنتي عشرة حالة لفلسطينيين قتلوا عمداً في العام ١٩٨٩ على أيدي القوات الاسرائيلية، منها الحالات الثلاث التالية، نوردها كدلائل لا تقبل الدحض:

عطوة حرزالله؛ طالب جامعي، يبلغ من العمر ٢٦ عاماً. استشهد بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٩ بينما كان عائداً، برفقة أربعة شبان

آخرين، الى قرية دير ابزيع. ويبدو ان مجموعة من الجنود اعترضت الشبان الخمسة، وأطلق أحد افرادها النار من مسافة قريبة، فأصاب حرزالله الذي لفظ أنفاسه في الحال (**الحياة**، ٣/١/١٩٩٠).

سامر عاروري؛ صبي في الحادية عشرة من عمره؛ استشهد في ١٩ آذار (مارس) في سيلة الحارثية، في الضفة الفلسطينية، عندما فتح جندي اسرائيلي النار، من دون انذار، على صبية كانوا يراقبون قافلة عسكرية، في اثناء دخولها القرية. وليس واضحاً ما اذا كان الصبية قذفوا القافلة بالحجارة. وورد ان الجندي الذي أطلق النار أصاب صبياً آخر بجروح، ثمّ فتح النار على بقية أفراد المجموعة، ممّا أسفر عن مقتل نعمان جرادات، البالغ من العمر ١٧ عاماً (**المصدر نفسه**).

ياسر ابو غوش؛ ويبلغ من العمر ١٧ عاماً؛ قتل بالرصاص بتاريخ العاشر من تموز (يوليو)، بعد مطاردة قصيرة في رام الله. وقد فرّ عندما رأى ثلاثة أشخاص يرتدون ملابس مدنية وقد اوقفوا سيارتهم التي لم تكن تحمل أية علامة رسمية، فترجّلوا منها وساروا نحوه. وقد أطلق ثلاثتهم النار في الفضاء، ثمّ تبعوه الى شارع جانبي، حيث قيل ان أحدهم أطلق النار على رأس، وظهر، الشاب، مرات عدة، من مسافة لا تزيد على عشرة أمتار. وحال الرجال الثلاثة دون طبيب، كان يمرّ على مقربة من الحادث، وحاول تقديم اسعافات الى الشاب، الذي نقله الاسرائيليون في سيارة عسكرية (**المصدر نفسه**).

وتعرّضت اجراءات التحقيق الاسرائيلية، في شأن عمليات القتل التي نفّذها الجنود الاسرائيليون ضد فلسطينيين، لانتقادات عدّة، أوردت بعضها التقارير السابقة. وحاول متحدثون بلسان الجيش الاسرائيلي انكار تولّي الجيش الاسرائيلي التحقيق في مثل هذه العمليات؛ وحاول البعض الآخر التقليل من مضاعفات أعمال الجنود الوحشية؛ فذكر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان الجيش لا يقوم بعمليات التحقيق الذي يعتبر من اختصاص قوى الأمن الداخلي (شين بيت). وأشار الى ان التعذيب «غير مقبول على الاطلاق». وقال، ان قيام أي جندي بارتكاب أي اعمال تعذيب من شأنه ان يعرّضه لعقوبات قانونية. وعرضت مصادر الجيش الاسرائيلي أرقاماً بيّنت مثول تسعين جندياً اسرائيلياً أمام محاكم عسكرية، وان ٦٤ حالة من بينها دينت بتهم مختلفة، وبضمنها ما أسماه المدّعون العامون الاسرائيليون «الاستعمال غير المناسب للاسلحة النارية». وأشارت مصادر الجيش الى اطلاق سراح عشرة جنود، من بين المتهمين، لم تدنهم المحاكم، بسبب عدم ثبوت الاتهامات الموجّه اليهم (**القبس**، ٢٦/٢/١٩٩٠).

من جانبها، رفضت مؤسسة «الحق» الفلسطينية التحقيقات الداخلية الاسرائيلية. واعتبرها تقريرها السنوي الثاني غير مستقلة، وغير محايدة. وانتقد عدم فتحها أمام الرأي العام، الامر الذي عكس انطباعاً بتوفّر الرغبة في التغطية على نتائجها («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**). وأكد هذا التقدير المحامي، من مؤسسة «الحق»، جوناثان كتّاب، الذي قال: «ان نظاماً للتغطية [على جرائم القتل] يتمّ على كل مستوى في الجيش الاسرائيلي، باستثناء الحالات التي يضبط فيها الجندي ملطّخ اليدين». وأكد كتّاب توفّر الخبرة لدى الناطقين بلسان الجيش الاسرائيلي في مجال التغطية على أعمال الجنود، وقال انهم «جاهزون، دائماً، وبلغة حاضرة، لاسباغ العدل على أعمال الجنود، من خلال التشديد على انهم عملوا ضمن حدود القانون». ولاحظ كتّاب ان اساتذة اسرائيليين في الجامعة العبرية، مختصون بالشؤون القانونية، أبلغوا اليه ان الضباط الذين يكلّفون بالتحرّي في امور تتعلّق بأعمال الجنود يقدّمون النصائح الى الجنود حول ما ينبغي قوله، ويمكّنونهم من تجنّب أوامر التوقيف (داود كتّاب، «تغطية»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٧، ١٩/١/١٩٩٠، ص ١٠).

وصادق عضو الكنيست الاسرائيلي، من حركة حقوق المواطن (راتس)، يوسي ساريد، على ان حالات قليلة من بين أعمال الجيش تمّ اثباتها. ولاحظ ساريد ان الضابط، يهودا بن ـ مئير، الذي أمر بتكسير العظام في احدى قرى منطقة نابلس، لم يتعرّض للاستجواب، ولم يقدّم الى المحكمة، الاّ في أعقاب مقالة نشرها ساريد نفسه في صحيفة «هآرتس»، بتاريخ ٤/٥/١٩٨٩. وقال ساريد: «هناك خطأ ما في النظام، وفي ميكانيكية التحقيق». وأضاف: «نحن ضد التحقيقات التي يتولّاها الجيش». ودعا الى توفير جهة مستقلة لتقوم

بالتحقيق مع الجنود في الاعمال غير القانونية التي يقومون بها في المناطق المحتلة. وأكدت مصادر صحفية ان التحقيقات الجديّة في مقتل فلسطينيين على أيدي اسرائيليين، وكذلك محاكمة جنود، أو ضباط، اسرائيليين، لا تتمّ الّا اذا توفّرت أدلة واثباتات غير قابلة للدحض. ولم تجر مقاضاة جندي، أو ضابط، اسرائيلي استناداً الى تحريات الجيش الداخلية. وأضافت انه في أكثر من سبعمئة حالة قَتَل خلالها جنود اسرائيليون مواطنين فلسطينيين، خلال الانتفاضة، لم يحاكم الّا عدد قليل لا يتعدّى أصابع اليدين. وقدّم هؤلاء الى المحاكم بسبب وجود أدلّة دامغة تؤكدها الافلام المصورة، أو لوجود شهود عيان ممّن لا تستطيع اسرائيل التنكّر لشهاداتهم، كموظفي الامم المتحدة والصليب الاحمر والصحافيين الاسرائيليين والاجانب. ومثال ذلك الفيلم الذي قدّمه الى المشاهدين الاميركيين الصحافي دين رينولد، من الأي.بي.سي. وفيه يظهر كيف اصيب فادي زباقيلي (٢٢ عاماً) اصابات مميتة بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٩، بعدما أطلق جندي اسرائيلي النار عليه من الخلف (**المصدر نفسه**).

أخيراً، وفي أعقاب الضجة التي أثارتها التقارير الثلاثة، وبجهود الدبلوماسية الفلسطينية لاستغلال المنابر الدولية وتثبيت ادانة انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني، دعت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، في دورتها السادسة والاربعين، التي عقدت في جنيف، ما بين ٢٩ كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) ١٩٩٠، الى اتخاذ اجراءات عاجلة لحماية المدنيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة من القمع الاسرائيلي. وقال رئيس اللجنة، ابسا ديالو، في رسالة بعث بها الى الامين العام للامم المتحدة: «انه يتعيّن على المنظمة الدولية والمنظمات الانسانية التابعة لها العمل السريع لاتخاذ اجراءات عاجلة لحماية الأبرياء الفلسطينيين في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة من البطش والتنكيل الممارس من قبل سلطات الاحتلال [الاسرائيلي]». وأضاف، ان لجنته تؤكد ان سلطات الاحتلال صعّدت ممارساتها القمعية ضد المواطنين العزّل، خصوصاً ضد النساء والاطفال والشيوخ، في الآونة الاخيرة، ممّا يحتّم العمل السريع لايقاف هذا التصعيد. وأشارت رسالة ديالو الى ضرورة ان يسارع مجلس الامن الى تحمّل مسؤولياته، خصوصاً في ضوء مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بايقاف سياسة القتل والتدمير والابعاد التي تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١/١٩٩٠ الى ١٥/٢/١٩٩٠

١٩٩٠/١/١٦

• ذكرت وكالة الانباء العراقية ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وصل، أمس، بغداد، في زيارة تستغرق بضعة أيام، قادماً من ليبيا، حيث أجرى محادثات مع الرئيس معمر القذافي. وكان الرئيس عرفات زار مصر، والتقى رئيسها، حسني مبارك، ومسؤولين مصريين آخرين. من جهة أخرى، ذكرت مصادر، في موسكو، ان الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تلقّى رسالة من الرئيس عرفات، أعرب فيها عن شكره وامتنانه للقيادة السوفياتية على قرارها رفع التمثيل الفلسطيني لدى الاتحاد السوفياتي الى مستوى سفارة. وقوّم عرفات القرار السوفياتي بأنه «خطوة سياسية هامّة جاءت لتؤكد التضامن الثابت للاتحاد السوفياتي مع الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي، واقامة دولته المستقلة» (**الحياة**، لندن، ١٧/١/١٩٩٠).

• أُصيب أكثر من سبعين فلسطينياً بجروح في اشتباكات عنيفة وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت مصادر صحفية ان السلطات الاسرائيلية نسفت، الليلة الماضية، ثلاثة منازل، وأغلقت منزلاً رابعاً، في قرية بني سهيلة، في قطاع غزة، بدعوى عضوية اصحابها في القوات الضاربة الفلسطينية، وقيامهم بهجمات ضد الدوريات العسكرية الاسرائيلية. كما أجبرت السلطات جبر ابو حجير (٩٠ عاماً)، المقيم قرب وادي غزة، على هدم منزله بنفسه، بدعوى عدم الترخيص؛ وهدمت سوراً استنادياً في حي الرمال، في غزة، واغلقت ثمانية محال تجارية في شارع عمر المختار، واقتلعت أشجار زيتون في قرية نوبا، قضاء الخليل؛ وابقت حظر التجول مفروضاً، لليوم الثامن على التوالي، على قرية عابود، قضاء رام الله (**الرأي**، عمّان، ١٧/١/١٩٩٠).

• صرّح مسؤول اردني بأن هناك عناصر مسلّحة يتمّ تدريبها داخل الاردن، وخارجه، للقيام بعمليات فدائية عبر خط وقف اطلاق النار بين الاردن واسرائيل، من اجل «خلق جو من التوتّر يهدف الى الضغط على [الاردن] باتجاه سياسات مرفوضة». واتهم المسؤول الاردني جهات عربية متطرفة بتسهيل مثل هذه العمليات. وقال ان التصعيد الاخير في الهجمات على اهداف اسرائيلية، من على اراض اردنية، «تزامن مع تزايد التصريحات الاسرائيلية التي تقول ان الاردن هو دولة فلسطينية، وتدعو الى تهجير الفلسطينيين من الاراضي المحتلة الى الاردن» (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠).

• ردّت وزارة الخارجية الاميركية، بشدة، على تصريحات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التي دعا فيها الى توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي على أي مكان ممّا اسماه «أرض ـ اسرائيل»، بما في ذلك المناطق المحتلة. وقالت المتحدثة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر: «اننا لا نقدّم موارد، أو اموالاً، من حكومة الولايات المتحدة الاميركية لتوطين مهاجرين جدد في المناطق [المحتلة]» (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٩٠).

• ردّت السفارة الاسرائيلية في واشنطن، بشدة، على اقتراحات تخفيض المعونة الخارجية الاميركية الى اسرائيل، ووصفتها بأنها «رسالة سلبية للسلام». والجدير ذكره ان السيناتور روبرت دول، زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، كان بادر بطرح فكرة تخفيض المعونات الى اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/١٧

• انضم الى قافلة الشهداء المواطنان، يوسف حاكم جمال شوشة (٢٠ عاماً)، من حوسان، وفارق الحياة متأثراً بجروح أُصيب بها ليلة أمس؛

ومحمد علي جبور، من بيت غسان، ووجد مقتولاً في احد المخابز الاسرائيلية في القدس الغربية. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة أكثر من مئة فلسطيني بجروح، في وقت ساد الاضراب الشامل في جميع المرافق العامّة، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحّدة. كما واصلت القوات الاسرائيلية حملات القمع، والدهم، والاعتقال العشوائي الذي اسفر عن احتجاز ستين مواطناً (**الرأي**، ١٨/١/١٩٩٠).

• أفادت مصادر سياسية، رفيعة المستوى، في القدس، بأن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، حثّ نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، خلال مكالمة هاتفية بينهما، على التنازل عن طلبه بشأن الحصول على ستة ايضاحات حول مبادرته للسلام، ممّا يمكّن من عقد اجتماع وزراء خارجيات مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، في واشنطن، في شباط (فبراير) المقبل (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٩٠).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في محاضرة ألقاها في النادي الاقتصادي ـ التجاري، في القدس، ان الولايات المتحدة الاميركية لن تتراجع عن التزاماتها تجاه اسرائيل، لتمكينها من الدفاع عن نفسها، نوعاً وكمّاً. وأضاف: «اتمنى ألّا تضيع الصداقة عميقة الجذور القائمة فيما بيننا، والمبنيّة على اساسيين، هما الدفاع والسلام» (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في حضور مراسلين عسكريين، ان لاسرائيل والولايات المتحدة الاميركية مصلحة مشتركة في بناء اسرائيل قوية. وتمنّى شومرون ألّا تقدم الولايات المتحدة الاميركية على تقليص المعونة الامنية، والاقتصادية، التي تمنحها لاسرائيل (**معاريف**، ١٨/١/١٩٩٠).

• أكد وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، لنظيره الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال اجتماعه به، ان بلاده لن تخفض المعونة العسكرية الاميركية لاسرائيل. من جهة أخرى، اجتمع رابين بالمسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية، وشرح لهم تأثير تقليص ميزانية الدفاع الاميركية على الصناعة العسكرية في اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١/١٩٩٠).

• اعترف مسؤول اميركي بأن ثمّة «معركة» متوقّعة بين البيت الابيض والكونغرس في شأن اقتراح زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، السناتور روبرت دول، القاضي بخفض المساعدات الاميركية الى منطقة الشرق الاوسط، وخاصة الى خمس دول، من بينها اسرائيل، تتلقّى اكثر من نصف اجمالي المساعدات الخارجية الاميركية (**الواشنطن بوست**، ١٨/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/١٨

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، فلاديمير سوتشينكو، الذي نقل اليه رسالة هامّة من القيادة السوفياتية. وبحث الرئيس عرفات مع السفير سوتشينكو، خلال اللقاء، في الاوضاع الراهنة في الشرق الاوسط، والخطوات التي من شأنها دفع عملية السلام في المنطقة الى أمام؛ وكذلك الوضع على الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ والعلاقات الثنائية الفلسطينية ـ السوفياتية، وسبل تعزيزها (**وفا**، ١٨/١/١٩٩٠). الى ذلك، استقبل الرئيس عرفات سفير جمهورية مصر العربية لدى تونس، علي ماهر، وبحث معه في الاوضاع الراهنة في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• عمّت التظاهرات الطلابية الصاخبة مختلف مناطق قطاع غزة خصوصاً، والاراضي الفلسطينية المحتلة عموماً. وأسفرت الصدامات التي وقعت بين المتظاهرين وقوات الاحتلال عن اصابة أكثر من ٢٥ مواطناً بجروح في قطاع غزة وحده، غالبيتهم من الطلاب. وأغلقت سلطات الاحتلال خمس مدارس في غزة ومخيم النصيرات. أمّا في الضفة الفلسطينية، فقد تواصل حظر التجول مفروضاً على قرية حوسان، ولا تزال قوات الاحتلال ترابط عند مداخل القرية، فيما فرضت حظر تجول مماثلاً على قرية بدّو، قضاء رام الله، في أعقاب القاء زجاجات حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية، ليلة امس. كما اعتقلت السلطات الاسرائيلية ٣٧ مواطناً من قرية الجيب، في منطقة رام الله ذاتها (**الاتحاد**، حيفا، ١٩/١/١٩٩٠).

• اطلق فدائيون فلسطينيون عدداً من صواريخ الكاتيوشا باتجاه منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان. ووقع تبادل اطلاق نار بينهم وبين جنود اسرائيليين (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٩٠).

• سلّم السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، احتجاجاً رسمياً الى الخارجية الاسرائيلية

ندّد فيه بقرار الحكومة الاسرائيلية تأييد أمر الحاكم العسكري بتجميد جميع اموال أهالي بيت ساحور لدى مصرف القاهرة ـ عمّان في الضفة الفلسطينية. واستنكرت الخارجية المصرية التصرّف الاسرائيلي، وطالبت بالافراج عن الاموال، وتسليم أهالي بيت ساحور ما صودر من ممتلكاتهم، واعتبرت التصرّف ذاك «انتهاكاً للاعراف، والمواثيق، الدولية» (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٠).

• حذّر ملك الاردن، حسين، من ان اسرائيل قد ترغم الفلسطينيين على مغادرة الاراضي المحتلة للافساح في المكان لموجة من اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. وقال حسين، في حديث الى صحيفة «جوردان تايمز» الاردنية، ان اسرائيل تعكف، بالفعل، على تنفيذ خطة لجعل الاردن وطناً للفلسطينيين، بدلاً من فلسطين. ووصف تصريحات رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، حول توطين المهاجرين الجدد في المناطق الفلسطينية المحتلة بأنها خطرة (**السفير**، بيروت، ١٩/١/١٩٩٠).

• اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال زيارته للبرتغال، مع الرئيس البرتغالي، ماريو سواريش، ورئيس وزرائه، كاواكو سيلفا، ورئيس البرلمان البرتغالي، فيكتور كراسبو، وزعيم المعارضة البرتغالية، جورج سامبابو. وقد تركّزت المحادثات مع سواريش حول مشاكل الشرق الاوسط. وعلم من مصادر برتغالية ان سواريش وجّه انتقادات الى اسرائيل، بسبب اصرارها على عدم اشراك م.ت.ف. في مفاوضات السلام، ورفضها التفاوض معها (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٩٠).

• في معرض تبريره لاقتراح السيناتور الاميركي روبرت دول، القاضي بخفض المساعدات الاميركية الى الشرق الاوسط، قال مسؤول اميركي في وزارة الخارجية: «ان الاقتراح ليس موجّهاً الى دولة محدّدة، او وسيلة ضغط عليها، وانما هو وسيلة لتوفير المرونة اللازمة للرئيس جورج بوش في اتخاذ الاجراءات، والقرارات، اللازمة، وليتمكن من ممارسة سلطاته الدستورية» (**نيويورك تايمز**، ١٩/١/١٩٩٠).

١٩/١/١٩٩٠

• اعترضت مجموعة من القوات الضاربة الفلسطينية باصاً تابعاً لشركة «ايغد» الاسرائيلية عند مدخل قرية جتّ، في منطقة المثلث، وطعنت سائقه الذي اصيب بجروح، واضرمت النار بالباص. وجرح مستوطن اسرائيلي آخر في باقة الشرقية، اثر هجوم بالحجارة شنّه فلسطينيون على سيارته، في اثناء توجّهه الى مستوطنة حرميش المجاورة لقرية قفّين، شمال طولكرم. على صعيد آخر، أُصيب أكثر من تسعين فلسطينياً بجروح، خلال اشتباكات متفرقة وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في انحاء عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الرأي**، ٢٠/١/١٩٩٠).

• في اطار سعيها الى ايجاد صيغ للخروج من «مأزق» التمثيل الفلسطيني في الحوار المزمع عقده بين الفلسطينيين والاسرائيليين في العاصمة المصرية، القاهرة، اقترحت الادارة الاميركية خطة تتجنّب فيها «لائحة الاسماء» وتركّز على «المعايير» التي تحدّد هوية المفاوضين المقبولين لدى كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (**الواشنطن بوست**، ٢٠ ـ ٢١/١/١٩٩٠).

٢٠/١/١٩٩٠

• تواصلت المواجهات والاشتباكات، أمس واليوم، في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين الفلسطينيين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة، وبين جنود الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين الذين استخدموا الاعيرة النارية بأنواعها، والغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين (**الرأي**، ٢١/١/١٩٩٠). كما اعتقلت قوات الامن الاسرائيلية أكثر من مئتي شخص من المطلوبين، في عملية دهم واسعة النطاق قامت بها في منطقة جبل الخليل. وكانت قوات كثيرة العدد من الجيش الاسرائيلي انتشرت في المنطقة، وفرضت حظر التجول عليها وعلى القرى المجاورة، التي نفّذت خلايا فدائية، انطلاقاً منها، عمليات ضد سيارات اسرائيلية وضد متعاونين مع سلطات الاحتلال (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٩٠).

• اغارت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي، أواخر هذا الاسبوع، مرتين، على اهداف تابعة للفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان. وادّعى الناطق باسم الجيش الاسرائيلي بأنه تمّ تدمير الاهداف المقصودة (**عل همشمار**، ٢١/١/١٩٩٠).

• قدّمت مصر الى الولايات المتحدة الاميركية «ورقة عمل» لدفع جهود السلام في المنطقة الى أمام، تتكوّن من سبع نقاط، وذلك خلال المباحثات

التي اجراها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في واشنطن. وتضمّنت ورقة العمل المصرية ان م.ت.ف. لها دورها في تشكيل الوفد الفلسطيني الى المباحثات مع الوفد الاسرائيلي في القاهرة؛ وان يضمّ الوفد عناصر فلسطينية من الداخل، والخارج، يشارك فيه فلسطينيون من القدس الشرقية؛ وان تتناول المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية موضوع الانتخابات في الارض المحتلة والاتفاق على تدابير اتمامها؛ كما تتناول مواضيع أخرى يطرحها كل جانب؛ ويمكن للفلسطينيين مناقشة «النقاط العشر» المصرية خلال المفاوضات (**الاهرام**، القاهرة، ٢١/١/١٩٩٠).

• أعلن وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، انه لا يستطيع مشاركة شمعون بيرس تفاؤله، في ما يتعلق بقرب التوصل الى «انجاز» كبير في الجهود الراهنة لاحياء عملية المفاوضات، وقيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. وقال، انه لا يستطيع استعمال العبارات عينها، التي استعملها بيرس في القاهرة. وأشار الى تصريحاته السابقة، التي ذكر فيها «ان تحقيق التقدّم» في العملية «الصعبة جداً» يجب ان يقاس «بخطوات صغيرة»، مؤكداً ان الادارة مستمرة في بذل جهودها، وانه يعتزم المضيّ في هذه الجهود، «ما دمت اشعر بأن ثمّة املاً في دفع العملية الى أمام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠ ـ ٢١/١/١٩٩٠).

٢١/١/١٩٩٠

• قرّرت سلطنة عُمان فتح سفارة لفلسطين في مسقط. وأعلن القرار عن وجود الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في عُمان، حيث أجرى محادثات سياسية مع السلطان قابوس بن سعيد. واعتبر بيان للخارجية العمانية قرار فتح السفارة «دعماً للنضال الفلسطيني، ولسياسة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات». من جهة أخرى، وصف مصدر فلسطيني في الوفد المرافق للرئيس عرفات، المحادثات العمانية ـ الفلسطينية بأنها «عميقة وايجابية». وذكر انها تناولت آخر التطورات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الاوسط. وقال: «ان موقف الدعم والتأييد الذي عبّر عنه السلطان قابوس يدل على ثبات الدعم العماني، حكومة وشعباً، لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة» (**الحياة**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية اجراءاتها القمعية ضد المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأُصيب عشرات المواطنين بجروح، واعتقل آخرون، خلال مواجهات عنيفة دارت بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، أحرق المواطنون، خلالها، عدداً من السيارات الاسرائيلية، واصابوا جنوداً اسرائيليين بجروح (**الرأي**، ٢٢/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، احتجزت قوات الاحتلال جثة الطالب الجامعي، عادل فايز قدوحة (٢٤ عاماً)، من بلدة شويكة، والتي تمّ اكتشافها في قرية اكتابا، بعد اسبوع من اختفائه، ولم تعرف تفاصيل استشهاد قدوحة (**الاتحاد**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• لقي ضابط الاتصال الاسرائيلي، اسحق رحيموف، وهو برتبة عقيد ويتولّى الاتصالات بين الجيش الاسرائيلي و«جيش لبنان الجنوبي»، مصرعه برصاص فدائيين (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور الوزراء الاسرائيليين، ان احد اسباب تأييد الادارة الاميركية والكونغرس لتخفيض المعونة المالية الى اسرائيل هو الوضع المؤسف لمسيرة السلام (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، اوضح رابين ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تواصل تمويل تطوير الصاروخ «حيتس» في اطار الصناعة الجوية الاسرائيلية؛ كما ستزوّد اسرائيل بنظم سلاح جديدة، تحظى باهتمام كبير داخل الجيش الاسرائيلي منذ فترة (**عل همشمار**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• قال عضو الكنيست، عوزي برعام، لدى عودته الى اسرائيل من الاجتماع نصف السنوي لوفد الكنيست الاسرائيلي الى اللجنة الاسرائيلية التابعة للبرلمان الاوروبي في ستراسبورغ، ان جواً صعباً يسود في البرلمان الاوروبي، ومن غير الممكن، الآن، معرفة ما اذا كانت الامور سوف تصل الى حدّ فرض عقوبات فعلية على اسرائيل، او حتى تجميد العلاقات معها (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• وصل القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، الى تشيكوسلوفاكيا، حيث استقبله رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي، الذي بادر بالقول: «ان زيارتك هي بداية عهد جديد في العلاقات بين الشعبين». وأعرب رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي عن أمله في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين

الجانبين، التشيكوسلوفاكي والاسرائيلي، في المستقبل القريب (**عل همشمار**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• قال وزير الطاقة والانشاءات الاسرائيلية، موشي شاحال، انه يعتزم ان يقترح على رئيس الحكومة الاسرائيلية تشكيل طاقم وزاري مصغر لدرس احتمالات التوصّل الى تسوية سلمية مع سوريا. وأضاف انه ينبغي درس المعلومات التي تصل من سوريا، بشأن استعداد الرئيس حافظ الاسد لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، بحرص (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١/١٩٩٠).

٢٢/١/١٩٩٠

• حضر رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، افتتاح أعمال قمّة اتحاد المغرب العربي الى جانب ملك المغرب، الحسن الثاني، ورؤساء كل من تونس والجزائر وليبيا وممثل موريتانيا، وذلك بناء لدعوة رسمية تلقاها عرفات من رئاسة القمّة المغاربية (**وفا**، ٢٢/١/١٩٩٠).

• صدم مستوطن بسيارته شاباً فلسطينياً من قطاع غزة، فاستشهد على الفور. ولم تعرف هوية الشاب الذي لم يكن يحمل بطاقة شخصية. من جهة أخرى، شهدت طولكرم اضراباً تجارياً شاملاً حداداً على روح الشهيد عادل قدوحة. من جانبها، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على برقين وعنبتا، وواصلت فرضه على بدّو والزاوية، في وقت تواصلت اعمال الاحتجاج في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فتصدت لها القوات الاسرائيلية، وقامت بغلق مدرسة في قلقيلية، وأخرى في الخليل، واستمر غلق مدرستي الجلزون الثانويتين (**الاتحاد**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• استشهد، في عملية عسكرية مشتركة وطويلة قامت بها قوات من «جيش جنوب لبنان» وقوات من الجيش الاسرائيلي، ثلاثة فدائيين كانوا تخفوا في منزل عند مدخل قرية يارون في جنوب لبنان، بعد ان اطلقوا النيران على العقيد اسحق رحيموف، وأردوه قتيلاً (**عل همشمار**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• رحّب سفير دولة فلسطين لدى الاردن بموافقة الحكومة الاردنية على طلب م.ت.ف. تسهيل تصدير المنتوجات الزراعية الفلسطينية من الاراضي المحتلة عبر الاردن، بشرط ان تصدر عن دولة فلسطين شهادة منشأ. وقال السفير الفلسطيني ان هذا القرار جاء تعبيراً عن العلاقات المتينة التي تربط بين الدولتين، الاردن وفلسطين، وأكد ان القرار سيعكس نتائج ايجابية على الشعب الفلسطيني (**الرأي**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• صرّح وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بأن مصر والولايات المتحدة الاميركية تعملان على تحريك العملية السلمية التي تسير ببطء. وقال ان هناك امكانية للسلام، وهذه الامكانية هي سبب بقاء حزب العمل في الحكومة الائتلافية الحالية في اسرائيل (**الاهرام**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• قام عشرات الاشخاص من الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨، من رؤساء مجالس محلية ورؤساء تعليم وجمعيات محلية، بالتظاهر أمام الكنيست، احتجاجاً على الجدل الذي دار بشأن تعديل «امر حظر الارهاب» والذي بموجبه يكون بمقدور السلطات وقف نشاط أي جمعية خيرية في القطاع العربي، ومصادرة ممتلكاتها، لمجرد الاشتباه بحصولها على اموال من «منظمات معادية»، حتى ولو لم يكن رؤساؤها على علم بذلك (**هآرتس**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال زيارة قام بها الى مدريد، بنظيره الاسباني، وتمّ الاتفاق فيما بينهما على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة، في اطار اتفاقية للتعاون الاقتصادي سوف يتمّ توقيعها قريباً (**دافار**، ٢٣/١/١٩٩٠).

• رفع العلم الاسرائيلي في العاصمة الاثيوبية، اديس ابابا، وذلك لأول مرة منذ ستة عشر عاماً. وقد رفع العلم الاسرائيلي في احتفال أُقيم بمناسبة افتتاح السفارة الاسرائيلية في العاصمة الاثيوبية (**هآرتس**، ٢٣/١/١٩٩٠).

٢٣/١/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس الليبي، معمر القذافي. وقد اطلع الرئيس عرفات الرئيس القذافي على آخر تطورات القضية الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني؛ وبحث الطرفان في عدد من القضايا العربية، والدولية، التي تهمّ الامة العربية (**وفا**، ٢٣/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، استقبل الرئيس عرفات وزيري خارجيتي المغرب والجزائر والسفير السعودي في تونس

ممثلاً لوزير خارجية بلاده، بوصفهم اعضاء اللجنة الثلاثية الخاصة بحل الازمة اللبنانية؛ وأُجري اللقاء في حضور الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، الاخضر الابراهيمي، وتمّ خلاله بحث في المستجدات والتطورات على الساحة اللبنانية (**المصدر نفسه**).

• انضمّ الى قافلة شهداء الانتفاضة ثلاثة مواطنين، هم: موسى عزت سعد، ٢٢ عاماً، من حارة الحبلة في الحي القديم في نابلس، الذي اصيب برصاص ضابط مخابرات اسرائيلي اطلق عليه النار لدى اقتحام مجموعة من الجنود وضباط المخابرات الاسرائيلية منزل الشهيد؛ والطفل، محمد عيسى قبها (ستة أعوام)، وأُصيب برصاصة في رأسه خلال مواجهات مع قوات الاحتلال وقعت في قرية الطورة، قرب جنين؛ والمواطنة آيسة محمد صافي (٦٤ عاماً)، من مخيم دير عمّار، وقد فارقت الحياة نتيجة الاختناق بالغاز، خلال عملية اقتحام قام بها جنود اسرائيليون للمخيم (**الرأي**، ٢٤/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، نفّذ السجناء السياسيون في سجن «تلموند» اضراباً عن الطعام، تضامناً مع السجناء في معتقل أنصار، واحتجاجاً على الاوضاع القاسية التي يعانون منها (**الاتحاد**، ٢٤/١/١٩٩٠).

• أصدرت كتل راتس ومبام وشينوي الاسرائيلية بياناً رفضت فيه نداء زعماء فلسطينيين الى الاتحاد السوفياتي لايقاف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وجاء، في البيان: «ان الهجرة الضخمة الى اسرائيل من شأنها تعزيز الثقة في النفس؛ وان اسرائيل، الواثقة من نفسها، سوف تكون قادرة على تحمّل مخاطر الانسحاب من على المناطق المحتلة». وأضاف البيان، انه «ليس من حق الفلسطينيين ان يتدخلوا في مسائل داخلية لدولة اسرائيل، بما في ذلك موضوع الهجرة» (**هآرتس**، ٢٤/١/١٩٩٠).

• في ختام زيارة رسمية قام بها وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لمدريد، تمّ التوصل، لأول مرة في تاريخ العلاقات الاسرائيلية ـ الاسبانية، الى تسوية تقضي باقامة علاقات رسمية بين اجهزة الامن في اسبانيا واسرائيل (**هآرتس**، ٢٤/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٢٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، على متن الباخرة مراكش، مع ملك المغرب، الحسن الثاني، حيث بحث الطرفان في الاوضاع الراهنة في المنطقة العربية، والانتفاضة الفلسطينية (**وفا**، ٢٤/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، تسلّم الرئيس عرفات، في تونس، أول بطاقة هوية باسم دولة فلسطين حملت الرقم واحد. وقام بتسليمها لعرفات عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، ابو العلاء. يذكر ان البطاقات وزّعت لاحقاً في مناطق التوزّع الفلسطيني في العالم، وتعتبر وسيلة لاحصاء الفلسطينيين، ولاظهار انتمائهم الى وطنهم (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أدّت الى اصابة عدد من المواطنين بجروح واعتقال عدد آخر، في حين تمكّن شبان فلسطينيون من مهاجمة عدد من السيارات الاسرائيلية، والدوريات العسكرية الراجلة، وسيارات المستوطنين، والحاق اضرار مادية بها (**الرأي**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• نفى مصدر أردني مسؤول، نفياً قاطعاً، انباء اسرائيلية عن اطلاق نار وقع خلال الليل من على الاراضي الاردنية في اتجاه المناطق المحتلة. وكانت مصادر اسرائيلية ذكرت ان عيارات نارية اطلقت من على الاراضي الاردنية على دورية اسرائيلية قرب عين هازيفا، جنوب البحر الميت. وأضافت ان الدورية ردّت على اطلاق النار، من دون ان تعثر على أي أثر لتسلّل في القطاع (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• أثارت عملية اعتقال فيصل الحسيني، ثمّ الافراج عنه، عاصفة في الكنيست الاسرائيلي، الذي ناقش سلسلة من اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة (**عل همشمار**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• قال عضو الكنيست نائب وزير المالية الاسرائيلية، يوسي بايلين، في الكنيست: «نريد ان تعطي م.ت.ف. الضوء الاخضر للفلسطينيين في المناطق [المحتلة]. واذا لم يحدث ذلك، فلن تكون هناك انتخابات، ولن تستطيع مبادرة الحكومة الاسرائيلية السلمية السير الى أمام» (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• ربطت الادارة الاميركية بين موقف اسرائيل من عملية السلام ومنحها مساعدة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي. وأوضحت الادارة الاميركية ان توطين المهاجرين اليهود في المناطق المحتلة سوف يدفعها الى عدم تقديم معونة مالية لاستيعاب الهجرة اليهودية (**معاريف**، ٢٥/١/١٩٩٠).

• لمّحت أوساط سياسية مقرّبة من وزارة الخارجية الاميركية الى ان ثمّة اهتمامات طارئة، ومستجدة، لدى الادارة الاميركية في اوروبا الشرقية، مثلاً، باتت تأخذ نصيباً يعتدّ به، بالقياس مع اهتمامها في ايجاد حل للنزاع في الشرق الاوسط (**نيويورك تايمز**، ٢٥/١/١٩٩٠).

٢٥/١/١٩٩٠

• أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان قادة م.ت.ف. «يتعرّضون لضغوط متزايدة من الكوادر [في المنظمة] ومن الجماهير ليستخدموا السلاح دفاعاً عن ابنائنا وجرحانا ضحايا الجرائم اليومية للقوات المسلّحة الاسرائيلية والمجموعات المتعصبة». وقال الرئيس عرفات، في مقابلة نشرتها صحيفة «البايس» في مدريد، ان «الأوامر تقضي، حتى الآن، بعدم استخدام السلاح في الانتفاضة». ووجّه عرفات نداء الى المجموعة الدولية، وخصوصاً الى الاوروبيين، «لكي يضطلعوا بمسؤولياتهم الاخلاقية، والسياسية، والتاريخية، ويقوموا، سريعاً، بعمل ما، قبل وقوع المأساة» (**الحياة**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• ساد في الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب شامل، احتجاجاً على هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، حيث تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلية على توطينهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. من جهة أخرى، جرح أكثر من ستين فلسطينياً في مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي عمدت الى التحرّش بطلاب المدارس، وحاصرت مدارسهم (**الرأي**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• قال قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، اللواء ماتان فيلناي، خلال اجتماعه مع تلاميذ في اشدود، ان مهمة الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة هي خفض مستوى العنف الى أقل حدّ ممكن. «ومن يرغب في انهاء هذا الصراع بضربة قاضية عليه ان ينسى ذلك. فهذا صراع قائم، ويقوم على طول النَفَس والصبر» (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لرئيس مجلس النواب في فنزويلا: «ان م.ت.ف. هي العقبة الكأداء على طريق محادثات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين». وأضاف: «ان هذه المنظمة غير مستعدة للسلام مع اسرائيل، وانما تريد القضاء عليها» (**عل همشمار**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• أغارت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على قاعدة تابعة لجماعة «فيح ـ المجلس الثوري» في جنوب لبنان، تقع على مسافة ستة كيلومترات شرق مدينة صيدا. وجاءت الغارة رداً على اعلان هذه الجماعة مسؤوليتها عن مقتل العقيد الاسرائيلي اسحق رحيموف (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• اطلقت رصاصة واحدة من داخل الحدود الاردنية باتجاه دورية تابعة للجيش الاسرائيلي، كانت تسير بين موشاف يردينا وموشاف بيت يوسف، ولم يسفر ذلك عن وقوع اصابات، أو أية اضرار مادية (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٩٠).

• رفض القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، دعوة الى زيارة المانيا الديمقراطية، معلّلاً ذلك بعدم اعتراف حكومتها بمسؤوليتها عن الكارثة النازية، وعدم اعرابها عن استعدادها لدفع تعويضات للضحايا (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٩٠).

٢٦/١/١٩٩٠

• بدأت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً لها، أمس، ترأسه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وخصصت للبحث في التطورات الاخيرة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وذكر مصدر فلسطيني مطلع ان اللجنة التنفيذية ناقشت التطورات الاخيرة على صعيد القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق منها بالتحركات الجارية الى اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، والخطوات التمهيدية لهذا الحوار، واجتماع وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل. وأشار المصدر الى ان اللجنة سوف تبحث في موضوع هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل (**الحياة**، ٢٧/١/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وكانت حصيلتها جرح ٨٥ مواطناً، فيما قامت قوات الاحتلال بعمليات قمعية، وحملات دهم، وحصار، وحظر تجول، ضد عدد من المناطق، فأغلقت منطقتي رام الله والبيره، ودهمت عدداً من القرى والمخيمات، وأحرق مستوطنون، ليلة أمس، مسجداً في قرية بورين (**الرأي**، ٢٧/١/١٩٩٠).

• أوضح مسؤول اميركي أنه ما من جديد ايجابي تحقق على صعيد الاجتماع الثلاثي بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر، وان مسائل الخلاف بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، باقية، و«نأمل في الّا يؤدي استمرارها الى وقوع ما حذّر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في وقت سابق، منه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٧ ـ ٢٨/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٢٧

• استشهد فلسطينيان في قرية ابو ديس، قرب القدس، خلال مواجهة دامية وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد استشهد عبدالله نبيل بدر حلبية (١٦ عاماً)، اثر اطلاق النار عليه واصابته اصابة قاتلة، فيما أُصيب عمّه محمد داوود بدر حلبية (٤٥ عاماً) بثلاث رصاصات في صدره بينما كان يحاول اسعاف ابن اخيه. من جهة أخرى، نظّمت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مسيرات حاشدة رفع خلالها علم فلسطين ولافتات تحيّي شهداء الانتفاضة وتندّد بالاحتلال. وتمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية، وسيارات المستوطنين، والحاق اضرار مادية بها، بالاضافة الى اصابة جنديين اسرائيليين بجروح (**الرأي**، ٢٨/١/١٩٩٠).

• أعلن مصدر عسكري اسرائيلي ان عنصراً في مجموعة مسلّحة تابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أُسر في جنوب لبنان من قبل اعضاء في ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي». وأضاف المصدر ان المسلّح وقع في الاسر قرب مرجعيون، وهو احد افراد مجموعة مسلّحة اشتبكت مع دورية اسرائيلية أمس. يذكر ان الجبهة الديمقراطية أعلنت، من بيروت، ان احد افرادها اعتبر مفقوداً (**الرأي**، ٢٨/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية، رفيعة المستوى، ان المنظمات الفدائية كافة، سواء أكانت من منظمات الرفض الفلسطينية أو المنظمات الشيعية واللبنانية الاخرى، زادت، في الآونة الاخيرة، من محاولاتها العمل ضد الجيش الاسرائيلي والمستوطنات اليهودية في الشمال، وكذلك ضد جيش جنوب لبنان، انطلاقاً من داخل الحدود اللبنانية (**معاريف**، ٢٨/١/١٩٩٠). الى ذلك، أُصيب ضابط اسرائيلي وجنديان في ثلاثة حوادث مختلفة اصطدمت فيها دبابتان وسيارة عسكرية بالغام في منطقة بنت جبيل على الحدود الشمالية. وفي حادث آخر، وقع في القطاع الاوسط من منطقة «حزام الامن»، في جنوب لبنان، اطلقت مجموعة من الفدائيين النار باتجاه قوة تابعة للجيش الاسرائيلي (**دافار**، ٢٨/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٢٨

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، حيث تشاور الطرفان وتبادلا الرأي حول جملة من القضايا، منها التطورات السياسية على صعيد القضية الفلسطينية، والوضع داخل المناطق المحتلة (**وفا**، ٢٨/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، اوضح الرئيس عرفات، في ندوة اقامتها، في القاهرة، اللجنة الوطنية المصرية، بمناسبة مرور عامين على الانتفاضة، ان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي ما زال يراوح في مكانه. وأشار الى ان اسرائيل لا تزال تطبع خرائط وتسك عملات عليها شعار اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات، وتضمّ اراضي مصرية، على الرغم من توقيعها اتفاقية السلام (**الاهرام**، ٢٩/١/١٩٩٠).

• أُصيب أكثر من مئة وخمسين فلسطينياً بجروح في اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت انباء ان سلطات الاحتلال شنّت، الليلة الماضية وفجر اليوم، حملة اعتقالات واسعة طاولت عشرات المواطنين، وتركزت، بشكل خاص، على نابلس وعنبتا وصوريف وغزة ومخيمات جباليا والنصيرات والبريج ودير البلح والمغازي، في وقت ساد الاضراب التجاري في مدينة نابلس، حداداً على الشهداء (**الرأي**، ٢٩/١/١٩٩٠).

• اتهمت اسرائيل امرأة يوغسلافية، تدعى فيكتوريا ديفيد، بالتجسّس لحساب م.ت.ف. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان محكمة اسرائيلية في حيفا قالت ان فيكتوريا متهمة بتصوير منشآت عسكرية في المدينة، وفي اماكن استراتيجية أخرى. وحسب لائحة اتهام وجّهت الى فيكتوريا، فانها عملت لحساب «فتح» وجُنّدت في يوغوسلافيا، قبل ارسالها الى اسرائيل (**السفير**، ٢٩/١/١٩٩٠).

• أعرب مسؤولون كبار في وزارة الخارجية الاسرائيلية عن استبعادهم موافقة اسرائيل على اقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية، وذلك بعد المحادثات الاستيضاحية التي دارت، مؤخراً، بين

مسؤولين على مستوى متوسط من الجانبين (**هآرتس**، ٢٩/١/١٩٩٠).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، انه لا يميل الى فرض ضرائب لتمويل استيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد. وأضاف ان من شأن ذلك تقليص القدرة على المنافسة الاقتصادية، وزيادة نسبة التضخم؛ لذلك، ينبغي ان نسعى الى تأمين قروض خارجية، كمصدر لتمويل الاستيعاب (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٠).

• أشارت مصادر سياسية مطلعة، في واشنطن، الى ان الادارة الاميركية مارست ضغوطاً على اسرائيل، بقصد دفعها الى الموافقة على القبول «بصيغة وسط» في ما يخص اللقاء الثلاثي، فيما اعتبر مسؤولون اسرائيليون ان «الضغوط» الاميركية هي «مجرّد تكتيك معروف في المفاوضات، لا يستهدف أكثر من دفعها الى الموافقة على اللقاء الثلاثي، من دون شروط مسبقة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٩/١/١٩٩٠).

٢٩/١/١٩٩٠

• هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية ستة منازل في قرية السمّوع وبلدة يطّا، بحجة «البناء غير المرخّص»؛ واغلقت ثلاث مدارس في جنين وطوباس؛ واقتلعت ٧١ شجرة زيتون مثمرة في باقة الشرقية؛ كما اقتلع مجهولون نحو ثلاثمئة شتلة زيتون في اراضٍ تابعة لقرية عناتا التي تقع بمحاذاة مستوطنة «علمون» والتي يحاول مستوطنوها شراء الاراضي المذكورة، لضمّها الى مستوطنتهم (**الاتحاد**، ٣٠/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، تواصلت الصدامات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة سبعين فلسطينياً بجروح وتحطيم عدد من السيارات الاسرائيلية (**الرأي**، ٣٠/١/١٩٩٠).

• حذّر الاتحاد السوفياتي اسرائيل، رسمياً، من النتائج الخطرة التي قد تترتب على توطين مهاجرين يهود من الاتحاد السوفياتي في المناطق المحتلة. وأعلن نائب وزير الخارجية السوفياتية، يولي فورنتسوف، ان الاتحاد السوفياتي يعارض، بشدة، وبشكل قاطع، سياسة اسرائيل التي تهدف الى طرد الفلسطينيين من على أراضيهم، من اجل توطين مهاجرين من الاتحاد السوفياتي محلهم (**دافار**، ٣٠/١/١٩٩٠). وفي اسرائيل، أعرب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، عن أسفه للتحذير السوفياتي، وقال ان اسرائيل تواجه معركة صعبة جداً على هذا الصعيد، «لكنها دولة حرة، ويستطيع كل من يصل اليها من المهاجرين الاقامة حيث يشاء» (**معاريف**، ٣٠/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، قال رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ان اقلّ من نصف في المئة من اجمالي المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، الذين وصلوا اسرائيل منذ بدء موجة الهجرة الاخيرة، قد توجّهوا الى الاستيطان في المناطق المحتلة، وان تصريحات شامير القائلة اننا بحاجة الى اسرائيل الكبرى من اجل استيعاب هجرة ضخمة هي كلام فارغ، موجّه الى الاستهلاك المحلي على مستوى الليكود، وقد اضرّت كثيراً بالهجرة اليهودية (**معاريف**، ٣٠/١/١٩٩٠).

• قام كبير طياري التجريب في سلاح الجو الاسرائيلي، لأول مرة، بقيادة طائرة الميغ ـ ٢٣، التي هرب بها قائدها من سوريا الى اسرائيل في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وقد انتهت الطلعة التجريبية بنجاح، ودون وقوع اعطال (**هآرتس**، ٣٠/١/١٩٩٠).

• بلغت ميزانية الدفاع الاسرائيلية للعام ١٩٩٠ حوالى ١٢,٤ مليار شيكل، مقابل حوالى ١١ مليار شيكل للعام ١٩٨٩ (**هآرتس**، ٣٠/١/١٩٩٠).

٣٠/١/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات، والصدامات، في المناطق الفلسطينية المحتلة، وشنّت القوات الضاربة الفلسطينية سلسلة هجمات بالحجارة والزجاجات الحارقة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة جنديين اسرائيليين ومستوطن بجروح، وتمّ تدمير، واحراق، سيارات عسكرية عدة. وقامت قوات الاحتلال باطلاق النار وقنابل الغاز، واعتدت بالضرب على مواطنين فلسطينيين، ممّا أسفر عن اصابة عدد منهم بجروح؛ كما دهمت عدداً من المنازل واعتقلت عدداً من المواطنين (**الرأي**، ٣١/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، شهدت نابلس مسيرة نسائية دعت الى الوقوف في وجه المحاولات الاسرائيلية لاحداث تغييرات ديمغرافية في المناطق المحتلة. ونددّت المتظاهرات بتوطين اليهود السوفيات في المناطق المحتلة، وطالبت الرأي العام بالتدخل والضغط على اسرائيل، لثنيها عن ذلك (**الاتحاد**، ٣١/١/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اجتماعه مع رئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دينتيس: «ان الضغط الشديد، الذي يمارسه العرب على الاتحاد السوفياتي بشأن الهجرة، هو عاصفة مصطنعة سوف تنتهي». وأضاف: «ان العرب يخشون من موجات الهجرة اليهودية خشيتهم من الموت، ولذلك يحاولون ايقافها» (**عل همشمار**، ٣١/١/١٩٩٠).

• علم ان مستوطنة جديدة باسم «دوغيت» سوف تقام في قطاع غزة المحتل حتى مطلع آذار (مارس). وكان ممثلو وزارة الدفاع الاسرائيلية والوكالة اليهودية ومنسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة وكبار ممثلي الجيش الاسرائيلي ورؤساء المستوطنين وعناصر أمنية قاموا، خلال الاسبوع الماضي، بجولة على المنطقة المخصصة لاقامة المستوطنة (**هآرتس**، ٣١/١/١٩٩٠).

٣١/١/١٩٩٠

• عقدت القيادة الفلسطينية، برئاسة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اجتماعاً في تونس، خصص للبحث في اوضاع الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة. وأكد المجتمعون تصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة انتفاضته، وتصعيدها، وأهمية مواصلة النضال، وفق ما حدّدته مبادرة السلام الفلسطينية لتحقيق سلام عادل، أساسه ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، واقامة دولة فلسطين على الارض الفلسطينية (**وفا**، ٣١/١/١٩٩٠).

• نفّذ المواطنون الفلسطينيون على الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراباً شاملاً، تلبية لدعوة من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، في بيانها الحادي والخمسين، الى الاضراب الشامل تعبيراً عن التفاف الجماهير الفلسطينية حول م.ت.ف. وتأكيد حقها في تشكيل، واعلان، الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام المحتملة. من جهة أخرى، دارت اشتباكات متعددة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير مكان من المناطق المحتلة، وأسفرت عن اصابة ٧٥ مواطناً بجروح، في حين أُصيب جندي اسرائيلي ومستوطن بجروح في غزة وفي بني نعيم، قرب الخليل؛ كما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج ٣٢ سيارة اسرائيلية، منها ثلاث عشرة سيارة عسكرية (**الرأي**، ١/٢/١٩٩٠).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في مقابلة مع صحيفة «دافار» الاسرائيلية، ان المعراخ لن يبقى في الحكومة، اذا رفض الليكود طلباً اميركياً رسمياً لعقد اجتماع في القاهرة، على أساس النقاط الخمس التي عرضها بيرس خلال محادثاته في القاهرة (**دافار**، ١/٢/١٩٩٠).

١/٢/١٩٩٠

• انضمّ الى قافلة الشهداء الطفل طارق بسام نديم عبدالهادي (سبعة أعوام) متأثراً بجراحه، بعد ان صدمته سيارة جيب عسكرية اسرائيلية في منطقة جسر خرّوبة، على طريق الناصرة ـ جنين، فيما تواصلت الاشتباكات والمواجهات في مختلف مناطق الضفة والقطاع بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة أكثر من مئة مواطن بجروح مختلفة. كما واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم، والاقتحام، وغلق المنازل، وحظر التجول، والاعتقال، وقامت بغلق مدارس منطقة بيت لحم وعدد آخر من مدارس الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منها سبع مدارس في خان يونس (**الرأي**، ٢/٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، ألقى احد المواطنين، في غزة، ثلاث شحنات ناسفة باتجاه موقع للجيش الاسرائيلي في ساحة وسط غزة، أسفرت عن اصابة جندي بجروح، كما اصيب المواطن نتيجة انفجار شحنة ناسفة بين يديه (**هآرتس**، ٢/٢/١٩٩٠).

• أشارت مصادر صحفية، في العاصمة الاميركية، الى ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، قريب من بدء مفاوضات مع وزيري خارجيتي مصر واسرائيل «قد تمهّد السبيل لمحادثات مباشرة بين اسرائيل ووفد فلسطيني» (**نيويورك تايمز**، ٢/٢/١٩٩٠).

• وصف وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الانباء عن امكان عقد الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، بأنها مجرّد «اشاعات». لكنه أضاف، انه سيستمر في بذل جهوده من اجل عقد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، مشيراً الى محادثات اجراها، مؤخراً، في واشنطن مع الطرفين، المصري والاسرائيلي، الّا انه رفض ان يعطي توضيحاً لنتائج جهوده، وما اذا كانت اقتربت من تحقيق أي التقدّم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢/٢/١٩٩٠).

• استقبل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق

رابين، ورئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ومدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، اللواء (احتياط) دافيد عفري، مجتمعين، وزير دفاع الكاميرون، ميشيل مبوتو، في أول زيارة رسمية قام بها الى اسرائيل (**هآرتس**، ٢/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢

• شهدت مدن، وقرى، ومخيمات، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات، وصدامات، عنيفة، استخدمت قوات الاحتلال، خلالها، الرصاص والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة ٧٥ مواطناً بجروح، واعتقال ثلاثين آخرين، فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة سيارات عسكرية اسرائيلية واصابة ثلاثة جنود بجروح، والحاق اضرار مادية بالسيارات؛ كما تمكّنت من القاء عبوة ناسفة على مركز للشرطة الاسرائيلية في غزة (**الرأي**، ٣/٢/١٩٩٠).

• أكد ملك المغرب، الحسن الثاني، ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل لا تقل أهمية عن نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقال: «انني اعلنها مطالباً بحقوق الانسان؛ ولا أقصد حقوق الانسان العربي في الارض المحتلة وحسب، ولكن، أيضاً، حقوق الانسان اليهودي السوفياتي، حيث يتمّ نقله كما تنقل الحيوانات، دون هوية، ودون حق في اختيار وجوده». كما أكد الحسن الثاني ان الهجرة الجماعية تُعدّ سياسة استيطان جديدة، وتكريساً لاحتلال الاراضي العربية (**الاهرام**، ٣/٢/١٩٩٠).

• دافعت الحكومة الاميركية عن تخصيص أكثر من ثلث ميزانية المساعدات الخارجية الاميركية لاسرائيل ومصر خلال العام المالي ١٩٩١، في مواجهة اتهامات بأن هذا التخصيص يتمّ على حساب الدول المستحقة الاخرى، ومن بينها دول اوروبا الشرقية. وأعلن نائب وزير الخارجية الاميركية، لورنس ايغلبرغر، ان الثلاثة مليارات دولار التي تحصل عليها اسرائيل، ومبلغ ٢,٢٦ مليار دولار الذي تحصل عليه مصر، سوف تبقى ثابتة دون تغيير، بسبب الظروف الحسّاسة التي تمرّ بها منطقة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٣/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٣

• شنّت قوات عسكرية اسرائيلية كبيرة حملة دهم على رام الله والبيرة وقلنديا والمناطق المحيطة بها، في محاولة يائسة للبحث عن نشطاء الانتفاضة؛ وأعلن الجيش الاسرائيلي فرض حظر التجوّل على هذه المناطق. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قوات الاحتلال تمكّنت، خلال حملتها، من اعتقال عشرات الفلسطينيين، في الوقت الذي اعتقلت مئة مواطن آخرين في مناطق أخرى في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأصابت ستين مواطناً بجروح في اشتباكات عدة وقعت في المنطقتين (**الرأي**، ٤/٢/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان فدائيين استشهدا في اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، دون ان تقع اصابات بين افراد القوة الاسرائيلية. وقد أعلن متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤولية الجبهة عن العملية الفدائية (**هآرتس**، ٤/٢/١٩٩٠).

• كلّف نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، سفير مصر لدى تونس مندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، علي ماهر، بالمشاركة في الاجتماع الذي دعت اليه منظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وموقف الدول العربية، وتحرّكها من اجل مواجهتها (**الاهرام**، ٤/٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، اجرت القاهرة اتصالات مكثّفة مع الادارة الاميركية، من اجل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام، والتمهيد لعقد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي يسبق اجتماع وزراء خارجيات مصر والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل. وعُلم ان مصر، بعد مشاورات مكثّفة مع الجانب الفلسطيني، تقدّمت بمقترحات، تضمّنت وجهة النظر المصرية ـ الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٤/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٤

• اعتصم عشرات المواطنين من ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية في مقرّ الصليب الاحمر الدولي في بيت لحم، تضامناً مع المعتقلين، واحتجاجاً على ظروف الاعتقال والمعاملة السيئة التي يلقاها المعتقلون، والتي اضطرتهم الى اعلان الاضراب عن الطعام في فترات زمنية مختلفة. من جهة أخرى، اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مدرسة جديدة في الضفة الفلسطينية بتهمة قيام طالباتها برشق الجنود الاسرائيليين والمستوطنين بالحجارة. كما اغلقت

السلطات وسط مدينة نابلس، اثر القاء زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية، واعتدى جنود اسرائيليون بالضرب المبرح على عدد من المواطنين، فأُدخل بعضهم المستشفيات لتلقّي العلاج اللازم (**الاتحاد**، ٥/٢/١٩٩٠).

• تعرّض باص يقلّ مجموعة من السياح الاسرائيليين لحادث مسلّح بينما كان على طريقه من مدينة رفح الى القاهرة. وذكر ان مسلّحين مجهولين هاجموا الباص قرب مدينة الاسماعيلية، في الخامسة والنصف من بعد ظهر اليوم، وأكدت الاذاعة الاسرائيلية وقوع اصابات (**الاهرام**، ٥/٢/١٩٩٠). ودعا وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، في أعقاب الحادث، الى وجوب مكافحة ما وصفه بـ «الارهاب في أي مكان، داخل، وخارج اسرائيل، وكذلك ما يحدث، منذ عامين، داخل اسرائيل»، في اشارة صريحة الى الانتفاضة الفلسطينية (**هآرتس**، ٥/٢/١٩٩٠).

• أكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، خلال جولته الخليجية، «التعهّد الاميركي تجاه عملية السلام في المنطقة كما وضع اطارها وزير الخارجية، جيمس بيكر، في اقتراحه ذي النقاط الخمس»؛ وأعرب عن «تفاؤله الحذر» بأن عملية السلام ستتحرك الى امام. وقال: «انني واقعي بما فيه الكفاية لأقول انه بسبب تعقّد المشكلة، فان تحرك عملية السلام سيتوقف على الدراسة المتأنيّة التي تقوم بها الاطراف المعنيّة»، مشيراً الى ان العملية تحتاج الى وقت (**الواشنطن بوست**، ٥/٢/١٩٩٠).

٥/٢/١٩٩٠

• شهدت مدن، وقرى، ومخيمات، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات الحيّة، والمطاطية، وقنابل الغاز ضد المتظاهرين الفلسطينيين، ممّا أدّى الى اصابة أكثر من ثمانين بجروح. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من سيارات العدو، فألحقت بها خسائر مادية. من جهة أخرى، فرضت السلطات الاسرائيلية حظر التجول على بلدة شويكة، فيما لا يزال الحظر مفروضاً على عنبتا منذ مساء أمس، في أعقاب مهاجمة سيارات لمستوطنين يهود، واصابة احدهم. واستمر حظر التجول مفروضاً، أيضاً، على بيت عنان وقبية، في منطقة القدس، لليوم الثالث على التوالي، فيما أُخضعت القرى المجاورة في المنطقة ذاتها لحصار عسكري (**الرأي**، ٦/٢/١٩٩٠).

• أعلنت وزارة الخارجية الاسرائيلية، رسمياً، عن ان عدد القتلى الاسرائيليين في عملية الباص قرب الاسماعيلية وصل تسعة، بينما بلغ عدد الجرحى ١٧، اضافة الى جريح سويدي الجنسية. من جهة أخرى، دانت كل من مصر وم.ت.ف. الحادث. وقال مسؤولون مصريون، واسرائيليون، ان الحادث وجّه ضربة قوية الى جهود السلام المبذولة حالياً (**الرأي**، ٦/٢/١٩٩٠). وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، استنكرت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية، في بيان الى الرأي العام، الهجوم على الباص الاسرائيلي، وسقوط مدنيين جرائه (**الاتحاد**، ٦/٢/١٩٩٠). وفي السياق عينه، أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الرئيس المصري، حسني مبارك، اجرى معه اتصالاً هاتفياً ليعرب له عن «مشاعر الصدمة حيال الاعتداء على الباص الاسرائيلي قرب الاسماعيلية». وحمّل شامير مصر «مسؤولية حماية وتأمين [انتقال] الاسرائيليين الذين يقومون بزيارات لمصر» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٢/١٩٩٠).

• اعلن الدبلوماسي الالماني الديمقراطي، رينر نيومن، المكلّف باجراء اتصالات أولية مع اسرائيل، ان حكومة المانيا الديمقراطية مستعدة لتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل «من دون شروط مسبقة». واعترف نيومن بأن من بين المواضيع المطروحة للنقاش بين بلاده واسرائيل ما أسماه بـ «الواجبات الانسانية نحو الناجين من المحرقة النازية» (**السفير**، بيروت، ٦/٢/١٩٩٠).

• اكدت مصادر وزارة العمل الاسرائيلية استمرار معدّل البطالة في اسرائيل في الانخفاض، حيث وصلت ٨,٩ بالمئة، في حين بلغت ٩,١ بالمئة خلال الربع الثالث من العام ١٩٨٩، و٩,٤ خلال الربع الثاني من العام عينه (**هآرتس**، ٦/٢/١٩٩٠).

٦/٢/١٩٩٠

• ذكر مصدر فلسطيني ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، التقى، بعد الظهر، في تونس، وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، الذي شارك في اجتماع اللجنة العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية. وذكر المصدر ان اللقاء تناول تطوّر العلاقات

الثنائية، وتطوّرات القضية الفلسطينية؛ وأضاف ان عرفات والشرع «تطرّقا الى مسائل ذات اهتمام مشترك»، من دون ان يذكر أية تفاصيل في هذا الخصوص (**القبس**، ٧/٢/١٩٩٠).

• استشهد المواطن مصطفى علي كلاّب (٤٠ عاماً) فور اصابته بعيار ناري في الصدر، أطلقه جندي اسرائيلي في اثناء تظاهرات اجتاحت البلدة القديمة من نابلس، احتجاجاً على القمع الاسرائيلي المتواصل للمواطنين. من جهة أخرى، طبّقت قوات الاحتلال الاسرائيلية اجراءات جديدة ضد المواطنين، قضت بغلق غرف في منزلي مواطنيْن اتّهما بجرح اسرائيليين. وذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان الاجراء الجديد سوف يستخدم ضد قاذفي الحجارة، الذين يتسبّبون باضرار بالغة (**الرأي**، ٧/٢/١٩٩٠).

• رفضت الولايات المتحدة الاميركية طلباً تقدّمت به وزارة الخارجية الاسرائيلية، ونقله سفير الولايات المتحدة الاميركية لدى اسرائيل، يقضي بايقاف الحوار بين الادارة الاميركية وم.ت.ف. وكانت الخارجية الاسرائيلية قدّمت وثيقة ادّعت فيها بأن م.ت.ف. لم تف بالتعهدات التي قطعتها للولايات المتحدة الاميركية لاجرء مفاوضات معها (**هآرتس**، ٧/٢/١٩٩٠).

• صادقت ادارة مركز الاستثمارات في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية على تنفيذ اثني عشر مشروعاً لانشاء، وتوسيع، مصانع في شتّى ارجاء اسرائيل، باستثمار مقداره ٣٢,٥ مليون دولار. وأعلن مدير المركز، موشي تيري، عن ان هذه المشاريع سوف توفّر، بعد استكمالها، ٢٩٠ فرصة عمل جديدة، وسوف تزيد صادرات اسرائيل بحوالى ٢٦ مليون دولار (**دافار**، ٧/٢/١٩٩٠).

• أعلن وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، عن ان ٦١٧٠ مهاجراً يهودياً وصلوا اسرائيل خلال كانون الثاني (يناير) من العام الحالي، من بينهم ٤٨١٥ وصلوا من الاتحاد السوفياتي (**دافار**، ٧/٢/١٩٩٠).

• استبعد مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية عقد الاجتماع الثلاثي في جنيف، وقال ان التطورات الاخيرة، بعد حادث الباص الاسرائيلي في مصر، وتأجيل اجتماع مركز الليكود، جعلت من المستحيل تأمين عقد الاجتماع الثلاثي الذي كان من الفترض ان يمهّد للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**نيويورك تايمز**، ٧/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٧

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة تضامن من رئيس جمعية اقتصاديي العالم الثالث رئيس لجنة حركات التحرر في العالم الثالث، يعقوب سليمان، عبّرت عن تضامن الجمعية مع الشعب الفلسطيني، واستنكرت هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين (**وفا**، ٧/٢/١٩٩٠).

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت الرصاص والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدى الى اصابة عشرات المواطنين بجروح، في حين استشهد مواطن في قرية عجّول، قضاء رام الله، بعد ان صدم باص اسرائيلي سيارته في منطقة القدس. كما أقدمت قوات الاحتلال على هدم منزلين في قرية صوريف، في حين اصيب ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح. وذكرت مصادر فلسطينية ان فلسطينياً من رفح، يدعى ايمن خليل زّقوت، أُصيب برصاصة قاتلة خلال صدامات مع قوات الاحتلال وقعت في مخيم رفح، ممّا أدّى الى استشهاده (**الرأي**، ٨/٢/١٩٩٠).

• أصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية تعليمات الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن، تحثّها على العمل لتعبئة الكونغرس الاميركي، ووسائل الاعلام، واليهود، في الولايات المتحدة الاميركية، من اجل الضغط على الادارة الاميركية لايقاف الحوار الدائر بينها وبين م.ت.ف. (**هآرتس**، ٨/٢/١٩٩٠).

• حكم على الرائد (احتياط) الاسرائيلي تسفي نير ايل، بالسجن لمدة ٢٥ يوماً، لرفضه تأدية الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. ويعتبر نير ايل ذا ارفع رتبة عسكرية يحكم عليه بالسجن لسبب كهذا. وبهذا ارتفع عدد رافضي الخدمة في المناطق المحتلة، منذ اندلاع الانتفاضة، الى مئة جندي وضابط. وكان الرائد نير ايل اعتبر، في حضور زملائه قبيل المحاكمة، أساليب قمع الانتفاضة الفلسطينية في عداد الجرائم (**يديعوت احرونوت**، ٨/٢/١٩٩٠).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، ان وزارة الاستيعاب الاسرائيلية تدرس امكان نقل المهاجرين اليهود الجدد الى اسرائيل بواسطة السفن لتسهيل وصول المهاجرين ضمن الهجرة

الضخمة المتوقّعة هذا العام. واضاف ان استخدام «الخيار البحري» سوف يؤدي الى تخفيض تكلفة نقل المهاجرين، ويتيح امكانية اتمام معاملات تسجيلهم وهم على متن السفن (**دافار**، ٨/٢/١٩٩٠).

• قال محافظ بنك اسرائيل، ميخائيل برونو، في حضور لجنة المالية التابعة للكنيست، ان ميزانية الدولة للعام ١٩٩٠ غير قادرة على استيعاب موجة الهجرة الحالية؛ كما انها لا تتضمّن مساهمة لاستئناف النمو الاقتصادي، حيث لن تخفض معدّلات التضخّم (**هآرتس**، ٨/٢/١٩٩٠).

• تلقّى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسالة تعزية من رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، اعربت فيها عن صدمتها ازاء الهجوم على الباص السياحي الاسرائيلي في مصر. وخاطبت تاتشر شامير، في رسالتها، بالقول: «انني مقتنعة بأنك ستبذل كل جهد ممكن لكي لا تنجح مؤامرة اولئك الذين يستخدمون الارهاب لنسف مساعي السلام في منطقة الشرق الاوسط» (**معاريف**، ٨/٢/١٩٩٠).

٨/٢/١٩٩٠

• استشهد المواطن سليمان مرضي المدني (٢٠ عاماً)، من قرية بني سهيلة، متأثراً بجروح أُصيب بها مساء أمس؛ كما أُصيب ٨٦ مواطناً بجروح مختلفة في صدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ واعتقلت قوات الاحتلال ٣٤ مواطناً خلال عمليات دهم قامت بها. من جهة أخرى، لا يزال مخيم طولكرم يخضع لحظر التجول، ولتواجد عسكري مكثّف للجنود الاسرائيليين، لليوم الثالث على التوالي؛ وفرضت قوات العدو حظر التجول على كفر جمّال، قرب طولكرم، بعد ان اقتحمتها وأقامت حواجز عسكرية عند مداخلها (**الرأي**، ٩/٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، أدخل الجيش الاسرائيلي الى حيّز الاستخدام في المناطق المحتلة مدفعاً لاطلاق الحجارة، أشبه بنموذج مصغّر للمدفع التقليدي. ويطلق المدفع الجديد حجارة الى مسافة سبعين متراً، بحركة دائرية، ويزن ثلاثين كيلوغراماً فقط (**معاريف**، ٩/٢/١٩٩٠).

• عرض وزراء «الاشتراطات» (اريئيل شارون، دافيد ليفي، اسحق مودعاي)، لأول مرة، القيود الخمسة التي يريدون عرضها على مركز الليكود للمصادقة عليها، وهي: القضاء على «الارهاب»؛ ورفض أي اتجاه لمنح م.ت.ف. وضعاً في الوفد الفلسطيني المزمع تشكيله للحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني؛ والعمل على تعزيز مدن الاعمار؛ والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي لسكان الاحياء الفقيرة؛ وعدم التسليم بضائقة اعضاء الموشافيم (**هآرتس**، ٩/٢/١٩٩٠).

• وصفت مصادر أمنية اسرائيلية، رفيعة المستوى، العلاقات العسكرية بين العراق والاردن بأنها مصدر قلق حقيقي لاسرائيل، ودعت الى عدم تجاهل التطوّرات التي تحدث وراء الحدود الشرقية (**هآرتس**، ٩/٢/١٩٩٠).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في اجتماع رؤساء اندية «روتاري» الذي عقد في حولون: «ان الجيش الاسرائيلي ليس معدّاً للصمود في حرب طويلة الامد؛ ولذلك، فانه يستند، في قوته، على التفوّق التكنولوجي الذي ينطوي على مفاجأة العدو، وعلى نوعية القوة البشرية». وأضاف شومرون ان العرب، وبسبب ادراكهم لذلك يخططون لحرب طويلة فادحة الخسائر (**معاريف**، ٩/٢/١٩٩٠).

• أفادت مصادر مطلعة اسرائيلية بأن القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، يخطط لانتاج سيارة اسرائيلية الصنع، بمساعدة مئات المهندسين والفنيين الذين جاءوا من الاتحاد السوفياتي. وطلب بيرس، من مصمّم دبابة «مركافاه» الاسرائيلية، اللواء (احتياط) يسرائيل طال، دراسة امكان تحقيق هذه الفكرة (**هآرتس**، ٩/٢/١٩٩٠).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، الحكومة السوفياتية الى مساعدة اليهود السوفيات على الانتقال الى اسرائيل بواسطة خط طيران مباشر، وتمنّى عليها تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العبرية. وأضاف بوش، في خطاب له في مدينة سان فرانسيسكو الاميركية، ان على الاتحاد السوفياتي ان يقوم ببعض الامور التي يمكنها «ان تسهّل دوره كعامل مساعد للسلام في الشرق الاوسط» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٢/١٩٩٠).

٩/٢/١٩٩٠

• استشهد، في قباطية، اثر اصابته بأربع رصاصات في بطنه، المواطن عبدالقادر احمد كامل (٢٠ عاماً)، فيما كانت المناطق المحتلة تشهد

اضراباً عامّاً بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السابع والعشرين. وشمل الاضراب مرافق الحياة كافة، فأُغلقت المحال التجارية، وتوقفت حركة النقل العام، ولزم العمّال الفلسطينيون منازلهم. وأدّت استفزازات قوات الاحتلال الاسرائيلية للمواطنين الى وقوع اشتباكات عدة في مناطق متفرقة، اصيب بنتيجتها سبعون مواطناً، في حين حطّم شبان من القوات الضاربة الفلسطينية اربع عشر سيارة اسرائيلية، وجرحوا جندياً في بلدة يَعْبَد. من جهة أخرى، هدمت سلطات الاحتلال منزلاً للمعتقل الفلسطيني وائل محمد ابو حيّة (١٨ عاماً)، من بني سهيلة، وأغلقت ثلاثة منازل في الخليل، لثلاثة معتقلين آخرين (**الرأي**، ١٠/٢/١٩٩٠).

• أكدت مصادر دبلوماسية مصرية، رفيعة المستوى، استعداد مصر لحضور الاجتماع الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، في الوقت والمكان اللذين يتمّ الاتفاق بشأنهما عبر الطرق الدبلوماسية ومن طريق الاتصالات والمشاورات الجارية في هذا الخصوص (**الاهرام**، ١٠/٢/١٩٩٠).

• طالبت مصر وخمس عشرة دولة غربية الحكومة الاسرائيلية بالتراجع عن خططها الخاصة بتوطين اليهود السوفيات المهاجرين اليها في الاراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار ذلك اجراء غير شرعي ويخالف القوانين الدولية. واكدت الدول الغربية، في مشروع قرار قدّمته الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، ووقّعت عليه مصر والمغرب، ان برنامج التوطين يمثّل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف لحقوق الانسان، وللمواثيق الدولية التي تفرض مسؤوليات محددة على قوة الاحتلال، وتحظر اجراء تغييرات في التركيبة السكانية للاراضي المحتلة (**الاهرام**، ١١/٢/١٩٩٠).

١٠/٢/١٩٩٠

• استشهد المواطن الفلسطيني ابو علي سليمان (٤٠ عاماً)، من قطاع غزة، متأثراً بجروح أصيب بها خلال مصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت الليلة الماضية، واسفرت، في حينها، عن اصابة خمسة فلسطينيين وجندي اسرائيلي بجروح. من جهة اخرى، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على قباطية، اثر مصادمات وقعت فيها فأسفرت عن استشهاد احد مواطنيها، فيما شهدت مناطق اخرى، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اشتباكات ومصادمات متفرقة مع قوات الاحتلال، اسفرت عن اصابة تسعين فلسطينياً بجروح (**الرأي**، ١١/٢/١٩٩٠).

• اعرب رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دنيتس، عن امله في ان لا تربط الولايات المتحدة الاميركية بين المساعدات التي تقدمها الى الاسرائيل لاستيعاب مهاجرين جدد، والتقدم في عملية السلام. وقال: «ان مطلباً كهذا يمسّ سيادة اسرائيل» (**هآرتس**، ١١/٢/١٩٩٠).

• كشف نائب وزير الخارجية الاسرائيلية عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو، عن ان اسرائيل تجري، حالياً، اتصالات لتهجير عدد من الطوائف اليهودية التي تعيش في ضائقة، في بلدان مجاورة لاسرائيل؛ وكشف، كذلك، عن تطورات سوف تؤدي الى نتائج ايجابية على المدى البعيد، ولم يقدم اية تفاصيل حول ذلك (**معاريف**، ١١/٢/١٩٩٠).

• ارجأت دول السوق الاوروبية المشتركة عقد اجتماع للتعاون العلمي مع اسرائيل، وزيارة كان مقرراً ان يقوم بها أحد ساسة السوق الاوروبية المشتركة لاسرائيل، وذلك احتجاجاً على سياسة اسرائيل ازاء المشكلة الفلسطينية (**هآرتس**، ١١/٢/١٩٩٠).

• وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ونظيره التشيكوسلوفاكي، في براغ، على اتفاقية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين اسرائيل وتشيكوسلوفاكيا، وذلك بعد ثلاثة وعشرين عاماً من قطع العلاقات فيما بينهما، في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (**هآرتس**، ١١/٢/١٩٩٠).

١١/٢/١٩٩٠

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برسالة تهنئة وتضامن الى الزعيم الافريقي، نيلسون مانديلا، اثر اطلاق سراحه من سجون نظام بريتوريا العنصري. وجاء في برقية الرئيس الفلسطيني: «ان اطلاق سراحكم من سجون نظام التمييز العنصري يعدّ انتصاراً كبيراً لشعبكم ولحزبكم وللمناضلين، ولجميع شعوب القارة الافريقية الصديقة؛ كما يعدّ انتصاراً لجميع محبي الحرية والعدالة والسلام في العالم، ولكل القوى والشعوب المناضلة من اجل انتزاع حريتها

واستقلالها الوطني» (**وفا**، ١١/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، التقى الرئيس عرفات، في بغداد، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، وبحث معه في آخر تطورات الاوضاع الخاصة بالقضية الفلسطينية، والاوضاع على الساحة العربية، وقضايا اخرى ذات اهتمام مشترك (**المصدر نفسه**).

• استشهد المواطن عدنان عبد سليمان كحيل (٤٥ عاماً) متأثراً بجروح اصيب بها بتاريخ ٩/٢/١٩٩٠. كما اصيب ما لا يقل عن مئة وعشرين مواطناً بجروح ورضوض خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. والقت مجموعات من القوات الضاربة الفلسطينية زجاجتين حارقتين، احدهما على منزل مستوطن يهودي في القدس القديمة، والاخرى استهدفت دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في قرية بني سهيلة، في قطاع غزة. وقد اصيب، خلال مجمل هذه الاشتباكات والصدامات، حوالى ١٥ جندياً اسرائيلياً بجروح، وهوجمت اكثر من عشرين سيارة اسرائيلية (**الرأي**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• وقّع الرئيس الاميركي، جورج بوش، مشروع قانون يفرض على وزارة الخارجية تزويد مجلس الشيوخ الاميركي بتقارير عن «استعداد م.ت.ف. للعيش بسلام مع اسرائيل ونبذ الارهاب»، بمعدل ثلاثة تقارير في العام الواحد. وابلغ مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية الى وكالة الانباء الكويتية ان من المقرر ان تبدأ الوزارة بتزويد مجلس الشيوخ بهذه التقارير في مطلع آذار (مارس) المقبل (**الحياة**، ١٢/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان م.ت.ف. تعارض جميع اعمال الارهاب، بما في ذلك الهجوم الذي شنّ، قبل اسبوع، على باص اسرائيلي كان يقل سياحاً الى مصر. وقال خلف: «نحن ضد الارهاب، وضد اية عمليات ارهابية تزيد المنطقة توتراً ولا تخدم عملية السلام» (**المصدر نفسه**).

• اعرب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في الجلسة الافتتاحية لفرع حزب العمل في تل ـ ابيب، عن «اقتناعه» بأن الحل الدائم في المنطقة لن يكون باقامة دولة فلسطينية، أو دولة فلسطينية ـ اردنية، وانما في شكل فدرالي. واكد بيرس وجود اغلبية في الكنيست تؤيد استمرار مسيرة السلام والحل الوسط الاقليمي (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• استقبل رئيس مجلس الوزراء الكويتي، الشيخ سعد العبدالله الصباح، مساعد وزير الخارجية الاميركية، جون كيلي، الذي يزور الكويت. وكان كيلي بحث مع وكيل وزارة الخارجية الكويتية، ماجد شاهين، في قضية هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة (**السفير**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مقترحات نقلها اليه نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، بأن يضمّن خطابه في مركز الليكود موضوع عدم اشراك مبعدين فلسطينيين وفلسطينيين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، وذلك مقابل تأييد ليفي له في اجتماع مركز الليكود. وقد رفض شامير مقترحات ليفي، وقال انه لا يريد املاءات من أحد، وانما يريد حسماً واضحاً لموقفه في مركز الليكود (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• تبيّن من استطلاع للرأي العام اجراه معهد «تلسكر» للبحوث بطلب من صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، ان ٧٧٫١ بالمئة من مؤيدي تكتل الليكود يفضلون فوز زعيم الليكود، اسحق شامير، في المواجهة داخل مركز الليكود؛ بينما قال ١١,٨ بالمئة انهم يفضلون فوز وزراء «الاشتراطات»؛ وقال ١١,١ بالمئة ان لا رأي لهم في هذا الموضوع (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• اعلن المتحدث بأسم مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي عن ان العجز في الميزان التجاري بلغ، في كانون الثاني (يناير) من العام المالي، ٢٦٧ مليون دولار؛ وان متوسط العجز التجاري قد ازداد، في الشهرين الماضيين، بنسبة ثلاثة بالمئة عما سجل في شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، بسبب انخفاض الصادرات بنسبة ٢,٣ بالمئة (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩٠).

• قررت حكومة النمسا دفع مبلغ ٣٠٠ مليون شيلن نمساوي (حوالى ٢٥ مليون دولار) لليهود ضحايا الكارثة النازية. وسوف يتمّ تحويل الاموال الى مؤسسات يهودية تهتم بالمعوقين والعجزة في اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والنمسا ودول اخرى، وليس للافراد. وهذه هي المرة الاولى، منذ الحرب العالمية الثانية، التي تتحمّل فيها النمسا مسؤولية في معاناة اليهود خلال الكارثة النازية (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠).

١٢/٢/١٩٩٠

• استشهد حسام جهاد الزعيم (١٥ عاماً)، من حيّ الشجاعية في غزة، اثر اصابته بعيار ناري في الراس، كما تمّ العثور على جثة محمد فسيفس (٣٥ عاماً)، من رفح، في معهد ابو كبير، وكانت سيارة عسكرية اسرائيلية صدمت هذا الاخير قبل حوالى الشهر واختفت آثار الرجل (**الرأي**، ١٣/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، شهدت المناطق المحتلة، وخصوصاً قطاع غزة، مظاهر احتجاج عدة، وألقيت زجاجة حارقة في اتجاه الباص الرقم ١ التابع لشركة «ايغد»، في اثناء عبوره منطقة باب المغاربة في القدس، ولم يسفر الحادث عن اصابات (**الاتحاد**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• استشهد ثلاثة فدائيين وجرح جندي من «جيش جنوب لبنان» في اشتباك وقع، بعد ظهر امس، بين قوة تابعة للجيش الاسرائيلي وخلية فدائيين في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، في القطاع الشرقي، بالقرب من بلدة الطيبة (**دافار**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• قال الرئيس الليبي، معمر القذافي، انه لا جدوى من عقد قمة عربية لمناقشة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وذكر، في اجتماع طلابي، في جامعة ناصر الاممية في طرابلس، ان هناك سببين لعدم جدوى القمة: أحدهما هو ان الذي أمر بهذه الهجرة هو الولايات المتحدة الاميركية التي اشترطت على موسكو فتح باب الهجرة لليهود، مقابل قروض وايقاف سباق التسلح والاستمرار في برنامج الانفراج (**القبس**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• اعلن وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، استقالته من الحكومة الاسرائيلية خلال افتتاح جلسة مركز الليكود. وقد تفجرت الجلسة بعد ان طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، موضوع الثقة به على التصويت، بينما دعا شارون الى الاقتراع على القضايا السياسية. وقد وافق شامير على استقالة شارون واعلمه بأنه لن يطلب منه التراجع عنها (**عل همشمار**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• رحّبت الولايات المتحدة الاميركية باستقالة وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، «اذا كانت ستؤدي الى قيام الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي تمهيداً لاجراء الانتخابات في الارض المحتلة». وجاء الترحيب الاميركي على لسان الرئيس جورج بوش، خلال المؤتمر الصحافي، حيث اشار فيه الى «ان رئيس الوزراء الاسرائيلي [اسحق شامير] يؤيد قيام المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية؛ واذا كانت استقالة شارون ستفسح في المجال لقيام المحادثات، فسيكون ذلك منسجماً مع السياسة الاميركية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٢/١٩٩٠).

١٣/٢/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث استعرض الرئيسان التطورات الراهنة، وسبل مواجهة التحديات التي تواجهها الامة العربية. واكد الرئيس العراقي ضرورة توفير كل المساندة والدعم للانتفاضة الفلسطينية، من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه العادلة، والمشروعة (**وفا**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• اصيب اكثر من تسعين فلسطينياً بجروح في مواجهات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي اعتقلت حوالى خمسين مواطناً، في اثناء عمليات دهم قامت بها في مدن وقرى ومخيمات عدة، وتركزت، بشكل خاص، في يعبد وزيتا والعبيدية وجباليا ومخيم البريج وغزة. كما هدمت سلطات الاحتلال منزلين في قرية النبي صموئيل، ومنزلاً ثالثاً في قطنة، بدعوى عدم الترخيص (**الرأي**، ١٤/٢/١٩٩٠).

• افاد مقربون من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن رئيس الحكومة غير معنيّ ببقاء الوزير اريئيل شارون في حكومته، ويعتبر استقالة شارون حقيقة قائمة. واوضح هؤلاء انه في حال تراجع شارون عن كتاب استقالته، او عدم اعلانه في حضور الحكومة في جلستها المقبلة عن نيته في الاستقالة، كما يستوجب القانون، فان احتمال قيام شامير باقالته من الحكومة يبقى قائماً (**هآرتس**، ١٤/٢/١٩٩٠).

• انتهى التحقيق مع الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، المتهم بتجاوز تعديل «امر منع الارهاب» الذي يمنع عقد لقاءات مع ممثلي «منظمات ارهابية». وقد نقلت مواد التحقيق من الشرطة الى مستشار الحكومة الاسرائيلية القضائي، يوسف حاريش. وعلم ان المستندات التي قدّمتها الشرطة لا تحتوي على قرائن مثبتة، يمكن بواسطتها اعداد ملف اتهام ضد الوزير، او الطلب من لجنة الكنيست الغاء حصانته البرلمانية (**عل همشمار** ١٤/٢/١٩٩٠).

• توجّه عضو الكنيست، ران كوهن، بطلب الى وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، لايقاف ظاهرة النقل غير الارادي للمهاجرين من مطار بن ـ غوريون مباشرة الى مستوطنة كريات اربع. وحسب اقوال عضو الكنيست، كوهن، فانه توجد في حوزته معلومات كثيرة حول نقل المهاجرين من المطار الى كريات اربع تتعلق باكراههم على اتباع نمط حياة ديني معيّن (**عل همشمار**، ١٤/٢/١٩٩٠).

• افادت مصادر سياسية في واشنطن بأن احد مساعدي مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، ديفيد آرون ميلر، وعدداً من كبار موظفي الخارجية الاميركية زاروا القاهرة لاجراء محادثات تتعلق بالاجتماع الثلاثي وبعملية السلام في المنطقة (**الواشنطن بوست**، ١٤/٢/١٩٩٠).

١٤/٢/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مقرّ اقامته، في بغداد، باللجنة الوطنية العراقية لدعم الانتفاضة. وشرح الرئيس الفلسطيني لاعضاء اللجنة آخر التطورات على صعيد الانتفاضة الفلسطينية، والمخاطر الجديدة المتمثلة في الهجرة اليهودية الى فلسطين، ودعا الى رفع مستوى الفاعلية والدعم العربيين الى مستوى المسؤوليات القومية، لمواجهة هذه المخاطر (**وفا**، ١٤/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، تلقّى الرئيس عرفات رسالة من رؤساء حكومات دول السوق الاوروبية المشتركة، لم يكشف عن مضمونها. وكان عرفات بعث برسالة الى رؤساء حكومات دول السوق، شرح فيها تطور الاوضاع بصورة سيئة في المناطق المحتلة، مطالباً الدول الاوروبية بالمساهمة في وضع حدّ لذلك (**الحياة**، ١٥/٢/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين اليهود، فأسفرت عن اصابة اكثر من ستين مواطناً بجروح. كما واصلت قوات الاحتلال حملات القمع والاقتحام والدهم واعتقلت عشرات الشبان. ولا يزال حظر التجول مفروضاً على قباطية، لليوم الخامس على التوالي، فيما شل اضراب تجاري منطقة طولكرم، حداداً على الشهيد رائد سليمان. كذلك ساد اضراب تجاري في غزة، حداداً على الشهيد حسام الزعيم، الذي تمّ دفن جثته ليلاً خلال حظر التجول الليلي المفروض على قطاع غزة (**الرأي**، ١٥/٢/١٩٩٠).

• ذكر مسؤول رفيع المستوى في منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة تنوي اجراء تغييرات رئيسة في بعثاتها الدبلوماسية في الخارج لتدعيم نشاطاتها ومواكبة التطورات في دول اوروبا الشرقية. واضاف المسؤول، الذي يزور ابو ظبي وطلب عدم ذكر اسمه، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قرر هذه التغييرات، وقال انه سوف يجرى تنفيذها في أيار (مايو) المقبل (**القبس**، ١٥/٢/١٩٩٠).

• اصطدمت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي بفدائيين في القطاع الاوسط على حدود منطقة «حزام الامن» شمال قلعة شقيف، في جنوب لبنان. وقد فتحت القوة الاسرائيلية النار باتجاه الفدائيين، فاستشهد احدهم، وتمّ القاء القبض على ثلاثة آخرين؛ وعلم انهم ينتمون الى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (**دافار**، ١٥/٢/١٩٩٠).

• قال وزير الداخلية الاسرائيلية، الحاخام ارييه درعي (الرجل القوي في حركة شاس)، انه يؤيد اشتراك مبعدين فلسطينيين وآخرين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني الى المباحثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية. واعرب عن امله في ان يتوصّل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى هذا الموقف من اجل السير بمسار السلام قدماً (**دافار**، ١٥/٢/١٩٩٠).

• كفّ الاتحاد السوفياتي عن اعلان تأييده لعقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط وسوف يرعى، سوية مع الولايات المتحدة الاميركية، المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية في القاهرة، وقد اثار هذا التوجه السوفياتي غضب فرنسا (**دافار**، ١٥/٢/١٩٩٠).

١٥/٢/١٩٩٠

• استشهدت المواطنة كوثر عبدالرحيم امريش (٥٠ عاماً)، بعدما صدمتها سيارة عسكرية اسرائيلية في الخليل. والشهيدة هي والدة المعتقل الفلسطيني نظام كامل امريش، المتهم بقتل المدعو جواد الطميزي. كما أصيب ما لا يقل عن خمسين مواطناً بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية، وسيارات المستوطنين، ولم تحدّد الخسائر الناجمة عن ذلك

الهجوم (**الرأي**، ١٦/٢/١٩٩٠).

• نفت سوريا انباء تحدثت عن محادثات أُجريت بين مسؤولين سوريين وآخرين اسرائيليين. وقال وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ان هذا الكلام لا اساس له من الصحة؛ ولم يجر اي حديث مباشر، او غير مباشر، بين مسؤولين سوريين واسرائيليين، على أي مستوى من المستويات. وكانت صحيفة «اندبيندات» البريطانية ذكرت ان مبعوثين من سوريا واسرائيل عقدوا جولتين من المحادثات غير الرسمية، خلال الشهور الاربعة الماضية، بهدف بدء عملية لاحلال السلام فيما بينهما. ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين عرب، وغربيين، ان الاجتماع الاول عقد في فيينا، بتاريخ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، وعقد الاجتماع الثاني في العاصمة النمساوية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ (**الشرق الاوسط**، ١٦/٢/١٩٩٠).

• أُغلق ملف التحقيق في قضية الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان؛ واصدر مستشار الحكومة الاسرائيلية القانوني، يوسف حاريش، حكماً، بعد دراسة المعلومات الاستخباراتية المتوفرة، بأنه لا يوجد أي برهان يؤكد ان وايزمان خالف القانون (**عل همشمار**، ١٦/٢/١٩٩٠).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الهجرة اليهودية الى اسرائيل؛ الاحتمالات والمخاطر [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٧١/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩٧٤ ـ ٩٨٧.

٢ الخطيب، روحي؛ «الهجرة اليهودية المكثّفة من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٥٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ١٠.

٣ ساره، فايز؛ «اليهود والصهيونية في الاتحاد السوفياتي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩٠ ـ ١٠٠.

٤ سوفير، أرنون؛ «جغرافيا وديموغرافيا في ' أرض ـ اسرائيل ' سنة ٢٠٠»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١١٧ ـ ١٣٥.

٥ قزّي، منير؛ «قصة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٤، العدد ٦٧٨، ١٩٩٠/٢/٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٦ « ' طوفان ' المهاجرين اليهود السوفيات؛ اسرائيل تتكتّم على حقيقة الارقام واجماع على ضمان الاستيعاب»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٣٠١، ١٩٩٠/٢/١٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٧ مباركة، محمد؛ «خطر الهجرة اليهودية الجديدة الى فلسطين المحتلة»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٦٥، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢١.

٨ «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي؛ الخلفيات والابعاد»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٦، العدد ٢٨٤، ١٩٩٠/٢/١٢، ص ١٧ ـ ٢٥.

٩ Diehl, Jackson; "Israelis Expel Palestinians from their Homes to make Room for Soviet Jews", *The Guardian Weekly*, 11/2/1990, p. 19.

١٠ Nelan, Bruce W.; "Exodus to the Promised Land", *Time*, 12/2/1990, p. 33.

١١ Robinovich, Abraham; "Will the Voice Speak?", *The Jerusalem Post International*, 3/2/1990, p. 9.

○ الاحزاب والتكتلات

١٢ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيليات؛ أزمة اقالة وايزمان [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٣٦ ـ ١٤٣.

١٣ عبدالرحمن، محمد؛ «اجتماع مركز الليكود والقرار الاسرائيلي المؤجل [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٧١/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٨٧ ـ ٩٩٤.

○ الاقتصاد

١٤ جبّور، سمير؛ «تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي؛ الاحتلال الرخيص بات مكلفاً»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٢٠ ـ ٢٤٥.

١٥ حمّو، عارف؛ «اسرائيل والصادرات الصناعية كثيفة التكنولوجيا»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ١٧٢ ـ ١٨٨.

١٦ خدّوري، وليد؛ «الاستكشاف والتنقيب عن البترول في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٦٥ ـ ٨٥.

١٧ الخطيب، سمير؛ «الانتفاضة أدخلت اقتصاد اسرائيل في نفق مظلم»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٥، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٢٩.

١٨ عاروري، تيسير؛ «الفوائد التي تجنيها اسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ١٢٩ ـ ١٤٩.

١٩ ملحم، ملحم خالد؛ «سياسة اسرائيل الاقتصادية؛ تكامل الأدوار بين المطامع الصهيونية والاهداف الامبريالية»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٨، العدد ٣١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٤٥ ـ ١٦٤.

○ الشؤون العسكرية

٢٠ ابراهيم، صلاح؛ «استراتيجية الامن القومي الاسرائيلي؛ نماذج نظرية في الفكر الاسرائيلي»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٨، العدد ٣١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٥٠.

٢١ فاعور، سعد؛ «برنامج صواريخ 'اريحا' الاسرائيلي يتحدّى الوفاق الدولي [تقرير]»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٨، العدد ٣١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٦.

٢٢ كاخيا، ابراهيم؛ «الجديد في التسليح الاسرائيلي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨؛ تسليح القوات البرية؛ القسم الاول»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٨، العدد ٣١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٥١ ـ ١٤٤.

٢٣ مشرف، صلاح الدين كامل؛ «الانتاج النووي الاسرائيلي، وتطوّره»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٨، العدد ٩٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٤.

○ العلاقات الخارجية

٢٤ حرب، اسامة الغزالي؛ «الأعوام العشرة الاولى للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية؛ تحليل وتقويم»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٨٦ ـ ١٠٢.

٢٥ شرارة، رندة؛ «تطور العلائق بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية في عهد غورباتشيوف»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٥٦ ـ ٢٧١.

٢٦ شلحت، انطوان؛ «اسرائيل في مواجهة محور القاهرة ـ دمشق [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١١/٧١، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩٩٤ ـ ١٠٠٢.

٢٧ عبدالمجيد، وحيد؛ «السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربي؛ الاستمرار والتغيّر»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٧، العدد ٣٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٧٥ ـ ١٠٤.

٢٨ Curtis, Richard H.; "What You Won't Read about Michael Horari, Noriega's Israeli Adviser Who Got Away?", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 10, February 1990, pp. 5 - 7.

٢٩ Hunter, Jane; "Israel and Ethiopia; Cluster Bombs and Falashas", *Middle East International,* No. 368, 2/2/1990, pp. 11 - 12.

٣٠ ـــ، ـــ ; "Israel and Panama; Harari Slips Away", *Middle East International,* No. 367, 19/1/1990, pp. 6 - 7.

٣١ Kovacs, Sergio; "An Ancient Link Restored; Israel and Ethiopia", *The Jerusalem Post International,* 10/2/1990, p. 13.

فلسطين

○ الاجتماع

٣٢ عاروري، فتحي؛ «الواقع الديمغرافي في فلسطين المحتلة وآثاره على الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٣ ـ ١٢٨.

٣٣ غنايم، محمد حمزة؛ «[الانتفاضة والطفل الفلسطيني؛ اسرائيل وتعذيب الاطفال الفلسطينيين]»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٨٤، ١٩٩٠/٢/١١، ص ١٨ ـ ٢١.

٣٤ الكرمي، زهير محمود؛ «دور الجامعات في التنمية الريفية واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل؛ الحلقة الاولى»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٣٣.

٣٥ «المرأة الفلسطينية في العام ١٩٨٩؛ نشاطات وانجازات ومواقف»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٩، العدد ٣٨٢، ١٩٩٠/١/١٣، ص ٤٦ ـ ٤٧.

٣٦ النابلسي، عبدالمجيد؛ «القضايا الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في برنامج حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ الحلقة الاولى»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٣١ ـ ٣٣.

٣٧ «الهجرة [الفلسطينية] المعاكسة مشكلة خطيرة تحتاج الى حل»، **البيادر السياسي**، السنة ٩، العدد ٣٨٥، ٣ شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٥ ـ ٢٦.

○ الاقتصاد

٣٨ حليلة، سمير؛ «عمّال الاراضي المحتلة في اسرائيل بين التهديدات الاسرائيلية وحتمية الانفصال السياسي»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ٢ ـ ٨.

٣٩ سماره، عادل؛ «أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة، وخلالها»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٥ ٣١ ـ ٦٤.

٤٠ صالح، سمير عبدالله؛ «التغيّرات الرئيسة في مصادر الدخل القومي في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ١٥٠ ـ ١٧١.

٤١ «مزروعاتنا تواجه حرب ابادة كيميائية [تقرير]»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٨٣، ١٩٩٠/٢/٥، ص ١٦ ـ ١٨.

○ تاريخ

٤٢ بسطامي، مها؛ «حدود فلسطين الجنوبية والسيادة في سيناء»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٥٠.

○ تراجم

٤٣ ابو العمرين، خالد؛ «احمد ياسين رمز الانتفاضة ومرشدها»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٦.

٤٤ ابو غربية، بهجت؛ «في خضمّ النضال العربي الفلسطيني؛ بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ٢٣»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١١ ـ ٢٠.

٤٥ «العالم الازهري عبدالله عزّام في موكب الشهداء»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٤٦ ابراهيم، ماجد؛ «الانتفاضة بين الانجازات البطولية والدور الاميركي المتآمر»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٤ ـ ٦.

٤٧ ابن طلال، حسن (ولي عهد الاردن)؛ «مواكب الشهداء لن تذهب هدراً»، **المنتدى** (عمّان)، المجلد ٥، العدد ٥٢، كانون الثاني (يناير)

١٩٩٠، ص ٣.

٤٨ ابو عمرو، زياد؛ «الانتفاضة؛ اسبابها وعوامل استمرارها»، **المجلة العربية للدراسات الدولية** (واشنطن)، السنة ٢، العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٣٠.

٤٩ «أهمّ الاحداث في ملفّ الانتفاضة، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩»، **المنتدى**، المجلد ٥، العدد ٥٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٩.

٥٠ الجمالي، محمد خير؛ «الانتفاضة والتحوّلات العالمية»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ٢٠٢٤، ١٩/١/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

٥١ «الجيش الاسرائيلي يتآكل أمام الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣٠١، ١٢/٢/١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

٥٢ الحصري، ربى؛ «العام الثالث للانتفاضة؛ التركيز على المجتمع الاسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٧٨ ـ ١٨٣.

٥٣ خليل، سمير سلامة؛ «الانتفاضة الفلسطينية في عامها الاول؛ دراسة تحليلية احصائية عن الشهداء والمصابين؛ الحلقة الرابعة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٤٣.

٥٤ س. ج.؛ «الجيش الاسرائيلي في مواجهة الانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٠٤ ـ ٢٢٠.

٥٥ «سلطات الاحتلال تخفي ملابسات استشهاد الشقيقين، سمير ونضال، الحموري»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٥، العدد ١٨٧، ١٥/١/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٥٦ سعادة، عمر؛ «الانتفاضة والقوى السياسية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٩ ـ ٣٣.

٥٧ سميرنوف، الكساندر؛ «فلسطين؛ ٧٠٠ يوم من الانتفاضة»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٣٩، ٢٧/١/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٥.

٥٨ شاحار، اوري؛ «آن الأوان لوقف العنف»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١١/٧١، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٠١٧ ـ ١٠١٨؛ نقلاً عن **دافار**، ٤/٢/١٩٩٠.

٥٩ شحادة، رجا؛ «هل يمكن لاسرائيل الاستمرار في حكم الاراضي المحتلة؟»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٣٠.

٦٠ شحرور، غسان؛ «المستشفيات الفلسطينية والانتفاضة؛ قلاع تقاوم الاحتلال»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ٩٩١، ٢١/١/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٦١ عايد، خالد؛ «اثر الانتفاضة ـ الثورة في فك الارتباط [الاقتصادي] عن سلطات الاحتلال»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٦.

٦٢ «عامان من الانتفاضة في احصاءات فلسطينية، واسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

٦٣ «قرية فقّوع؛ حتى الاطفال لا يخافون الاحتلال»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٤٤، ٢١/١/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٤.

٦٤ «في قرية عنبتا المنتفضة: الشهادة هي الحالة الوحيدة التي نطلبها بلساننا»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ٤/٢/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٦٥ «لجان الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣٤٤، ٢١/١/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٢.

٦٦ «ما يوصف على انه ممارسات شاذة لجنود الاحتلال ما هو الّا سياسة عليا ينفّذها الجنود؛ نماذج وأدلّة»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٣، ٤/٢/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٦.

٦٧ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ ملاحقة الشخصيات الوطنية والاسلامية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

٦٨ Haddad, Sally Burkhart; "Experience in the Holy Land", *Palestine Perspectives*, No. 45, January / February 1990, p. 6.

٦٩ Hamzeh, M.T.; "A Flashlight Brightens the Intifadah", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 10, February 1990, p. 21.

٧٠ Schwartz, Oshra; "Israeli Cinema and the Intifadah", *New Outlook,* Vol. 33, No. 1 -2 (299 - 300), January / February 1990, pp. 26 - 27.

٧١ Shahak, Israel; "How the Intifadah Can be Won?", *Middle East International,* No. 368, 2/2/1990, pp. 15 - 16.

٧٢ "Stones that Shocked the World", *Jerusalem,* No. 55, December 1989, pp. 16 - 18, as Quoted in *The Guardian,* 9/12/1989.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٣ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، «[نص بيان صادر عن المكتب السياسي بشأن الانتفاضة والمتغيّرات الدولية]»، **الى الامام**، العدد ٢٠٢٥، ٢٦/١/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٧.

٧٤ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «[نص بيان المكتب السياسي للجبهة في دخول الانتفاضة عامها الثالث، ودعوة الفصائل الفلسطينية الى اجراء الحوارات الوحدوية]»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٩، ٢٧/١/١٩٩٠، ص ٨.

٧٥ جمعية الدراسات العربية، «[نص بيان صادر عن الجمعية، بتاريخ ١٩/١/١٩٩٠، بشأن اعتقال رئيسها فيصل الحسيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٢، ٢٨/١/١٩٩٠، ص ٩.

٧٦ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، «[نص بيان الحركة الرقم ٥٠، بشأن الانتفاضة، بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٩]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٤٥ ـ ٤٧.

٧٧ حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني، «[نص بيان سياسي بشأن هجرة اليهود السوفيات]»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٣، العدد ٢١٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

٧٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص النداء الرقم ٥١؛ نداء الحرية والمساواة، بتاريخ ٢١/١/١٩٩٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٢، ٢٨/١/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

القضية الفلسطينية

٧٩ ابو طالب، حسن؛ «تغيّرات البيئة الدولية ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٧٦ ـ ٨٩.

٨٠ الازهري، محمد خالد؛ محدّدات المبادرة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٥٠ ـ ٧٥.

٨١ حمدان، ريتا؛ «تطوّر الموقف السوفياتي من التسوية السياسية للصراع في الشرق الاوسط»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٧، العدد ٣٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٣٥ ـ ١٧٢.

٨٢ س. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ مستجدات ذات أهمية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

٨٣ سعودي، هالة؛ «الادارة الاميركية الجديدة والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٧، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١١٥ ـ ١٢٤.

٨٤ عبدالرحمن، محمد؛ «اسرائيليات؛ القرار بشأن الاجتماع الثلاثي بعد اجتماع مركز الليكود [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٢٨ ـ ١٣٥.

٨٥ الغبرا، شفيق؛ «الفلسطينيون وصراع القوة»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٧، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٦٠ ـ ٧٢.

٨٦ «في استطلاع يوغسلافي للرأي العام بين الفلسطينيين والاسرائيليين؛ الفلسطينيون: تأثير منظمة التحرير قوي جداً؛ الاسرائيليون: شاهد لا يريد التفاوض»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٩، ٢٩/١/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٨٧ «' مبادرة السلام' الاسرائيلية؛ مضمونها،

محطات اقرارها، والدور الاميركي فيها»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٨٤ ـ ٢٠٤.

٨٨ ن. ح.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ 'تسويف' الحلول [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١١٥ ـ ١٢١.

٨٩ «[نص تقرير مؤسسة راند الاميركية الذي كتبه غراهام فولر لحساب مكتب وزير الدفاع الاميركي]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٨٤ ـ ٣٢٨؛ نقلاً عن **ميدإيست ميرور ـ اكسترا**، ٢/١١/١٩٨٩.

٩٠ "Israel's Attack on Jerusalem Peace Chain", *Palestine*, Vol. 14, No. 100, 1/2/1990, pp. 10 - 13.

٩١ Fuller, Graham E.; "The Rand Report; The West Bank; Point of No Return?", *New Outlook*, Vol. 33, No. 1 - 2 (299 - 300), January / February 1990, pp. 40 - 47.

٩٢ Hareven, Alouph; "A Sefl-Inflicted Hell; Should Israel Fail to Make Peace with the Palestinians", *New Outlook*, Vol. 33, No. 1 - 2 (299 - 300), January / February 1990, pp. 9 - 11.

منظمة التحرير الفلسطينية

٩٣ حيدري، نبيل؛ «منظمة التحرير الفلسطينية وتحديات عقد التسعينات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٨.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٩٤ «[نص] بيان صادر عن المكتب السياسي [بشأن] هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٢، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥.

▷ الحزب الشيوعي الفلسطيني

٩٥ «مشروع البرنامج الجديد للحزب...»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٣.

▷ اللجنة التنفيذية

٩٦ «[نص بيان صادر عن اللجنة، اثر اختتام سلسلة اجتماعاتها في العاصمة التونسية]»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٨٤، ١٢/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

○ العلاقات الخارجية

٩٧ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ مؤشرات الى وفاق سوري ـ فلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١١٠ ـ ١١٤.

٩٨ هاشم، علي؛ «سفارة لدولة فلسطين في سلطنة عُمان»، **النهار العربي والدولي** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ٦٦٤، ٢٩/١/١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

○ الجمعيات والمؤسسات

٩٩ الازعر، محمد خالد؛ «المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم؛ البناء والوظيفة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٩٢ ـ ١٠٢.

١٠٠ الجندي، ابراهيم؛ «مؤسسة صامد؛ تجربة عشرين عاماً من العمل الاقتصادي الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٣٨.

١٠١ ريدايللي، بييرا؛ «أضواء على تجربة جمعية النجدة الاجتماعية [الفلسطينية] في لبنان»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٦٧ ـ ٧٧.

١٠٢ شاهين، احمد عمر؛ «جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني؛ الرعاية الصحية للشعب الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٥٠ ـ ٦٦.

١٠٣ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ الانتشار شرق صيدا [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

١٠٤ صلاح، منذر؛ «جامعة القدس المفتوحة؛ فلسفتها، سماتها، برامجها»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٧٨ ـ ٩١.

١٠٥ عبدالحق، يوسف؛ «مؤسسة أسر الشهداء؛ الحماية الاجتماعية للنضال الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٣٩ ـ ٤٩.

المقابلات

١٠٦ شرورو، فضل؛ «بعض العرب والفلسطينيين حملوا المتغيّرات وأسقطوا عليها رغباتهم»، **الى الامام**، العدد ٢٠٢٥، ٢٦/١/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

١٠٧ الصوراني، جمال؛ «عرفات يشترك بالحوار اذا اشترك شامير»، **الوطن العربي**، السنة ١٤، العدد ٦٧٥، ١٩/١/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٠٨ ـــ ، ـــ ؛ «لا بدّ من انتفاضة دعم عربية شاملة»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٧، ١٥/١/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

١٠٩ عاروري، تيسير؛ «سأتابع النضال من المنفى»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٠٩ ـ ١١٤.

١١٠ عباس، محمود (بو مازن)؛ «لا نريد الضمانات من اميركا وحدها، بل من الاتحاد السوفياتي أيضاً»، **الحوادث** (بيروت)، العدد ١٧٣٤، ٢٦/١/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٦.

١١١ علاوي، عبدالرحمن؛ «بصبر وأناة أفشلنا حملة ' الموساد ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٢، ٢٨/١/١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٢.

١١٢ عوّاد، حنان؛ «الانتفاضة أكدت تحرر المرأة الفلسطينية»، **الحوادث**، العدد ١٧٣٥، ٢/٢/١٩٩٠، ص ٥٦.

١١٣ فيبرغ، بيرتل (اسقف دوسكلدة الدنمارك)؛ «تفهّم عميق لحقوق الفلسطينيين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨١، ٢١/١/١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

١١٤ مصطفى، ابو علي؛ «مهمتنا الاساسية احباط الاضرار الناجمة عن هجرة اليهود السوفيات»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٣، ٤/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ١٠.

١١٥ النتشة، رفيق (أبو شاكر)؛ «لسنا بحاجة الى مزيد من القرارات؛ نحن بحاجة الى تنفيذ ما اتخذ منها»، **الحوادث**، العدد ١٧٣٣، ٢٦/١/١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٤.

١١٦ وهبة، زيد؛ «انتصار الانتفاضة نصر لكافة الشعوب المضطهدة»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣٠.

١١٧ ابو زياد، زياد؛ «الاسرائيليون يستغلون ' عقدة الخوف ' عند [الصحافي الفلسطيني]»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٩، العدد ٢٧٥، ١٥/١/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١١٨ ابو شريف، بسام؛ «العام ١٩٩٠ يشهد القفزة النوعية في الموقف الاوروبي»، **الحوادث**، العدد ١٧٣٥، ٢/٢/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١١٩ الأشهب، نعيم؛ «الثقة التي لا حدود لها بالجماهير، وطاقاتها النضالية، هي أهمّ عبر الانتفاضة»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٦، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٩.

١٢٠ اندرسون، ستن (وزير خارجية السويد)؛ «الخطوة الثالثة فتح حوار مباشر بين الشعب الفلسطيني والاسرائيليين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٠٣ ـ ١٠٩.

١٢١ اورون، حاييم (عضو الكنيست عن مبام)؛ «المشروع الاسرائيلي لن يقرّبنا كثيراً من السلام»، **البيادر السياسي**، السنة ٩، العدد

٣٨٢، ١٣/١/١٩٩٠، ص ٣٧.

١٢٢ اولسن، أوله (رئيس جمعية الصداقة الدنماركية ـ الفلسطينية)؛ «اعتراف واقعي [بـ م.ت.ف.]، وأمّا الرسمي، فغير قريب»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨١، ٢١/١/١٩٩٠، ص ٣١ ـ ٣٢.

١٢٣ برادة، ليلى شهيد (سفيرة فلسطين لدى ايرلندا)؛ «اميركا تتبع مع منظمة التحرير الفلسطينية سياسة النعامة»، **المجلة** (لندن)، العدد ٥١٩، ٢٣/١/١٩٩٠، ص ١١.

١٢٤ شرمان، موشي (رئيس معهد التاريخ والفلسفة في الجامعة العبرية)؛ «الانتفاضة قوّت التعاطف الالماني مع القضية الفلسطينية»، **البيادر السياسي**، السنة ٩، العدد ٣٨٢، ١٣/١/١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٤٤.

١٢٥ جاكوميلي (سكرتير عام وكالة الغوث الدولية)؛ «لا نستطيع تجاهل الاحداث في المناطق [المحتلة]»، **البيادر السياسي**، السنة ٩، العدد ٣٨٥، ٣ شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٣٩.

١٢٦ حبيبي، اميل؛ «لن أغادر الاراضي المحتلة، وسأظل جاثماً على قلوبهم»، **المجلة**، العدد ٥٢١، ٦/٢/١٩٩٠، ص ١٣.

١٢٧ الحسيني، فيصل؛ «الهجرة اليهودية الشيوعية تهدّد الشرق الاوسط»، **الوطن العربي**، السنة ١٤، العدد ٦٧٧، ٢/٢/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٨.

١٢٨ حواتمة، نايف؛ «هجرة اليهود السوفيات تعزّز طموحات شامير لبناء اسرائيل الكبرى»، **الحرية**، العدد ٣٤٦، ٤/٢/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١؛ نقلاً عن **تلفزيون واذاعة موسكو**، ٣٠/١/١٩٩٠.

١٢٩ حوراني، عبدالله؛ «الابتزاز الاميركي لا يخيفنا، ولن ندخل في حوار بالمنظور الاسرائيلي»، **الحوادث**، العدد ١٧٣٦، ٩/٢/١٩٩٠، ص ٣٤.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٣٠ ابو عمرو، زياد؛ الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ جماعة الاخوان المسلمين، حركة الجهاد الاسلامي، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ ـ ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٤٥ ـ ٤٧.

١٣١ روبنبرغ، تشريل؛ منظمة التحرير الفلسطينية؛ المؤسسات المدنية، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٢٢١ ـ ٢٢٩ (مراجعة ليث جبران).

١٣٢ عبدالرحمن، اسعد (رئيس تحرير)؛ منظمة التحرير الفلسطينية؛ جذورها، تأسيسها، مساراتها، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٢١٥ ـ ٢٢٠ (مراجعة خالد علاّم).

١٣٣ غوجانسكي، تمار؛ تطور الرأسمالية في فلسطين (ترجمة حنا ابراهيم)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٠١ ـ ١٠٥ (مراجعة سميح شبيب).

١٣٤ ماكدويل، ديفيد؛ فلسطين واسرائيل؛ الانتفاضة وخلفياتها، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٦ (مراجعة رندا النحلاوي).

١٣٥ اليوسف، يوسف سامي؛ فلسطين في التاريخ القديم؛ نظرة موجزة، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٣.

١٣٦ يونس، أحمد؛ أهمّ التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٠، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٥ (مراجعة عبدالقادر ياسين).

١٣٧ Alderman, Geoffrey; *London Jewry and London Politics, 1889 - 1986*, ***The Jerusalem Post International***, 20/1/1990, p. 16 (Reviewed by Geoffrey Wigoder).

١٣٨ Bhati, Shyam; *Nuclear Rivals in the Middle East*، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة ٢، العدد ٢، ١٩٨٩، ص ١٠٧ ـ ١١٢ (مراجعة سلطان الاكحلي).

١٣٩ Black, Eugene C.; *The Social Politics of Anglo-Jewry, 1880 - 1920,* ***The Jerusalem Post International,*** 20/1/1990, p. 16 (Reviewed by Geoffrey Wigoder).

١٤٠ Elkin, Judith Laiken and Gilbert W. Merks (Eds); *The Jewish Presence in Latin America,* ***The Jerusalem Post International,*** 2/2/1990, p. 16 (Reviewed by Nachman Spiegel).

١٤١ *Jerusalem in History* ، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٥٥ ـ ٥٩.

١٤٢ *The Encyclopaedia of Judaism,* ***The Jerusalem Post International,*** 27/1/1990, p. 16 (Reviewed by David Geffern).

١٤٣ Inbari, Pinchas; *The Palestinian Option* (Hebrew), ***New Outlook,*** Vol. 33, No. 1 - (299 - 300), January / February 1990, pp. 50 - 51 (Reviewed by Yoram Nimrod).

١٤٤ Lunt, James; *Hussein of Jordan; A Political Biography,* ***The Jerusalem Post International,*** 27/1/1990, p. 17 (Reviewed by David Rosenberg).

١٤٥ Romain, Jonathan A.; *The Jews of England,* ***The Jerusalem Post International,*** 20/1/1990, p. 16 (Reviewed by Geoffrey Wigoder).

١٤٦ Roth, Stephen J.; *The Impact of the Six Day War; A Twenty - Year Assessment,* ***The Jerusalem Post International,*** 3/2/1990, p. 17 (Reviewed by Goeffrey Wigoder).

١٤٧ Seale, Patrick; *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* ، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة ٢، العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٠٠ (مراجعة نجيب غضبان).

١٤٨ Wright, Clifford A.; *Facts and Fables; The Arab Israeli Conflict,* ***Middle East International,*** No. 368, 2/2/1990, pp. 22 - 23 (Reviewed by Shaw J. Dallal).

الكتب

١٤٩ **الانتفاضة في الصحافة العالمية**، تونس: الاعلام الموحّد ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ١٤٧ صفحة.

١٥٠ «**الترانسفير**»: **الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية** (ترجمة مختارة من العبرية؛ تقديم محجوب عمر)، القاهرة: دار البيادر، ١٩٩٠.

١٥١ «**الترانسفير**» **في الفكر الصهيوني**، تونس: الاعلام الموحّد ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ١٦٧ صفحة.

١٥٢ ثابت، احمد؛ **التعددية السياسية في الوطن العربي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

١٥٣ جبارة، تيسير؛ **العلاقات الفلسطينية ـ السعودية، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩**، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٩، ١١٩ صفحة.

١٥٤ حوراني، هاني؛ **الحركة العمالية الاردنية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨؛ مراحل تطورها، وقضاياها الراهنة**، نيقوسيا: [مجلة] الاردن الجديد، ١٩٨٩، ١٣٥ صفحة.

١٥٥ خليل، ابراهيم؛ **الانتفاضة الفلسطينية في الادب العربي**، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ١٤٤ صفحة.

١٥٦ الديك، احمد؛ **سوسيولوجيا الانتفاضة**، تونس: الاعلام الموحّد ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ٢٠٩ صفحة.

١٥٧ سمارة، عادل؛ **اقتصاد تحت الطلب؛ دراسة في اقتصاد الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الاوروبية**، القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٨٩، ٢٢٢ صفحة.

١٥٨ سوداح، سعادة؛ **اسئلة صعبة في زمن الانتفاضة والاستقلال**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ٢٠٤ صفحة.

١٥٩ عباس، محمود (ابو مازن)؛ **اسرائيل وجنوب افريقيا؛ لقاء العنصريين**، تونس: الاعلام الموحّد ـ م.ت.ف. [١٩٨٩]، ٣٩ صفحة.

١٦٠ الغول، عمر حلمي؛ **الانتفاضة ـ ثورة كانون؛ انجازات وآفاق**، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للنشر، ١٩٩٠.

١٦١ قليبو، علي حسين؛ **هواجس فلسطينية في ظل الانتفاضة**، القاهرة: المؤلف، ١٩٩٠.

١٦٢ نعيسة، يوسف؛ **يهود دمشق**، دمشق: دار المعرفة، [١٩٨٩].

١٦٣ Abu Nowar, Ma'n; *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan, Vol. 1: The Creating and Development of Transjordan: 1920 - 1929,* Oxford: Ithaca Press, 1989.

١٦٤ Meir, Avinoam and Yosef Ben - David; *The Bedouin in Israel and Sinai; A Bibliography,* Beer Sheva: Ben-Gurion University of the Negev - Department of Geography, 1989, 68 Pages.

١٦٥ *The Middle East and North Africa, 1990,* London: Europa Publications Ltd, 1989, 954 Pages.

١٦٦ Swirski, Shlomo; *Israel; The Oriental Majority,* London: Zed Books Ltd, 1989, 148 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

قائمة المنشورات

نشر مركـز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ انشائه سنة ١٩٦٥، العديد من الكتب والكراريس والدراسات، في سلاسل مختلفة، وبلغات مختلفة. وقد نفد معظم تلك الكتب. وتضم هذه القائمة، فقط تلك الكتب التي لا تزال نسخ محدودة متوفرة منها، ويمكن بيعها.

- ابو رجيلي، خليل؛ **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ١٩٧٢، ١١٨ ص (دولار).
- ابو النمل، حسين؛ **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** ، ١٩٧٥، ٢٠٨ ص (دولاران).
- بدران، نبيل؛ **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ، الجزء الثاني (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)، ١٩٧٩، ٢٠٤ ص (٣ دولارات).
- بشير، تحسين؛ **النشاط الاعلامي العربي في الولايات المتحدة** ، ١٩٦٩، ٥٥ ص (دولار).
- بوتاني، سمير؛ **الدول الاسكندنافية واسرائيل** ، ١٩٦٩، ١٤٢ ص (دولار).
- جبر، مروّه؛ **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)** ، ١٩٨٩، ٢٥٦ ص (٦ دولارات).
- جريس، صبري؛ **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، ١٩٨٦، ٥٨٧ ص (١٥ دولاراً).
- جريس، صبري؛ **اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسة**، ١٩٧٨، ٨٧ ص (دولاران).
- حداد، يوسف؛ **المجتمع والتراث في فلسطين، قرية البصة** ، ١٩٨٥، ٢٦٨ ص (٨ دولارات).
- الحسن، بلال؛ **الفلسطينيون في الكويت** ، ١٩٧٤، ١٨٠ ص (دولار).
- حلاق، د. حسان؛ **موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨ ـ ١٩٥٢)**، ١٩٨٢، ٤٢١ ص (١٠ دولارات).
- حوراني، فيصل؛ **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)**، ١٩٨٠، ٢٤٧ ص (٤ دولارات).
- رزوق، د. اسعد؛ **المجلس الاميركي لليهودية**، دراسة في البديل اليهودي للصهيونية، ١٩٧٠، ٢٧١ ص (دولاران).
- سرية، د. صالح عبدالله؛ **تعليم العرب في اسرائيل** ، ١٩٧٣، ٢٢٥ ص (٣ دولارات).
- سخنيني، عصام؛ **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، ١٩٨٥، ٢٧٤ ص (٥ دولارات).
- شبيب، سميح؛ **حزب الاستقلال العربي في فلسطين (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣)**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).

قائمة المنشورات

- الشريف، د. ماهـر؛ **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)**، ١٩٨١، ٢١٦ ص (٥ دولارات).
- الشعيبي، عيسى؛ **الكيـانيـة الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٤٧ ـ ١٩٧٧)**، ١٩٨٠، ٢٧٠ ص (٣ دولارات).
- الشقيري، احمد؛ **مشروع الدولة العربية المتحدة** ، ١٩٦٧، ٤٦ ص (دولار).
- صايغ، انيس؛ **الجهل بالقضية الفلسطينية** ، ١٩٧٠، ٧٩ ص (دولار).
- طنوس، د. عزت؛ **الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر** ، ١٩٨٢، ٦١٦ ص (١٠ دولارات).
- عبدالحميد، عيسى؛ **ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة** ، ١٩٧٣، ٢٠٨ ص (دولار).
- عبدالرحمن، د. اسعد؛ **منظمة التحرير الفلسطينية ـ جذورها، تأسيسها، مساراتها** ، ١٩٨٧، ٤٠٥ ص (١٠ دولارات).
- عزمي، محمود؛ **القوات الاسرائيلية المحمولة جواً** ، ١٩٨١، ١٧٤ ص (دولار).
- قدري، قيس مراد؛ **الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية** ، ١٩٨٢، ١٦٣ ص (٥ دولارات).
- **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الشرق الأوسط وفلسطين (١٩٦٤ ـ ١٩٨٧)**، ١٩٨٨، ١٢٤ و ٢٦١ ص (بالعربية والانكليزية والفرنسية)، (١٠ دولارات).
- قوره، نزيه؛ **تعليم الفلسطينيين، الواقع والمشكلات**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).
- محارب، عبدالحفيظ؛ **هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، ١٩٨١، ٤٤٣ ص (٨ دولارات).
- **من الارشيف الصهيوني**؛ ١٩٧٥، ٩٣ ص (دولاران).
- هداوي، سامي؛ **الاعلام العربي والقضية الفلسطينية** ، ١٩٦٩، ٦٣ ص (دولار).
- هلال، علي الدين؛ **كندا وقضية فلسطين** ، ١٩٧٠، ١٦٧ ص (دولار).
- ياسين، موفق؛ **مشكلات تعليم ابناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)**، ١٩٧٦، ١٦٨ ص (دولاران).

● ●

Al - Abid, Ibrahim; *A Handbook to the Palestine Question.* 1971, 168 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Human Rihgts in the Occupied Territories 1971.* 1973, 239 p ($2.00).

قائمة المنشورات

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Human Rights.* 1969, 173 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Negotiations.* 1970, 29 p ($1.00).

Amad, Adnan; *Documents and Reports on the Israeli Violations of Human and Civil Rights.* 1975, 144 p ($1.00).

Baramki, Demerti; *The Art and Architecture of Ancient Palestine.* 1969, 208 p ($3.00).

Black September; 1970, 156 p ($3.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *The P.L.O. and Euro - Arab Dialogue,* 1981, 61 p ($1.00).

Darwish, Mahmoud (Ed.); *Palestinian Leaders Discuss the New Challenges for the Resistance.* 1974, 80 p ($1.00).

The Holy Land Under Israeli Occupation. 1969, 48 p ($1.00).

John, Robert & Sami Hadawi; *The Palestine Diary, Vol. 1, 1914 - 1945.* 1970, 421 p ($6.95).

Jansen, Michael; *The Three Basic American Decisions on Palestine.* 1970, 54 p ($1.00).

Qadi, Leila *S.; Arab Summit Conferences and the Palestine Problem.* 1966, 221 p ($3.00).

Qadi, Leila S.; *The Arab - Israeli Conflict: The Peaceful Proposals 1948 - 1972.* 1973, 108 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *The New Statesman and the Middle East.* 1972, 124 p ($3.00).

Kishtainy, Khalid; *Verdict in Absentia : A Study of the Palestine Case as Represented to the Western World.* 1969, 118 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *Whither Israel: A Study of Zionist Expansionism.* 1970, 220 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *Greater Israel.* 1970, 326 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *The Partisan Views of Reverend James Parkes.* 1970, 56 p ($1.00).

Resolutions, Recommendations and Declarations of the Organization of African Unity on the Middle East and Palestine (1964 - 1987); [in English, French and Arabic], 1988, 261 & 124 p ($10.00).

Sayegh, Anis; *Palestine and Arab Nationalism.* 1970, 86 p ($1.00).

Shibl, Yusuf (Ed.); *Essays on the Israeli Economy.* 1969, 277 p ($3.00).

Sirhan, Bassim; *Palestinian Children: "The Generation of Liberation".* 1970, 53 p ($1.00).

Stevens, Richard P.; *Zionism, South Africa and Apartheid: The Paradoxical Triangle.* 1969, 37 p ($1.00).

قائمة المنشورات

Tomeh, George J.; *Immigration or Mobilization. The 28th Zionist Congress: January 18 - 28, 1972.* 1973, 199 p ($1.00).

A Verdict on Sponsored Terrorism: The Bouchiki Case. 1974, 64 p ($1.00).

Yahia, F.; *The Palestine Question in International Law.* 1970, 222 p ($3.00).

Al-Abid, Ibrahim; *Militarisme, Racisme et Expansionnisme: Trois Aspects Fondamentaus De L'Etat Israelien.* 1970, 62 p ($1.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *L'O.L.P. et le dialogue Euro-Arabe,* 1981, 50 p ($1.00).

Koch, Howard; *Six Cents Jours une Reevaluation de la Confrontation israelo - Arabe Depuis juin 1967.* 1970, 80 p ($1.00).

Sayegh, Fayez A.; *La Palestine, Israel et la Paix.* 1970, 48 p ($1.00).

Sayegh, Anis; *Darstellungen zum Pallastina Problem Verschiedene Aspette der Tragodie* 1968, 370 p ($1.00).

ترسل الطلبات، مع شيك او حواله بريدية، الى:

P.L.O. Cultural Section
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة **شؤون فلسطينية** بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو **شؤون فلسطينية** من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 204 , March 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

92 Gregoris Afxentiou Street,

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى